الحماية غير المسلحة للمدنيين

تعزيز القدرات المدنية من أجل حماية المدنيين من العنف

صورة قوة السلام بلا عنف: نساء يجمعن الحطب للتدفئة في بينتيو،ولاية يونيتي، جنوب السودان/أغسطس 2015

الحماية غير المسلحة للمدنيين

تعزيز القدرات المدنية من أجل حماية المدنيين من العنف

مشروع مشترك بين:

فهرس:

2

الوحدة 2

الحماية غير المسلحة للمدنيين: الأهداف والمبادىء ومصادر الإرشاد

نبذة عامة وأهداف التعلّم

الأهداف والمبادىء الاستراتيجية للحماية غير المسلحة للمدنيين

المبادىء الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

المصادر الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

ملخّص الرسائل الأساسية

المراجع

1

الوحدة 1

مدخل إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

نبذة عامة وأهداف التعلّم

مدخل إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

تعريف المصطلحات

طيف الحماية غير المسلحة للمدنيين

الحماية غير المسلحة للمدنيين، واللاعنف، وحفظ السلام

الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلحة للمدنيين

ملخّص الرسائل الأساسية

المراجع

توطئة

شكر وتقدير

تعريفات

مقدمة

3

الوحدة 3:

الحماية غير المسلحة للمدنيين

الأساليب الأساسية
نبذة عامة وأهداف التعلّم

المشاركة الاستباقية
المراقبة
بناء العلاقات

تطوير القدرات

ملخّص الرسائل الأساسية

المراجع

4

الوحدة 4
الحماية غير المسلحة للمدنيين
الممارسة: الكفاءات الأساسية المطلوبة عند دخول المجتمع المحلي

نبذة عامة وأهداف التعلّم
الكفاءات الأساسية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين

تحليل النزاع

الحماية غير المسلحة للمدنيين

مراحل الصراع

تقييم الحاجات
السكان الضعفاء والأفراد والمجموعات تحت التهديد
ملخّص الرسائل الأساسية

المراجع

5

الوحدة 5

الحماية غير المسلحة للمدنيين في الممارسة

دخول المجتمع المحلي والخروج منه
نبذة عامة وأهداف التعلّم

تحليل السياق
إدارة الأمن
استراتيجيات الخروج
تطوير استراتيجية شاملة للحماية غير المسلحة للمدنيين

الحماية غير المسلحة للمدنيين

الإشكاليات
ملخّص الرسائل الأساسية

المراجع

الملحقات

الملحق 1:

دراسات الحالات

الملحق 2:

الحماية غير المسلحة للمدنيين في وثائق الأمم المتحدة

الملحق 3:

الفهرس المفصّل

المسرد

VOTE
BARCELONA

يونيو 2011 / ليزا فولر / بعدسة قوة السلام بلا عنف-بعدسة قوة السلا

توطئة

أرحب بهذا الدليل الجديد الصادر عن اليونيتار (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) بعنوان حماية المدنيين العزل: تعزيز القدرات المدنية لحماية المدنيين، والذي تمّ وضعه بالتعاون مع قوة السلام بدون عنف. أفعل ذلك لأربعة أسباب.

فهو يستند أولا إلى الاعتراف المقبول حديثا بأن منظمات المجتمع المدني تؤدي دورا متزايد الأهمية في مجال الحماية في الحالات التي يواجه فيها المدنيون مخاطر جسدية خطيرة. وكما أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست الجهة الفاعلة الوحيدة في مجال الحماية على أرض الواقع، وتدور العديد من الصراعات في جميع أنحاء العالم التي لا وجود فيها لأي قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وقد تمّ تأكيد هذا الشعور في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول متابعة إعلان برنامج العمل بشأن ثقافة السلام، A / 69 / L.34. ويهدف هذا المنشور الصادر عن المعهد إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولية والمحلية وكفاءات، وخصوصاً في مناطق الصراع العنيف الكامن أو العلني، من أجل تأمين حماية فضلى للمدنيين الضعفاء ومنع أي تصاعد إضافي للعنف.

ثانيا، يؤكد فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى والمعني بعمليات السلام في تقريره المقدّم في يونيو 2015 إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن الاستراتيجيات غير المسلحة يجب أن تحل في طليعة جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين. ويدرك الفريق أيضا المساهمات الإيجابية من المتأتية من الجهات الفاعلة غير المسلحة لحماية المدنيين كما يوصي بأنّ البعثات السياسية والعسكرية يجب أن تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية في بناء بيئة توفر الحماية للمدنيين. ويهدف دليل المعهد هذا إلى إضفاء الطابع المهني على أعمال الحماية هذه من دون اللجوء إلى الأسلحة أو الاعتماد على القوة العسكرية.

ثالثا، بما أن المجتمع الدولي قد ألزم نفسه بالعديد من الأهداف الجديدة والتي ترسم تحدياً للتنمية المستدامة من أجل تأمين تغطية للفترة حتى عام 2030، يتضح باضطراد أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا ضمن بيئة خالية من العنف تتم فيه ضمانة السلامة والأمن الجسدي للمدنيين. لذا يذكر الهدف 16 الحاجة إلى تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. ويسهم هذا الدليل الصادر عن

المعهد في مساعدة الشركاء المحليين على تعزيز البنى والقدرات التحتية المحلية للسلام، وبالتالي فهي تقلل من مخاطر حدوث انتكاسة مبكرة نحو العنف بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار أو السلام.

رابعا، لم يسبق الحاجة غير الملباة إلى الحماية المادية المباشرة للمدنيين ضد العنف المسلح أن بلغت حجماً أكبر مما هي عليه اليوم. لقد كانت السنوات الماضية مضنية للمدنيين المحاصرين في صراعات عنيفة. وتزايد عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار بسبب الحرب والاضطهاد منذ عام 2014. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن أكثر من 60 مليون شخص قد نزحوا قسرا في جميع أنحاء العالم. وهذا هو أكبر عدد منذ أن بدأت المفوضية بالاحتفاظ بالسجلات.
لقد بحث المجتمع الدولي منذ طويلاً عن طرق فضلى لضمان مركزية حماية المدنيين، ولكنه لم يتوافر لديه أدوات أو مبادئ توجيهية كافية لتنفيذها. ويشكّل هذا الدليل خطوة صغيرة ولكنها حيوية في تقديم التوجيهات والمهارات العملية.
وسيتطلب الأمر إشراك العديد من اللاعبين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني. لا يستطيع أحد أن ينجز كل شيء وحده! وبدون التزام متجدد وعملي بهذا المفهوم، لن يسير النظام الإنساني قدما.

ويسر المعهد أن يقدم هذا الدليل، في هذه اللحظة المناسبة، وفي الزمن المناسب.

نيخيل سيث
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير التنفيذي
اليونيتار – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

شكر وتقدير

تولى صياغة هذا الدليل هيبرت أولدنهويس، مع مساهمات من رولف كارير، ميل دنكان، إلين فورناري، دكتوراه، آن فريش، دكتوراه، و ثور واغستروم، دكتوراه.
واستفاد المؤلفون من مداخلات من العديد من الأفراد الآخرين الذين استعرضوا المسودات الأولية.
ويود المؤلفون أن يوجّهوا شكرهم على وجه الخصوص إلى كل من كلير بلينكينسوب، وريتشارد هولواي، ومايكلا وتشيكوس كاريير، وكلوديا كروسي، والدكتورة ألينا سولتاني نيشان، وإيفاريست كارامبيزي، وأيرنوت زيفنبرجين، وليزا فولر.
ويود المؤلفون أيضا أن ينوّهوا إلى سخاء مؤسسة فينويك، وهولثوز تراست، ومؤسسة صامويل روبين، وكوني غولدمان، وماريااليس هاروود، ونيفين هاروود، وكين تيلسن.
ويود المؤلفون أيضا أن يشكروا المشاركين في الاحتبار الأولي لهذا الدليل وعلى الدورة التدريبية المباشرة على الإنترنت.

حقوق النشر
حقوق الطبع والنشر
اليونيتار – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وNP

صورة الغلاف: NP

حقوق الطبع والنشر

حقوق الطبع والنشر
اليونيتار – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وNP

المختصرات

CEDAW Convention on the Elimination of Discrimination against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CPC Civil Protection Component (Philippines)	مكوّن الحماية المدنية (الفيليبين)
CPR Communities of Popular Resistance (Guatemala)	مجتمعات الحماية الشعبية (غواتيمالا)
CRC Convention on the Rights of the Child	اتفاقية حقوق الطفل
CSOCivil Society Organization	مؤسسة مجتمع مدني
EU European Union	الاتحاد الأوروبي
EWER Early Warning/Early Response	الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة
GAM Gerakan Aceh Merdeka (Free Aceh Movement)	حركة أسيه الحرة
ICC International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDP Internally Displaced Person	النازح داخلياً
IFRC International Federation of Red Cross/Red Crescent Societies	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
IHL International Humanitarian Law	القانون الدولي الإنساني
IMT International Monitoring Team (Philippines)	الفريق الدولي للمراقبة
IRC International Rescue Committee	لجنة الإنقاذ الدولية
IRL International Refugee Law	القانون الدولي للاّجئين
ISIL Islamic State of Iraq and the Levant	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
ISIS Islamic State of Iraq and Syria	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام
JIU Joint Integrated Unit (South Sudan)	الوحدة المتكاملة المشتركة (جنوب السودان)
LGBT Lesbian Gay Bisexual Transsexual	المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسيا ومغايرو الهوية الجنسانية
DG Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
MONUC United Nations Observer Mission in the Democratic Republic of the Congo)	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
MONUSCO United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
MSF Medecins Sans Frontieres	أطباء بلا حدود
NCOORD National Coordinating Office on Refugees and Displaced	مكتب التنسيق الوطني حول اللاجئين والمهجرين
NGO Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
PBI Peace Brigades International	المنظمة الدولية لكتائب السلام
R2P Responsibility to Protect	المسؤولية عن الحماية
SDG Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة

SPLA Sudan People's Liberation Army	الجيش الشعبي لتحرير السودان
Unarmed Civilian Protection الحماية غير المسلحة للمدنيين	الحماية غير المسلّحة للمدنيين
UNAMSIL United Nations Assistance Mission in Sierra Leone	بعثة الأمم المتحدة في سيراليون
UNDP United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDPKO UN Department of Peacekeeping Operations	إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة
UNEF UN Emergency Force	قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة
UNICEF UN Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف
UNOCHA UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب الأمم المتحدة تنسيق الشؤون الإنسانية
WES Western Equatoria State	ولاية غرب الاستوائية
WFP World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
WFP Witness for Peace	شاهد على السلام

مقدّمة

يجب أن تحلّ الاستراتيجيات غير المسلحة في طليعة جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين.

وتؤدّي المنظمات الإنسانية دورا أساسيا في حماية المدنيين.

الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، 16 يونيو 2015

سبق أن سمعنا بعض الرسائل مراراً وتكراراً. أولا، لا يمكن خوض مسار الانتقال من الحرب إلى السلام المستدام في غياب قدرة مدنية أقوى. وبدون هذه القدرة، قد نشهد تقطّعات في القتال ولكن المؤسسات المرنة لن تتجذر وسوف يظل خطر الانتكاس إلى العنف قائما.

جان ماري غيهينو، رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالقدرات المدنية في أعقاب النزاع، مارس 2011

يعيش أكثر من 1.5 مليار شخص في بلدان متضررة من العنف المتكرر (البنك الدولي، 2011). ومن الناحية المطلقة، لم يسبق أن بلغت الاحتياجات غير الملباة للحماية المادية المباشرة للمدنيين من العنف الوشيك يوماً حجماً أكبر من حجمها اليوم. وفي هذه السياقات، يواجه المدنيون مجموعة واسعة ومتنوّعة من الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب والإساءة الجنسية والتشريد القسري. وفي العديد من الحالات يتم اختطاف الأطفال أو تجنيدهم في القوات المسلحة؛ كما يتم الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي؛ بالإضافة إلى سجن المدافعين عن حقوق الإنسان وقتلهم. وحتى عمال الإغاثة الإنسانية، الذين يقدمون المساعدات إلى الناجين من الحرب، ينالون حصتهم من الهجمات المتعمدة (أو المستهدفة). واعترافاً بالحاجة الماسة، يصر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على أن "حماية الإنسان هي هدف محدّد من أهداف الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين[1]" (بان، *K. 2012*).

[1] يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المسائل التي تثير القلق بشكل خاص في مناطق النزاع العنيف عمليات الإعدام، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتمييز، والإخلاء القسري، والحصول على الرعاية الصحية. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإساءة إليها والإبلاغ عنها. وهم يعملون أيضا على مرافقة الناجين من انتهاكات حقوق

ومنذ عام 1999، أمّنت عمليات السلام التي نظّمتها الأمم المتحدة المساعدة للدول التي تتعافى من الحرب لحماية المدنيين. ومع ذلك، تتعدّد حالات الحرب والنزاع العنيف، التي لا يمكن فيها نشر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وحيث لا تكون الجهات الفاعلة الحكومية راغبة أو قادرة على توفير الحماية للمدنيين (كافة). لقد عانى المجتمع الدولي، من الناحية النظرية كما العملية، مع مسألة مسؤوليته عن حماية المدنيين داخل أراضي الدول ذات السيادة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق تحديات الحماية في البلقان ورواندا ودارفور وليبيا وسوريا وتعقيدها أثبتت أن التهديدات التي يتعرض لها المدنيون معقدة وديناميكية: فليس من جهة دولية واحدة قادر على تخفيفها من دون دعم كبير من المؤسسات الأخرى (أوكالاهان وبانتوليانو، 2007).

وقد بدأ المجتمع الدولي يدرك أن المنظمات الإنسانية ومجموعات المجتمع المدني لطالما اضطلعت وما زالت بدور طويل الأمد، وغالبا ما يكون حاسماً، في السعي إلى تلبية الاحتياجات الكبيرة وغير الملباة إلى الحماية. ويركز عدد قليل من هذه المنظمات والمجموعات تحديدا على توفير الحماية المادية المباشرة للمدنيين – وهو مجال عمل يغطيه الجيش والشرطة تقليدياً، وبالطبع قوات حفظ السلام[2] التابعة للأمم المتحدة حيثما يتم نشر عمليات السلام. وهذه المنظمات والمجموعات تمارس ما هو موصوف في هذا الدليل على أنّه حماية المدنيين غير المسلحين[3]. وهذه الحماية هي ممارسة المدنيين الذين يحمون المدنيين الآخرين في حالات الصراع العنيف، والعنف الوشيك، وعقب الأزمات. وهي تشمل المدنيين الدوليين الذين يحمون المدنيين المحليين والمدنيين المحليين الذين يتبادلون الحماية، وحتى المدنيين المحليين الذين يحمون المدنيين الدوليين أو غير المحليين. ممارسة هذه الحماية غير عنيفة وغير حزبية. وهي تساند الجهات الفاعلة المحلية في عملها على معالجة جذور الصراع العنيف وعواقبه. وتستند هذه الممارسة إلى القانون الدولي، ضمن مبدأ الحصانة المدنية في الحرب، كما في الحماية التي توفرها الاتفاقيات الدولية (وترد بشكل متطوّر هذه المصادر في الوحدة 2).

وبشكل أكثر تحديدا، فإن حماية المدنيين غير المسلحين هي عبارة عن مزيج استراتيجي من أساليب المشاركة، والمبادئ والقيم والمهارات غير العنفيّة الرئيسية. ويعمل المدنيون المدربون تدريبا خاصا، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية، على تطبيق حماية المدنيين غير المسلحين لمنع العنف، وتوفير الحماية المادية المباشرة للمدنيين المعرضين للخطر، وتعزيز البنى التحتية للسلم المحلي.

الإنسان، ويتخذون إجراءات لوضع حد للإفلات من العقاب، ودعم إدارة فضلى، والإسهام في تطبيق معاهدات حقوق الإنسان، وتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

[2] وتركز العديد من المنظمات الإنسانية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني على مجالات الحماية المختلفة، وذلك مثلا بتوفير الاحتياجات الأساسية للناجين من العنف أو مناصرة حماية الحقوق الاجتماعية والثقافية.

[3] استخدم العلماء والممارسون مصطلحات أخرى لهذه الممارسة، بما في ذلك حفظ السلام المدني غير المسلح، والحضور الاستباقي، والمشاركة الاستباقية، والمرافقة الحمائية.

ويعمل ممارسو حماية المدنيين غير المسلحين مع الأفراد والمجتمعات المتأثرة على المستوى الشعبي لفترات طويلة من الزمن. فهي توفر، على سبيل المثال، وجوداً وقائياً للمدنيين الذين هم على وشك الفرار من ديارهم. ويمكن توفير هذا الوجود المادي، على مقربة من المكان الذي يعيش فيه الناس المهددون والضعفاء، على مدار الساعة لعدة أسابيع أو حتى أشهر. ويمكن للممارسين في هذا المجال أيضا استخدام باقة متنوعة من الأساليب الأخرى، مثل مراقبة وقف إطلاق النار، والمرافقة، وضبط الشائعات، وتنمية القدرات[4] لحماية المدنيين. وهذه الحماية قابلة للتطبيق في مراحل مختلفة من الصراع، اعتباراً من المراحل الأولى لمنع العنف، ومروراً بحالات الأزمات لوقف العنف أو تهدئة التوترات، ووصولاً إلى المراحل المتقدّمة للمساعدة في الحفاظ على اتفاقات السلام وتوفير مساحة أكثر أمنا لجهود بناء السلام.

ويقدر أنّه في الفترة "ما بين العام 1500 ق.م. و1860 م. شهد العالم المعروف ما متوسطه ثلاثة عشر عاما من الحرب مقابل كل سنة من السلام". وفي تلك الفترة بأكملها الممتدة على أكثر من 3000 سنة "تم عقد أكثر من 8000 معاهدة سلام – وكل واحدة منها كان تهدف إلى سريان مفعولها إلى الأبد، فيما المعاهدة كانت تدوم لمدّة معدّلها عامين فقط!" (ستيفنز، 1989). وضمن الخلاصات البديهية، نجد أن معاهدات السلام لا تضمن السلام – لأنها غالبا ما لا تحل الصراعات ولا تعالج الأسباب الكامنة وراءها: وفترة "ما بعد الحرب" ليست هي نفسها "مرحلة ما بعد الصراع". وفي أحسن الأحوال، توفر معاهدات السلام استراحة قصيرة لا تتخللها إجراءات عنيفة، من أجل منح أطراف الصراع فرصة للتصدي للمهمة الصعبة المتمثلة في بناء السلام، ومعالجة الأسباب الأكثر عمقاً للحرب، والحصول على حق السلام (كاريير، 2011).

ويعمل ممارسو *الحماية غير المسلحة للمدنيين* ضمن باقة متنوعة من حالات النزاع[5]، بما في ذلك الأماكن التي لا تحضر فيها حالياً الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. ويمكن أن يكون دخول فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في هذه الأماكن أسهل من دخول لاعبين في مجال الحماية قد يكونون مسلّحين أو يحملون طابعاً أكثر رسمية لأنّهم لا يتطلبون تفويضاً متفق عليه دولياً. وتدعم الحماية غير المسلّحة للمدنيين الهياكل الأساسية للسلم على المستوى الوطني الفرعي وعند القواعد، حيث كثيرا ما يسقط وقف إطلاق النار، مما يؤدي إلى انتشار العنف والارتداد إلى الحرب. وتشمل هذه البنى الأساسية للسلام نظم الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة، والمناطق الخالية

---

[4] القدرة هي قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم الأوسع نطاقا على أداء وظائفهم بفعالية وكفاءة وتحقيق أهدافهم الإنمائية بطريقة مستدامة. إن تنمية القدرات هي عملية طويلة يعمل فيها الناس والمنظمات والمجتمع ككل على إطلاق العنان للقدرات وإنشئها وتكييفها والحفاظ عليها مع مرور الوقت.

[5] ويقر تقرير التنمية في العالم لعام 2011 بأشكال متعددة من العنف: (1) النزاع المحلي بين الجماعات؛ (2) الصراع السياسي "التقليدي" (منافسات على سلطة الدولة أو الحكم الذاتي أو الاستقلال) (3) انتشار العنف المتصل بالعصابات؛ (4) الجريمة المنظمة أو الإتجار الذي يرافقه عنف؛ و (5) النزاعات المحلية مع الروابط الأيديولوجية عبر الوطنية (الفصل 1، الجدول 1.1). وسيركز هذا المساق على الشكلين الأولين من العنف، كما على الشكل الخامس، التي تقدّم فيها الحماية غير المسلّحة للمدنيين *UCP* مقاربات أثبتت فعاليتها.

من الأسلحة، وفرق حماية المرأة. وتولي الحماية غير المسلّحة للمدنيين دوراً خاصاً للنساء بوصفهنّ صانعات للسلام كما يضطلع بدور في مرافقة جهود صنع السلام من القاعدة إلى القمة. في هذه العملية، تساهم الحماية غير المسلّحة للمدنيين في تعزيز البنى التحتية للسلام على مستويات أدنى وربطها مع اللاعبين على المستويات العليا.

ويعمل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين جنبا إلى جنب مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (الجيش والشرطة والمدنيين) والمنظمات الإنسانية ويتعاونون معهم، مع توصيفات وظيفية تتداخل في جزء منها وتتفاوت في جزء آخر. وفي الأماكن التي تعمل فيها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قد يكون للممارسين دور تكميلي، على سبيل المثال في تعزيز قدرات الحماية المرتكزة على المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي دورا في مصاحبة عمليات الوساطة (على سبيل المثال، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة أو مركز الحوار الإنساني) أو دعمها من خلال المشاركة المستمرة مع أطراف النزاع على المستوى المحلي. وفي هذا السياق، قد يؤدي الممارسون في هذا المجال دورا مهما في تحديد احتياجات الحماية للفئات المستهدفة بشكل خاص ومعالجتها، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أنّ المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة قد تعتمد على الحماية المسلحة ضد الهجمات الواسعة النطاق، قد تجد أن من الأسهل التعامل مع أعضاء فريق الحماية غير المسلّحة للمدنيين (الذين يعيشون في وسطهم) لتلبية احتياجاتهم من الحماية الفردية.

ويمكن طرح السؤال التالي: كيف يمكن للمدنيين العزل منع العنف وحماية المدنيين؟ يشير الخبراء إلى أنه في حالات النزاع العنيف، تشهد جميع الأطراف حساسيات ونقاط ضعف متعددة، كما أن "الوجود الاستباقي" الدولي يساهم ضمنا في تفعيل تلك الحساسيات (ماهوني، 2006). وبطبيعة الحال، يريد كل طرف مشارك في الصراع أن يبدو أفضل من خصومه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم أطراف النزاع لديها أسباب وجيهة عديدة لإيلاء الاهتمام لأطراف ثالثة، ولا سيما الأطراف الخارجية: أولا، لأن سمعتها الشخصية أو السياسية هي على المحك؛ وثانيا، لأنهم يريدون تجنب الانعكاسات بما في ذلك اللوم، أو القصاص، أو العقوبات؛ وأخيرا، بسبب المخاوف الأخلاقية الفردية. لذلك، فإنّ "غير مسلح" لا يعني "بدون نفوذ" أو "أعزل" (كاريير، 2011).
في أفضل الأحوال، تطبق الحماية غير المسلّحة للمدنيين مبدأ التشجيع عبر "القوة الناعمة". وقد يحاول الممارسون في هذا المجال تشجيع المرتكبين المحتملين على تلبية احتياجاتهم من دون استخدام العنف. وهذه ممارسة متجذّرة في تقليد طويل من اللاعنف النشط. وعلى الرغم من أنّ الأطراف المتصارعة قد لا تقتنع بالامتناع عن المعركة بالمطلق، فإنها قد تكون على استعداد للحد من تأثيرها على المدنيين. ويمكن إقناعها، على سبيل المثال، بالامتناع عن مهاجمة المدارس والمستشفيات أو الاتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار يسمح بإجلاء المدنيين المعوقين. وكثيرا ما

تكون هذه التنازلات نتيجة لعملية طويلة لبناء العلاقات والثقة مع الأطراف كافة. أضف إلى ذلك أن النهج اللاعنفي لحماية السلام وحفظه يدعم الانتقال من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام واللاعنف. وهو يظهر للمجتمعات المحلية المتضررة أنه غالبا ما يمكن (ولكن ليس دائما) الحد من العنف من دون استخدام الأسلحة أو الاعتماد على القوة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتيح لهذه المجتمعات المشاركة بنشاط في عملية السلام والأمن وفي صياغة مصيرها. ونظرا لأن عددا كبيرا من الممارسين في هذا المجال هم من النساء، فإنهن يشجعن على المشاركة النشطة للمرأة المحلية في هذه العملية.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للحماية غير المسلّحة للمدنيين في تعزيز قدرات المدنيين على حماية المدنيين الآخرين. وكما ذكر جان ماري غيهينو في الاقتباس الافتتاحي من هذه المقدمة، تعتبر القدرات المدنية القوية أساسية في الانتقال من الحرب إلى السلام المستدام. ويضيف غيهينو أن البلدان التي دمرتها الصراعات تتمتّع ببعض القدرات اللازمة لتحقيق السلام، ولكن الجهات الفاعلة الدولية غالبا ما تركز على ما يمكن أن توفره هي، بدلا من الاستماع إلى الاحتياجات والقدرات الحقيقية لمن يخدمونهم. وتكمن هذه الملاحظات تقع في قلب الحماية غير المسلّحة للمدنيين.

وتعتمد الحماية غير المسلّحة للمدنيين نهجا من القاعدة إلى القمة لحماية السلام وحفظه. وهي تبدأ بالاستماع إلى احتياجات الحماية للمدنيين وتحديد القدرات المحلية من أجل السلام. وتعمل بعد ذلك على حماية هذه القدرات القائمة وتنميتها، وتعزيزها في المجالات التي تحتاج فيها الجهات الفاعلة المحلية إلى المساعدة. وهي تهدف قبل كل شيء إلى تعزيز القدرات المدنية المحلية لحماية المدنيين من العنف، حتى يتسنى للجهات الفاعلة المحلية تولي الحماية غير المسلّحة للمدنيين. ولا تقتصر عملية تنمية القدرات على الدورات التدريبية القائمة بذاتها، فهي تتجسّد وتتدعّم من عبر الممارسة اليومية الجلية لممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين في المنطقة. ويتيح ذلك للجهات الفاعلة المحلية بتقييم مدى انطباق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في سياقها الخاص. والأهم من ذلك، فإنّها تتيح لهم أن يشاركوا في الممارسة اليومية ويصقلوا مهاراتهم حتى يشعروا بالثقة لبدء جهود الحماية غير المسلّحة للمدنيين الخاصة بهم.

الهدف العام

ويهدف هذا المنشور إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في حماية المدنيين والحفاظ على السلام. وبشكل أكثر تحديدا، فهي تؤمّن مقدّمة لأسس وممارسات الحماية غير المسلّحة للمدنيين، ومبادئها، ومصادر التوجيه، والمناهج، والمهارات المطلوبة. وعلى الرغم من أن فكرة الحماية غير المسلّحة للمدنيين كانت موجودة منذ ما يناهز القرن من الزمن، إلا أنها في تمظهرها الأكثر حداثة بدأت تحظى باهتمام جدي في دوائر الأمم المتحدة والمانحين كما من قيادة المنظمات والحكومات العاملة في ظروف النزاعات العنيفة.

الجمهور المستهدف

ويتألف الجمهور الأساسي للدليل من موظفي وكالات المعونة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في حالات النزاع (على مختلف المستويات وبقدرات مختلفة) والمهتمين بتعزيز قدراتهم على حماية الأشخاص الذين يخدمونهم فضلا عن موظفيهم. ويتألّف الجمهور الثانوي من أفراد أو جماعات مهتمة بالمشاركة في أنشطة الحماية غير المسلّحة للمدنيين في الميدان. وأخيرا، يتوجّه الدليل إلى جمهور أوسع يشمل طلاب الجامعات والصحفيين والموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة العاملين في بيئات النزاع وما بعد النزاع (كجزء من عملية الأمم المتحدة أو غير التابعة للأمم المتحدة) المهتمين بالحصول على تقدير لمبادئ الحماية غير المسلّحة للمدنيين، وممارساتها، وأساليبها، والكفاءات المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض الوحدات ذات أهمية لموظفي الوكالات المانحة، والحكومات التي تواجه صراعات عنيفة.

أهداف المحتوى والتعلم

يشكّل هذا الدليل أساساً لدورة على الإنترنت تحمل العنوان نفسه. وعليه، فإنه يرافق الدورة عبر الانترنت، ويعمل كمورد لمزيد من الدراسة والممارسة. ويمكن أن يكون الدليل أيضا مفيدا للميسرين عبر الإنترنت والمدربين وجها لوجه. وهو يحتوي على ملخصات من الرسائل الرئيسية، والببليوغرافيات، وبعض الملاحق، بما في ذلك مسرد المصطلحات.

في نهاية الدليل، سيكون القراء قادرين على:

- تذكر التعاريف الرئيسية للمبادئ والممارسات الموحدة، ومبادئ ومصادر التوجيه الخاصة بالحماية غير المسلّحة للمدنيين
- توضيح أساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين والمهارات المطلوبة
- تلخيص الخطوات الرئيسية للمضي قدما في التحضير لدخول المجتمع
- تحديد الإجراءات الرئيسية التي يجب اتخاذها أثناء العيش في المجتمع والخروج منه

يتكون الدليل من خمس وحدات.

1

الوحدة 1 مقدّمة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

وتعرض الوحدة مفهوم الحماية غير المسلّحة للمدنيين من خلال تقديم بعض المبادئ الأساسية والأساس المنطق
لها، وتحديد المصطلحات ذات الصلة، ووضعها ضمن تاريخ اللاعنف وحفظ السلام

– اثنين من التقاليد التي ولدت منها. وتختتم الوحدة بتقديم بعض الجهات الفاعلة الرئيسية التي تمارس أو تدعم
الحماية غير المسلّحة للمدنيين والأنشطة ذات الصلة.

.

الوحدة 2: الحماية غير المسلّحة للمدنيين : الأهداف، والمبادىء، ومصادر التوجيه

تغوص الوحدة في جوهر الحماية المدنية غير المسلحة من خلال استكشاف أهدافها الرئيسية ومبادئها ومصادر التوجيه. ومن خلال التوسع في هذه النقاط، سوف تكتسبون فهماً أعمق لمبدأ الحماية غير المسلّحة للمدنيين، وكيفية عملها، واستخدام التشجيع والردع، وكيف يتم وضعها في الإطار الأوسع للتدخل الإنساني.

3

الوحدة 3: الحماية غير المسلّحة للمدنيين : المناهج الأساسية

تقدم هذه الوحدة وتصف أساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين والكفاءات ذات الصلة. ثم تناقش كيف ومتى وأين يتم استخدام هذه الأساليب والمهارات. وتوضح دراسات الحالة العملية التطبيقات الاستراتيجية المختلفة للطرق في سياق النزاع.

4

تصف الوحدة الخطوات الأولى التي تتخذها وكالات الحماية غير المسلّحة للمدنيين في الاستعداد للدخول إلى المجتمع وعند دخوله. ويبدأ مع وصف الكفاءات الأساسية لممارس الحماية غير المسلّحة للمدنيين، التي توجه عملية التوظيف والتدريب، والانتشار. ثم تنتقل إلى قضية تحليل النزاعات، والتي تدعم فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في فهم ديناميات الصراع، وتضع الأساس للتخطيط الاستراتيجي. ويلي القسم الخاص بتحليل النزاعات وصفا لمختلف أنواع النزاع ومراحله.

الوحدة 5

الحماية غير المسلّحة للمدنيين في الممارسة: العيش في المجتمع والخروج منه

بعد وصف المكونات النهائية لدورة برمجة الحماية غير المسلّحة للمدنيين، تقدم الوحدة دراسة حالة من جنوب السودان تحمل معها التعلم من جميع الوحدات الخمس في آن. ويتم استخدام دراسة الحالة هذه لإظهار كيف يمكن تطبيق المكونات المختلفة لدورة برمجة الحماية غير المسلّحة للمدنيين الموصوفة في النموذجين 4 و5 وطرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين الموصوفة في الوحدة 3 على حالة معينة من النزاعات العنيفة. تختتم الوحدة مع عدد من الإشكاليات الرئيسية التي قد تواجه ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين طوال دورة برمجة الحماية غير المسلّحة للمدنيين.

نموذج المصطلحات

ملخص الرسائل الأساسية	الفرض المطلوب
نوصي بقراءة	دراسة الحالة

Carriere, R. (2011). 'Another Peacekeeping' is Possible. *Kosmos: Creating the New Civilization for the Common Good*, (The Changing Nature of Human Security). Retrieved from http://www.kosmosjournal.org/articles/another-peacekeeping-is-possible

Ki-moon, B. (2012). *R2P, the Next Decade*. Keynote Address to Stanley Foundation Conference on the Responsibility to Protect. Retrieved from http://www.un.org/apps/news/infocus/sgspeeches/statments_full.asp?statID=1433#.UiuHXxZGwdJ

O'Callaghan, S. and Pantuliano, S. (2007). Protective action: incorporating protection of civilians into humanitarian response. *HPG Policy Brief 29, December*. Retrieved from http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/1712.pdf

Stevens, A. (1989). *The Roots of War - A Jungian Perspective*. St Paul, MN: Paragon House, pp.5-6.

World Bank. (2011). *World Development Report 2011*, Washington DC: World Bank.

1

الوحدة 1:
مدخل إلى الحماية غير المسلّحة للمدنيين

نبذة عامة وأهداف التعلّم

ليست بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الجهة الفاعلة الوحيدة في مجال الحماية على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فهي لا تنتشر دائما في سياقات يواجه فيها المدنيون مخاطر جسيمة. وتضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومختلف المنظمات غير الحكومية، بدور حاسم وحيوي منذ أمد بعيد في السعي إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في الأماكن التي لا وجود فيها لقوات حفظ السلام.

بان كي مون، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، 2012، الفقرة 52

ويجب على الأمم المتحدة أن تتولى، بالتعاون مع الدول الأعضاء، ما يلي:

- تعزيز تمكين المرأة ووسائل الحماية غير العنيفة، ومراعاة كامل مجموعة قضايا حماية المرأة والتدخلات الرامية إلى التصدي لها – بما في ذلك القيادة النسائية وتمكين المرأة – ضمن إطار تخطيط البعثات وتنفيذها والإبلاغ عنها، كما في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات السلام.
- توسيع نطاق دعمهم للحماية غير المسلحة للمدنيين في البلدان المتضررة من النزاع، بما في ذلك العمل جنبا إلى جنب مع عمليات السلام.

الدراسة العالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، ص. 157 منع الصراع، ضمان العدالة، تحويل السلام، 13 أكتوبر، 2015.

شهدت طبيعة الحرب تغيرات جذرية في خلال القرن الماضي. وبات المدنيون عرضةً للاستهداف المتزايد. ونتيجة لذلك، ازدادت احتياجات الحماية للمدنيين وتوسع نطاقها. وقد تجاوبت عمليات السلام المتعددة الأبعاد[6] لهذه الحاجة من خلال إدراج حماية المدنيين ضمن تفويضاتها، في حين أن العديد من المنظمات الإنسانية قد بنت الحماية (بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة) ضمن برامج مساعداتها. ومع ذلك، تتعدّد حالات الحرب والصراعات العنيفة حيث لا يتم نشر عمليات السلام، وحيث الجهات الفاعلة الحكومية ليست لديها الاستعداد أو القدرة على توفير الحماية لجميع المدنيين. وعلى الرغم من أن المنظمات الإنسانية قد تعمل في هذه المناطق وتقدم الإمدادات والخدمات، إلا أنها نادرا ما توفر الحماية المادية المباشرة إلى المدنيين المهددين، لأن ذلك يعتبر عموما ضمن مهام

[6] وهي تجمع بين الإدارة العسكرية والإدارة المدنية (بما في ذلك الانتخابات ورصد حقوق الإنسان ودعم الشرطة) والخبرة الإنسانية، إلى جانب المفاوضات السياسية والوساطة.

الشرطة أو الجيش. ومع ذلك، يتم تنظيم المدنيين باضطراد للمساهمة في مهمة الحماية المادية المباشرة هذه.

وقد تم تطوير الحماية غير المسلّحة للمدنيين من أجل التصدي للعديد من هذه المخاوف. ويعمل المدنيون الخاضعون للتدريب والتنظيم على تطبيق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في حالات النزاع العنيف والعنف الوشيك وحالات ما بعد الأزمات. وبدلاً من الأسلحة يستخدمون مزيجا من الاستراتيجيات اللاعنفية لمنع العنف، وحماية المدنيين المهددين، وتعزيز قدرات آليات السلام المحلية والجهات الفاعلة على الاستجابة على مستويات متعددة إزاء حالات الصراع العنيف. في حين أن المنظمات المنفذة تستخدم أساليب مختلفة، اعتمادا على النهج التنظيمي والسياق، فإنّ مفهوم الحماية غير المسلّحة للمدنيين وممارسته هو فعال بشكل قابل للبرهان (بيكمان، 2013؛ علاج العنف، و غوندوز وتورالبا، 2014؛ ماهوني وآخرون، 1997؛ بي بي آي، 2009 ؛ شفايتزر، 2012). غير أنه قد يكون الدور الأقل تفهماً واعترافا بين مختلف الأدوار والاستراتيجيات والقدرات التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني إلى عمليات السلام. ومع ذلك، فإنه يعكس تحولا عميقا يحدث في الخطاب العالمي بشأن الاستجابة الدولية إزاء الصراع: من الاهتمام بالأمن القومي وحده إلى الأمن القومي والإنساني، ومن الدفاع عن الدول إلى حماية المدنيين، ومن تطبيق دفاع عنيف إلى الحد من العنف (سكويزر وآخرون، 2010، ص 17). وباختصار، فإن المدنيين يحمون المدنيين!

وتعرض الوحدة مفهوم الحماية المدنية غير المسلحة من خلال تقديم بعض مبادئ الأساسية والأساس المنطقي لها، وتحديد المصطلحات ذات الصلة، ووضعها في تاريخ اللاعنف وحفظ السلام – وهما تقليدان تولد منها. وتختتم الوحدة بتقديم بعض الجهات الفاعلة الرئيسية التي تمارس الحماية غير المسلّحة للمدنيين والأنشطة ذات الصلة أو تدعم.

في نهاية الوحدة، سوف يتمكّن القراء من:

- تعريف الحماية غير المسلّحة للمدنيين والمصطلحات ذات الصلة
- وصف مكانة الحماية غير المسلّحة للمدنيين ضمن تقاليد اللاعنف وحفظ السلام وممارساتها
- وصف الجهات الفاعلة المحتملة في الحماية غير المسلّحة للمدنيين

1.1

مدخل إلى الحماية غير المسلّحة للمدنيين

1.1.1 فهم الحاجة إلى حماية المدنيين والحد من العنف

ويسعى برنامج الحماية غير المسلّحة للمدنيين إلى الحد من العنف وتوفير الحماية المادية المباشرة في حالات العنف الوشيك والناشط وفي حالات ما بعد الأزمات. ويعدّ فهم هذه الحاجة شرطاً مسبقاً لفهم الغرض من الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وتعتبر الحرب واحدة من أكثر الأنشطة البشرية تدميرا. وفي القرن التاسع عشر، كان من المقبول على نطاق واسع أن يخوض الجيش من بلد متحضر حرباً مسلّحة ضد القوات المسلحة للعدو – وليس ضد مدنيي الأعداء. ويسود اعتقاد على نطاق واسع أنّ معركة غيتسبورغ، 1863، في الحرب الأهلية الأمريكية هي المعركة الأكثر دموية في تاريخ نصف الكرة الغربي، حيث قتل 51 ألف مقاتل مقابل مدني واحد. وشكّلت الحصانة المدنية مبدأ أساسيا في الممارسة العسكرية للقوى الأوروبية الكبرى، وتمّ تضمينها في الاتفاقيات الدولية (بريموراتز، 2010، ص 1–2).

غير أن طبيعة الصراع العنيف قد تغيرت تغيرا جذريا في خلال القرن الماضي. وشكّلت الأسلحة الحديثة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، عاملاً رئيساً في الزيادة الجذرية في وفيات المدنيين في أثناء الحروب والصراعات العنيفة. كما أن التحول من الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدولة، في خلال أواخر القرن العشرين، حمل العنف مباشرة إلى العديد من المجتمعات المحلية. ففي الحروب المعاصرة، تحوّل المقهى في الهواء الطلق، والحافلات المتنقلة بين القرى، وسوق نهاية الأسبوع إلى ساحات معركة (أندرسون، 1999، ص 11–12). وعلى الرغم من أنّ النقاش ما زال دائراً حول الإحصاءات الدقيقة، إلا أنّ الاعتقاد يسود على نطاق واسع أن معدل الإصابات بالمدنيين، مقارنة بمعدلات المقاتلين، قد ازداد بشكل ملحوظ منذ مطلع القرن العشرين (روبيسينغ، 1998). وفي العديد من الصراعات الداخلية التي تشترك فيها القوات المسلحة الحكومية وجماعات المتمردين، يجد المدنيون أنفسهم محاصرين بين الفصيلين، ويتعرّضون أحيانا إلى الاستهداف المقصود أو إلى استخدامهم كدروع بشرية. وحتى عمال الإغاثة الإنسانية، الذين يقدمون المساعدة إلى الناجين من الحرب، لا ينجون من الهجمات، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.

إن الزيادة الدراماتيكية في التهجير القسري في عام 2013، وحقيقة أن متوسط الوقت الذي يعيشه الناس في جميع أنحاء العالم في التهجير بات يبلغ فترة زمنية مذهلة تصل إلى 17 سنة، كلها تشير إلى خطأ فادح في كيفية استجابتنا وتعاملنا مع هذه المسألة..

جان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014

وعلى الرغم من أن الصراعات العنيفة تؤثر في كامل السكان المدنيين، فإن النساء والأطفال والمعوقين وعديمي الجنسية والنازحين هم الذين يميلون إلى أن يكونوا أكثر ضعفاً[7]. ويمارس التمييز والعنف أيضا ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية على أساس توجّههم الجنسي، وتعريف الجندر، على الرغم من أن أعدادهم أصغر بكثير. وأشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى رقم عالمي يصل إلى 45.2 مليون نازح قسري في نهاية عام 2012، وهو أعلى مستوى منذ نحو 20 عاما (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين). وغالبا ما يكون الوصول إلى الخدمات الأساسية للمهجرين داخلياً أمراً عسيراً، كما أن النازحين هم أهداف سهلة للاستغلال وسوء المعاملة. وتواجه النساء والأطفال مخاطر متزايدة تتجلى في الاغتصاب، والإهانة الجنسية، وأنواع أخرى من العنف. ويفصل العديد من الأطفال عن أسرهم أثناء حالات الطوارئ. وفي بعض الأحيان يتم اختطافهم عمدا وإجبارهم على أداء دور المقاتلين أو الجواسيس أو السعاة أو العبيد الجنسيين. وفي أثناء النزاعات وبعدها، تتعرض النساء والأطفال بوجه خاص لمخاطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة[8].

فالناس الذين يعيشون في البلدان المتأثرة بالعنف يكافحون للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز المصالحة والوصول إلى الأهداف الإنمائية. وتظهر روابط واضحة ومثبتة بين العنف المميت والفشل في تحقيق أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، لم يتم الوفاء بأغلبية الأهداف الإنمائية للألفية في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات، وحتى في الحالات التي تمّ فيها إحراز تقدم، فقد انعكس ذلك في كثير من الأحيان عندما عادت البلدان إلى النزاع، كما هو متوقع (البنك الدولي، 2013؛ الأمم المتحدة، 2013). ويقدر أن أكثر من 50 في المائة من مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع يقيمون في أماكن متأثرة بالصراع والعنف المزمن (الأمم المتحدة، لا تاريخ). وفي الوقت نفسه، لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015 سوى القليل من أجل الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا في العالم بما أنها "التزمت الصمت عن الآثار المدمرة للصراع والعنف على التنمية" (الأمم المتحدة، 2013).

لكن الآن برز اعتراف جديد على الأقل بهذه "الآثار المدمرة". وتتضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إشارات إلى السلام. ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة من أجل التوجّه إلى خمسة أهداف: الناس، والكوكب، والرخاء، والسلام، والشراكات. وفيما يتعلق بالسلام، تنص صراحة على ما يلي: "نحن مصممون على تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة خالية من الخوف والعنف. ولا يمكن التوصّل إلى تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تنمية مستدامة". إنها بداية، ولكن كل شيء سيعتمد على كيفية ترجمة هذه العبارات ذات الوقع القوي إلى إجراءات عملية على أرض الواقع. والمطلوب، أولا وقبل كل شيء، هو زيادة كمية الموارد المتاحة للحد من العنف والوقاية منه، والتركيز الشديد على حماية المدنيين.

---

[7] وعلى الرغم من أن تصنيف الفئات الضعيفة من السكان يسمح باستجابة أكثر تركيزا في توفير الحماية، إلا أنّه يجب ألا يتم التعامل مع الفئات على أنّها مطلقة. وغالبا ما تتجلى فروقات ملحوظة في مستويات الضعف داخل كل فئة.

[8] مستقى من http://www.un.org/en/globalissues/demining/

"الحماية" مفهوم واسع وهو يعني أموراً مختلفة لأشخاص مختلفين. تتنوع احتياجات الحماية للمدنيين وهي لا تتعلق بالنزاع المسلح حصراً. وقد تنشأ أيضا في الحالات التالية (سليم وبونويك، 2005):

- حالات ما بعد النزاع، التي يؤدي فيها غياب السيادة الفاعلة للقانون إلى تعزيز الانتهاكات والتجاوزات؛
- الكوارث الطبيعية التي تتسبب فيها الأخطار الطبيعية، ومعها الفقر والضعف الاجتماعي، بتعريض الناس إلى خطر شديد؛
- المجاعة، حيث يسبب الجفاف والتمييز وسوء الإدارة السياسية و/أو التجويع المتعمد مخاطر شديدة؛
- النزاعات الاجتماعية التي طال أمدها، والتي يشكل فيها التمييز والعنف والاستغلال والإفقار مخاطر مستمرة (سليم & بونويك، 2005).

وفي حين أن كافة احتياجات الحماية للمدنيين في جميع هذه الحالات جديرة بالتلبية، فإن تركيز هذه الدورة ينصب على ممارسة الحماية غير المسلّحة للمدنيين لتوفير الحماية المادية المباشرة للمدنيين المهددين في حالات الصراع السياسي العنيف[9]

نوصي بقراءة المراجع

Ferris, E. (2011). *The Politics of Protection: the Limits of Humanitarian Action*, Chapter 10. Washington DC: Brookings Institution Press.

1.1.2 الميزات الأساسية للحماية غير المسلّحة للمدنيين

1.1.2 الخصائص الرئيسية للحماية غير المسلّحة للمدنيين

ما هي الحماية غير المسلّحة للمدنيين ؟

الحماية غير المسلّحة للمدنيين هي ممارسة نشر المدنيين العزل قبل النزاع العنيف وأثناءه وبعده، لمنع العنف أو الحد منه، وتوفير الحماية المادية المباشرة للمدنيين الآخرين، وتعزيز البنى التحتية للسلم المحلي أو بناءها. والغرض من هذا البرنامج هو خلق بيئة أكثر أمنا، أو "مساحة أكثر

[9] يعرّف معهد هايدلبرغ لبحوث النزاعات الدولية الصراع السياسي على أنّه فارق موضعي فيما يتعلق بالقيم ذات الصلة بمجتمع معين – أي بنود النزاع – بين اثنين على الأقل من الجهات الفاعلة الحاسمة والمشاركة بشكل مباشر، والتي يتمّ تنفيذها باستخدام تدابير صرامة يمكن ملاحظتها ومترابطة خارج الإجراءات التنظيمية المعمول بها، وتهدّد الوظائف الأساسية للدولة أو النظام الدولي، أو التي تنطوي على احتمال ارتكاب هذا الأمر (معهد هايدلبرغ، 2014). وهو يشمل الصراع على الأراضي والانفصال وإنهاء الاستعمار والحكم الذاتي والنظام/الأيديولوجية والسلطة الوطنية والهيمنة الإقليمية، بالإضافة إلى والقوة والموارد الدولية.

أمانا"، للمدنيين لتلبية احتياجاتهم الخاصة، وحل النزاعات الخاصة بهم، وحماية الأفراد والسكان الضعفاء في وسطهم. ويتم إنشاء هذا "الفضاء الأكثر أمنا" من خلال مزيج استراتيجي من أساليب المشاركة اللاعنفية الرئيسية، ومبادئها وقيمها ومهاراتها. وتنفذ المنظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين بشكل مختلف وقد لا تستخدم كل الطرق المذكورة أدناه في الشكل 1، أو قد تشمل أساليب أخرى غير مدرجة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم العلماء والممارسون مصطلحات مختلفة لوصف نظرية الحماية غير المسلّحة للمدنيين وممارستها، بما في ذلك حفظ السلام المدني غير المسلح، والحضور الاستباقي، والمرافقة الوقائية. ولأغراض هذه الدورة، سيستخدم مصطلح "الحماية غير المسلّحة للمدنيين" على الرغم من إمكان وجود اختلافات طفيفة بين النظريات التي تكمن وراء هذه المصطلحات، إلا أنّ ممارسات كل منها هي في الأساس متشابهة جداً. وتتمثل الأساليب الرئيسية الأربع الحماية غير المسلّحة للمدنيين في المشاركة الاستباقية والرصد وبناء العلاقات وتنمية القدرات. وتتضمّن كل من هذه الطرق عدداً من التطبيقات، على سبيل المثال: وجود وقائي، مرافقة وقائية، وعملية الفصل؛ ومراقبة وقف إطلاق النار، وضبط الشائعات، والإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة؛ وبناء الثقة، والحوار المتعدد المسارات؛ والتدريب، ودعم البنى التحتية المحلية للحماية غير المسلّحة للمدنيين. وفي كثير من الأحيان، يتم استخدام منهجيات الحماية غير المسلّحة للمدنيين وتطبيقاتها في التفاعل الديناميكي، فتساهم في تعزيز بعضها البعض والتكامل. كما يتم اختيارها على أساس كل حالة على حدة، تبعاً للاحتياجات المحددة للسكّان المشار إليهم، ونوع النزاع والسياق، فضلا عن تفويض المنظمة المنفذة وقدرتها. وعليه، قد يشدد هذا البرنامج على مختلف المنهجيات والتطبيقات بشكل مختلف في الحالات المختلفة، وكذلك في مراحل مختلفة من نزاع معين.

إن تطبيق هذه الأساليب، من خلال استخدام المبادئ الرئيسية (مثل اللاعنف وعدم الانحياز) بالإضافة إلى المصادر الرئيسية للإرشاد (مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان) والمهارات الأساسية هي التي تميز الحماية غير المسلّحة للمدنيين (الشكل 1، الرسم البياني الحماية غير المسلّحة للمدنيين). إن ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين هم دائما غير مسلحين، ويعملون بصفة طرف ثالث غير منحاز. وقد ظهر الاستخدام الطليعي لمنهجية الحماية غير المسلّحة للمدنيين رائدة من قبل منظمات: المنظمة الدولية لكتائب السلام و"الشاهد من أجل السلام" و"فريق ميتا للسلام" و"قوة السلام بدون عنف."

تجعلنا المنظمة الدولية لكتائب السلام شجعاناً، وهو أمر مهم جدا لعملنا. في بعض الأحيان علينا أن نذهب إلى أماكن خطرة، ووجود المنظمة الدولية لكتائب السلام يجعلنا أكثر أمنا في هذا النوع من السفر. تساعدنا المنظمة الدولية لكتائب السلام حقا على تأمين مساحة حتى نتمكن من السفر وأداء عملنا في الدفاع عن الناس بدون خوف."

أفريدال، مدير مؤسسة " باندا آتشيه"، وهي مؤسسة مساعدة قانونية، حول مرافقة الحماية التي تقدمها المنظمة الدولية لكتائب السلام.

الصورة 1: فقاعة بيانات الحماية غير المسلحة للمدنيين

الحماية غير المسلّحة للمدنيين هو مزيج استراتيجي من أساليب الانخراط اللاعنفي الرئيسية، ومبادئه، وقيمه، وكفاءاته. وحين تتداخل جميعها، فإنها تشكل جوهر الحماية غير المسلّحة للمدنيين. إلا أنّه من وجهة نظر المنظمات التي تمارس "الحماية غير المسلّحة للمدنيين"، يتوافر طيف أو مجموعة من

الاحتمالات. ويجمع هذا البرنامج، كمفهوم شامل، بين ممارسات عدد من المنظمات المختلفة التي تطبق خصائص الحماية غير المسلّحة للمدنيين الرئيسية بشكل أو بآخر. وقد تستخدم هذه المنظمات بعض الطرق والمبادئ المعروضة، وليس بالضرورة كلها. كما يمكنهم استخدام مصطلحات مختلفة لوصف هذه الأساليب والمبادئ.

وتجمع التطبيقات التنظيمية المختلفة لمناهج الحماية غير المسلّحة للمدنيين بين العناصر الانتقائية لعمليات الأمم المتحدة للسلام والجهود الإنسانية. ويمكن وصفها على أنّها إجراءات تجاوبية أو علاجية أو تساهم في بناء البيئة (انظر الشكل 2) (كافيرزاسيو، 2001). ومع ذلك، فإن السمة البارزة الرئيسية للحماية غير المسلّحة للمدنيين هي تركيزها على العمل المتجاوب.

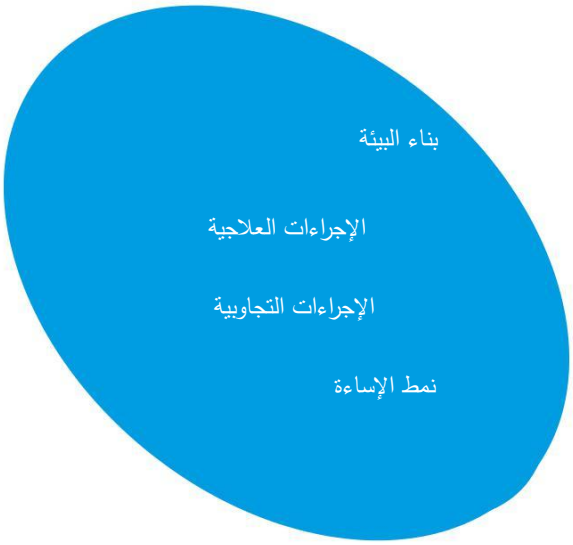

الصورة 2: مستويات العمل ضد الإساءة – النموذج لبيضوي في اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي

ويمكن وصف التطبيقات المختلفة لأساليب الممارسات الموحدة الموحدة بأنها إجراءات تجاوبية أو علاجية أو تساهم في بناء البيئة (المصدر: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2002) زراعة شجرة الإيواء: حماية الحقوق من خلال العمل الإنساني والبرامج والممارسات التي تم جمعها من الميدان، الصفحة 115).

ويتم اتخاذ إجراءات تجاوبية في ما يتصل بنمط العنف الناشئ أو المثبت. وهي تهدف إلى منع تكرار العنف، ووضع حد له، و/أو التخفيف من آثاره المباشرة. وتتضمّن الامثله:

- توفير وجود وقائي مرئي ومرافقة للمدنيين الضعفاء. فعلى سبيل المثال، قد يعمد ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين إلى مرافقة المدافعين عن حقوق الإنسان المهدّدين عندما يسافرون لتوثيق الإساءات أو الانتهاكات. وقد يكونون أيضا موجودين بشكل واضح في منازل المدنيين المهددين وأماكن عملهم أو رصد التجمعات العامة لمنع الاستخدام المفرط للقوة؛
- إنشاء أماكن آمنة ومناطق خالية من الأسلحة ومناطق السلام أو نقل المدنيين بصورة مؤقتة تحت تهديد شديد إلى "بيوت آمنة" إلى أن يتم تبديد التهديد؛
- الجمع بين الأطراف المتصارعة في أماكن آمنة و محايدة و/أو تعزيز قدرات الوسطاء على التوسط في النزاعات من خلال مصاحبة العملية بالحضور والمشاركة؛

- توفير الرقابة على الشائعات ورصد وقف إطلاق النار لتخفيف التوترات وتعزيز تقدم عمليات السلام وصولاً إلى اتفاقات السلام النهائية؛
- دعم المعايير الدولية وتشجيع التزام الأطراف المعتدية بعدم مهاجمة المدنيين والنساء والأطفال والمعوقين والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والأماكن الدينية و/أو الأجانب.

ويهدف العمل التصحيحي إلى دعم الناس في استعادة كرامتهم وضمان ظروف معيشية ملائمة بعد نمط من العنف. وعادة ما ينطوي على الوصول إلى إعادة التأهيل، ورد الحق، التعويض، والإصلاح. والأنشطة العلاجية هي طويلة الأجل وتهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يعيشون مع آثار نمط معين من الإساءة.

وتشمل الأمثلة الإجراءات العلاجية في سياق الحماية غير المسلّحة للمدنيين ما يلي:

- تيسير الوصول إلى العدالة وغيرها من الخدمات للناجين من العنف (مرافقة الناجين إلى المستشفيات أو إلى المسؤولين الحكوميين للإبلاغ عن الإساءات)؛
- تيسير الوصول إلى الجهات الفاعلة الدولية مثل المقررين الخاصين للأمم المتحدة؛
- نشر المعلومات وإحالة الناجين من العنف إلى مقدمي الخدمات لضمان تقديم المساعدة المناسبة وفي الوقت المناسب؛
- تعقب الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين بذويهم والمختطفين مع أسرهم أو مقدمي الرعاية الأولية لهم وإعادة لم شملهم.

ويشير عمل بناء البيئة إلى عملية أكثر هيكلية ترمي إلى إيجاد و/أو توطيد بيئة تفضي إلى المراعاة الكاملة لحقوق الأفراد والجماعات. وتتضمّن الامثله:

- إنشاء اجتماعات أمن مجتمعي أو مجموعات عمل مع المجتمعات المحلية للتوعية وتبادل المعلومات حول الأمن أو وضع استراتيجيات للحماية؛
- تعزيز أو إنشاء فرق حماية نسائية وبناء قدراتها؛
- تعزيز أو دعم عمل آليات رصد وقف إطلاق النار ونظم الإنذار المبكر/الاستجابة المبكّرة في المجتمعات المحلية.
- دعم الجهات المسؤولة في الدولة[10] والدعوة إلى آليات حماية إضافية (مراكز الشرطة والمحاكم وما إلى ذلك) عند الاقتضاء؛

[10] من خلال التصديق على معاهدة أو اتفاقية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تتحمل الدولة (بصفتها الجهة المسؤولة الرئيسية) تلقائياً دور ضمان هذه الحقوق (لأصحاب الحقوق)، أي الالتزامات باحترام حقوق الناس وحمايتها وإعمالها. ويشمل أصحاب الواجبات غير الحكوميين (الملقبين أيضا بالمسؤولين المعنويين) والآباء والمعلمين ومديري المدارس والإداريين والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك.

- إنشاء أطر حوار تفاعلية بالشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية لربط هياكل بناء السلام الشعبية بعمليات السلام الرفيعة المستوى.

وبصفة عامة، فإن هذه الإجراءات تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة للسلام، حيث تعمل. ولكن كما يوضح الاقتباس الافتتاحي لبان كي مون؛ فإن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (أو عمليات السلام كما يطلق عليها في الوقت الحالي) ليست منتشرة دائما في العديد من مناطق الصراع التي يواجه فيها المدنيون مخاطر جسيمة.

كيف تعمل الحماية غير المسلّحة للمدنيين؟

تؤكد الجهات الفاعلة المسلحة من الجانبين أن وجود طرف ثالث "يراقبهم"، بما فيها ذلك [قوة السلام بلا عنف]، قد ساعد على تخفيف سلوكهم.

غوندوز وتورالبا، 2014، ص. 12

ويمكن طرح السؤال: كيف يمكن للمدنيين العزل الحد من العنف وحماية المدنيين؟ وبدلاً من الاعتماد على تهديد القوة المسلحة، يستخدم ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين الوجود المادي والظهور، وشبكات العلاقات، وقبولية المجتمع المحلي، والانخراط الإيجابي، وفي بعض الحالات نقل تكلفة العواقب السلبية لتحقيق أهدافهم. إن نمذجة اللاعنف في نزاع عالي الكثافة توفر نافذة للفاعلين المحليين لرؤية طريقة بديلة للاستجابة للصراع، ناهيك عن الانسجام الفزيولوجي تجاه السلوك اللاعنفي[11]. وتساهم القواعد الاجتماعية في إرشاد الكثير من السلوكيات، والعديد من الناس يفضلون التعاون ما دام الآخرون يؤدّون قسطهم من المهمة (تقرير التنمية في العالم، 2015).

ويمكن للتدخلات المؤقتة أن تحمل آثاراً إيجابية كبيرة ودائمة على مجتمع محلي من خلال تحويل نمط من التفاعلات الاجتماعية من ترتيب دون المستوى الأمثل لتعزيز الذات (أو "التوازن") إلى ترتيب آخر يعزز بشكل أفضل الرفاه ويصبح ذاتي الاكتفاء.

تقرير التنمية في العالم، 2015

الحماية غير المسلّحة للمدنيين هي أكثر استباقية من الوجود والمراقبة. وتتأتى فعالية أساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين في المقام الأول من التنسيق والتواصل والمشاركة مع الجهات الفاعلة الرئيسية المسلحة، وبناء علاقات متعددة الطبقات. ويؤدي التنسيق والتواصل الفعالين مع الجهات الفاعلة المعنية وأصحاب المصلحة على مختلف مستويات المجتمع إلى فتح قنوات الاتصال. أضف إلى ذلك أنه يعزز قدرات الهياكل الأساسية للسلم المحلي على الاستجابة لحالات العنف وتأمين

[11] ويظهر البحث العلمي على الخلايا العصبية المرآة القوة الفيزيولوجية للنمذجة (ميتا سينتر). يرجى الاطلاع على بعض الأمثلة على ذلك في دراسات الحالة التالية.

حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يزيد من قبول موظفي الحماية غير المسلّحة للمدنيين من قبل جميع الجهات الفاعلة ويحسّن مباشرة مستويات الأمن لفرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في الميدان.

في حالات النزاع العنيف، تشهد جميع الأطراف حساسيات ونقاط ضعف متعددة، كما أن "الوجود الاستباقي" الدولي يساهم ضمنا في تفعيل تلك الحساسيات (ماهوني، 2006). وبطبيعة الحال، يريد طرف مشارك في الصراع أن يبدو أفضل من خصومه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم أطراف النزاع لديها أسباب وجيهة عديدة لإيلاء الاهتمام لأطراف ثالثة، ولا سيما الأطراف الخارجية: أولا، لأن سمعتها الشخصية أو السياسية هي على المحك؛ وثانيا، لأنهم يريدون تجنب الانعكاسات بما في ذلك اللوم، أو القصاص أو العقوبات؛ وأخيرا، بسبب المخاوف الأخلاقية الفردية. لذلك، فإنّ "غير مسلح" لا يعني "بدون نفوذ" أو "أعزل" (كاريير، 2011).

وتشمل العواقب السلبية للمرتكبين المحتملين: الأضرار التي لحقت بالوضعية الدولية، والتهديد الضمني بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفقدان المساعدات الدولية والدعم السياسي والسياحة وغيرها. وفي معظم سياقات النزاع العنيف، نادرا ما تحدث إساءات وانتهاكات لحقوق الإنسان عندما تكون الأطراف الخارجية (مثل الرعايا الأجانب) حاضرة لتشهد على ارتكاب الجرائم[12]. ويؤدي الغرباء دورا حيويا في توفير الحماية المحايدة والتعبير عن التضامن. وبطريقة خفية ولكن مهمة يساهم طرف ثالث في تغيير دينامية أي صراع على المستوى النفسي. فهؤلاء الشهود يزيدون كثيرا من احتمال أن يواجه الجناة المحتملون عواقب سلبية على أفعالهم.

وعلى الرغم من أن الضغط أو عدم التشجيع قد يكون ضروريا في ظروف معينة، فإن "القوة الناعمة" للتشجيع هي الاستراتيجية المفضلة في الحماية غير المسلّحة للمدنيين[13]. وسيحاول ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين تشجيع المرتكبين المحتملين على تلبية احتياجاتهم من دون استخدام العنف. وهذه ممارسة متأصلة في تقليد طويل من اللاعنف النشط. وعلى الرغم من أن فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين قد لا تكون ناجحة في اقناع أطراف النزاع بالامتناع عن التقاتل في ما بينها، فقد يكون المقاتلون مستعدين للحد من وقعهم على المدنيين. ويمكن إقناعهم، على سبيل المثال، بعدم مهاجمة المدارس والمستشفيات، أو الاتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار يسمح بإجلاء المدنيين المرضى والمسنين. وكثيرا ما تأتي هذه التنازلات ثمرةً لعملية طويلة لتطوير العلاقات والثقة مع جميع الأطراف. أضف إلى ذلك أن النهج اللاعنفي لحماية السلام وحفظه يدعم الانتقال من ثقافة العنف

---

[12] نجد استثناءات. ففي بعض مواقع الحرب في العراق وأفغانستان، على سبيل المثال، أدى وجود الأجانب إلى زيادة المخاطر الأمنية للجهات الفاعلة المحلية.

[13] عند تطبيق الضغط، غالبا ما يتم تطبيقه بشكل غير مباشر من خلال أطراف أخرى، مثل السفارات أو منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التي قد لا يكون لها وجود ميداني في البلاد (على الأقل ليس على مستوى الإدارة العليا).

إلى ثقافة السلام واللاعنف. وهذا ما يظهر للمجتمعات المحلية المتضررة أنه من الممكن غالباً، وأكثر مما يتم افتراضه، الحد من العنف بدون استخدام الأسلحة أو الاعتماد على القوة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن هذه المجتمعات من المشاركة بنشاط في عملية السلام والأمن وتقرير مصيرهم.

وفقاً لتجربتي، فإنّ تأمين انخراط حتى أسوأ المسيئين بهذه الطريقة قد يثمر نتائج غير متوقعة: يمكنك إعطاء زميل الاختيار بين حل هذه القضية بهدوء، بين أنفسنا، بناء على ميثاق شرف أو وضعه جانباً من خلال رفع القضية مع رؤسائه. لا يسعك حل المسألة فحسب، بل باستطاعتك أيضاً بناء رابط ثقة مع زميل، ليصبح حليفاً لا ينظر إليك كعدو، وقد يكون مفيدا لحل المسائل في المستقبل.

مسؤول حماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي (ماهوني، 2006، ص 50)

الإطار 1 – دراسة حالة: تتعاون فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جونغلي، جنوب السودان
[https://data.unhcr.org/SouthSudan/download.php?id=37]

عندما اقترب أفراد المجتمع المحلي في جنوب ولاية جونقلي في جنوب السودان من قوة السلام بلا عنف، وهي منظمة حماية غير مسلّحة للمدنيين ناشطة في المنطقة، مع مخاوف من أن مناطق معينة أصبحت غير آمنة، سهلت قوة السلام بدون عنف الحوار بين المجتمع وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل معالجة قضايا الحماية. وشمل هذا الحوار اجتماعا أمنيا مجتمعيا مع نساء حصراً، أتيحت لهن الفرصة لأول مرة للتعبير عن مخاوفهن الأمنية واحتياجاتهن الحمائية مباشرة إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وردا على المخاوف الأمنية التي عبر عنها المجتمع، عملت قوة السلام بلا عنف مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الأرض، وشرطة الأمم المتحدة، ودائرة الشرطة الوطنية على إنشاء نظام حيث يقومون بدوريات مشتركة في مناطق معينة. وتناوبت قوة الأمم المتحدة للحماية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وفريق قوة السلام اللاعنفي طوال اليوم، صباحا، وبعد الظهر، والمساء، لتنظيم دوريات في المنطقة التي وقع فيها عنف. كما تم إنشاء شجرة هاتف الطوارئ وتوزيعها على الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة.

وفي أحد الأماكن في كانداكو، عند نقطة وصول للمياه، تعرضت النساء للعنف الجنسي على يد جنود غير منضبطين. وأبلغت النساء عن ثماني عشرة إلى عشرين حالة اغتصاب في الشهر. وقلن إنهن يفتقدن إلى الأمان عند سعيهن للحصول على المياه. ولم تكن هذه مسألة تم التعبير عنها علنا على الفور بسبب الطبيعة الحساسة للمسألة. وتحدث قوة السلام بلا عنف مع قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، موضحة الوضع لهم. ورد جنود حفظ السلام بالقول إنهم سيجمعون مياههم من تلك البئر. وذهبوا إلى هناك كوسيلة أخرى لتعزيز وجودهم. وعلى مدى فترة تتراوح بين ستة وثمانية أسابيع من هذه الدوريات، انخفض عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها شهريا من ثمانية عشر إلى صفر. تلقت قوة السلام بدون عنف ردود فعل من الجنود الذين يقولون: "نحن نعرف أنكم هنا، ونحن نعرف لماذا أنتم هنا". وأصيب الجنود بالإحباط قليلا، لكنهم واصلوا، وتركوا النساء وشأنهنّ.

ويستذكر أحد موظفي قوة السلام بلا عنف، "كانت الدوريات في كانداكو واحدة من أكثر خطواتنا فعالية. ولم يقتصر الأمر على جعل المدنيين يشعرون بأنهم أكثر أمانا، وأعتقد أنه جعلهم بالفعل أكثر أمانا أيضا. وبدأنا الدوريات في مارس 2012 بعد أسبوع واحد من مقتل مدني في المنطقة. وفي الأشهر الثمانية التي كنا فيها ننظّم بدوريات لم يصب أي من المدنيين بالرصاص. وبعد يومين من الإخلاء القسري نب من مقاطعة بيبور في أكتوبر 2012 أصيب ثلاثة أشخاص بالرصاص. وفارق واحد منهم الحياة"

المصدر: قوة السلام بلا عنف جنوب السودان (2013)

مشاهدة:

- Lazaro, F. (2012.) *On Mindanao, Protecting Civilians in a Combat Zone with Eyes and Notepad*, PBS Newshour, http://www.pbs.org/newshour/bb/world/july-dec12/ mindanao_12-25.html
- Deterring violence in emergencies, Jonglei, South Sudan[14] https://docs.google.com/file/d/0B6xXWyhAU8biM1VnNjJxc0lZU0k/edit

قراءة:

- Wallis, T. (2010). Civilian Peacekeeping. *Oxford Encyclopedia of Peace* http://www.nonviolentpeaceforce.org/civilian-peacekeeping-entry-oxford-encyclopedia-peace-oup-2009
- Shah, K. (2013). *Diary of a Peacekeeper*. Page 5 of this document: http://www.nonviolentpeaceforce.org/images/news/newsletters/2013/fn2013winter.pdf
- Schweitzer, C. (ed.) (2010). *Civilian Peacekeeping: A Barely Tapped Resource*.

  Belm-Vehrte, Germany: Sozio Publishing. http://nonviolentpeaceforce.org/images/news/CP_A_Barely_Tapped_Resource.pdf

[14] يقدم عرض الفيديو هذا معلومات حول خلفية المعلومات في دراسة الحالة المقدّمة في الإطار 1

تعريف المصطلحات

أعزل/غير مسلّح

يشير تعبير أعزل/غير مسلّح إلى عدم التجهز بأسلحة أو حملها (أكسفورد). ويعني ذلك في سياق الحماية غير المسلّحة للمدنيين أن المنظمات أو الوكالات التي تطبق الحماية غير المسلّحة للمدنيين لن تكون مجهزة أو تستخدم أسلحة لحماية أنفسها أو المستفيدين منها. وهو يبعث برسالة واضحة إلى جميع الأطراف بأنهم لا يشاركون في الصراع ولا يشكلون أي تهديد مادي لأي شخص. فموظفو الحماية غير المسلّحة للمدنيين أقل استهدافاً من أولئك الذين يحملون الأسلحة وقد يتمكنون من الوصول إلى المناطق التي لا تحظى فيها قوات حفظ السلام المسلحة بالترحيب.

وبينما تتجنب جميع المنظمات والوكالات التي تعتمد الحماية غير المسلّحة للمدنيين الاعتماد على القوة المسلحة، فإن نهجها يختلف تجاه الجهات الفاعلة المحلية التي تحمل الأسلحة أو تستخدمها. وتعتمد هذه الاختلافات على السياق المحلي وطبيعة النزاع وتفويض المنظمة. فالكثير من وكالات الحماية غير المسلّحة للمدنيين لن توفر خدمات الحماية للأفراد والمجموعات المجهزة بالأسلحة. وفي بعض الحالات لا تقدم وكالات الحماية غير المسلّحة للمدنيين أي خدمات على الإطلاق إلى الجهات الفاعلة المسلحة، بما في ذلك تنمية قدرات قوات الأمن. ومع ذلك، تبقى المناطق الرمادية موجودة، لا سيما في المناطق الريفية. وهنا، قد يكون من الصعب التمييز بين طرف مسلح وغير مسلح. فالأسلحة التقليدية (مثل الماشيتي والرماح) تؤدي دورا بارزا في الحياة اليومية (لقطع العشب وصيد الأسماك وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، قد يبدو الناس غير مسلحين ولكن يمكن أن يكونوا في السر جزءاً من جماعة ميليشيات مسلحة، على سبيل المثال.

مدني

وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر المدنيين على أنهم الأشخاص الذين ليسوا مقاتلين (أفراد القوات العسكرية/شبه العسكرية) أو أعضاء الجماعات المسلحة المنظمة لطرف في نزاع. وتستثني اللجنة الدولية أيضا المدنيين الذين يشكلون جزءا من "الانتفاضة الجماعية" ضمن التعريف. ومن ناحية أخرى، يعرف المقاتل بأنه الشخص الذي يشارك بنشاط في الأعمال القتالية، ويمكن أن يقتل، والذي بدوره، يعتبر هدفا عسكريا مشروعا. ويمكن أن يكون عضوا في القوات المسلحة (بخلاف الموظفين الطبيين والمسؤولين الدينيين)، أو جماعة مسلحة منظمة. وبموجب القانون الإنساني الدولي، تخضع القوات المسلحة لنظام تأديبي داخلي، يفترض أن ينفذ الامتثال لقواعد القانون الدولي المنطبقة على النزاع المسلح.

ويضطلع المدنيون بالحماية غير المسلّحة للمدنيين، لأجل المدنيين. وهي في جوهرها ومنذ البداية عبارة عن شراكة بين أفرقاء الحماية غير المسلّحة للمدنيين والمجتمع المدني المحلي – على الرغم من أن شراكات أخرى قد تتطور مع الحكومة المحلية وقطاع الأمن والمنظمات الإنسانية بمرور الوقت.

وتشمل هذه الشراكة دعوة من منظمات المجتمع المدني المحلية (ومعظمها من المنظمات غير الحكومية) لمنظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين لإقامة وجود مادي في بلدهم وفي مجتمعات محلية محدّدة داخل ذلك البلد. وتتفرّع الشراكة المدنية – المدنية من التضامن العالمي بين المدنيين، الذين تعرض بعضهم لعنف مماثل في أماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشدد على دور أطراف النزاع المسلح بوصفها الجهات الفاعلة الوحيدة المنخرطة في توفير الحماية وإدارة الأمن. وأخيرا، هو يشجع قادة المجتمع المدني ومنظماته على زيادة دورهم كصانعي السلام وحفظة السلام وصناع السلام.

وعلى الرغم من أن تعريف المدني قد يبدو واضحا، إلا أنه يولّد في بعض الأحيان إرباكا لدى مطبّقي الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وفي مناطق الصراع الطويل الأمد، كان جزء كبير من المجتمع أو ما زال منتسباً بطريقة أو بأخرى مع القوات المسلحة. ولعلّهم لا يحملون السلاح، بل يساعدون القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمد القوات المسلحة إلى توظيف أعضاء منظمات المجتمع المدني المحلية لأن عمل المنظمات غير الحكومية لا يتيح لهم العيش الكافي؛ أو قس الكنيسة في قرية صغيرة واحدة يمكن أن يعمل في قرية مجاورة بصفة مفتش شرطة. (لمزيد من المعلومات حول الحصانة المدنية، انظر الوحدة 2).

حماية

وتحدد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (1999) الحماية على أنّها مفهوم يشمل جميع الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لنص حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي وروحها[15]. وتشمل الحماية إعداد بيئة مؤاتية لاحترام البشر، ومنع و/أو تخفيف الآثار المباشرة لنمط معين من حالات الإساءة، واستعادة ظروف حياة كريمة من خلال الإصلاح ورد الاعتبار وإعادة التأهيل. وهذا تعريف واسع جدا يمكن تطبيقه على كل جهد تقريبا يهدف إلى تحسين حصول الناس على

[15] اعتمد التعريف أصلا في ورشة عمل عقدت في عام 1999 للجنة الدولية الصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بشأن الحماية.

حقوقهم في أي حالة. وهي تتيح اتباع مقاربة شاملة للحماية يتضمّن الحصول على الرعاية الطبية وحرية التنقل والاعتراف بالكرامة. كما جعلت الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أكثر وعيا للتهديدات والفرص المحتملة التي تشكلها تدخلاتها لسلامة السكان المتضررين وأمنهم في حالات الحرب والصراع العنيف، فضلا عن الكوارث الطبيعية والمجاعة.

وعلى الرغم من أن تعميم الحماية قد وسع الخطاب بشأن سلامة المدنيين وأمنهم في الحالات الشديدة الخطورة، فقد خلق أيضا انطباعا خاطئا بشأن مقدار الاهتمام والموارد المخصصة للحماية، حيث أن الناس العاديين يفهمون العبارة: السلامة البدنية والأمن[16]. ومن المفيد أن نفرق بين أربعة مجالات مختلفة للحماية من أجل فهم الحماية في سياق الممارسات الموحدة. وتظهر هذه المناطق في نموذج الدائرة المتعدد الطبقات، المبيّن في الشكل 3.

[16] وتشير الدراسات التي أجريت مؤخرا في مشاريع بناء السلام أيضا إلى الافتقار إلى الاهتمام والحاجة إلى الحماية المباشرة. وبالمقارنة بين 13 دراسة حالة عن دور المجتمع المدني في بناء السلام، تذكر تانيا بافنهولز هذه على أنّها واحدة من النتائج الأكثر لفتا لها: "في حين أن الحماية كانت دائما ذات أهمية كبيرة أثناء النزاع المسلح والحرب، إلا أنها لم تجر إلا بدرجة أقل". بافنهولز، 2009، ص 6)

الصورة 3: الدائرة البصلية للحماية

هذا النموذج البيني متعدد الطبقات، الذي وضعه بول د. ويليامز (ويليامز، 2010، صفحة 22) هو تكيف من نموذج الدائرة البصلية المعتمد في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما هو مبين في الشكل 2. ويظهر أربع طبقات من الحماية. ويقوم العاملون في الحماية غير المسلّحة للمدنيين، مثل الجيش والشرطة وقوات حفظ السلام السلام التابعة للأمم المتحدة، بالعمل أساسا في المنطقة الحمراء الملونة للحماية المادية من العنف الوشيك.

ويتعلق المجال الأول والأوسع نطاقا للحماية بأعمال البناء البيئي الطويلة الأجل التي تهيئ الظروف المؤاتية اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان. ويشكل وضع السياسات والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية جزءا من العمل. وهو لا يستهدف لحظات محددة من سوء المعاملة. بل هو يهدف إلى بناء هيكليات وقدرات لتغيير المواقف في المجتمع، الأمر الذي سيقلل احتمال الإساءة في المستقبل.

وهو يهدف إلى التوعية حول الظلم أو سوء المعاملة وإصلاح الهياكل الضارة التي تجعل إساءة الاستخدام أكثر احتمالا أو إزالتها. ومن الأمثلة على ذلك: تعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، والوصول إلى العدالة من قبل جماعات الأقليات، وممارسات الحكم الرشيد. وتعمد العديد من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، فضلا عن وكالات التنمية القائمة على الحقوق والمساهمة في الحماية، إلى العمل في هذا المجال. وخلافا للطبقة الخارجية، فإن هذا العمل هو رد فعل على الانتهاكات والتهديدات بالإساءة.

أما المجال الثالث للحماية فيتعلق بتوفير الضروريات الأساسية. وهو ما وصفته إليزابيث فيريس بأنّه "الحماية الإنسانية" أو "الحصول على المساعدة المنقذة للحياة" (فيريس، 2011، 3804) وهي

استجابة أكثر إلحاحا لحالة معينة من حالات العنف أو الأزمات وتتعلق بإدراج الحماية في الإغاثة الإنسانية. وكما تشير فيريس، فإن الحماية الإنسانية لا تتعلق عادة بمنع الناس من التعرض للأذى، بل الاستجابة للأشخاص الذين أصيبوا بالفعل (أي الإجراءات العلاجية). وهو يشمل على سبيل المثال تقديم المساعدة الطبية في الوقت المناسب لحماية الناجين من العنف من التعرّض للمزيد من الضرر أو توفير المعلومات المنقذة للحياة للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية. وتركّز معظم الوكالات الإنسانية التي تسهم في الحماية عملها في هذا المجال تحديداً.

ويتمحور المجال الرابع للحماية بالحماية المادية من العنف الوشيك، أو السلامة البدنية والأمن. وهي تستند إلى تعريف الحد الأدنى للحماية بأنها "الدفاع عن الخطر أو الإصابة الوشيكين أو الحراسة منهما". وتشمل الحماية المادية التدخلات المباشرة لمنع الناس من التعرّض للإيذاء، وإزالة التهديدات أو الحد منها. وتقليديا، هذا هو مجال عمل الجيش والشرطة. ويشارك المدنيون العزل حاليا في هذا المجال من الحماية، سواء داخل عمليات الأمم المتحدة للسلام أو ضمن جماعات المجتمع المدني. ويعكس هذا الاعتراف بالحاجة غير الملباة إلى حماية المدنيين. ويمكن للممارسين في مجال الحماية غير المسلّحة للمدنيين العمل في مجالات الحماية الأربعة جميعها، ولكن تركيزهم الرئيسي يكمن في توفير الحماية المادية من العنف الوشيك[17].

حفظ السلام

إن حفظ السلام على النحو الذي حدّدته الأمم المتحدة هو إجراء يتم اتخاذه للحفاظ على السلام، مهما كان هشاً، حيث يتم توقيف القتال، والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات التي حققها صانعو السلام (الأمم المتحدة، الصفحة 97). وتعرف قوات حفظ السلام على أنها كناية عن "أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين يعملون على توفير الأمن والدعم السياسي والمبكر لبناء السلام" (الأمم المتحدة). وعلى الرغم من أن بعض المنظّمات غير الحكومية التي تطبق الحماية غير المسلّحة للمدنيين تستخدم أيضا مصطلح "حفظ السلام")[18]، فإنها تعتبر ذلك بمثابة إجراءات تم اتخاذها لمنع العنف أو الحد منه، وتوفير الحماية المباشرة للمدنيين، وتثبيت البيئة من أجل جعل عملية السلام الجدية ممكنة (كاريير، 2011). وبالإضافة إلى ذلك، لا تبادر منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين إلى رسم جهودها على أنها "توفر الأمن". فهي تفضل وصف أنشطتها على أنّها عمل تعاوني يتولاه موظّفو الحماية غير المسلّحة للمدنيين والجهات الفاعلة المحلية لزيادة سلامة وأمن الفئات الضعيفة من السكان والأفراد.

---

[17] دور الممارسين في هذا المجال في توفير الضروريات الأساسية هو ضمن الحد الأدنى. فهم لا يقدّمون مساعدات مادية، ولكنهم قد يوفّرون مساعدة لإنقاذ الأرواح من خلال عمل المرافقة أو النقل، على سبيل المثال، للناجين من العنف إلى المستشفيات في المناطق الريفية.

[18] يشار إلى التفسير الأوسع للفظة "حفظ السلام" كما تستخدمها بعض المنظمات غير الحكومية في هذه المسار بأنها "حفظ السلام".

ويمكن فهم دور حفظ السلام والحفاظ عليه على نحو أفضل عند مقابلته مع صنع السلام وبناء السلام. ويشير يوهان غالتونغ، وهو أحد رواد أبحاث السلام، إلى أن جميع الصراعات لها ثلاثة مكونات رئيسية (غالتونغ، 2000). أولا، نجد مواقف (أ) من الأطراف المتنازعة. وتميل هذه المواقف إلى أن تصبح أكثر عدائية تجاه بعضها البعض مع تصاعد الصراع. ومن أجل التوصل إلى نوع من تسوية الصراع، يجب على الأطراف أولا أن تغير مواقفها ونظرتها إلى بعضها البعض. وهذا ما يعرّفه غالتونغ، على نطاق واسع، على أنّه عملية صنع السلام. ثانيا، تتأثر المواقف في حالات الصراع إلى درجة كبيرة بسلوك (ب) المتحاربين. إن تصاعد درجات العنف يزيد من صعوبة رؤية المنفعة المتبادلة لإنهاء الصراع. ولذلك من الضروري إيجاد سبل للتصدي للعنف نفسه بغية تهدئة الحالة وتمكين عملية صنع السلام من التطور. ويعرف غالتونغ هذا الأمر على أنّه مهمة حفظ السلام. ثالثا، نجد المسألة أو المسائل التي يشن لأجلها الصراع، أو أسباب (ج) النزاع. إن التطرّق إلى الأسباب الفعلية للنزاع هي ما يعرفه غالتونغ على أنّه بناء السلام (واليس أند جونج، 2001، ص. 3).

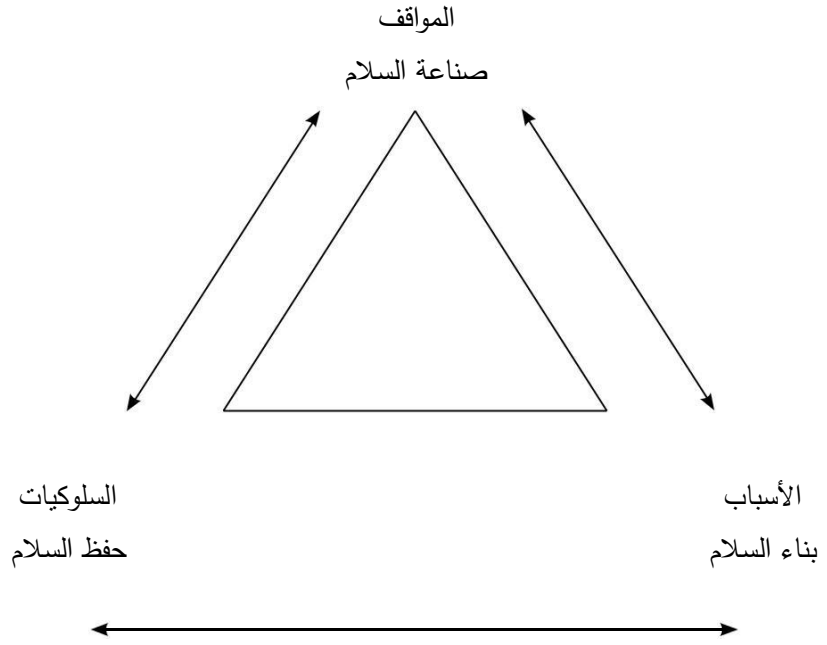

الصورة 4: مثلث الصراع أ، ب، ج

وتمر النزاعات بشكل عام عبر مراحل معرّفة تماماً، بما في ذلك المراحل المبكرة جدا من الصراع الكامن، الذي قد ينضج لسنوات، قبل أن ينتقل إلى مرحلة مواجهة. هذه هي المرحلة التي تتصلّب فيها المواقف وتنغلق الخيارات، حتى تتحول المواجهة إلى مرحلة أزمة من الأعمال العدائية الفعلية. وستؤدي الأزمة عاجلا أم آجلا إلى نتيجة، وهي مرحلة تنخفض فيها مستويات التوتر والمواجهة والعنف. وأخيرا، تبقى مرحلة واحدة على الأقل بعد الأزمات، وغالبا ما تكون مقدمة للصراع المقبل والدورة التي تبدأ من جديد. وعادة ما تتموضع عملية صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في مراحل محددة من الصراع. وغالبا ما يتم إطلاق عملية صنع السلام بعد الأزمة. وتأتي عمليات حفظ السلام بعد عملية صنع السلام، وهي مستدامة إلى أن يكون الوضع مستقراً بما فيه الكفاية لبناء السلام، وهي عملية تتم عادة في مرحلة ما بعد الأزمة. وعلى الرغم من أن معرفة المراحل المختلفة (والتدخلات الملائمة) تتيح لممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين بأن يفهموا بشكل أفضل الأدوار التي يمكن أن يضطلعوا بها في هذه المراحل، فإن واقع السلام والحرب غالبا ما يكون أكثر تعقيدا. فالعديد من الصراعات تعود إلى مرحلة الأزمة أكثر من مرة قبل أن تستقر ضمن مرحلة ما بعد الأزمة.

لقد كان العالم أكثر نجاحا في صنع السلام منه في بناء السلام. ووفقا لجامعة أوبسالا، في الفترة ما بين 1975 و2011 لم تشهد الساحة سوى 125 اتفاق سلام من أصل 216 اتفاقا توقف أعمال العنف لمدة خمس سنوات على الأقل (هوغبلاد، ص. 51). وغالبا ما تقلل الأطراف السابقة في الصراع من شأن تعقيد معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، واستئناف التسلح قبل أن تكتمل عملية بناء السلام. ويمكن لجهود حفظ السلام المستمرة أن تقلل من فرصة العودة المبكرة إلى الأعمال العدائية. وحفظ السلام هو

حلقة وصل رئيسية بين عمليتي صنع السلام وبناء السلام. فبدون العمل الفعال لعمليات حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام والتنمية، فإن خطر الفشل سرعان ما يطل برأسه بعد بدئه بفترة قصيرة. وعلى الرغم من أن حفظ السلام أثبت فعاليته في كثير من الحالات، إلا أنه لم يكن دائما قادراً على الحفاظ على ما يكفي من الأمان والاستقرار لمدة كافية للجهات الفاعلة المحلية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف.

وبما أن الحماية غير المسلّحة للمدنيين تهدف إلى التصدي للعنف من أجل تهدئة الأوضاع، فهي في جوهرها تدخل لحفظ السلام. وخلافا لعمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة، والتي يتم تطبيقها عموما بعد التوصل إلى اتفاق سلام رسمي، قد يتم تطبيق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في جميع مراحل النزاع. ويمكن إطلاقها قبل حدوث أزمة لمنع العنف. ويمكن أن تستمر أيضا عندما تبذل جهود بناء السلام بقوة لضمان ألا تبدأ دورة العنف بكاملها من جديد. وهذا لا يعني أن ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين منخرطون مباشرة في صنع السلام وبنائه. وقد تترافق مع عمليات صنع السلام وتوفر مساحة أكثر أمنا للجهات الفاعلة المحلية من أجل صنع السلام وبنائه. كما أنها قد تسهل مساهمة الناس على المستوى الشعبي في أنشطة المسار الأول[19] لصنع السلام. وطوال هذه العملية، يعمل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين على التشديد على مركزية حماية المدنيين. وسيتم تقديم المزيد من المعلومات حول مراحل النزاع، وتطبيق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في مراحل مختلفة، في الوحدة 4.

اللاعنف

يمكن تعريف اللاعنف في أبسط أشكاله على أنه استخدام الوسائل السلمية، وليس القوة العسكرية أو الجسدية، لإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي[20]. ويؤيد اللاعنف، بصفته فلسفة أخلاقية، وجهة النظر القائلة بأن السلوك الأخلاقي يستبعد استخدام العنف؛ وبصفته فلسفة سياسية، فهو يؤكد أن العنف قائم بذاته ولا يمكن أبدا أن يوفر وسيلة لتحقيق نهاية سلمية دائمة. وكمبدأ، فإنه يدعم الموقف السلمي بأن الحرب والقتل لا مبرر لهما أبداً. وكممارسة، عمد دعاة السلام وغير السلميين إلى استخدام اللاعنف لتحقيق التغيير الاجتماعي والتعبير عن الحماية للاضطهاد (اتحاد تعهد السلام). هذا هو إطار الفلسفة، والمبدأ، وخصوصاً الممارسة التي تميز "اللاعنف" من "غير مسلح". لا يساهم تعبير "غير مسلّح" إلا في توضيح أن الشخص أو المجموعة ليست مجهزة بالأسلحة أو لا تحملها. ويفترض اللاعنف أن الناس يتولون أدواراً نشطة، فيتخذون الخيارات والالتزامات ويبنون على خبراتهم.

وتختلف درجة تطبيق المبدأ والفلسفة والممارسة اختلافا كبيرا بين ممارسي اللاعنف. فبعض الممارسين يعتبرون المبدأ والفلسفة على أنها مثالية، ولكن ليست دائما قابلة للتطبيق، أو حتى قد يرفضونها جملة وتفصيلاً. وهم يمارسون اللاعنف لأنهم يعتقدون أنها الاستراتيجية الأكثر فعالية أو الأقل تكلفة للتغيير الاجتماعي أو السياسي في وضع معين. وقد يستخدمون أيضا اللاعنف لغياب بدائل فضلى لأن الخيار العسكري أو غيره من الخيارات العنفية غير متاح أو قابل للتطبيق. ويضاف إليهم أولئك الممارسين الذين

---

[19] يشير المسار الأول إلى الدبلوماسية الحكومية الرسمية حيث يتم التواصل والتفاعل بين الحكومات. دبلوماسية المسار الثاني هي التفاعل غير الرسمي والتدخل من الجهات الفاعلة غير الحكومية. تمّت صياغة مصطلح "تراك–2" وتطويره على يد الدبلوماسي الأمريكي جوزيف مونتفيل.

[20] تستخدم القوة في هذه الجملة بمعنى القوة البدنية، أو قوة السلاح.

يتمسكون بمبدأ اللاعنف وفلسفته تحت أي ظرف من الظروف. فبالنسبة إلى هؤلاء الممارسين، يعتبر اللاعنف موقفاً أخلاقياً وطريقة للحياة. لا تفاضل الحماية غير المسلّحة للمدنيين بين هذين الموقفين. وببساطة، يشير واقع أنّ اللاعنف هو مبدأ أساسي من مبادئ الحماية غير المسلّحة للمدنيين إلى أنه جزء من تفويضات وكالات الحماية غير المسلّحة للمدنيين وأن أعضاء هذه الحماية يلتزمون بدقة باللاعنف في جميع الظروف في أثناء عملهم. وهو لا يفترض أن الممارسين الفرديين للحماية غير المسلّحة للمدنيين يعتبرون اللاعنف وسيلة حياة أو موقفاً أخلاقياً. سيتم استكشاف اللاعنف بتفصيل أكثر في القسم 4 من هذه الوحدة.

المشاركة الاستباقية

وتشير المشاركة الاستباقي أولاً وقبل كل شيء إلى ضرورة الاستباقية من أجل توفير الحماية. وتشمل هذه المشاركة بناء علاقات مع الجهات الفاعلة المعنية وغيرها من الأطراف المعنية من القاعدة الشعبية إلى المستويات العليا. وهي تنطوي أيضا على فتح قنوات اتصال موثوقة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة والحفاظ عليها. ويمكن، على سبيل المثال، استخدام العلاقات وقنوات الاتصال مع الأطراف المتنازعة من جميع الجوانب من أجل الدعوة إلى وقف مؤقت لإطلاق النار أو ممر إنساني لإخلاء السكان أو الأفراد الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي المشاركة الاستباقية على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية لضمان حماية المدنيين. سيتم توفير المزيد من المعلومات حول المشاركة الاستباقية في الوحدة 3.

ويصف بعض ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين طريقة المشاركة الاستباقية على أنها "وجود استباقي". وقد تم إنشاء كلا المصطلحين لتمييز الطريقة الموصوفة في الفقرة السابقة عن وجود مراقبين دوليين في حالات النزاع العنيف، الذين لا يزيدون بشكل متعمد الأثر الوقائي المحتمل لوجودهم، مع اتخاذ إجراءات متعمدة أخرى تركز على زيادة نفوذهم وحماية المدنيين وردع العنف. ويبذل العديد من المراقبين وموظفي المساعدة الإنسانية جهودا واعية ليكون لها أثر وقائي، حتى وإن لم تكن جزءا من التفويض. بالنسبة إلى أولئك الذين لا يفعلون ذلك، أو لا يمكنهم فعل ذلك، قد يساعد وجودهم على الحماية، ولكن الحالات تميل إلى أن تكون معزولة. وبالإضافة إلى ذلك، برزت حالات كثيرة في الماضي لم يكن لوجود الرعايا الأجانب فيها أي أثر على الإطلاق. ويمكن اعتبار الفشل في التصرف بمثابة قبول للانتهاكات. وكما أنه من المستحيل محاربة المجاعة عبر مجرّد إنشاء مستودعات للأغذية، فلا يمكن افتراض أن الوجود الدولي يوفر الحماية بمجرد الوجود هناك.

المطلوب ... ليس الوجود السلبي لمجرّد الوجود، بل استراتيجيات واتكتيكات مستنيرة ومحللة بعناية تستخدم وجود كل [ممارس الحماية غير المسلّحة للمدنيين] للتأثير على جميع الجهات الفاعلة من حولهم. ليام ماهوني، 2006.

مراقبة

المراقبة هي في الأساس ممارسة مراقبة الامتثال للمعيار. ويختلف المعنى الدقيق للمراقبة بين المنظمات. ومع ذلك فإن التعاريف تتشارك في العناصر المشتركة من القياس والمقارنة المستمرين للخطة أو الحالة أو مجموعة الأهداف المحددة سابقا. والغرض منه هو مساعدة جميع الألشخاص المعنيين على اتخاذ

القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب التي من شأنها تحسين جودة العمل وضمان المساءلة وتشجيع التنفيذ وفقاً للخطة (كيلي وآخرون، 2004، ص. 1).

وفي سياق الحماية غير المسلّحة للمدنيين، تشير المراقبة أولا وقبل كل شيء إلى الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار. وقد يكون هذا النشاط مكلفا رسميا أو يؤدّى بصورة أقل رسمية. ثانيا، تشير إلى مراقبة الوضع الأمني لغرض التحكم في الشائعات. وثالثا، تشير إلى مراقبة الحالة الأمنية لأغراض الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة. وغالباً ما يشار إلى رصد الأحداث السياسية (مثل المظاهرات والانتخابات) والإجراءات القانونية (مثل المحاكمات والمحاكم) أو العمليات الاجتماعية (مثل العطلات والاحتفالات والمسيرات) في حالات النزاع العنيف، على أنّها مراقبة أيضاً. ثم تشكّل هذه الأنشطة خليطا بين الرصد والمشاركة الاستباقية. ويمكن لمراقبة المحاكمة أن تهف إلى مراقبة الامتثال للقانون وكذلك توفير الحماية للمحامين أو الشهود أو المتهمين من خلال الوجود المادي والظهور. وسيتم توفير المزيد من المعلومات حول الرصد في الوحدة التدريبية رقم 3.

بناء العلاقات

إن بناء علاقات مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية الرئيسية على مستوى القواعد الشعبية والموسطية والمستويات العليا في المجتمع (بما في ذلك، على سبيل المثال، مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة) لهو عنصر هام في الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وهي تستخدم لمنع العنف أو الحد منه، وخلق قبول المجتمع، وضبط الشائعات، والتبليغ عن الاحتياجات، وثني المرتكبين المحتملين، وربط المجتمعات مع الجهات المسؤولة، والتأثير على صناع القرار. ويتأتى عنصر حاسم لفعالية هذا النظام من إقامة العلاقات وتحسينها مع الجهات الفاعلة التي تتمتع بالقدرة على التأثير على مرتكبي العنف المحتملين أو أطراف النزاع. وتشمل هذه الجهات الفاعلة ممثلي الحكومة، والجهات المسلحة (الحكومية وغير الحكومية)، والقادة الدينيين والمجتمعيين المحليين. وفي حين أن إنشاء هذه العلاقات يوفر في حد ذاته بعض الحماية، فإن هؤلاء الأشخاص المؤثرين يمكن استدعاؤهم على وجه التحديد عند حدوث التهديدات. وقد تكون قادرة على استخدام نفوذها لثني مرتكبيها المحتملين عن تحقيق تهديدهم.

تنمية القدرات

تشير تنمية القدرات إلى تعزيز معارف الأفراد أو المجموعات ومهاراتها وقدراتها. وفي سياق الحماية غير المسلّحة للمدنيين، يتم بناء القدرات من أجل زيادة المعرفة والفعالية في الآليات والبروتوكولات المحلية لمنع العنف والحماية منه. وغالبا ما تتم تنمية القدرات من خلال التدريب لمنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية الفاعلة. وتكتسب تنمية القدرات على مستوى القواعد الشعبية فعالية كبرى عندما تكون مصممة خصيصا، ومحددة بالسياق، وتشاركية. وستقدم الوحدة الرابعة مزيدا من المعلومات عن تنمية القدرات.

1.3

طيف الحماية غير المسلحة للمدنيين

ويبيّن الرسم البياني المعروض في الشكل 1 (مخطط الحماية غير المسلّحة للمدنيين) حيث تتداخل وتتقاطع عدة مبادئ رئيسية وأساليب رئيسية ومصادر رئيسية للتوجيه. وحين تجتمع معاً، فإنها تشكل جوهر الحماية غير المسلّحة للمدنيين. ويظهر الرسم البياني أيضا عددا من المهارات الأساسية التي تدعم الممارسة الفعالة للطرق الرئيسية. ويساعد المخطط الفقاعي على توضيح أن المنظمات المختلفة قد تستخدم تركيبات مختلفة وتباديل لخصائص الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وبالتالي فإنّ "منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين"، تأتي في مجموعة كبيرة ومتنوعة. ويمكن تصويرها على أنها مناسبة في مكان ما من طيف (أو مدى) الاحتمالات. ولذلك، فإن الحماية غير المسلّحة للمدنيين هو مصطلح شامل يجمع بين ممارسات عدد من المنظمات المختلفة، مثل كتائب السلام الدولية، والشاهد من أجل السلام، و قوة السلام بلا عنف وغيرها الكثير، التي تطبق مجموعات من خصائص الحماية غير المسلّحة للمدنيين بطريقة أو بأخرى. وقد تستخدم هذه المنظمات بعض الأساليب والمبادئ التي يتم عرضها في مخطط فقاعة الحماية غير المسلّحة للمدنيين ولكن ليس كلها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستخدم مصطلحات مختلفة لتوصيف هذه الأساليب والمبادئ. وسيتم استكشاف مختلف مكونات الرسم البياني بمزيد من التفصيل في الوحدة 2 (المبادئ الرئيسية ومصادر الإرشاد) والوحدة 3 (الطرق والمهارات الرئيسية).

ويمكن وضع طيف الحماية غير المسلّحة للمدنيين ضمن مجال أوسع من الجهود غير المسلحة لحماية المدنيين (انظر الشكل 2، القسم 1.2). وكما ذكر سابقاً، تشارك مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة في تلبية احتياجات الحماية للمدنيين (انظر تعريف "الحماية" في القسم 2). والعديد من هذه الجهات الفاعلة هم أنفسهم مدنيون غير مسلحين يوفرون الحماية بأساليب ومبادئ ومصادر توجيه ومهارات مشابهة للمكونات الرئيسية لطيف الحماية غير المسلّحة للمدنيين. فاللجنة الدولية للصليب الأحمر، على سبيل المثال، هي جهة فاعلة معروفة مدنية غير مسلحة غير منحازة تشرك الأطراف في حالات الصراع العنيف لمنع العنف. وقد بادرت المنظمات الحكومية الدولية مثل الاتحاد الافريقى ومنظمة الامن والتعاون فى أوروبا والاتحاد الأوروبي والمفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الامم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان أيضاً إلى تنظيم بعثات غير مسلحة مع المدنيين. وتشمل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة (التي تديرها إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة) والشرطة وغيرهم من المدنيين الذين يتعلق عملهم بالحماية. يعتبر وضع هذه المنظمات في قلب طيف الحماية غير المسلحة للمدنيين، أو في طرفه، أو خارجه طيف الحماية غير المسلّحة للمدنيين عشوائياً إلى حد ما.

وما يضيف إلى هذا التعقيد هو حقيقة أنّه يندر أن تعمد منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين، هذا إذا عمدت، إلى تطبيق المبادئ، والمناهج، ومصادر التوجيه المحددة بالكامل في نفس الشكل المحدد. وبدلا من ذلك، يتم استخدامها ضمن مزيج استراتيجي يتم اختياره على أساس كل حالة على حدة، وتحديدا على

السكان والنزاعات المركّزة، ومناسبة للسياق. لذلك، سوف تبدو الحماية غير المسلّحة للمدنيين مختلفة في مواقف مختلفة وفي مراحل مختلفة من الصراع. ويؤدي التعريف المفرط التصلب للحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تجاهل المرونة الضرورية لهذه الممارسة ويمكن أن يخنق إبداعها. وسوف تستخدم أمثلة ودراسات حالة في جميع وحدات الدورة لتوضيح تنوع الحالات والاستجابات.

غير أنه عند الحاجة إلى التصنيف، يمكن تمييز طيف الحماية غير المسلّحة للمدنيين عن المجال الأوسع نطاقا لجهود الحماية غير المسلحة من خلال (1) تركيزها على توفير الحماية المادية المباشرة للسكان المعرضين للخطر، و (2) تعزيز قدرات كل من السكان المحليين وآليات السلام المحلية للاستجابة، على مستويات متعددة، لحالات الصراع العنيف. وسيشمل هذا التمييز جميع المنظمات أو البعثات التي تنشر بصورة استباقية مدنيين غير مسلحين لتوفير الحماية المادية المباشرة كهدف وحيد أو رئيسي لها. ولكنها ستستبعد المنظمات الإنسانية والتنموية التي تستجيب للأزمات عن طريق توفير المساعدة الأساسية، التي غالبا ما تكون منقذة للحياة؛ فوجودها ليس "وجودا استباقيا" يهدف إلى منع العنف الوشيك أو الوقاية منه. كما أنه يستبعد الجهود الدبلوماسية والتفاوضية الرامية إلى استعادة السلام وآليات الحماية المعتادة على المستوى الحكومي.

إن كل من هذه الردود على الصراع هو ضروري بطريقته الخاصة. ولا شك في أنّ فهم المهام والأدوار المحددة لكل منها يتيح التنسيق الفعال للجهود الرامية إلى توفير الأمن للأشخاص المعرضين للعنف. ويتمحور اهتمامنا هنا على تسليط الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به الحماية غير المسلّحة للمدنيين بين مختلف طبقات الحماية (انظر الشكل 3 أعلاه).

وعند قبول هذه المهام المختلفة للحماية ولكن المتكاملة، يمكن النظر إلى بعض الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال، على أنها حماية غير مسلّحة للمدنيين (انظر الوحدة 3). ويمكن تقديم قضية مماثلة لبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا التي ساهمت، على سبيل المثال، في تحسين الحالة الأمنية من خلال الوجود الظاهر والدوريات اليومية في المناطق الشديدة الخطورة، والتبليغ عن الحوادث، وبناء الثقة (لبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي). وقد وجد متطوعو الأمم المتحدة أنفسهم أيضاً في حالات أدوا فيها الحماية غير المسلّحة للمدنيين (فايس ومينار، 1996). وكما ذكر سابقاً، على الرغم من أن وجود موظفين ميدانيين دوليين (سواء أكانوا مراقبين للانتخابات أو مراقبين لحقوق الإنسان أو موظفي إغاثة إنسانية) قد يكون له في حد ذاته بعض التأثير الوقائي، فإن الحماية غير المسلّحة للمدنيين تنطوي على استخدام الوجود بوعي وقصد لحماية المدنيين الآخرين. وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر حالة خاصة: فهي قد حددت حقوقا محددة قانونيا وقائمة منذ زمن طويل لتنشط في مناطق الحروب[21]. وباعتبارها منظمة دولية مختلطة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، فإنها مكلفة تحديدا بضمان الامتثال لاتفاقيات جنيف والقوانين الإنسانية ذات الصلة، والتركيز على حماية أسرى الحرب والسجناء السياسيين، ولكن أيضا على ضحايا النزاعات المسلحة الآخرين الذين تقدم لهم المساعدة الغوثية الإنسانية (كاريير، 2011). وتضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً معايير موثوقة للجهات الفاعلة في مجال الحماية التي تشكل الحد الأدنى من

[21] وتتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا بأمن مالي، مع تمويل ملحوظ من الحكومات.

الموجبات التي تنطبق على أي منظمة إنسانية أو منظمة لحقوق الإنسان (بما في ذلك منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين) التي تشارك في أعمال الحماية في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

وفي حين أنّ التعريفات والنماذج تجد نفسها محدودة، فإنها تساعد على توضيح التخصص الذي تملؤه الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وتعمل الحماية غير المسلّحة للمدنيين في المقام الأول داخل الدائرة البعيدة من شكل بصلة الحماية، على عكس معظم الجهود الإنسانية الأخرى. تقليديا، هذا هو مجال الجيش والشرطة. ويشارك المدنيون العزل حاليا في هذا المجال من الحماية، سواء داخل عمليات الأمم المتحدة للسلام أو داخل جماعات المجتمع المدني. وهذا يعكس الاعتراف المتزايد بالحاجة غير الملباة لحماية المدنيين (بافنهولز، 2009). ويمكن للممارسين في هذا المجال أن يعملوا في الدوائر الأربع من شكل بصلة الحماية (الشكل 3)، ولكن تركيزهم الرئيسي يكمن في توفير الحماية المادية من العنف الوشيك.

ولا يفرض هذا التمايز بأي شكل من الأشكال إصدار حكم قيمة حول الفعالية أو المساهمة النسبية للمنظمات التي تعمل في طبقات أخرى من مجال الحماية. وفي الواقع فإنّنا جميعا نشارك في الميدان، ولدينا تفويضات سلام مختلفة، ونؤدي أدوارا متكاملة في حماية المدنيين، وردع العنف، وتطوير الهياكل الأساسية للسلم المحلي.

الحماية غير المسلحة للمدنيين، واللاعنف، وحفظ السلام

وقد تسبب قرار الذهاب إلى بوغانفيل بشكل أعزل ببعض القلق في قوة الدفاع الأسترالية في ذلك الوقت، ولكنه كان القرار الصائب. وفي مناسبتين على الأقل واجهتهما شخصياً، لكانت الأمور قد اتخذت منحى مختلفاً لو كنا مسلحين. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أن تجربة فريق مراقبة الهدنة قد أكدت لي مجدّدا أن دور حفظة السلام ليس مجرد الوقوف بين الأطراف المتحاربة لمنع المزيد من المعاناة، بل أيضا للتشجيع على لم شمل شعب مقسم.
أندرو رايس، وزارة الدفاع الأسترالية، 1999 (شفايتزر، 2010، ص .7)

وتتجذر الحماية غير المسلّحة للمدنيين في ممارستين رئيسيتين: واحدة هي ممارسة اللاعنف، والأخرى هي ممارسة حفظ السلام[22]. ويقدم هذا القسم لمحة موجزة عن كليهما، ويصف كيف أن الحماية غير المسلّحة للمدنيين هي عبارة عن مجموعة من السمات الرئيسية للاعنف وحفظ السلام.

1.4.1 اللاعنف

شاهد:

- dr. michael nagler, *Basics of Nonviolence*, https://tinyurl.com/ myspv8c (michael nagler 2013b)

وترتكز الحماية غير المسلّحة للمدنيين على إرث استخدام أساليب غير عنيفة في الحركات من أجل الحقوق المدنية والسياسية. ويمكن العثور على أمثلة من جميع أنحاء العالم. وهي تشمل أعمال الكفاح اللاعنفي ضد الاستعمار والديكتاتوريات، والحملات من أجل حقوق المرأة، وتطوير جيوش السلام (أي وحدات منظمة من

[22] مع الإقرار بوجود اختلافات ملحوظة في الحجم والنطاق والعمل مع حفظ السلام في الأمم المتحدة

الرجال والنساء العزل الذين يضعون أنفسهم بين الأطراف المتنازعة لمنع العنف).
وتبيّن معاينة هذه الأمثلة مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والأساليب والتطبيقات، والقدرة على التكيف مع اللاعنف النشط. وقد تم مؤخرا إيلاء اهتمام جدي لمهمة توثيق وتصنيف الأساليب اللاعنفية المبكرة (بتشانغ، مجموعة سلامة المجتمع اللاعنفي 2005 ص. 19).

وقد ساهم ربط النضال اللاعنفي بالطابع المسالم والسلبية والضعف وأحيانا بالمعتقدات الدينية أو الاحتجاجات المعزولة في الشوارع في بناء تصورات خاطئة حول هذه الظاهرة. غير أن الدراسات التي أجريت مؤخرا بشأن الحملات اللاعنفية ضد النظم القمعية تشير إلى أن الحملات اللاعنفية هي في الواقع أكثر فعالية من الحملات التي تلجأ إلى القوة المسلحة. وبتحليل 323 حملة من العام 1900 إلى عام 2006، وجدت إريكا تشينويث وماريا ج. ستيفان أن الحملات اللاعنفية الكبرى حققت نجاحا بنسبة 53٪ من الوقت (مع معدل فشل بنسبة 20٪)، مقارنة بنجاح 26٪ لحملات الحماية العنيفة (مع 60% نسبة الفشل)[23]. كما أظهر بحثهما معدل نجاح متزايد للحملات اللاعنفية من 1940 إلى 2006، تتراوح بين أقل من 40٪ من النجاح في الفترة من 1940 إلى 1949 إلى ما يناهز 70٪ في الفترة من 2000 إلى 2006. ومن ناحية أخرى تظهر الحملات التي تستخدم القوة المسلحة انخفاضا تدريجيا في النجاح، تتراوح بين أكثر من 40٪ إلى أكثر من 10٪ من النجاح في نفس الفترات (تشينويث وآخرون، 2011).

ومن أجل وضع الممارسات الموحدة في سياقها الصحيح، من المهم فهم التصنيف المعتاد للعمل اللاعنفي:

- تعطيل الوضع الراهن. وتستخدم الإجراءات اللاعنفية كوسيلة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (مثل حملة غاندي من أجل استقلال الهند، وحركة الحقوق المدنية الأمريكية). وغالبا ما يرتبط اللاعنف بهذه الأنواع من الحملات والأنشطة.
- حماية الوضع الراهن. وتستخدم التكتيكات اللاعنفية للدفاع المدني عن بلد ما ضد الغزوات والمعتدين أو لحماية العادات المحلية والهياكل الاجتماعية من المعتدين داخل بلد معيّن. وكما يقول البروفسور جين شارب، وهو علّامة في مجال الكفاح اللاعنفي: "تتكون أسلحتهم من مجموعة واسعة من أشكال الحماية النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والهجمات المضادة. وسيكون السكان المدربون ومؤسسات المجتمع مستعدين لحرمان المهاجمين من اهدافهم وجعل توطيد السيطرة

[23] يشير الرصيد إلى نجاح جزئي

السياسية مستحيلا (.شارب، 1985) وقد تم استخدام هذه التقنيات في ألمانيا الشرقية وبولندا خلال الحرب الباردة.

- حماية المدنيين ومنع العنف. ويطبق المدنيون الأساليب اللاعنفية من أجل الحماية المادية المباشرة للمدنيين من خطر العنف. وتتدرج الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل واضح في هذه الفئة.

في الوحدة 2، حيث سيتم وصف المبادئ الرئيسية للحماية المسلحة للمدنيين، سيتم توفير مزيد من المعلومات عن خصائص اللاعنف وكيفية تطبيقها في إطار الحماية المسلحة للمدنيين.

شاهد:

- George lakey. (2013). *Taxonomy of Nonviolent Action*, https://tinyurl.com/l9q8u3u
- michael nagler. (2013). *Peace Teams*. https://tinyurl.com/khj5hyg

1.4.2 حفظ السلام

وعلى مدى السنوات الخمسين الأخيرة من حفظ السلام، عندما كانت العملية ناجحة، لم تكن الدبابات أو المدافع الرشاشة هي التي حافظت على السلام، وفي الواقع نادرا ما تم استخدامها. لقد كانت الخوذات الزرقاء بحد ذاتها هي التي حافظت على السلام، أو بالأحرى، ما تمثله. فالجنود في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يمثّلون الأمم المتحدة؛ ومعها المجتمع الدولي؛ بالإضافة إلى الرأي العام العالمي. وهذا ما يمنحهم السلطة ... في الواقع لمنع الأطراف من الاقتتال، والحفاظ على بيئة آمنة للمدنيين، وتهيئة الظروف اللازمة لأنشطة صنع السلام وبناء السلام.

تيم واليس، المدير التنفيذي السابق لقوة السلام غير العنيفة (شويتزر، 2010 ص 29.)

ض

للاستماع:

- *Lester Pearson's Suez Solution*, https://tinyurl.com/m4r7ulg

وترتكز الحماية غير المسلّحة للمدنيين أيضا على ممارسة حفظ السلام. تم "اختراع" حفظ السلام خلال أزمة السويس عام 1956 من قبل ليستر ب. بيرسون، وزير

الخارجية الكندي آنذاك. وبالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، أنشأ بيرسون قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. وكانت قوة الطوارىء هذه قوة عسكرية دولية مسلحة تسليحا خفيفا احتلت منطقة عازلة مشتركة بين الأطراف المتحاربة، بموافقة هذه الأخيرة. وكان الغرض من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعثات حفظ السلام الأخرى التي نشرت خلال الحرب الباردة، هو تحقيق الاستقرار في الصراعات الدولية. وبهذه الطريقة، تم توفير الوقت والمكان للسياسيين والدبلوماسيين من أجل التوصل إلى حل دائم طويل الأمد. وقد نشرت 18 بعثة من هذا القبيل قبل عام 1990[24].

وقد تزامنت بداية عمليات حفظ السلام الحديثة مع نهاية الحرب الباردة في 1989-90. وقد ظهر نوع جديد من الصراع العنيف لتوصيف الساحة الدولية. وكانت هذه الحروب في الغالب داخل البلاد (مقارنة من الحروب بين البلاد) وغالباً ما شاركت فيها عدة فصائل متناحرة. وقد شملت الصراعات قوات عسكرية منتظمة وميليشيات ومتمردين ومجرمين منظّمين ومدججين بالسلاح ومدنيين وأمراء حرب محليين ومجرمين صغار. وكثيرا ما أصبحت العناصر المدنية بين السكان مستهدفة بالعمليات العسكرية التي يتولاها واحد أو أكثر من القوات المتقاتلة.

وفي حين أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر بشكل محدّد على الدول الأعضاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فإن الحروب الداخلية الوحشية والإبادات الجماعية في التسعينيات (مثل رواندا والصومال والبوسنة) قد أدت إلى تفسير أوسع لما يعنيه ذلك. وقد أذن مجلس الأمن بالتدخل، بموجب أحكام الفصل السابع، حيثما شكلت الحالة الداخلية تهديدا كافيا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتختلف عمليات حفظ السلام الحديثة هذه بشكل كبير عن غالبية العمليات السابقة التي سبقتها في خلال فترة الحرب الباردة (موريسون وآخرون، 1999، ص. 1572).

ولاحظ آلان دوس، الممثل الخاص السابق للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن القرار الذي يأذن بأوّل بعثة لحفظ السلام متعددة الأبعاد في الكونغو في عام 1960 كان عبارة عن ثلاث فقرات. ويضيف: "كان القرار الأخير للولاية يتضمّن ما يربو على تسع وأربعين فقرة تنفيذية تغطي، قبل كل شيء، حماية المدنيين، التي أوليت الأولوية القصوى، ولكنها أضافت كل شيء آخر يليه، بما فيه رصد التهريب غير المشروع للمعادن، والأسلحة، وكل ما قد يخطر على البال. وبمجرد أن أدركنا أننا بحاجة إلى مقاربة شاملة، حتى علمنا أننا بحاجة إلى مزيد من المدنيين "(قوة السلام بلا عنف، 2012).

---

[24] يشار إلى أن أول نوع من عمليات "حفظ السلام" التي قامت بها الأمم المتحدة (قبل أن يصاغ مصطلح "حفظ السلام")، والذي كان في فلسطين في عام 1948، كان غير مسلح. وقد تألفت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من مراقبين عسكريين غير مسلحين، وهم في الأساس عملية عسكرية ولكن بدون أسلحة (شويتزر 2010، ص 27).

ويكمن واحد من الاختلافات الهامة في إدماج حماية المدنيين في ولاية عمليات حفظ السلام[25].

وقد ظهر مفهوم حماية المدنيين لأول مرة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حالة أفريقيا المؤرخ 13 في أبريل 1998 (S/1998/318)أو A / 52/871) (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1998). وفي هذا التقرير، أشار كوفي عنان إلى حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح باعتباره "ضرورة إنسانية"[26]. ومنذ ذلك الحين، أصبح مفهوم حماية المدنيين مركزية أكثر فأكثر بالنسبة لولاية عمليات حفظ السلام. وقد تم تزويد البعثة الأولى في عام 1999 بلغة صريحة للحماية في الولاية "لأجل توفير الحماية للمدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك"[27]. وبحلول عام 2012، بات أكثرية ما يناهز 100.000 من العناصر النظاميين في قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والمنتشرين في جميع أنحاء العالم يعملون تحت ظل هذه الولاية.

ومن التطورات الجديرة بالذكر فيما يتعلق بحماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام نذكر بندين: نشر مبادئ الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية لعمليات حفظ السلام في عام 2008 (الأمم المتحدة)، واعتماد مبدأ المسؤولية عن الحماية. وهدفت المبادئ التوجيهية لعام 2008 إلى التصدي للاستهداف المتعمد للسكان المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة. ودعت أيضا إلى إدماج حماية المدنيين في تخطيط عمليات حفظ السلام وإدارتها. وأخيرا، أوضحت أن البعثات قد تضطر إلى استخدام القوة لضمان الحماية الفعالة. وينص مبدأ المسؤولية عن الحماية على أن كل دولة على حدة تتحمل مسؤولية حماية سكانها من أربعة أنواع من الجرائم: الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005 (A/RES/60/1) الفقرة 138–140، وقد تم إقراره بالإجماع في عام 2005 ضمن مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات التابع للأمم المتحدة، وأكده مجلس الأمن الدولي بعد ذلك بعام.

وعلى الرغم من أن حماية المدنيين أصبحت محورية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إلا أنّه ينقصها توافق في الآراء حول معناها. وقد خلصت دراسة مستقلة، بتكليف من إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2008 بشأن تنفيذ ولايات الحماية في عمليات حفظ السلام، إلى أنه "ويا للمفاجأة، وعلى الرغم من مرور عشر سنوات على صدور البيانات من قبل المجلس [الأمن]، واعتماد ثلاثة تكرارات لمذكرة المساعدة وعددا من القرارات المحددة والمواضيعية للبعثات، لا وثيقة للمجلس تقدم مرجع التعريف المهني لما تعنيه حماية المدنيين لعمليات حفظ السلام ... " (هولت وآخرون، 2009، ص. 57). وحتى عندما تبدو التعاريف واضحة، فإن بنودا

---

[25] وعلى الرغم من أن حماية المدنيين لم تصبح جزءا من ولاية عمليات الأمم المتحدة للسلام حتى العام 1999، إلا أنها كانت تمارس منذ وقت طويل من قبل آخرين، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[26] وفي السنة التالية، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع ومسؤوليتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، والتي غالبا ما تسمى "إعلان الأمم المتحدة حول المدافعين عن حقوق الإنسان" (الجمعية العامة، 1999). وجاء هذا الأمر بعد قرن كامل من الزمن من التصديق على اتفاقيات لاهاي لعام 1899 (ثم مرة أخرى 1907) بشأن حماية المدنيين في الحرب وأصبح قانوناً دولياً.

[27] يشير هذا إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون..

محددة تتعلق بحماية المدنيين مثل "ضمن مناطق انتشارها"، "ضمن قدراتها"، "من دون الإخلال بمسؤولية البلد المضيف" تترك مجالا واسعا للتأويل (هولت وآخرون، 2008، ص. 14–16).
ويجري الآن العمل على معالجة هذه العيوب تدريجيا (بريكي وآخرون، 2012). وأصدرت إدارة عمليات حفظ السلام المفهوم التشغيلي بشأن حماية المدنيين في عمليات السلام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010) الذي يفصّل ويوضح معنى حماية المدنيين في عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة إطار للتنفيذ يعمل كمرجع رئيسي لوضع استراتيجيات للحماية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

1.4.3 الحماية غير المسلحة للمدنيين : ربط حفظ السلام باللاعنف

لقد شكل الحفظ العسكري السلام واحداً من الردود وأدى إلى نتائج إيجابية محدودة في بعض الحالات، ولكن تكلفته وفعاليته وحسن توقيته وكفاءته في حماية المدنيين كانت موضع تدقيق. ويشهد العالم حدود مواجهة العنف بوسائل مسلحّة وعسكرية حصراً – ويحدث هذا في الوقت الذي يحتاج فيه عالم المدنيين إلى المزيد من الحماية الانسانية، وليس أقل: فالحماية المادية المادية المباشرة يجب أن تكون حتمية. وعندما مواجهة تهديد وشيك بالعنف للمدنيين – أو ما هو أسوأ من ذلك، العنف الجماعي الفعلي ضد المدنيين – يجب أن يتوافر للعالم خيارات أكثر للاختيار من بينها ... وعلى أي حال، قد لا يكون حفظة السلام المسلحون دائما هم الإجابة الفضلى.
ليبران كاباكتولان، السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية الفيليبين لدى الأمم المتحدة (كاباكتولان، 0(2012
وقد اعترف المجتمع الدولي بحدود حماية المدنيين وإبقاء السلام بالوسائل العسكرية حصراً. كما استجابت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتنوع السياقات واحتياجات الحماية، محوّلة نفسها إلى عمليات سلام متعددة الأبعاد. وإدراكا منها للحاجة إلى "القوة الناعمة"، فقد أعطت أهمية أكبر لعناصرها المدنية. وفي الوقت نفسه، اختارت الأمم المتحدة أيضا نشر شكل أكثر قوة من التدخل من قبل العنصر العسكري في عمليات السلام، وهي أول قوة قتالية هجومية لها في شكل "لواء التدخل" المتخصصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية .[28] وعند تجديد ولاية البعثة في جنوب السودان، أذن مجلس الأمن بالإجماع للبعثة في مايو 2014 باستخدام "جميع الوسائل الضرورية" لحماية المدنيين (S/Res/2155) .

إن منع الصراع القاتل هو، على المدى الطويل، أشد صعوبة على الصعيد الفكريا والتقني والسياسي – من أن يتحمل مسؤوليته أي مؤسسة أو حكومة بمفردها، مهما بلغت قوتها. ويجب تجميع نقاط القوة والأعباء المشتركة وتقسيم العمل بين الجهات الفاعلة.
لجنة كارنيغي المعنية بمنع الصراعات المميتة، 1997

[28] وفي 28 مارس 2013، أذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأول قوة قتالية هجومية له في شكل "قرقة تدخل" متخصصة هي جزء من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار (مونوسكو) في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعند العمل بدون مكوّن عسكري على الإطلاق، اعتمدت الحماية غير المسلّحة للمدنيين بعض العناصر والأساليب من ممارسة اللاعنف (على سبيل المثال، خصائص مثل كسب مرتكب العنف بدلا من احتوائه، وأساليب مثل المشاركة الاستباقية أو بناء علاقات مع مرتكبي العنف). وفي الوقت نفسه، اعتمدت الحماية غير المسلّحة للمدنيين خصائص وأساليب من ممارسة حفظ السلام (مثل تحقيق الاستقرار في الصراعات، وخلق المكان والزمان لإتاحة حفظ السلام وبناء السلام، وحماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا). باختصار، الحماية غير المسلّحة للمدنيين هي عبارة عن مجموعة من السمات الرئيسية للاعنف وحفظ السلام.

في كل مرة تم فيه استخدام اللاعنف بشكل صحيح شهدنا نجاحا باهرا – وفي كل مرة تقريبا، بالكاد أي شخص يلاحظ. وإلى أن يتم تسليط الأضواء من وسائل الإعلام، يعود إلى الجمهور الاطلاع على عمليات حفظ السلام المدنية غير المسلحة. وإذا كنا لا نعرف أي بديل، قد نستمر في التراجع في المعضلة القديمة للعنف أو التقاعس عن العمل.

ناغلر أند بو، 2010

ومع ذلك، فإن الحماية غير المسلّحة للمدنيين ليست مجرّد جمع بين اللاعنف وحفظ السلام. إنه شيء جديد، يرمي خلفه بعض الخصائص والأساليب للتقاليد التي ينبع منها. وقد خلّف وراءه ناحية العصيان المدني أو التحدي (غير القانوني) للأنظمة الظالمة. لقد أصبح حذراً جداً عندما يتعلق الأمر بتخويف المعتدين أو تهديدهم لتغيير سلوكهم العنيف، ويفضلون الردع بدلا من التشهير. وقد غيرت أيضاً مقاومتها المسلّحة ضد النظم القمعية إلى مقاومة غير مسلحة ضد الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، حافظت الحماية غير المسلّحة للمدنيين على التزامها بالتغيير الاجتماعي اللاعنفي واعتمدت نهجا غير مسلح كلياً لحماية المدنيين والحد من العنف. (انظر الشكل 5 أدناه) .

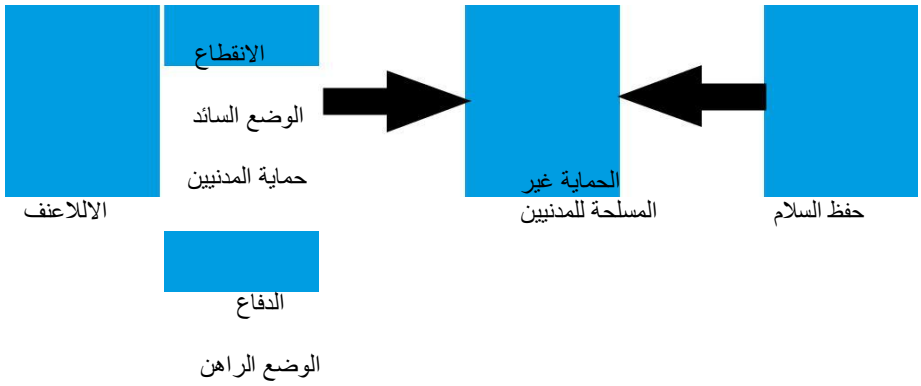

الصورة رقم 5: الحماية غير المسلحة للمدنيين كمركّب من المزايا الأساسية لحفظ السلام واللاعنف

على الرغم من أن الحماية غير المسلّحة للمدنيين في شكلها الحالي، وبوصفه تركيبة من الخصائص الرئيسية لحفظ السلام واللاعنف، تعتبر ظاهرة حديثة، إلا أنّ مفهوم الحماية غير المسلّحة للمدنيين هو

أقدم من ذلك بكثير. وقد حددت كريستين شفايتزر (شويتزر، 2010، ص. 9) عدداً من المصطلحات (والممارسات الصغيرة) التي استخدمت في التاريخ الحديث لوصف مفاهيم مماثلة[29]:

- جيش السلام (شانتي سينا باللغة الهندية)، وهو مفهوم نشأ مع المهاتما غاندي وعبد الغفار خان في ثلاثينيات القرن العشرين؛
- جيش السلام الدولي (الذي اقترحه مود رويدن في عام 1931 لتموضع المدنيين بين اليابانيين والصينيين)؛
- التدخل اللاعنفي عبر الحدود (موسر–بونغسوان وويبر، 2000)؛
- التدخل اللاعنفي من طرف ثالث (غالبا ما يستخدم هذا المصطلح في حركة اللاعنف الأمريكية، ولكن من غير الواضح من الطرف الذي صاغها).
- قوة السلام (التي استخدمها في وقت مبكر النائب البريطاني هنري أوسبورن في اقتراح إرسال قوة غير مسلحة للقيام بدوريات في المنطقة المنزوعة السلاح بين مصر وإسرائيل عام 1956).
- قوة السلام المؤقتة (ويبر، 1993)؛
- قوة الشرطة العالمية (لعل المصطلح استخدم للمرة الأولى من قبل النائب البريطاني ريتشارد أكلاند في 1958.
- الخوذات البيضاء كاسكوس بلانكوس (التي أنشأتها الحكومة الأرجنتينية في عام 1994 للمتطوعين لمنع المخاطر والحد منها في حالات الكوارث)؛
- القبعات البيضاء (وهو مصطلح تم تطويره في أعمال المناصرة، في ما يتعلق باقتراح قوات الأمم المتحدة غير المسلحة).
- فرق السلام، وهو مصطلح بات رائجاً في ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته، مع عدد من المنظمات التي تشير إلى نفسها ونوع العمل الذي كانت تتولاه على أنّه "فرق السلام" (على سبيل المثال، فرق صنع السلام المسيحية، وفريق السلام في البلقان وغيرها).

وبغض النظر عن المصطلحات المختلفة التي استخدمت لوصف مفهوم الحماية غير المسلّحة للمدنيين على مر الزمن، برز اهتمام متكرر بخيار استخدام بعثات غير مسلحة بغرض توفير الحماية والحفاظ على السلام. أثبتت الحماية غير المسلّحة للمدنيين فعاليتها بوصفها استراتيجية لحفظ السلام في كثير من الحالات، ويمكن أن تعمل بالتضافر مع استراتيجيات أخرى. وأيا كان مزيج الاستراتيجيات المستخدم، فإن المفتاح هو أن تكون قادرة على وضع آليات للتشاور والحوار تكون تعاونية وغير تنافسية. ويجب أن تجلب استراتيجيات الحماية الدائمة العديد من الجهات الفاعلة، كما تحتاج إلى معالجة القضايا الوطنية كما المحلية، لأن لا نزاع ينحصر بأبعاده الوطنية.

---

[29] وتلاحظ شفايتزر أن تشارلز ووكر استخدم بالفعل مصطلح "حفظ السلام المدني" في العام 1981. وعلاوة على ذلك، فهي تحدد أربعة مصادر للحماية غير المسلّحة للمدنيين: 1) جيوش السلام، 2) مقترحات مختلفة من قبل الأفراد والمنظمات لإنشاء قوة سلام دائمة غير مسلحة، 3) خدمات تطوعية مختلفة تطورت منذ الحرب العالمية الأولى وتسعى إلى المساهمة في المصالحة من خلال العمل التطوعي، 4) الحفظ العسكري للسلام.

إن الحماية غير المسلّحة للمدنيين ليست أداة مثالية. انها ليست حلا سحريا. فهي ليست دائما الأداة الصحيحة، وينبغي أحيانا تجنبها. بيد أنها أداة وفي بعض الظروف هي الأداة الصحيحة، المناسبة، الأكثر فعالية. وهي أداة يمكن في بعض الأحيان نشرها بصورة منتجة من تلقاء نفسها، وأحيانا جنبا إلى جنب مع صكوك أخرى، على سبيل المثال في سياق عملية حفظ سلام أكثر تقليدية. دعونا نتأكد من أن لدينا النظم المعمول بها لاستخدامها عندما نحتاج إليها.

كريس كولمان، مدير مشروع القدرات المدنية، الأمم المتحدة (كولمان، 2012)

مشاهدة:

- michael nagler, *Peace Teams*, https://tinyurl.com/khj5hyg (martin nagler 2013a)

1.5

الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلّحة للمدنيين

يصف هذا القسم الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في تنفيذ الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وهو يبدأ بتقديم لمحة عامة عن أبرز المنظمات التي تمارس الحماية غير المسلّحة للمدنيين. ثم يسرد نوع الأفراد والسكان الذين يستفيدون من الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وأخيرا يصف بعض ملامح الشركاء المحليين والمنظمات التي دعت فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين لتقديم خدماتها.

1.5.1 ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين

يخضع ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين لتدريب خاص. وهم نساء ورجال من جميع أنحاء العالم، الذين تم تجنيدهم من خلفيات ذات صلة بالحماية غير المسلّحة للمدنيين. وهي تشمل النساء والرجال من مناطق النزاع العنيف حيثما كان ذلك ملائما، يحملون معهم معرفتهم المتعمقة عن السياق والصراع وقدرتهم على التحدث باللغات المحلية. وهم جميعا يخضعون للتدريب المكثف ويعملون معاً لتنفيذ برامج الحماية. وغالبا ما يعيشون معا. والحماية غير المسلّحة للمدنيين هي وظيفة بدوام كامل تتطلب الاستعداد على مدار الساعة يومياً. ويعيش عدد كبير من ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين في المجتمعات المتأثرة بالعنف، ويستطيعون الإجابة في منتصف الليل. وقد تكون المهمة مقابل أتعاب أو قد تكون تطوعية.

وتستخدم العديد من المنظمات حاليا الحماية غير المسلّحة للمدنيين بشكل أو آخر. وعلى الرغم من اختلاف منهجياتها وولاياتها ومبادئها، فإنها جميعها تستخدم الوجود المادي الاستراتيجي كوسيلة جوهرية لوقف العنف أو ردعه. ومن المهم أن نشير إلى أن هذه المنظمات قد لا تصف جميع أساليبها على أنها 'الحماية غير المسلّحة للمدنيين.'

وبين المنظمات المعروفة في هذا المجال:

قوات السلام الدولية [http://www.peacebrigades.org/]

منظمة السلام الدولية هي منظمة غير حكومية دولية تقوم على التطوع وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء وتعمل على تعزيز اللاعنف وحماية حقوق الإنسان منذ عام 1981. وقد أرسلت "حراسا غير مسلحين" من أجل "توفير مساحة للسلام" في غواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وإندونيسيا، ونيبال، وغيرها من المناطق. وهي معروفة بوجه خاص لعملها المتعلق بالمرافقة الوقائية للمدافعين عن حقوق الإنسان المهددة.

قوة السلام بلا عنف[http://www.nonviolentpeaceforce.org/]

منظمة السلام بلا عنف هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على تعزيز حماية المدنيين من خلال المشاركة الاستباقية مع أطراف النزاع ومن خلال تسهيل الحوار. تأسست القوة في عام 2002، وقد عملت في الفيليبين وسريلانكا وغواتيمالا وجنوب السودان وميانمار وجنوب القوقاز. أعضاء الفريق الحماية غير المسلّحة للمدنيين فيها هم مهنيون يتقاضون أتعاباً ويأتون من جميع أنحاء العالم. وقد شاركت القوة رسميا في رصد وقف إطلاق النار في مينداناو بين حكومة الفيليبين وجبهة مورو للتحرير الإسلامي، بدءا من عام 2009. وتشمل الاستكشافات الحالية (2016) جنوب تايلند وشمال العراق وبوروندي وأوغندا واليونان (لاجئين)، وسوريا، وستانديدنج روك.

الشاهد من أجل السلام[http://www.witnessforpeace.org/]
الشاهد من أجل السلام هي منظمة مستقلة سياسيا على مستوى القاعدة من الناس الملتزمين باللاعنف ويقودها الإيمان والضمير. وقد تأسست المنظّمة في الولايات المتحدة في عام 1983. وهي تدعم السلام والعدالة والاقتصادات المستدامة في الأمريكتين عن طريق تغيير السياسات والممارسات الأمريكية التي تسهم في الفقر القمع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتمتع المنظّمة حالياً بوجود دائم في نيكاراغوا والمكسيك وكولومبيا، فضلاً عن وجود واضح في كوبا وهندوراس وبوليفيا وفنزويلا.

فرق صنع السلام المسيحية[http://www.cpt.org/]
فرق صنع السلام المسيحية هي منظمة غير حكومية دولية أنشئت في عام 1988 لدعم فرق عمال السلام في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم. وهي توفر إجراءات مباشرة غير عنيفة، وتوثيقاً لحقوق الإنسان، وتدريباً لاعنفياً. وتختصر فرق صنع السلام المسيحية عملها بانه "...ملتزم بالحد من العنف عبر سلوك الدرب الصحيح". وتتمتع المنظمة بفريق متفرغ يضم أكثر من 30 من صانعي السلام الذين يعملون حاليا في كولومبيا والعراق والضفة الغربية والحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك وكينورا بأونتاريو بكندا.

الوجود من أجل السلام: الولايات المتحدة الأمريكية[https://peacepresence.org]
تؤمّن منظمة الوجود من أجل السلام السلامة البدنية والرؤية السياسية والتضامن من قبل المجتمعات والمنظمات المصاحبة والتي تتبنى اللاعنف الناشط من أجل الدفاع عن الحياة والأرض والكرامة في كولومبيا.

مشروع مرافقة غواتيمالا للشبكة التي تتضامن مع شعب غواتيمالا[http://www.nisgua.org/]
ويشارك مشروع مرافقة غواتيمالا في الكفاح من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان عن طريق وضع المتطوعين جنبا إلى جنب مع الأفراد والمجتمعات والمنظمات التي تعمل في مسائل حساسة تتراوح بين قضايا السوابق القانونية إلى حقوق السكان الأصليين والعدالة البيئية. وفي المجتمعات المحلية

وقاعات المحاكم والأنشطة العامة، أدى وجود الشبكة في غواتيمالا إلى إتاحة المجال للغواتيماليين لتنظيم صفوفهم دفاعاً عن حقوقهم عن طريق تمكين النشطاء من التقدّم بعملهم على نحو أكثر علنية، وأكثر فعالية مما كان يمكن أن يتحقق من دون مرافقة.

برنامج المرافقة المسكونية في فلسطين وإسرائيل [http://www.eappi.org/]

برنامج المرافقة المسكونية في فلسطين وإسرائيل، وهو مشروع لمجلس الكنائس العالمي، انطلق في عام 2002، يستقدم الدوليين إلى الضفة الغربية لاختبار الحياة تحت الاحتلال. ويوفر المرافقون المسكونيون وجودا وقائيا للمجتمعات الضعيفة، ويرصدون انتهاكات حقوق الإنسان ويقدمون تقارير عنها، ويدعمون الفلسطينيين والإسرائيليين في العمل معا من أجل السلام. فعندما يعودون إلى الوطن، يبادر المرافقون المسكونيون إلى إطلاق حملة من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي/الفلسطيني من خلال إنهاء الاحتلال واحترام القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

علاج العنف[http://cureviolence.org/]

إن نموذج "علاج العنف" (المعروف سابقا باسم وقف إطلاق النار) هو نهج للصحة العامة من أجل منع العنف الذي يفهم العنف باعتباره سلوكا تم تلقيه ويمكن الوقاية منه باستخدام أساليب مكافحة الآفات. ويهدف النموذج إلى منع العنف من خلال ثلاث مقاربات رئيسية: (1) وقف الإرسال؛ 2) تحديد وتغيير التفكير في المرسلات ذات الإمكانات العالية؛ (3) تغيير معايير المجموعات. انطلقت المنظّمة من مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة في العام 1995 وتوسّعت نحو المناطق المدينية في الولايات المتحدة الأخرى، وقد وضعت مشاريع لها الآن في بورتوريكو وهندوراس وترينيداد وجنوب أفريقيا وكينيا والعراق.

وتشمل المنظمات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن طيف الحماية غير المسلّحة للمدنيين:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر[http://www.icrc.org/eng/]

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة غير منحازة ومحايدة ومستقلة. وتتمثل مهمتها الإنسانية حصراً في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى وتقديم المساعدة لهم. وتسعى اللجنة أيضا إلى منع المعاناة من خلال تعزيز وتشجيع القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية. أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 1863، وهي في أصل نشوء اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي تعمل على توجيه وتنسيق الأنشطة الدولية التي تضطلع بها الحركة في الصراعات المسلحة وحالات العنف الأخرى.

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[http://www.ohchr.org]

وتمثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التزام العالم بالمثل العالمية المتمثلة في الكرامة الإنسانية. وهي تحمل ولاية فريدة من نوعها من المجتمع الدولي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى مر السنين زادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجودها في الميدان لتعزيز فعاليتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتشارك الكثير من المنظمات الأخرى في توفير الحماية للمدنيين، على الرغم من أن معظمها لا يوفر الحماية المادية المباشرة.

فرض

زيارة المواقع الالكترونية الجهات العاملة في الحماية غير المسلّحة للمدنيين المدرجة أعلاه

1.5.2 خدمة السكان

وتتم الحماية غير المسلّحة للمدنيين في مناطق الصراع الذي طال أمده، حيث يتعرض المدنيون باستمرار للتهديد بسبب العنف. وتركز هذه الحماية على وجه التحديد (على سبيل المثال لا الحصر) على المناطق المعزولة ذات الوجود الدولي المحدود، وفي المجالات حيث تكون آليات خدمة الحماية غير موجودة أو لا تعمل بالشكل الصحيح. وهي تخدم السكان في النزاعات العمودية (بين الدولة والمدنيين) كما والصراعات الأفقية (بين المدنيين). سيتم توفير المزيد من المعلومات حول أنواع النزاع ومدى ملائمة العمليات الموحدة في هذه النزاعات في الوحدة 4.

وفي إطار منطقة مستهدفة، تخدم الحماية غير المسلّحة الأفراد والمجموعات الضعيفة بالإضافة إلى الجهات الفاعلة المحلية التي تخدم هؤلاء الأشخاص وتحميهم. وتشمل الأفراد والجماعات:

- النساء
- الأشخاص المعرضون لخطر العنف البدني والجنسي.
- الأطفال (ولا سيما الأطفال المنفصلين عن ذويهم والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المختطفين وكذلك الجنود الأطفال)
- كبار السن
- مثليات ومثليو الجنس، ثنائيو الجنسية والمتحولون جنسياً.
- الأشخاص المعاقين جسديّا أو عقليّاً.
- النازحون (المشردون داخليا واللاجئون والعائدون).
- الأشخاص عديمي الجنسية.
- المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة من أجل التغيير الاجتماعي
- مسؤولون حكوميون يتحملون مسؤولية حماية المدنيين
- الصحفيون الذين يقدمون تقارير عن النزاع والحرب وانتهاكات حقوق الإنسان
- الناخبون في الانتخابات المثيرة للجدل.

دعوة المدنيين والمنظمات

يتم توفير الحماية غير المسلّحة للمدنيين بناء على دعوة أو طلب. ويمكن أن يأتي الطلب الأصلي لإقامة وجود في بلد ما، على سبيل المثال، من مجموعة معروفة من منظمات المجتمع المدني أو من إدارة حكومية (مثل لجنة وطنية لحقوق الإنسان). وبعد إجراء تقييم دقيق لجدوى المشروع المقترح، وبعد موافقة مجلس إدارة منظمة الحماية غير المسلّحة للمدنيين، يمكن إقامة وجود في البلد. ولكن قبل إنشاء مكتب ميداني في مجتمع محدد (وفي نهاية المطاف إنشاء أنشطة مع فئات مستهدفة محددة)، يجب ضمان المزيد من الدعوات من الكيانات الوطنية الفرعية. وفي المستويات الأدنى، يمكن أن تتأتى الدعوة من الحكومات المحلية أو الزعماء التقليديين أو المنظمات المجتمعية. كما يتم تحليل هذه الدعوات أو الطلبات بعناية لتحديد ما إذا كان من الممكن تولي الحماية غير المسلّحة للمدنيين بشكل مفيد ومسؤول (مثلاً بدون تعريض الموظفين أو السكان المحليين لخطر لا مبرر له).

وبعض المنظمات لا تقدم سوى الحماية غير المسلّحة للمدنيين بناء على دعوة رسمية، في حين أن البعض الآخر أيضا يؤمّن الحماية غير المسلّحة للمدنيين بناءً على دعوة غير رسمية أو تعبير واضح عن الاهتمام والقبول. وفي كلتا الحالتين، يعتبر شكل من أشكال الدعوة مهماً لعدد من الأسباب. أولا، سيكون من باب قلة الاحترام تأسيس وجود الحماية غير المسلّحة للمدنيين في مجتمع لا مصلحة له في أمر من هذا القبيل. وثانيا، تشكل احتياجات المجتمع ومشاركته الأسس التي تقوم عليها استراتيجيات وطرائق مصممة وفقاً لحاجة الحماية غير المسلّحة للمدنيين. ثالثا، يعتمد أمن حفظة السلام غير المسلحين على قبول الحكومة المضيفة والمجتمع المضيف. وبما أن ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين لا يحملون السلاح، فهم يحتاجون إلى ضمان ألا ينظر إليهم خطأ من قبل أي طرف على أنهم تهديد. ومن أجل تحقيق هذا الأمر، فإنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية، بل تتسم بالشفافية، وتبني علاقات الثقة والقبول من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف المسلحة.

ومهما بدت عملية الدعوة هذه منطقية من الناحية النظرية، إلا أنّها ترسم بعض التحديات على المستوى الميداني. فقبل أن يصبح بالإمكان تقديم طلب لحضور الحماية غير المسلّحة للمدنيين، غالباً ما تكون منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين نفسها استباقية في كثير من الأحيان، حيث أنّها تشارك مع الجهات الفاعلة المحلية لتقييم الاحتياجات والمصالح. ومن المهم أن يتم تفسير مفهوم الحماية غير المسلّحة للمدنيين وفهمه بشكل كاف في المجتمع. قد يرحب الناس في المجتمعات المعزولة والخالية من القدرات بأي نوع من الوكالات، على أمل الحصول على بعض المنافع، ولكن من دون فهم طبيعة مشاركتهم. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي حالات سوء الفهم بشأن حاجة الحماية غير المسلّحة للمدنيين وطبيعتها أو إمكانياتها إلى أن يصل المجتمع إلى خلاصة أنه لا يحتاج إلى حماية غير مسلحة حتى عندما يمكن أن يستفيد منها. ولذلك، تحتاج الحماية غير المسلّحة للمدنيين إلى أن تكون استباقية وتطرح الأسئلة الصحيحة لمعرفة ما إذا كانت الحماية غير المسلحة مطلوبة ومحتاجة، وإذا كان وجودها مفيدا.

1.5.4 الشركاء المحليون

إن أولوية الفاعلين المحليين وعدم التحيز هي مبادئ أساسية الحماية غير المسلّحة للمدنيين. ويعني هذا أن ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين لا يأخذون طرفاً ولا يناصرون حلولاً معينة للصراعات. وبدلا من ذلك، يراقبون وينشئون مساحات آمنة ويعملون على التشجيع والربط والتسهيل؛ كما يعززون قدرة الشركاء المحليين الذين يشاركون مباشرة في صنع السلام أو في مجال حقوق الإنسان[30].

وغالبا ما تكون الجهات الفاعلة المحلية منظمات مجتمعية أو منظمات غير حكومية منظمة، على الرغم من أنها يمكن أن تكون أيضا إدارات حكومية (مثل لجنة وطنية لحقوق الإنسان). وتحرص العديد من المدنية المحلية وجماعات المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان في حالات الصراع العنيف على الانضمام إلى طرف ثالث دولي غير مسلح، ولا سيما طرف مستقل عن أي حكومة محددة. فهي لا توفر لهم سهولة الوصول إلى الشبكات الدولية فحسب، بل إنها تساعدهم أيضا على تعزيز عدم تحيزهم أو على الأقل إدراكهم له. في بعض الأحيان يخشون أن الحماية بالأسلحة سوف تجلب عليهم المزيد من النيران، بدلا من تحصينهم من العنف. ويرى آخرون أن الحماية غير المسلحة يمكن أن تساعد على نأيهم عن الجهات الفاعلة في مجال حماية الدولة (المسلحة) التي ينظرون إليها على أنّها مرتكبي العنف الرئيسيين[31].

وغالبا ما يكون الشركاء المحليون أول من يثق بمنظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين، وبالتالي يضطلعون بدور في ترسيخ الثقة والقبول داخل المجتمع الأوسع. وعلى الرغم من أن الشركاء المحليين ليسوا مضطرين إلى اعتماد كافة مبادئ الحماية غير المسلّحة للمدنيين، فإن الحاجة قائمة إلى الاتفاق على القيم والمبادئ الرئيسية. ويعمل موظفو الحماية غير المسلّحة للمدنيين على إجراء عمليات تقييم شاملة وخلفية للتحقق من عدم ارتباط الشركاء المحليين بالمجموعات المسلحة أو حمل السلاح أو ممارسة العنف من خلال وسائل أخرى. وقد يضر ذلك بأمن فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين أو الشركاء الآخرين والمستفيدين. وتشمل التحديات الأخرى إمكانية أن يصبح الشركاء المحليون أهدافا بعد الارتباط مع منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وستستكشف الوحدة 4 مسألة كيفية مواجهة هذه التحديات.

وعلى الرغم من أن الشركاء المحليين لهم أهمية رئيسية بالنسبة للحماية غير المسلحة للمدنيين، فإن المجتمع المدني المنظم ضعيف أو شبه معدوم في بعض المناطق (مثل جنوب السودان). قد لا يتوافر أي شركاء محليين منظمين في المنطقة وقد ترغب المجتمعات المحلية وتنتظر من منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين أن تظهر القيادة. في مثل هذه الحالة تركز الحماية غير المسلّحة للمدنيين مباشرة على المجتمعات. ونتيجة لذلك، يتزايد الدور الرائد للممارسين في هذا المجال، فيرسم تحديات مختلفة لولاية المنظمة ومبادئها، وخصوصاً اللانحياز وأولوية الجهات الفاعلة المحلية.

---

[30] وخلص المشاركون في ورشة عمل بشأن الحماية العملية في عام 2001، نظمها معهد دراسة الهجرة الدولية في جامعة جورج تاون والصليب الأحمر الأمريكي، إلى أن "إقامة شراكات استراتيجية هي من بين أكثر الوسائل فعالية التي يمكن للمنظمات غير الحكومية من خلالها أن توسع نطاق أدوارها في مجال الحماية في الميدان، والنفاذ إلى السكان المستهدفين، وزيادة الموارد المتاحة لأنشطة الحماية الأكثر وضوحا ... (فيريس، 2011، 1479).

[31] ويمكن اختيار الشركاء المحليين أن يربطوا أنفسهم بالحماية غير المسلحة أن يساعد منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين على شرح وجودهم وتبريره للشرطة المشبوهة أو الجهات الفاعلة العسكرية، الذين قد يعتبرون الحماية ضمن مسؤوليتهم.

ويتم تحدي فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين للتوصل إلى توازن بين عدم الاستجابة للاحتياجات الملموسة للمجتمعات من جهة، وتوجيه العمليات المحلية بشكل علني من جهة أخرى. وسيتم استكشاف هذا التحدي بمزيد من التفصيل مع التحديات الإشكاليات الأخرى في الوحدة 5.

وقد تزداد الظروف تعقيدا عندما تكون الأدوار بين المدنيين والمقاتلين غير واضحة: فالجنود الذين يحظون بإجازات ممدّة يعملون لصالح المنظمات غير الحكومية؛ وقد يتمركز مقر الاتصال الحكومي للمنظمات الدولية ضمن الثكنات العسكرية؛ وقد يعود رئيس القرية إلى منصبه السابق في قوة الشرطة بعد الانتخابات التالية. وتتمثل الطرق الرئيسية في مواجهة هذه التحديات في إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في البرمجة، والاستخدام المتسق للشفافية، وبناء الثقة المتواصل، وتنمية القدرات.

ملخّص الرسائل الأساسية

- تغيرت طبيعة الحرب تغيرا جذريا خلال القرن الماضي. وقد تزايد استهداف المدنيين ومعه زادت وتنوعت احتياجات الحماية للمدنيين. وتقدّم الحماية غير المسلّحة للمدنيين مقاربة الحماية من المدني إلى المدني والتي تحتضن مبدأ أولوية الجهات الفاعلة المحلية واللاعنف
- ينبغي النظر إلى الحماية غير المسلّحة للمدنيين على أنها مكملة لعمليات حفظ السلام التقليدية وعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الأخرى التي يشمل عملها جهود حماية المدنيين إلى درجة أو أخرى. ويعمل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين ضمن مجموعة متنوعة من حالات النزاع لتوفير الحماية من مدني إلى مدني، بما في ذلك الحالات التي لا يتم فيها نشر قوات لحفظ السلام.
- بدلا من استخدام التهديد بالقوة المسلحة، يستخدم ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين مزيجا من الأساليب والمبادئ والقيم والمهارات اللاعنفية الرئيسية. ويعمل المدنيون المدربون والمنظّمون بشكل خاص على تطبيق الحماية غير المسلّحة للمدنيين من أجل منع العنف وتوفير الحماية المادية المباشرة للمدنيين المعرضين للخطر.
- الأساليب الرئيسية للحماية غير المسلّحة للمدنيين هي: المشاركة الاستباقية، والرصد، وبناء العلاقات، وتنمية القدرات. وتتمثل المبادئ الرئيسية للحماية غير المسلّحة للمدنيين في: اللاعنف، وعدم الانحياز، والاستقلالية، وأولوية الجهات الفاعلة المحلية، والعلاقات المدنية – المدنية، والحصانة المدنية في الصراعات العنيفة.
- على الرغم من أن الحماية غير المسلّحة للمدنيين متجذرة في تقليد العمل اللاعنفي كما في تقليد حفظ السلام، فإنها ليست مجموع التقليد بل هي تركيبة أو خليط من مكونات مختلفة من كل منها، تخلّف وراءها الحماية اللاعنفية والحماية المسلحة. من هذا المركب (أو الخلاصة)، برزت الحماية غير المسلّحة للمدنيين بشكل جديد ومتميز.
- اللاعبون الرئيسيون في الحماية غير المسلّحة للمدنيين هم: (1) الحماية غير المسلّحة للمدنيين – (2) السكان الذين يخدمهم (مثل النازحين والنساء الأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان، (3) المدنيون والمنظمات التي تدعو إلى وجود الحماية غير المسلّحة للمدنيين و (4) الشركاء المحليين.
- تعتبر الحماية غير المسلّحة للمدنيين مقاربة إضافية لحفظ السلام. انها ليست أداة مثالية وليست حلا سحريا. بل هي أداة تعتبر بعض الظروف على أنّها هي المناسبة والملائمة، والأكثر فعالية. إنها أداة يمكن أن تنشر في بعض الأحيان بصورة منتجة من تلقاء نفسها، وأحيانا إلى جانب أدوات أخرى، مثل عملية حفظ السلام التقليدية.

Anderson, Mary B. (1999). *Do No Harm: How Aid Can Support Peace – Or War*.

Boulder, CO: Lynne Riener.

Anonymous. (2006). G*eneva Declaration on Armed Violence and Development*, The Geneva Declaration. http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/GD-Declaration-091020-EN.pdf

Breakey, H., Francis, A., Popovski, V., Sampford, C., Smith, M.G., and Thakur, R. (2012). *Enhancing Protection Capacity: Policy Guide to the Responsibility to Protect and the Protection of Civilians in Armed Conflicts*. Nathan, Australia: Institute for Ethics, Governance and Law.

Cabactulan, L. (2012). Broadening the Concept of Peacekeeping: the Contribution of Civil Society to Unarmed Protection of Civilians. High-Level Briefing at the United Nations, New York. Retrieved from page 2 of http://nonviolentpeaceforce.org/images/publications/broadeningtheconceptofpeacekeeping.pdf

Carnegie. (1997) *Preventing Deadly Conflict: Final Report*. New York, NY: Carnegie Corporation of New York

Carriere, R. (2011). 'Another Peacekeeping is Possible'. *Kosmos: Creating the New Civilization for the Common Good, The Changing Nature of Human Security*. Retrieved from http://www.kosmosjournal.org/articles/another-peacekeeping-is-possible

Carter, A., Clark, H. and Randle, M. (2006). *People Power and Protest Since 1945*.

London, UK: Housmans.

Caverzasio, S.G. (2001). *Strengthening Protection in War: A Search for Professional*

Standards, Geneva, Switzerland: ICRC.

Chenoweth, E. and Stephan, M.J. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic*

Logic of Nonviolent Conflict. New York, NY: Columbia University Press. http://www.mitpressjournals.org/doi/pdf/10.1162/isec.2008.33.1.7

Coleman, C. Broadening the Concept of Peacekeeping: the Contribution of Civil Society to Unarmed Protection of Civilians. High-Level Briefing at the United Nations, New York. Retrieved from page 8 of http://nonviolentpeaceforce.org/images/publications/broadeningtheconceptofpeacekeeping.pdf

European Monitoring Mission in Georgia. Website. Retrieved 3 February 2014 from http://www.eumm.eu/en/

Ferris, E. (2011). *The politics of protection: the limits of humanitarian action*. Washington,

D.C.: Brookings Institution Press.

Galtung, J. (2000). *Conflict Transformation by Peaceful Means (The Transcend Method)*. UN: United Nations Disaster Management Training Programme. https://www.transcend.org/pctrcluj2004/TRANSCEND_manual.pdf

Gunduz, C. and Torralba, R. (2014). *Evaluation of Nonviolent Peaceforce's Project with the Civilian Protection Component of the International Monitoring Team in Mindanao*. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce.

Heidelberg Institute for International Conflict Research. (2014). *Conflict barometer 2013: Disputes, nonviolent crises, violent crises, limited wars, wars*, 22, pg 8. Retrieved from http://hiik.de/de/downloads/data/downloads_2013/ConflictBarometer2013.pdf

Holt, V. and Smith, J.G. (2008). *Halting Widespread or Systematic Attacks on Civilians: Military Strategies and Operational Concepts*. Accra, Ghana: International Experts Workshop. http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/Stimson_ HaltingAttacksonCivilians_Spring08.pdf

Holt, V. and Taylor, G. (2009). *Protecting Civilians in the Context of UN Peacekeeping Operations: Successes, Setbacks and Remaining Challenges*. UN, DPKO and OCHA. http://www.peacekeepingbestpractices.unlb.org/pbps/Library/Protecting%20 Civilians%20in%20the%20Context%20of%20UN%20PKO.pdf

Högbladh, S. Peace Agreements 1975-2011: *Updating the UCDP Peace Agreement*

Dataset. Uppsale, Sweden, Uppsala University, Department of Peace and Conflict

Research.

http://www.uu.se/digitalAssets/142/142371_peace-agreements-1975-2011final.pdf

ICRC, *Customary IHL, Rule 5, definitions of civilians*. Retrieved 8 April 2014 from http:// www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_cha_chapter1_rule5

Inter-Agency Standing Committee, *IDP Protection Policy*, IASC, 1999.

Kelley, N. Sandison, P. and Lawry-White, S. (2004). *Enhancing UNHCR's Capacity to Monitor the Protection, Rights and Well-being of Refugees*. UN: UNHCR, Evaluation and Policy Analysis Unit. Retrieved from http://www.unhcr.org/40d9781d4.pdf

Ki-moon, B. (2012). *R2P, the Next Decade*. Keynote Address to Stanley Foundation Conference on the Responsibility to Protect. http://www.un.org/apps/news/infocus/ sgspeeches/statments_full.asp?statID=1433#.UiuHXxZGwdJ

Lakey, G. (2013). *Taxonomy of Nonviolent Actions*. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce. http://www.youtube.com/watch?v=VnnBCKRa3rM&feature=youtu.be

Levine, D. (2012). *Some Moral Considerations for Civilian-Peacekeeper Protection Alliances*. College Park, MD: Center for International and Security Studies, Maryland (CISSM). http://www.cissm.umd.edu/papers/files/moral_considerations_for_civilian_peacekeeper_protection_al liances_031812.pdf

Lazaro, F.D.S. (2012). *On Mindanao, Protecting Civilians in a Combat Zone with Eyes and Notepad*. http://www.pbs.org/newshour/bb/world/july-dec12/mindanao_12-25. html

Mahony, L. (2013). *Non-military strategies for civilian protection in the DRC*. Oslo, Norway: Norwegian Refugee Council. Retrieved from http://www.nrc.no/arch/_ img/9676206.pdf

Mahony, L. (2006). *Proactive Presence*. Geneva, Switzerland: Centre for Humanitarian Dialogue. http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_Presence.pdf

Mahony, L. and Nash, R. (2012). *Influence on the Ground: Understanding and Strengthening the Protection Impact of United Nations Human Rights Field Presences*. Brewster, MA, Fieldview Solutions. http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/ Influence_on_the_Ground.pdf

Morrison, A. (Ed). (1999). *Peacekeeping, an Encyclopedia of Violence, Peace, and Conflict*. (3 volumes). London, UK: Academic Press.

Nagler, Michael, (2013a). *Peace Teams*. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce. Retrieved 3 February 2014 from http://www.youtube.com/watch?v=deXGQyK6xak

Nagler, Michael, (2013b). *Basics of Nonviolence*. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce. Retrieved 3 February 2014 from http://www.youtube.com/watch?v=gzgl43fRA7I

Nagler, Michael, and Po, Francesca (2010). *Kyrgyzstan: the road not taken*. Common Ground News Service. Retrieved 19 February 2017. http://www.commongroundnews.org/article.php?id=28085&lan=en&sp=0

Nonviolent Peaceforce South Sudan. (2013). *Unarmed Civilian Peacekeeping*. Juba, South Sudan: Nonviolent Peaceforce.

Oxford ed., *Oxford Dictionaries*, Available at: http://oxforddictionaries.com/definition/english/unarmed [Accessed 3 February 2014].

Paffenholz, Thania, (2009) *Civil Society and Peacebuilding*, CCDP Working Paper 4, Geneva, Switzerland: Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, Graduate Institute

Peace Pledge Union, *Nonviolence, What it's all about*. Retrieved 3 February 2014 from http://www.ppu.org.uk/learn/infodocs/nonviolence/st_nonv1.html

Primoratz, I. (2010). *Civilian Immunity in War*. New York, NY: Oxford University Press.

Pt'chang Nonviolent Community Safety Group Inc. (2005). *Trainer's Resource Manual, Nonviolence Training Project.* Melbourne, Australia. http://www.havayati.co.il/database/

trainers_resource_manual_may05.pdf

Rupesinghe, K.A. (1998). *Civil Wars, Civil Peace: An Introduction to Conflict Resolution*.

London, UK: Pluto Press.

Schirch, L. (2006). *Civilian Peacekeeping*. Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute.

Schweitzer, C. (ed.) (2010). *Civilian Peacekeeping: A Barely Tapped Resource*. Belm-Vehrte, Germany: Sozio Publishing. http://nonviolentpeaceforce.org/images/news/CP_A_Barely_Tapped_Resource.pdf

Shah, K. (2013). *Diary Of Peacekeeper In The Philippines*. Manila, Philippines: Nonviolent

Peaceforce. http://www.nonviolentpeaceforce.org/images/news/newsletters/2013/fn2013winter.pdf

Sharp, G. (1985) *Making Europe Unconquerable: the Potential of Civilian-based*

Deterrence and Defense, Cambridge, MA: Ballinger Publishing Co.

Stevens, A. (1989). *The Roots of War - A Jungian Perspective*. St Paul, MN: Paragon House.

Slim, H. and Bonwick, A. (2005). *Protection*. London, UK: Overseas Development Institute.

UN Department of Peacekeeping Operations. *Framework for Drafting Comprehensive Protection of Civilians (POC): Strategies in UN Peacekeeping Operations*. Retrieved 13 September 13, 2014 from http://www.refworld.org/pdfid/523998464.pdf

UN Department of Peacekeeping Operations. (2010). *Draft DPKO/DFS Operational Concept on the Protection of Civilians in United Nations Peacekeeping Operations*. http://www.peacekeeping.org.uk/wp-content/uploads/2013/02/100129-DPKO-DFS-POC-Operational-Concept.pdf

UN General Assembly. (1999). *Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms*, UN General Assemby. http://www.unhchr.ch/ huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/A.RES.53.144.En

United Nations. (2008). *Demining. Global Issues*. http://www.un.org/en/globalissues/demining/

UN Security Council. (1998). *Report of the Secretary-General on the Situation of Africa (S/1998/318).* New York, NY: UN Security Council.

UN Security Council. (2012). *Report of the Secretary-General on the Protection of Civilians in Armed Conflicts (S/2012/376).* http://www.securitycouncilreport.org/un-documents/protection-of-civilians/

UN Assistance Mission in Afghanistan. (2011). *Protection of Civilians in Armed Conflict*.. UN: UNAMA Kabul, Afghanistan. http://unama.unmissions.org/Portals/

UNAMA/Documents/2011%20Midyear%20POC.pdf

UN High Commissioner on Refugees. (2012). *Displacement, The New 21st Century Challenge*. Geneva, Switzerland: UNHCR. http://unhcr.org/globaltrendsjune2013/ UNHCR%20GLOBAL%20TRENDS%202012_V08_web.pdf

United Nations. (2013). *UN Secretary -General's High Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda*. UN. http://www.un.org/sg/management/ hlppost2015.shtml

United Nations (2008). *United Nations Peacekeeping Operations*. UN: Department of Peacekeeping Operations. Retrieved 3 February 2014 from http://pbpu.unlb.org/pbps/ Library/Capstone_Doctrine_ENG.pdf

Wallis, T. (2010). Civilian Peacekeeping. In N. Young (ed), *The Oxford International Encyclopedia of Peace*. UK: Oxford University Press. Also retrieved from Global Policy Forum: https://www.globalpolicy.org/security-council/peacekeeping/ peacekeeping-reform/49571-civilian- peacekeeping.html

Wallis, T. and Junge, M. (2001). *Enhancing UK Capacity for Handling Conflict: The Rationale for a UK Civilian Peace Service*. Download from UK-CPS.rtf.

Weber, T. (1993). From Maude Royden's Peace Army to the Gulf Peace Team: An Assessment of Unarmed Interpositionary Peace Forces. *Journal of Peace Research.* http://jpr.sagepub.com/content/30/1/45.abstract.

Weiss, T. and Minear, L. (1996). *Volunteers against Conflict: United Nations Volunteers*.

New York, NY: United Nations University Press.

World Bank. (2011). *World Development Report 2011*, Washington DC: World Bank. http://siteresources.worldbank.org/INTWDRS/Resources/WDR2011_Full_Text.pdf

World Bank (2015). *World Development Report 2015: Mind, Society and Behavior*: World Bank. http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Publications/WDR/ WDR%202015/WDR-2015-Full-Report.pdf

ZONA HUMANITARIA
NUEVA ESPERANZA EN DIOS
TERRITORIO EXCLUSIVO DE LA POBLACION CIVIL

PBI Photo / Charlotte Kesl / In the Humanitarian Zone of Nueva Esperanza en Dios in

2

الوحدة 2: الحماية غير المسلّحة للمدنيين : الأهداف، والمبادىء، ومصادر التوجيه

نبذة عامة وأهداف التعلّم

يجرب الناس اللاعنف لمدة أسبوع، وعندما لا ينجح، يعودون إلى العنف الذي لم ينجح لقرون.

ثيودور روزاك

تخضع الحماية غير المسلّحة للمدنيين لعدة أهداف رئيسية، ومبادئ، ومصادر إرشادية. وتشكل هذه مجتمعة إطارا مرجعيا لنظرية الحماية غير المسلّحة للمدنيين وممارستها. على الرغم من أن الأهداف والمبادئ ومصادر التوجيه كما هي مفصلة في هذه الوحدة النموذجية هي أرضية مشتركة بين معظم الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلّحة للمدنيين، فإن اللغة التي يتم اختيارها لوصفها، فضلا عن تطبيقها، قد تختلف. وتعتمد الاختلافات على النزاع والسياق وولاية الوكالة المنفذة.

وتغوص الوحدة في جوهر الحماية المدنية غير المسلحة من خلال استكشاف أهدافها الرئيسية ومبادئها ومصادر التوجيه. ومن خلال التوسع في هذه النقاط، سوف تكتسبون فهماً أعمق لمبدأ الحماية غير المسلّحة للمدنيين، وكيفية عملها، واستخدام التشجيع والردع، وكيف يتم وضعها في الإطار الأوسع للتدخل الإنساني.

في نهاية الوحدة النمطية، سيتمكن القراء من:

- وصف الأهداف الرئيسية للحماية المدنية غير المسلحة
- وصف المبادئ الرئيسية للحماية المدنية غير المسلحة
- تحديد مصادر التوجيه ذات الصلة لبرنامج معين للحماية المدنية غير المسلحة

2.1

الأهداف والاستراتيجيات الأساسية للحماية المدنية غير المسلحة

وتخضع الحماية غير المسلّحة للمدنيين لثلاثة أهداف رئيسية.

1. منع العنف المباشر أو الحد منه ومن وعواقبه العديدة
2. زيادة سلامة المدنيين المعرضين للعنف وأمنهم
3. تعزيز الهياكل الأساسية للسلم المحلي

وهذه الأهداف الثلاثة الحماية غير المسلّحة للمدنيين تعزز بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، في حال تم منع العنف، قد يشعر المدنيون بأمان أكثر، وهذا بدوره سيساعد على زيادة ثقتهم بإمكانية الوقاية من العنف في المستقبل. ونتيجة لذلك، فإنها قد تزيد من جهودها في مجال صنع السلام أو بناء السلام. وينطبق المنطق نفسه عندما يتم اتخاذ الهدفين الثاني والثالث كنقاط انطلاق.

يستكشف هذا القسم الأهداف الرئيسية الثلاثة للحماية غير المسلّحة للمدنيين.

ثم سيولى الاهتمام للتشجيع والردع، وهما استراتيجيتان يستخدمهما ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين لتحقيق الأهداف الثلاثة.

2.1.1 الأهداف

الهدف 1 – منع العنف المباشر وعواقبه أو الحد منه

بادىء ذي بدء، تركز الحماية غير المسلّحة للمدنيين على منع العنف المباشر. وكثيرا ما يؤدي العنف ضد المدنيين، الذي لم يتم التحقق منه، إلى التشرد الداخلي واللاجئين وانعدام الأمن الغذائي وسوء الصحة وما إلى ذلك، فضلا عن الوفاة وتدمير المنازل والبنى التحتية. ومن أجل منع العنف، تعتمد الحماية غير المسلّحة للمدنيين بشكل كبير على شبكات العلاقات والثقة وقبول جميع الأطراف في الصراع. وبمجرد تصاعد التوترات إلى أعمال عنف، تتزايد صعوبة توفير حيز للتفاوض والحوار والاستماع. وهكذا، تركز الحماية غير المسلّحة للمدنيين على الوقاية، وقد تكون أكثر فعالية، من وقف العنف المباشر حالما ينطلق. معظم أساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين وقائية. إن الحوار المتعدد المسارات، والتحكم في الشائعات، ورصد وقف إطلاق النار، تستخدم في الغالب لتخفيف التوترات ومنع العنف.

وينظر إلى قوة السلام بلا عنف على أنها قادرة على التأثير على أعمال اللاعبين المسلحين التابعين لحكومة الفيليبين وجبهة مورو للتحرير الإسلامي، بما في ذلك القدرة على التسبب بوقف الأعمال المسلحة والكف عن طريق الوصول المباشر. ويتم سرد ذلك في روايات المجتمع عن المعارك والاقتحامات التي سرعان ما تتبدد بعد أن يتم إرسال المعلومات من قبل مراقبي المجتمع إلى نظرائهم في قوة السلام بلا عنف. وتشير الحسابات إلى دقائق فقط من الوقت الذي انقضت بين الإبلاغ عن الحادثة إلى قوة السلام بلا عنف، وبين سحب العناصر المسلحة أو وقف الأعمال المسلحة في المحلة.

غوندوز وتورالبا، 2014. تقييم مشروع قوة السلام بلا عنف مع عنصر حماية المدنيين التابع لفريق المراقبة الدولي في ميندناو.

وتتعدّد الحالات التي لا تكفي فيها الجهود الرامية إلى منع العنف، ولا سيما في الصراعات الواسعة النطاق التي تنشأ فيها أنماط من العنف قائمة بالفعل. وفي هذه الظروف، يعمل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين على وقف العنف الذي اندلع بالفعل. على سبيل المثال، أمّن أعضاء فريق الحماية غير المسلّحة للمدنيين من قوة السلام بلا عنف دبلوماسية مكوكية بين قيادة القوات الحكومية والجهات المسلحة غير الحكومية في ميندناو في عام 2008، في ذروة الأزمة. وقد تم اتباع هذه الدبلوماسية المكوكية لضمان التزام الطرفين بالحوار. كما عملت على وضع تدابير لبناء الثقة من أجل تيسير وقف إطلاق النار أو المفاوضات الجارية على الأقل. ومن الوسائل الأخرى التي يستخدمها ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين لوقف العنف في وقت الأزمات هي التدخل، والحضور الاستباقي، والمرافقة الوقائية لصانعي السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين المحليين. وسيتم استكشاف هذه الأساليب بمزيد من التفصيل في الوحدة 3.

وعلى الرغم من أن ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين قد يكونون قادرين على وقف العنف في ظروف معينة، إلا أنّ تلك تعتبر حالات استثنائية. وغالبا ما تكون النتيجة الفضلى التي يمكن أن تستهدفها هي الحد من شدة العنف أو وقعه. وقد يحققون ذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء آليات للإنذار المبكر أو تسهيل التزام الأطراف المعتدية بعدم مهاجمة المجموعات أو الأماكن الضعيفة مثل المستشفيات والمدارس. ويعتبر الحد من أثر العنف هدفاً مهماً غالبا ما يتعرّض للإهمال، وخصوصاً من قبل المجتمعات المتضررة في حالات الصراع المتمادي. ولعلهم عانوا من العنف لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي باتوا يشعرون بالعجز عن تغيير الوضع. بات حجم الصراع تثقل كاهلهم،، ومن هنا فإنّهم يتجاهلون الخطوات الصغيرة التي يمكن اتخاذها للحد من عدد الضحايا. إن الحد من وقع العنف، حتى على نطاق صغير، غالبا ما يبني الثقة ويمنح الناس شعورا بالتحكّم بوضعهم.

وتنطبق استراتيجيات الحماية غير المسلّحة للمدنيين لمنع العنف أو الحد منه في أوقات أخرى غير الأزمة الوشيكة أو المنفجرة بالكامل. وعادة ما تتراكم النزاعات على مدى فترة طويلة من الزمن. وفي الوقت نفسه، فإن معظم اتفاقات السلام تعقبها دورات متكررة من العنف تهدد عملية السلام لسنوات. ولذلك، تطبق فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين استراتيجيات منع العنف والحد منه على المدى القصير كما على المدى الطويل. وسيجري استكشاف طرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين في مختلف مراحل النزاع بمزيد من التفاصيل في الوحدة 4.

إن قدرة الحماية غير المسلّحة للمدنيين على منع العنف أو وقفه لها حدودها، على الرغم من أن هذه الحدود ستختلف من حالة إلى أخرى، ويجب أن تترسّخ في التواضع. ولن تتمكن حفنة من ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين، في معظم الحالات، من منع انتشار العنف أو وقفه على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي كذلك التقليل من شأن هذه القدرة. وقلما تحظى الإجراءات الوقائية بالاهتمام والموارد التي تستحقها. وفي كتابها "سياسة الحماية"، تقول إليزابيث فيريس: "حتى لو كان لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 10 آلاف موظف في رواندا، فمن غير المرجّح أن تكون جنة الدولية للصليب الأحمر قد أوقفت القتل الواسع النطاق" (فيريس، 2011 3733). وبقدر ما قد يكون هذا الأمر صحيحاً، فإنّه يحجب حقيقة أن الجهود اللاعنفية الصغيرة يمكن أن توقف العنف. على سبيل المثال، يصف مسؤول الأمم المتحدة السابق موكيش كابيلا كيف أن حفنة من الراهبات "الضعيفات" من المرسلات للجمعيات الخيرية (جمعية الأم تيريزا) أنقذن مئات من أطفال التوتسي.

عندما جاء جنود الهوتو سعياً وراء الأطفال، قالت لهم الراهبة المسؤولة: "لا يجوز أن تدخل إلى هنا – هذا مكان مكرّس لله". فعاد الجنود أدراجهم ورحلوا بعيدا (كابيلا 2013، 2279). ولا يبدو أيضا أنه يأخذ في الاعتبار بالكامل الأثر المحتمل للعمل الوقائي الطويل الأمد. إن المجتمع الدولي، الماهر في فن الإغاثة في حالات الطوارئ، يكتفي عادة بالتفاعل بعد وقوع أحداث استثنائية. وغالباً ما يتم تعيين عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن مشاريع الحماية غير المسلّحة للمدنيين، لمسار الإغاثة في حالات الطوارئ، ويتم انتقادها فيما بعد بفعل قلتها وتأخرها[32].

الهدف 2 – زيادة سلامة المدنيين المعرضين للعنف وأمنهم

في حين أن الهدف الأول من الحماية غير المسلّحة للمدنيين هو منع العنف أو الحد منه، غالبا ما لا يتحقق هذا على المستوى الميداني. ولا يمكن بسهولة وقف نشوب نزاع عميق الجذور ودورات العنف المستمرة أو منعها. ولذلك فإن الهدف الثاني من الحماية غير المسلّحة للمدنيين هو زيادة سلامة وأمن المدنيين المهددين بالعنف. ويمكن تعريف السلامة على أنّها الخلو الخطر أو المخاطر أو

[32] في تاريخ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يبدو أن مثالا واحدا يتجلى في ما يتعلق بالانتشار الوقائي؛ ألا وهي قوة الأمم المتحدة للتنمية الوقائية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الإصابة؛ والأمن، على أنّه شرط للحماية من الخطر أو عدم تعرضه للخطر. فالسلامة كلمة أكثر تعقيدا تنطوي على يقين داخلي بأن كل شيء على ما يرام. وبمعنى معيّن، الأمن هو خارجي، في حين أن السلامة هي داخلية (مادوكس).

وتستند زيادة سلامة المدنيين وأمنهم إلى استنتاج شبيه لمنطق تخفيف أثر العنف. وهو يبدأ بالإقرار بأن الوضع معقد جدا بحيث لا يمكن السيطرة عليه تماما، وبالمقابل بأن طرق الحد من الضعف متوافرة دائما. وعلى الرغم من أن زيادة السلامة والأمن تعتبران عادة استراتيجية دفاعية، في سياق الحماية غير المسلّحة للمدنيين، فهذا يعني عادة اتخاذ خطوة إلى الأمام نحو مصدر التهديد، بدلا من التراجع إلى الوراء للاختباء منه. وتتمثل الاستراتيجية الأولى في محاولة المشاركة الإيجابية مع المرتكبين المحتملين. وعندما لا يؤدي ذلك إلى النتيجة المرجوة، يتم السعي إلى السلامة في شبكات الدعم والتأثير من خلال العديد من قطاعات المجتمع. ويمكن استخدام العلاقات مع الأشخاص المؤثرين من أجل ثني مرتكب المحتمل. ويتم أيضاً استخدام أيضا التدابير الأمنية التقليدية، مثل الجدران العالية والأسلاك الشائكة. وسيتم توفير المزيد من المعلومات عن الجوانب العملية للأمن في الوحدة 5، والمزيد من المعلومات حول المشاركة مع المرتكبين في القسم 2.1 في هذه الوحدة.

ويعزز كل من الحماية غير المسلّحة للمدنيين والأمن الإنساني بعضهما البعض. إن الحماية غير المسلّحة للمدنيين، مع تركيزها على الحماية الفردية والجماعية للمدنيين من العنف الجسدي المباشر، تسهم إسهاما فوريا وعمليا في أمن الإنسان، وتتمتع بالقدرة على تحقيق ذلك على نطاق أوسع بكثير. إن نهج الحماية غير المسلّحة للمدنيين "للأمن مع" بدلا من "الأمن من" هو اعتراف بعدم قابلية الفصل بين التنمية البشرية والحقوق والأمان.

الهدف 3 – تعزيز البنى التحتية للسلم المحلي

تعد تدابير الحماية الذاتية للمجتمعات المحلية خط الدفاع الأول من النزاع المدني (فيريس 2011، 936). وتتمتع معظم المجتمعات المحلية في حالات الصراع العنيف بالفعل ببعض الحماية الذاتية واستراتيجيات أو آليات لحل النزاعات كانت قائمة قبل أن تقيم منظمات الحماية غير المسلّحة للمدنيين وجودها في المنطقة. ولعل العنف المستمر، وتدمير البنية التحتية، والتهجير قد طغت على البنى التحتية للسلم المحلي أو أفسدتها، ولكن غالباً ما يمكن إعادة تنشيطها أو تعزيزها بسهولة نسبيا. ويحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهياكل الأساسية من أجل السلام بوصفها "آليات وموارد ومهارات يمكن من خلالها حل الصراعات واستدامة السلام داخل المجتمع" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). إن تعزيز البنى التحتية للسلم المحلي هو المكان الأكثر بديهيةً لممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين من أجل بدء عملهم في مجال الحماية. وهي أيضا الاستراتيجية الواعدة بامتياز لتحقيق الهدفين الآخرين من الحماية غير المسلّحة للمدنيين (منع العنف أو الحد منه من وزيادة السلامة والأمن).

أضف إلى ذلك أنّ تعزيز البنى التحتية للسلم المحلي يزيد كذلك من الملكية المحلية لجهود الحماية غير المسلّحة للمدنيين حيث يمكن الاضطلاع بهذه الجهود باضطراد بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية الملائمة. وسيزيد ذلك من قدرة الجهات الفاعلة المحلية وثقتها ويقلل الاعتماد على الدعم الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الملكية المحلية لجهود الحماية غير المسلّحة للمدنيين تميل إلى زيادة أهمية هذه الجهود، لأن الجهات الفاعلة المحلية تعرف عادةً الطرق الفضلى التي تناسب النزاع والسياق. وضماناً للاستدامة، يجب تعزيز الهياكل الأساسية للسلم المحلي. ولن يكون العاملون الدوليون في الحماية غير المسلّحة للمدنيين حاضرين إلى الأبد. ويعتمد وجودهم بشكل كبير على عوامل غير مؤكدة مثل التمويل، وحسن نية الحكومة لمنح التأشيرات، وما إلى ذلك. ويؤدي نقل الملكية إلى الجهات الفاعلة المحلية إلى ضمان استمرار الجهود التي تبذلها الحماية غير المسلّحة للمدنيين عند مغادرة المنظمات الدولية.

2.1.2 الاستراتيجيات: التشجيع والردع

تؤدي استراتيجيتا التشجيع والردع دورا هاما، ليس في تحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية المذكورة أعلاه للحماية غير المسلّحة للمدنيين فحسب، بل أيضا في ربط الأهداف بأساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وتربط الاستراتيجيتان أيضا مبادئ الحماية غير المسلّحة للمدنيين ومصادر التوجيه والأساليب والقيم والمهارات لتحقيق الأهداف الرئيسية. وسيتم تعريف هذه الأساليب في الوحدة 3.

ويشير التشجيع إلى المشاركة الإيجابية مع الجهات الفاعلة كافة. ويتعلق الردع باستخدام الضغط السلبي لتثبيط بعض السلوكيات. ويتم استخدام كل من التشجيع والردع للتأثير على الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل منع العنف، وزيادة السلامة والأمن، وتعزيز البنى التحتية للسلم المحلي. والتشجيع هو الاستراتيجية المفضلة. ويتم اللجوء الردع كحل أخير، عندما لا يكون التشجيع فعالاً.

تشجيع

إنّ حوادث العنف المتكررة، وثقافة الحرب، ومناخ الخوف قد تؤدي في كثير من الحالات إلى الإحباط وتلاشي المعنويات. وغالباً ما يحتاج قادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مناطق الصراع المعزولة إلى الدعم والتشجيع أكثر من الحماية. وبالتالي، فإن التشجيع يؤدي دورا رئيسيا في الحماية غير المسلّحة للمدنيين. ويمكن للممارسين في هذا المجال تعزيز المعنويات كما وتقديم أفكار جديدة وأدوات حماية إضافية. وهذا ما يمكن أن يدعم البنى التحتية للسلم المحلي في توليد جهود متجددة من أجل السلام والأمن.

ويتم استخدام التشجيع باضطراد في العلاقات مع الجهات المسؤولة في الدولة، بحيث الاستعاضة به عن استخدام الضغط عند الإمكان. وهؤلاء هم الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية رسمية عن الحماية، وفي معظم الحالات يستجيبون بشكل أفضل مع المشاركة الإيجابية منه مع الضغط. وفي غياب الهياكل العاملة للدولة، غالبا ما يشعرون بأنهم غير مدعومين أو غير قادرين على إحداث فرق. يمكن لفرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين دعمهم وتشجيعهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم لحماية المدنيين. وعندما تبادر الجهات الفاعلة الحكومية، التي هي الجهة المسؤولة الرئيسية، بزيادة دورها في مجال الحماية، فإنها تحد من المساحة التي يمكن أن يعمل فيها المرتكبون المحتملون من دون عقاب. وقد يشجع ذلك بدوره المدنيين على زيادة جهودهم من أجل تحقيق السلام والتغيير الاجتماعي، مع العلم بأنهم سيحظون بحماية الدولة (على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين لا يرون دائما دورهم على أنّه تقديم لحماية الدولة).

وأخيرا، يتم استخدام التشجيع أيضا باضطراد في العلاقات مع مرتكبي الانتهاكات والإساءة، سواء كانوا من الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية. وقد يتخذ التشجيع أشكالا مختلفة: الحجج المنطقية، والنداء الأخلاقي، ووضع نماذج إيجابية، وزيادة التعاون، وتحسين التفاهم الإنساني، واعتماد سياسة غير عدائية. وفي معظم الحالات تبرز احتياجات ومخاوف خلف أعمال العنف. ومن خلال فصل أعمال العنف عن الشخص أو المؤسسة التي ترتكب هذه الأفعال، يشجع ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين التواصل المفتوح بين الجهات الفاعلة المحلية للسلام وبين المرتكبين على أمل إقناعهم لتغيير سلوكهم. ومن الناحية المثالية، تساهم هذه المشاركة في تذكير المرتكبين بإنسانيتهم، وهم بدورهم يختارون عدم ارتكاب أعمال عنف. وقد تساهم أيضاً في فرملتهم الطبيعية الإنسانية لإلحاق الضرر بالبشر الآخرين. وعلى الرغم من أن هذا المنطق قد يبدو أقرب إلى المثاليات، غالبا ما يتم التسرّع في الافتراض أنّ المرتكبين ليسوا على استعداد للمشاركة أو تغيير سلوكهم. ويؤدي الخوف من العمل مباشرة مع المرتكبين دورا هاما في هذا النقص المتكرر في المشاركة.

ردع

وعندما يكون التشجيع غير كاف، يتم تطبيق الردع. وفي سياق الحماية غير المسلّحة للمدنيين، يشير الردع إلى مواجهة المعتدين بعواقب سلبية كافية للتأثير عليهم لناحية عدم ارتكاب انتهاكات أو إساءات لحقوق الإنسان. تتميّز أساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين بفعاليتها في ردع العنف ضد المدنيين، لأنها تتصدى للإفلات من العقاب عن طريق ضمان عدم وقوع الجرائم في السر. فمعظم المعتدين يفضلون ارتكاب إساءاتهم على انفراد، بدون شهود، لتجنب التداعيات القانونية والسياسية والاجتماعية. فالوجود المرئي للأشخاص الخارجيين وانخراطهم (مثل الأجانب أو المواطنين من أجزاء أخرى من البلد) الذين قد يشهدون هذه التجاوزات أو انتهاكات حقوق الإنسان يجعل من مرتكبيها أكثر عزوفاً عن المشاركة في أعمال عنف. وبالفعل فإنّ وجود الشهود يزيد كثيرا من الفرص، أو على الأقل التصور، بأن المرتكبين المحتملين سيواجهون عواقب سلبية على أفعالهم. وبالتوازي، قد يكون المرتكبون المحتملون غير راغبين في إيذاء الأشخاص الدوليين الذين يقفون في طريق الضرر المنوي إلحاقه بالمدنيين.

ومن أمثلة العواقب السلبية:

- فقدان "الأرضية المعنوية". فقد تحظى انتهاكات حقوق الإنسان أو إساءة المعاملة بالاهتمام في التقارير أو وسائط الإعلام الدولية، ما يضر بسمعة مرتكبيها؛
- فقدان الشرعية وسط قاعدة الدعم المحلية. ولا يرغب المؤيدون أو الناخبون على المستوى المحلي في الارتباط بقادة معروفين بارتكابهم انتهاكات أو إساءات؛
- فقدان الوضعية داخل المجتمع أو الأسرة أو المنظمات الاجتماعية أو الدينية.
- فقدان العقود أو المساعدات أو تخفيف الديون أو السياحة. وقد يتأتى ذلك من الدعاية السيئة.
- فقدان الفرص أو احتمال تحقيق طموحات سياسية مستقبلية. قد يتردد المانحون المحتملون في دعم المرشحين الذين يحملون سجل انتهاكات الإساءات.
- العقوبات أو التدخل العسكري.
- الإجراءات القانونية. قد تتم مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم في محكمة وطنية، أو محاكمتهم في محاكم الحرب أو إحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن تأثير استراتيجيات التشجيع الردع من العوائق والممارسات الموحدة يتمثّل في توليد مساحة أكثر أمنا، كما هو مبين في الشكل 1 أدناه.

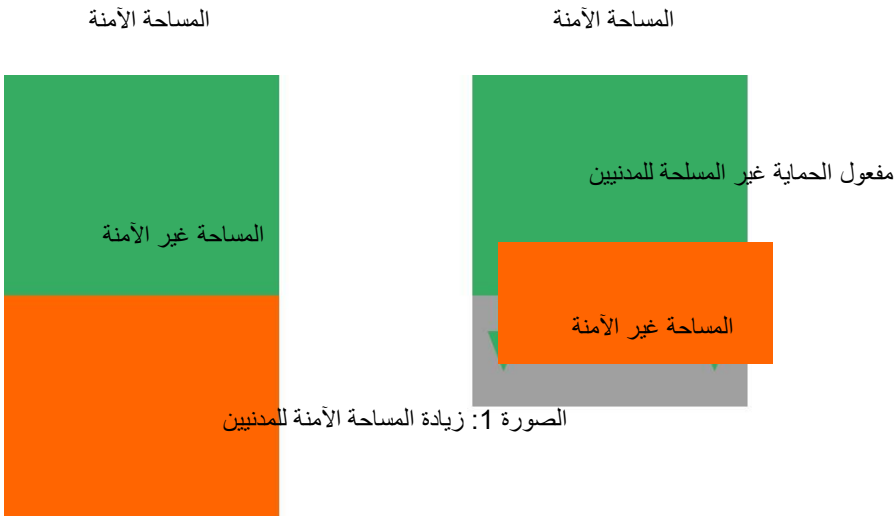

الصورة 1: زيادة المساحة الآمنة للمدنيين

تم اعتماد هذه الصورة البيانية من عمل ليام ماهوني (ماهوني، 2006، ص 17). وتشير المساحة الآمنة إلى المستوى الذي تتم فيه حماية المدنيين من الأذى. المساحة غير الآمنة تشير إلى المستوى الذي يتعرض فيه المدنيون للضرر المحتمل. إن تأثير الوجود الاستباقي وانخراط أفراد الحماية غير المسلّحة للمدنيين في وضعية الصراع العنيف هو أن المساحة التي يحظى بها المرتكبون للعمل من دون عقاب (المساحة غير الآمنة للمدنيين) تصبح أصغر. ويخشى المرتكبون النتائج السلبية لأعمالهم ويصبحون أكثر حذرا. ونتيجة لذلك، تصبح المساحة أو الفرص المتاحة للمدنيين للعمل مع تقليل الخوف من العنف الوشيك (مساحة أكثر أمنا) أكبر. يلاحظ أنه في معظم حالات الصراع العنيف لا مساحات متميزة بوضوح يكون فيها المدنيون آمنين تماما.

الإطار 1 – دراسة الحالة: الحماية غير المسلّحة للمدنيين تردع العنف في كولومبيا

وكان ماريو كاليكستو رئيس لجنة حقوق الإنسان في سابانا دي توريس، وهي بلدة صغيرة في وسط كولومبيا. وقد تعرض لتهديدات شديدة من قبل القوات شبه العسكرية المحلية، بسبب إدانته للأعمال التي ارتكبتها هذه الجماعات شبه العسكرية.

وفي مساء يوم 23 ديسمبر 1997، جاء رجلان مسلحان إلى منزل ماريو، وعمدوا إلى تخويفه وتهديده فيما هم "يطلبان منه" مرافقتهما: وهذه طريقة شائعة جداً في كولومبيا لقتل المدافعين عن حقوق الإنسان. وكان ماريو في حضور اثنين من المراقبين الأجانب من قوات السلام الدولية في ذلك الوقت. وفي الواقع كان يتلقى مرافقة للحماية من قبل قوات السلام الدولية بشكل منتظم لعدة أسابيع. وتدخل المراقبون من قوات السلام وطلبوا من المسلحين المغادرة، وهو ما فعله المسلحون أخيرا، وكانوا في حيرة ظاهرة بسبب عواقب الارتكاب أمام الشهود الأجانب. وبعد هذا الحادث، أجبر ماريو وأسرته على الانتقال إلى جزء آخر من البلاد، لكنهم كانوا على استعداد لمواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان من الموقع الجديد.

ولم تكن هذه الحادثة حالة يومية، لكنها تسلّط الضوء على العمل الهام الذي أداه المراقبون الأجانب البالغ عددهم 36 مراقبا الذين نشرتهم قوات السلام الدولية وسط النزاع المسلح المتمادي في كولومبيا. وهو أيضا مثال جيد على التفاعل بين السياسات/الاستراتيجية (الوجود الجلي لمراقبي قوات السلام الدولية– الأجانب الوحيدين في بلدة صغيرة وفي اتصال منتظم مع المنظمات غير الحكومية والسلطات المدنية وقوات الأمن) والتصورات/ردود الفعل (رد الفعل المرتبك لرجال مسلحين، تم ردعهم عن الارتكاب، خائفين من العواقب المحتملة لفعلتهم بحضور اثنين من الأجانب). ويظهر هذا الحادث المزيج الفريد من السياسات والمفاهيم التي كثيرا ما تميز العمل الميداني العملي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

مقتطفات من: لويس إنريكي إغورين، الحماية الميدانية للمدافعين عن حقوق الإنسان: مرافقة من المراقبين الدوليين، دراسة حالة، قوات السلام الدولية، يناير 2002

مشاهدة

- david Grossman, (2012). *On The Act of Killing* https://tinyurl.com/ k6bx26z

ولا يتوافر دائماً تمييز واضح بين استراتيجيتي التشجيع والردع. وغالبا ما تستخدم في وقت واحد وفقا لخصائص الصراع والسياق وديناميا تهما. وكذلك، ليس من الواضح دائما ما إذا كان التأثير على السلوك ناتجا عن الردع أو التشجيع. ويساهم الردع الفعال عادة في تشجيع المدنيين. وبما أن الردع يقلل من المساحة المتوافرة للمرتكبين المحتملين لينفّئوا تهديداتهم، فإن المساحة الآمنة لعمل المدنيين تزداد. وهذا غالباً ما يشجع المدنيين في كثير من الأحيان على زيادة سلامتهم وأمنهم باستخدام أساليب الحماية غير المسلّحة للمدنيين. وقد يشجع أيضا قادة المجتمع المدني المسؤولون الحكوميون على استئناف جهودهم نحو الإصلاح السياسي والاجتماعي أو زيادتها. وعلى افتراض أن ذلك يؤدي إلى تغيير هيكلي، فإن الإصلاح قد يردع في نهاية المطاف انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة أكثر استدامة.

الإطار 2: أمثلة على كيفية تقاطع مناهج[33] نظام التعاون الطوعي مع التشجيع والردع

الردع	التشجيع	
المرافقة والحضور الحمائيين يقطعان الطريق أو يقاطعان نمط إساءة معيّن، أو يصعبان على المسيئين تهديدي المدنيين أو الإساءة إليهم.	يدرك المدنيون المهددون وجود طرق لمنع الإساءة والحد منها. قد يشعرون بالتشجيع على التحدث عن الإساءة، ومواجهة المرتكبين وإنشاء أو إعادة تنشيط أنشطة الحماية الخاصة بهم. يدرك المرتكبون المحتملون أن حاجاتهم يمكن تلبيتها من دون استخدام العنف.	المشاركة الاستباقية
خوفاً من أنّ الحماة الدوليين قد يتسببون بعواقب سلبية، يتردد المرتكبون في ارتكاب العنف بحضور مراقبي حماية محددين بوضوح.	يرى المدنيون بوضوح حضور مراقبي الحماية غير المسلحة للمدنيين وتجاوبهم في الوقت المناسب مع الحوادث في المنطقة ويرون أنّ جماعتهم (الموظّفين أو الشركاء المحليين في الحماية غير المسلّحة للمدنيين) منخرطون بشكل فاعل.	الإرشاد

[33] سيتمّ الحديث بإسهاب أكثر عن المناهج في الوحدة 3

يتردّد المرتكبون في ارتكاب العنف لأنّ فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تتمتع بعلاقة مع رؤسائهم وغيرهم من الجهات الفاعلة الرفيعة المستوى الذين يعتمدون عليهم.	يشعرون الناجون من العنف بالتشجيع بفعل الشبكات الأقوى من العلاقات والفرص التي يمنحهم إياها هذا الأمر للتبليغ عن الإساءة، والتواصل مع مؤمني الخدمات ذات الصلة وخدمات النفاذ. ويتم تعزيز اللاعبون الحكوميون في مسؤوليتهم للحماية. ويتم تشجيع اللاعبين غير الحكوميين على تعزيز صورتهم الدولية.	بناء العلاقة

يشعر اللاعبون بالقدرة المتزايدة على مواجهة أنماط الإساءة وتقوية صورتهم، فيساهمون في الحد من المساحة التي يستطيع فيها المرتكبون العمل بدون عقاب.	يشعر اللاعبون بالإلهام والتمكين لتحسين أمنهم الخاص وأمن الآخرين من خلال تطبيق مناهج جديدة	تنمية القدرات

نوصي بقراءة

- Mahony, L. and Eguren, E. (1997). *Unarmed Bodyguards: International Accompaniment for the Protection of Human Rights*. West Hartford, CT: Kumarian Press.
- Mahony, L. (2006). *Protective Presence: Field strategies for civilian protection*.

  Geneva, Switzerland: Centre for Humanitarian Dialogue. http://www.hdcentre.org/ uploads/tx_news/Proactive-Presence.pdf

2.2

المبادىء الأساسية للحماية المسلحة للمدنيين

تخضع مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين ونشاطاتها لتطبيق مجموعة محدّدة من المبادىء. وهذه المبادىء هي ستة: اللاعنف، اللاانحياز، وأولوية اللاعبين المحليين، والاستقلالية، والقيادة المدنية، وحصانة المدنيين في الحرب. ويصف هذا القسم كل من هذه المبادىء الستة للحماية غير المسلحة للمدنيين. وهو يوضح أيضاً كيف يعمل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين لتطبيق المبادىء على لتحقيق الأهداف الثلاثة الأساسية.

الصورة 2: المبادىء الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

2.2.1 اللاعنف

اللاعنف هو سلاح قوي وعادل ... يقطع من دون أن يجرح و ويضفي سمواً على الرجل الذي يمارسه. إنه سيف يشفي.

مارتن لوثر كينغ (1964).

في الوحدة 1، تم تفسير اللاعنف على أنه استخدام الوسائل السلمية لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي. وأظهرت الوحدة 1 أيضا وجود تقليد عالمي متأصل من اللاعنف وأن الكفاح اللاعنفي كان أكثر فعالية في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي من الصراع العنيف. وأخيراً، تم تقديم الحماية غير المسلحة

للمدنيين على أنّها مجموعة من المزايا الرئيسية المختارة للاعنف وحفظ السلام. وهي تتضمن بعض جوانب التقاليد التي تتفرّع منها.

وفي ظل عدم اعتماد ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين على استخدام القوة المسلحة أو البدنية، فهم يحتاجون إلى وسائل بديلة لمنع العنف وحماية المدنيين. وبدون هذه الوسائل، لن تكون الحماية غير المسلحة للمدنيين قادرة على تحقيق الكثير. وهي تجد وسائل بديلة في اللاعنف. ويتم استخدام بعض الوسائل السلمية لتحقيق تغيير اجتماعي وسياسي، مثل التفاوض، على نطاق واسع، حتى من قبل الجيوش التي يصعب النظر إليها على أنها "غير عنيفة". ولكن على عكس القوات العسكرية، لا يستطيع ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين المفاضلة بين القوة واللاعنف. ولو حدث أن استخدموا القوة، حتى ولو بشكل مؤقت، فإنهم سيغيرون قواعد اللعبة ويفقدون قدرتهم على حماية أنفسهم وغيرهم، أو يضعفونها على الأقل لأن هذه القدرة تعتمد على مستويات القبول والثقة التي بنوها مع كل الأطراف المتصارعة. وفي الوقت نفسه، فإنّ فهم هذه القواعد، والنظرة العالمية التي ترتكز إليها، يتيح لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين الاستفادة المثلى من الأساليب والتكتيكات المتوفرة لهم.

مشاهدة:

- michael nagler. (2013). *Degrees of Nonviolence*, https://tinyurl.com/lczkcko

خصائص اللاعنف – الاستراتيجية والمبادئ والمشاركين والتكتيكات

يقدم هذا القسم نبذة عامة عن بعض خصائص اللاعنف ذات الصلة بالحماية غير المسلحة للمدنيين. وهو يوضح المقاربة المتبعة في الحماية والأمن الذي تقوم عليه نظرية الحماية غير المسلحة للمدنيين وممارستها. وسيتم استكشاف الخصائص المحددة بالمقارنة مع بعض خصائص الصراع العنيف. وهذه المقارنة ذات صلة بما أن الحماية غير المسلحة للمدنيين تطبق مقاربة اللاعنفية في سياق الصراع العنيف وثقافة الحرب. والهدف من النضال اللاعنفي بشكل عام هو اكتساب العدو حليفاً.

هذا الهدف من النضال اللاعنفي هو متصل بالحماية غير المسلحة للمدنيين حيث أنّه يظهر بوضوح أن اللاعنف يتجاوز مجرد رفض حمل السلاح. اللاعنف يتطلب عقلية مختلفة تماما يمثّل عكس السعي الاحتواء والعقاب، و/أو الهزيمة. وليس هذا خيارا قائما على مبادئ الصح والخطأ، بل هو خيار استراتيجي. ويهدف ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين أولا وقبل كل شيء إلى منع العنف وحماية المدنيين المهددين. ولعل كسب مرتكب العنف أو الإساءة كحليف هو أكثر الطرق استدامة لمنع العنف

وزيادة سلامة المدنيين المهددين وأمنهم. إن تحويل مسار العلاقة من التعارض إلى التعاون له فوائد كثيرة محتملة تتجاوز الهدف المباشر القائم على الأمن، ولكن في حين أن هذا سيثمر نتيجة مثالية، فإنه غالبا ما يكون غير ممكن. وحقيقة أن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين يستخدمون الضغط كملاذ أخير هو مؤشر واضح على أن اكتساب المرتكب المحتمل كحليف هو خيار استراتيجي بالفعل. وإذا تعذر منع العنف إلا من خلال استخدام الضغط، فإنها لن تتردد في القيام بذلك، ولكن دائما من دون أسلحة أو اللجوء إلى القوة المسلحة.

الاستراتيجية: في حين أن استراتيجية النضال العنيف هي إلحاق المعاناة لإجبار الخصم على الانضمام، فإن استراتيجية النضال اللاعنفي هو تغيير عقل الخصم، فيغير سلوكه.

إن الهدف الموصوف أعلاه ("كسب العدو كحليف") يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية أولية للاعنف. فكثيرا ما يتم رفض استراتيجية تغيير عقل الخصم من دون تجربتها، وهي تستند على الاعتقاد بأن كل من الضحية والجاني تجمعهما إنسانية مشتركة. وهي لا تعتمد على افتراض أن الناس "صالحين" بطبيعتهم. وفي الواقع، فهي تعترف بإمكانية "جيدة" و"شر" في جميع الناس، بما في ذلك أقصى درجات الإيثار والقسوة. وهذه الاستراتيجية تناشد في المقام الأول إنسانية المعتدي؛ فهي تسعى إلى تدمير العداوة، وليس العدو. ومن المهم أن يسعى ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى بناء علاقات الثقة والقبول مع جميع الجهات الفاعلة، وخاصة مع المرتكبين وغيرهم من الجهات الفاعلة التي يصعب الوصول إليها. وكلما زادت قدرتهم على الاعتراف بالإنسانية المتأصلة لهذه الجهات الفاعلة، زادت أرجحية تمكن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين من كسب الثقة والقبول من تلك الجهات الفاعلة. وقد توفر الثقة والقبول عندئذ الرافعة المطلوبة لحماية المدنيين في أوقات الحاجة.

السلام لا طريق له. السلام هو الطريق.

أ.ج0 موست

المبدأ: في حين أن النهايات العنيفة تبرر الوسائل، ففي الكفاح اللاعنفي لا تناقض بين الوسائل والغايات.

عندما يكون الحماية غير المسلحة للمدنيين فعالا في منع العنف، يمكن أن يكون له تأثير قوي. فهو يظهر أن المقاربة اللاعنفية إزاء الصراع والعنف هي أكثر من مجرد مثاليات. وهي تتحدى التأكيد الذي يدعي أنّ العنف قد يكون ضروريا لتحقيق السلام. وغالباً ما قال غاندي إنّ الوسائل والغايات كانت وجهان لعملة واحدة، بمعنى أنه لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. ويتيح اللاعنف فرصا لاعتراض دائرة العنف أو حتى كسرها. وهي دعوة إلى جميع الجهات الفاعلة لكي تدعم بفعالية التحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام. وهذه الرسالة هي الأكثر فعالية عندما يظهر ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين الفردية قيم اللاعنف في جميع الأوقات، بما في ذلك خارج اوقات العمل. وهم يعيشون عادة داخل المجتمعات المحلية، حيث تتم مراقبة مواقفهم وسلوكهم عن كثب. حتى إنّ تصور الموقف أو السلوك "العنيف" يمكن أن يكون له تأثير سلبي على عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين.

المشاركون: في حين أن النضال العنيف يتطلب من المشاركين الذين يبدون استعداداً وقدرة على إصابة البشر الآخرين وقتلهم، فإنّ الإجراءات اللاعنفية تتطلب بطبيعتها قاعدة مشاركة أوسع وأكثر تنوّعاً بكثير. وتتطلّب الحماية غير المسلحة للمدنيين أيضاً قاعدة واسعة ومتنوعة، وهي تشجّع بنشاط مشاركة الفاعلين المحليين بصفة صانعي السلام، وحفظة السلام، وبناة السلام، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو القدرات البدنية. ولا تشمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين الموظفين الوطنيين أو المحليين فحسب، بل هي تعزز أيضاً قدرة البنى التحتية للسلم المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تنشىء منابر للفئات الضعيفة للتعبير عن احتياجاتها واهتماماتها، وربط صناع السلام على مستوى القواعد الشعبية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستوى المتوسط والرفيع. وعلى الرغم من أن موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين هم محترفون متدربون، فهم يظهرون للجهات الفاعلة المحلية أن العمل اللاعنفي متاح للجميع. وعلى عكس التصور الشعبي، لا داعي لأن يكونوا مسالمين أو قديسين ولا أن يحملوا شهادة معيّنة أو خلفية فكري لممارسة اللاعنف.

التكتيكات: في حين أنّ السرية والقوة تستخدم عادة للحد من خيارات الاستجابة في الصراعات العنيفة، فإنّ الشفافية والثقة والقبول تستخدم عادة لفتح أبواب الفرص للاستجابة في الصراعات اللاعنفية.

وبهدف بناء الثقة والقبول، ويحرص ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على أن تكون أفعالهم هي في معظم الأحيان شفافة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وأن هذه الأخيرة تنظر إليها على هذا الأساس[34]. وعلى المنوال نفسه، يجب أن تكون أنشطة الحماية غير المسلحة للمدنيين واضحة ومعلنة. وحتى تصور السرية يجب تجنبه لئلا تبدو فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين وكأنّها تشكل تهديدا لأي شخص. وفي حال ممارسة الضغط لمواجهة المرتكبين المحتملين مع عواقب أفعالهم، يعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على تسليط الضوء على الخيارات للاستجابات الإيجابية الممكنة، في حال كان ذلك ممكنا على الإطلاق[35]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم لا يحتاجون إلى أن يترددوا في تبديد الضغط عندما تبدر استجابة إيجابية . إن فهم منطق العنف وتشجيع البحث عن البدائل عنصران هامان في العمل اللاعنفي.

نوصي بقراءة

[34] تظهر حالات متفرقة حيث تتطلب سلامة مواطن معيّن التزام السرية، فعلى سبيل المثال، عند مساعدة شخص مهدد للذهاب إلى مكان معيّن.

[35] لا يحظى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين دائماً بخيار الحرص على توافر الخيارات، ومنها على سبيل المثال، الحالة حيث تتضمّن عواقب أعمال المرتكب التوقيف في المحكمة الجنائية الدولية.

- Chenoweth, E and Stephan, M. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict.* Chapter 1. New York, NY: Columbia University Press.

2.2.2 اللانحياز

ما هو اللانحياز؟

إنّ التزام اللانحياز يعني عدم اختيار أو اتخاذ جانب في النزاع. اللانحياز لا يعني اللامبالاة أو السلبية كما أنّه لا يحمل نفس معنى الحياد. الحياد يعني عدم اتخاذ طرف وعدم مساعدة أو دعم أي طرف في النزاع. الجهات الفاعلة غير المنحازة تشارك بشكل استباقي في الصراع. قد يعملون ضد الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان، أو من أجل الكرامة الشخصية والحرية الفردية، كوسيلة لإقامة سلام دائم. اللاانحياز لا يتعلق بتأييد الحكومة أو معارضتها. أن يكون المرء غير منحاز هو أن يقول، "سنكون إلى جانبكم في مواجهة الظلم والمعاناة، لكننا لن نقف ضد أولئك الذين تعتبرونهم أعداء.

(ماهوني وإيغورين، 1997 ص. 236) أو كما قال جان هوفليجر، رئيس بعثة اللجنة الدولية في لبنان عام 1977:

اللجنة الدولية غير محايدة، اللجنة الدولية ليست لامنحازة. نحن منحازون، منحازون تماما، ونحن دائما نأخذ نفس الجانب، ونحن نأخذ جانب الضحايا وسنفعل ذلك دائما، لأنهم في حاجة.

جان هوفليجر (2009) الإنسانية في الحرب، ص 112. جنيف، سويسرا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كيف يرتبط اللانحياز بـ الحماية غير المسلحة للمدنيين؟

ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين هم لامنحازون. إنهم ملتزمون بكرامة الجميع وأمنهم ورفاهيتهم، ويكافحون ضد العنف، ولا يعتمدون مصالح منحازة أو يأخذون جانب أي طرف. هذا النهج يسمح لهم ببناء علاقات مع جميع الأطراف، كلما كان ذلك ممكنا، وكسب ثقتهم وقبولهم. لا يعتبر الممارسون التابعون للحماية غير المسلحة للمدنيين حياديين، حيث أنهم يدعمون بشكل واضح وصريح حقوق الإنسان، والأمن للجميع، والتحول السلمي للصراعات. ومعظم المنظمات الإنسانية الدولية إما غير حزبية أو محايدة. وهذا يتيح لها إعطاء الأولوية للاعتبارات الإنسانية بدلاً من الاعتبارات السياسية ويمنحها (في معظم الحالات) نوعاً من "الحصانة الدبلوماسية". يتاح لهم الوصول إلى "مسارح الحرب" التي يُحظرون منها، لو كانت تعتبر على أنها "تعمل لصالح" جانب أو آخر في نزاع معين.

في الممارسة العملية، يشير اللانحياز إلى أنّ على ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين:

- التعامل مع جميع الأطراف، كلما أمكن، بذهنية منفتحة؛
- التبليغ بأعلى قدر ممكن من الموضوعية ؛
- الامتناع عن التجاوبات المحمّلة بأحكام، على الرغم من التماهي العاطفي المحتمل مع المضطهدين أو مع الضحية.
- التعبير عن مخاوف إلى المسؤولين من دون اتهام ؛

- عدم الانخراط في عمل المجموعات أو الأفراد الذين يساعدونهم أو يحمونهم[36]؛
- مشاركة أدوات الحماية وتسوية النزاعات المتاحة لديهم بدون التدخل أو فرض آرائهم.

لا تعمد كل المنظمات التي تطبق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تعريف نفسها بأنها "غير حزبية" وبينها من يفعل ذلك، يتم تفسير اللانحياز وتطبيقها بشكل مختلف من منظمة أو مشروع إلى منظمة أخرى. وتعرّف اللجنة الدولية نفسها بأنها "محايدة"، على الرغم من أنها تشارك بشكل استباقي في نزاع ما وتعمل على مساعدة أطراف النزاع ودعمها إلى حد ما. تعرف كل من كتائب السلام الدولية و قوة السلام بلا عنف نفسها على أنها غير حزبية، ولكنهما تطبقان المبدأ بطرق مختلفة. من جهة أخرى، لا تعرف فرق صنع السلام المسيحية بأنها غير حزبية. وهي تعبّر عن مبدأ "الوقوف في الطريق" والاعتماد على تقاليد العصيان المدني، فهي بالمعني المجازي والحرفي تعني "الوقوف في طريق" القمع والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان. انظر الشكل 2 أدناه للحصول على طيف من اللانحياز داخل الحماية غير المسلّحة للمدنيين.

[36] مستوى عدم التدخل هو قضية نقاش وتأويل بين المنظمات التي تطبق الحماية غير المسلّحة للمدنيين. فعلى سبيل المثال، تصر بعض المشاريع على إجراء "حلقات عمل" حصراً بدلاً من "التدريب" للتأكيد على دور موظفي الاتحاد الأوروبي كمحفزين أو ميسرين للحوار والتعلم بين الجهات الفاعلة المحلية بدلاً من مدربين ينقلون المعارف والأفكار والمهارات الخارجية إلى الجهات الفاعلة المحلية. وتتسم مشاريع أخرى بأنّها أكثر مرونة ، ولكن معظمها يحرص على أنها لا تفرض أفكارها على الجهات المحلية أو تخبرهم بما يجب عليهم فعله. وغالباً ما يتم التعامل مع هذه التفاصيل الأساسية في الاتفاقيات أو الاختصاصات الأساسية بين منظمة الحماية غير المسلّحة للمدنيين والأطراف المتصارعة التي دعتها.

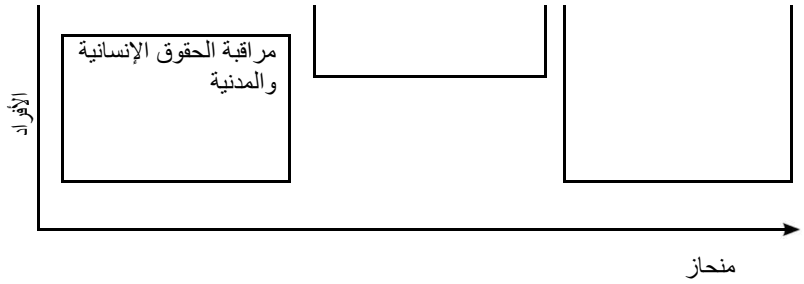

الصورة 3: طيف اللانحياز مع الحماية غير المسلحة للمدنيين

(المصدر: سفايتزر 2010 ص. 13)

ليست كل المنظمات التي تطبق الحماية غير المسلّحة للمدنيين تعرف نفسها على أنها غير منحازة. وعلى الرغم من صعوبة رسم خطوط واضحة بين مقاربة منحازة وغير منحازة تجاه الحماية غير المسلّحة للمدنيين، فإن أولئك الذين يقفون متضامنين مع الفئات السكانية والأفراد المعرضين للخطر والقضايا التي يناضلون من أجلها لا يعتبرون عموماً غير منحازين.

تحديات اللانحياز:

وربما يكون عدم التحيز هو المبدأ الأكثر تحدياً للحماية غير المسلّحة للمدنيين، خاصة على المستوى الميداني. العديد من ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين ملتزمون شخصيا بالعدالة وحقوق الإنسان. في وجه الظلم الصريح، عندما لا يتم اتخاذ أي إجراء لمعالجة الظلم، يجدون صعوبة في الامتناع عن اتخاذ موقف.

وتتضمّن تحديات الانضمام إلى عدم الانحياز ما يلي:

- التعامل مع جميع الأطراف بذهنية منفتحة، وبعيون وآذان مفتوحة (قد تكون الصراعات الداخلية مخفية)
- وضع التحيز والتحيزات جانباً قدر الإمكان عند الإبلاغ ؛
- إيصال المخاوف إلى المسؤولين عن الإساءة من دون توجيه اتهامات. هذه هي النقطة الذي قد يصبح فيه الفارق بين اللانحياز والحياد إشكالية.
- الاعتراف بالإنسانية لدى جميع الناس، حتى أولئك الذين ارتكبوا فظائع؛
- فصل أعمال العنف عن الأشخاص الذين يرتكبون تلك الأعمال أو المؤسسات التي ينتمون إليها. في البداية، عندما تكون فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين حديثة العهد في المنطقة، قد يستسهل أعضاؤها هذا الأمر، ولكن بعد مشاهدة أعمال العنف المستمرة من مجموعة أو مؤسسة معينة، يصبح الأمر أصعب بكثير.
- الحفاظ على الشفافية (يجب على الأطراف المعنيين الرئيسيين أن يعرفوا ما تقوم به فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين فالشكوك تعني زيادة المخاطر الأمنية)، مع

الحفاظ في الوقت نفسه على سرية الأفراد والمجموعات الضعيفة وثقتهم، الذين قد يعانون الإساءة من نفس أصحاب العلاقة الرئيسيين (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013)؛

- الحفاظ على العلاقات والقبول من الأطراف المعنية الرئيسة (ولا سيما الحكومات الوطنية، والجهات الفاعلة غير الحكومية) التي تتغاضى عن العنف والإساءة أو تروج لهما، مع الالتزام بالولاية والمبادئ (حماية حقوق الإنسان)، التي تتحدى تلك الأطراف المعنية. العمل بظهور أقل (خلف الكواليس، ولكن ليس سراً) هو خيار، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى تصور لإضفاء الشرعية على العنف والإساءة؛
- الاستجابة لضغط من المجموعات الدولية لفضح الأسماء.

سيتم استكشاف بعض هذه التحديات بمزيد من التفصيل في الوحدة 5.

2.2.3 أولوية الجهات الفاعلة المحلية

لقد توصلت إلى نتيجة بعد مهماتي الثلاث. لا يمكننا حل المشكلات في هذه البلدان من خلال الوجود هناك. نحن لسنا الجواب الوحيد، إذ تكثر لهذه المشكلة، وهم الناس أنفسهم. لكن يمكننا منحهم بعض السلام والاستقرار، حتى يتمكنوا من تطويره بأنفسهم، وهذا هو السبيل الوحيد.
سفير سابق في حفظ السلام، مقتبس في فورناري، 2014 ص 167.

ما هي أولوية الجهات الفاعلة المحلية؟

تشير عبارة "أولوية الأطراف الفاعلة المحلية" إلى مبدأ أن الجهات الفاعلة المحلية لها الحق والمسؤولية في تقرير مستقبلها الخاص، وحكم بلدها أو مجتمعها، وحل مشاكلها. وفي سياق النزاع العنيف، يعني هذا أن الأطراف الثالثة يمكن أن تدعم مع الجهات الفاعلة المحلية و/أو تحميها و/أو تتعاون معها، فيما تقر أن الجهات الفاعلة المحلية تبقى هي الدافع لعمليات السلام والتنمية والتغيير الاجتماعي السياسي. ويستند مبدأ أولوية الأطراف الفاعلة المحلية إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 3/21: "إن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة" وكذلك في المبادئ التوجيهية لحفظ السلام للأمم المتحدة (2008).

على الرغم من أن "الجهة الفاعلة المحلية" يمكن تعريفها على أنّها أحد سكان منطقة أو حي معيّن، فإنه ليس من الواضح دائماً من يمكن اعتباره ممثلاً محلياً ومن ليس كذلك. وفي حالات النزاع المسلح ليس من غير المألوف أن يقضي الناس فترات طويلة من الوقت في مخيمات اللاجئين أو مخيمات النازحين داخلياً أو بين مجموعات المهاجرين قبل العودة إلى موطنهم الأصلي. قد تعمد المنظمات الدولية إلى اعتبار الأشخاص النازحين داخليا من بين العناصر الفاعلة المحلية، لكن مجتمعاتهم المضيفة قد تنظر إليهم على أنهم غرباء. حتى عندما يتوافر

إجماع حول من هو الفاعل المحلي ومن ليس كذلك، تبقى مسألة الأولوية صعبة حيث أن مجموعات مختلفة من الفاعلين المحليين قد تكون لديهم آراء متعارضة حول "إرادة الشعب."

كيف تتعلق أولوية الفاعلين المحليين بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟

أولاً، الاعتراف بأن الأولوية للجهات الفاعلة المحلية تعني أن موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين يحترمون حقوق الشركاء المحليين، وواجبات المسؤولين الحكوميين، والفئات الضعيفة، والجهات الفاعلة الأخرى لاتخاذ قراراتهم الخاصة. ثانياً، يشير ذلك إلى أن فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تلتزم بقوانين الحكومة الوطنية وقوانينها وأنظمتها، وتمتنع عن الاحتجاجات أو المقاطعة أو العصيان المدني أو غير ذلك من أشكال عدم التعاون اللاعنفي. وفي الوقت نفسه، قد يعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على توفير الحماية للجهات الفاعلة المحلية المشاركة في العمل اللاعنفي. ثالثاً، تعني أولوية الأطراف الفاعلة المحلية أن المدنيين في مجتمع الذي يشهد نزاعات عنيفة ينظر إليهم على أنّهم صانعي القرار بشأن المسائل في مجتمعهم. ويشمل ذلك القرار بدعوة قوات حفظ سلام مدنية غير مسلحة للعيش والعمل في أحيائها، بالإضافة إلى قرار الحصول على خدمات الحماية أو تطوير القدرات.

التمسّك بأسبقية الجهات الفاعلة المحلية ليس مسألة احترام فحسب؛ إنها أيضاً مسألة إستراتيجية. وتعتمد فعالية الحماية غير المسلحة للمدنيين، بالإضافة إلى أمن قوات حفظ السلام والمستفيدين منها، على القبول والثقة من قبل جميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، تفترض الحماية غير المسلحة للمدنيين أن الناس المحليين يفهمون بشكل أفضل ظروفهم الخاصة، وسياقاتهم، وحلولهم المحتملة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الأسبقية تكمن في فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين، فستكون مسؤولة عن القرارات والحلول المهمة التي تؤثر على المجتمع. وستزداد صعوبة تأمين قبول جميع الأطراف، كما أن تحقيق اللانحياز غير ممكن. ناهيك عن ذلك، من الضروري لعملية بناء القدرات أن تعترف جميع الجهات الفاعلة المحلية وتؤكد وكالتها في خلق السياق للأمن.

ومن الاعتبارات الهامة في الاعتراف بأولوية الجهات الفاعلة المحلية هو تجنب الآثار السلبية للحماية غير المسلحة للمدنيين. وتحدث معظم الآثار السلبية لتدخل طرف ثالث في حالات النزاع بسبب عدم الاعتراف بأولوية الجهات الفاعلة المحلية. ويعتبر كل من الجهل والغرور وعدم القدرة والإمكانية أو الحاجة الملحة للاستجابة لحالة طوارئ كلها عوامل قد تضطلع بدور في توليد التأثيرات السلبية (انظر الإطار 3).

الإطار 3 – دراسة حالة: الآثار السلبية التي تهدف الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تجنبها من خلال الحفاظ على أولوية الجهات الفاعلة المحلية:

- زيادة التهديد للمدنيين: قد تؤدي إجراءات الوكالات أو "هالة الخبرة" إلى شعور زائف بالأمن يدفع الناس إلى مجازفات لا يمكنهم تحملها؛ وقد تضع الوكالات الأشخاص في مواقف خطرة ؛ المشاركة في برنامج الوكالة أو الانتماء يجعل الناس يصبحون أهدافاً ؛ لا يجوز للوكالات أن تحلل وتتبادل صراحةً مع الشركاء المحليين الاختلافات في المخاطر التي يواجهها كل منهم في سياق معين.
- تفاقم الانقسامات بين الجماعات المتصارعة: قد تقلل الوكالات من تقدير عمق الانقسامات ولا تكون مستعدة للتعامل مع المشاكل، أو قد لا تتمتع بالمهارات أو الخبرة لإدارة الوضع المملوء بالتوتر ؛ أو قد تدعي أنها تضطلع بدور محايد، لكنها تصبح مناصرة بشكل علني لجانب واحد.
- تعزيز العنف البنيوي أو الصريح: يمكن للوكالات قبول الشروط الانحيازية التي يضعها الطرف الأقوى في النزاع، أو الدول الخارجية المؤثرة، من أجل تنفيذ برنامج؛ قد تتساهل الوكالات أو تفشل في تحدي السلوك الذي يؤكد تصورات التفوق والدونية للأشخاص في الصراع.
- تحويل الموارد البشرية والمادية من المبادرات والآليات المحلية: قد تدخل الوكالات بأفكار ونماذج محددة مسبقاً، ولا تستمع إلى ما يريده أو يحتاج إليه السكان المحليون؛ قد تفرط الوكالات في التركيز على "الحديث عن الصراع السابق" بدلاً من التركيز على الخطوات التي يمكن اتخاذها لتغيير الوضع؛ قد تعمد الوكالات الأجنبية إلى توظيف الناشطين المحليين، وسحب طاقاتهم بعيداً عن المبادرات المحلية الواعدة.
- زيادة التهكّم: قد تولّد الوكالات توقعات غير واقعية داخل المجتمعات؛ قد لا تكون الوكالات شفافة حول أنشطتها مع المجتمعات ما يمكن الشائعات والشكوك أن تعزز التهكّم.
- عدم تمكين السكان المحليين: قد تعمد الوكالات إلى تعليم الأشخاص أشياء يعرفونها بالفعل، مع إيصال الرسالة التي يعرفها الأجانب على أفضل نحو؛ قد تعطي الوكالات الانطباع بأنهم "يعتنون بالحالة؛ ويمكن للوكالات تنفيذ البرامج بطريقة تعزز الاعتماد على "الخبراء" الخارجيين وفي بعض الأحيان تقوض الخبرة والمنظمات المحلية؛ قد تعمل الوكالات الأجنبية حصرياً مع قطاع المنظمات غير الحكومية وتتفادى الارتباط بالهياكل الحكومية وتولّد الاستياء والمنافسة؛ قد لا تعرف الوكالات من الخارج متى تغادر.

مقتطفة من: مواجهة الحرب. الدروس الحرجة لممارسي السلام، ماري ب. أندرسون، لارا أولسون مع كريستين دوتي، التعاونية للعمل التنموي، كامبريدج، 2003، ص. 21–26

المشاهدة:

- Anderson, M. B. (Ed.) *Do No Harm: How Aid Can Support Peace - Or War.* http:// www.medicalpeacework.org/fileadmin/user_upload/videos/Mary_B_Anderson. wmv

2.2.4 الاستقلالية

المنظمات غير المسلحة للمدنيين مستقلة عن أي مجموعة ذات مصالح، أو حزب سياسي، أو أيديولوجية، وفي معظم الحالات، الدين[37]. واستراتيجياتها وبرامجها لا تشكّل امتداداً لسياسة الحكومات أو الشركات الخاصة أو الأحزاب السياسية أو الجماعات الدينية. وهذا يتيح لهم تركيز انتباههم ومواردهم على احتياجات الحماية للمجموعات الضعيفة أينما كانوا ومهما كانت. فاعتماد الاستقلالية يعزز أيضا مبدأ عدم التحيز. ومن أجل تعزيز مفهوم الاستقلالية، تبذل معظم وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين جهدا واعيا للحصول على التمويل من مصادر متعددة. قد يقررون عدم قبول الأموال من أطراف النزاع أو من المستفيدين من النزاع أو المشروع. وتطبق بعض منظمات غير المسلحة للمدنيين موانع المسؤولية الاجتماعية الأخرى على مانحيها مثل عدم قبول المال من مصنعي الأسلحة. يعتمد معظمها أيضاً على مساهمات كبيرة من الأفراد. من أجل تحقيق الشفافية وبناء الثقة، من المهم أن يتم الكشف عن مصدر الأموال للجهات الفاعلة المحلية. يمكن أن يكون الاستقلالية المتصورة للوكالات التابعة للمؤسسات غير الحكومية عاملاً مساهماً في قرار الأطراف المتنازعة بدعوتها لأدوار مثل مراقبي وقف إطلاق النار الرسميين لعملية سلام معيّنة.

2.2.5 القيادة المدنية

تشير "التدخلات التي يقودها المدنيون" إلى الشراكة بين المنظمات غير المسلحة للمدنيين والجهات الفاعلة المحلية[38]. وتشمل هذه الشراكة دعوة الجهات الفاعلة المحلية لمؤسسات الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى إرساء وجود قانوني وجسدي في بلدهم وفي مجتمعات محددة داخل هذا البلد. إنها محاولة متعمدة للابتعاد عن الجماعات المسلحة باعتبارها الجهات الفاعلة الوحيدة المشاركة في توفير الحماية وإدارة الأمن. كما أنها وسيلة لبناء ثقة المجتمع المدني لزيادة دوره كصانعي سلام، وحفظة سلام، وبناة سلام.

---

[37] ينتمي البعض إلى دين معين (على سبيل المثال الفرق المسيحية لصنع السلام) يستمدون منه فلسفتهم الإنسانية أو تمويلهم، لكن هدفهم هو حماية المدنيين على المستوى العالمي ، وليس التبشير.

[38] في حين أن المنظمات غير المسلحة للمدنيين يقودها المدنيون، فإن بعض العمليات العسكرية تعتمد منهجية الحماية غير المسلحة للمدنيين، مثل الجيش الاسترالي في بوغانفيل.

على الرغم من أن المبدأ قد يكون واضحاً من الناحية النظرية، إلا أنه يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث ارتباك لوكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين على المستوى الميداني. في مناطق النزاع المتمادي، كانت شريحة كبيرة من المجتمع، أو لا تزال، تابعة للقوات المسلحة. قد لا يكونون يحملون السلاح، لكنهم مع ذلك يساعدون القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. هذا يجعل من الصعب التمييز بين من هو مدني ومن ليس كذلك. وغالباً ما يضطر المدنيون إلى الاصطفاف مع جانب أو آخر من أجل سلامتهم. إن وجود فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين يفتح مساحة للمدنيين ليتخذوا موقفاً خارج الاصطفافات. وبوصفهم شركاء في وكالة حماية لا منحازة ومستقلة ومدنية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن ترسل رسالة واضحة مفادها أنها غير تابعة لأي من طرفي النزاع.

2.2.6 الحصانة المدنية في الحرب

يجب أن تُفهم الحصانة المدنية على أنها "مبدأ مطلق تقريباً ينص على أحد متطلبات العدالة المركزية والأكثر صرامة كما ينطبق على الحرب، ويعترف بالحق المطلق تقريباً للغالبية العظمى من المدنيين – أي أولئك الذين لا يستطيعون أن يعتبروا "مشاركين حالياً في أعمال الحرب" – بألا تكون أهدافاً للعنف المميت. إن هذا الحق والمبدأ يتفوقان على الاعتبارات الأخلاقية الأخرى التي قد تتعارضان معها، باستثناء واحد: هو كارثة أخلاقية (مفهومة بشكل ضيق)[39].
بريموراتز 2010، ص. 39 – 40

وقد تم تطوير هذا المبدأ في وقت سابق خلال القرن التاسع عشر عندما كان يُنظر إلى فكرة الحرب المحدودة، بما في ذلك حصانة المدنيين "الأبرياء" (غير المقاتلين)، على أنّه إنجاز حضاري (التقييد الإنساني على الحرب) وتم تدوينها في اتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩ و١٩٠٧ (المرجع نفسه، الصفحة ٢). كان من المسلم به أن جيش بلد متحضر يحارب القوات المسلحة للعدو، وليس المدنيين الأعداء. ولكن مع بداية الحرب العالمية الأولى، وخلال ما تبقى من القرن العشرين، ضاعت فكرة الحصانة المدنية في الحرب في غياهب النسيان أو التجاهل. وانتظر المجتمع الدولي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 1999 حول حماية المدنيين، وقرار مجلس الأمن الدولي اللاحق الذي يفوض بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمهمة حماية المدنيين، ليعود إلى هذه الفكرة ويعيد التركيز على موضوع الحصانة المدنية – بعد مائة عام بالضبط على اتفاقية لاهاي الأولى.
يعتبر مفهوم الحصانة المدنية في الحرب أمراً أساسياً لحماية الأشخاص غير المدنيين لأنها تهدف إلى حماية المدنيين غير المشتركين حالياً في أعمال الحرب من التعرض للعنف القاتل وبفعل التحول

[39] قد يحدث الاستثناء المشار إليه عندما يكون السبيل الوحيد لتفادي كارثة أخلاقية كبيرة (على سبيل المثال ، مواجهة احتمال مؤكّد لإبادة جماعية مثل معسكرات الموت النازية أو التطهير العرقي الرواندي) هو التصرف في انتهاك لمبدأ الحصانة المدنية ويهاجمون المدنيين العدو. لكن هذا التبرير الاستثنائي قد يصبح منحدراً زلقاً.

من الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول، والتي جلبت العنف مباشرة إلى المجتمعات، ازدادت احتياجات الحماية لهؤلاء المدنيين بشكل ملحوظ.

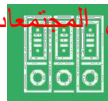

- Primoratz, I. (ed.) (2010). *Civilian Immunity in War.* Introduction and Chapter 1. New York, NY: Oxford University Press.

2.3

المصادر الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

تعتمد الحماية غير المسلحة للمدنيين على القوانين والاتفاقيات الدولية كمصادر رئيسة للإرشاد لرصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان ولترتيب أولويات احتياجات الحماية. وتعمل منظمات غير المسلحة للمدنيين أيضاً على التوعية حول هذه القوانين والاتفاقيات أينما كانت فرقهم نشطة. بالإضافة إلى ذلك، فهم يدعمون ويشجعون الدول المسؤولة وواضعي القرار على الوفاء بالتزاماتهم وتسهيل وصول المدنيين إلى العدالة. وهذه المصادر توجّه ممارسين الحماية غير المسلحة للمدنيين سواءً كانت الدولة التي يعملون فيها أم لا هي بلد موقّع.

الصورة 4: مصادر التوجيه الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

نوصي بقراءة

- Ferris, E. (2011). *The Politics of Protection: the Limits of Humanitarian Action*. Chapter 1 and 2. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

2.3.1 القانون الإنساني الدولي

تستخدم منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين القانون الإنساني الدولي كمعيار مقبول دولياً لحماية المدنيين. فهم يرصدون الالتزام بهذه المجموعة من القوانين ويحددون الحالات التي تم فيها خرق هذه القوانين. وتساعدهم القوانين أيضاً في تحديد أولويات احتياجات الحماية.

ما هو القانون الإنساني الدولي؟

يهدف القانون الإنساني الدولي إلى حماية حياة الإنسان وكرامته في سياق النزاع المسلح. برز القانون الدولي الإنساني في القرن التاسع عشر لحماية الجنود الذين لم يعودوا مشاركين نشطين في القتال. خلال الـ 150 سنة الماضية أو ما يناهزها، وسع القانون الدولي الإنساني من تركيزه الأصلي على حماية أسرى الحرب والجنود الجرحى في نطاق واسع من الأنشطة المصممة لحماية المدنيين المتأثرين بالنزاعات، ولكنهم ليسوا مشاركين مباشرين فيها (فيريس 135). ويحدد القانون الدولي الإنساني مسؤوليات الجهات الفاعلة المسلحة ويقيد استخدام بعض أساليب الحرب ووسائلها. وهو يحقق أيضاً التوازن بين الضرورة العسكرية ومبدأ الإنسانية (حماية الأشخاص المتأثرين بالصراع المسلح). جميع أطراف النزاع – بما في ذلك القوات الحكومية والمتمردين والجماعات المسلحة الأخرى – ملزمة بالقانون الدولي الإنساني. اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الوصي على القانون الدولي الإنساني.

ويرد معظم القانون الدولي الإنساني في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1949) والبروتوكولات الإضافية لعام 1977 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1977 أ؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1977 ب) المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة. لقد اكتسب العديد من أجزاء القانون الدولي الإنساني الآن وضع القانون العرفي. القانون العرفي هو مجموعة من القواعد العامة التي تلتزم بها جميع الدول بشكل مستقل عن التصديق على المعاهدات أو الاتفاقيات (دورة معهد يونيتار المتقدمة، حماية المدنيين في عمليات السلام، الوحدة 2: البعد القانوني الدولي لحماية المدنيين، ص. 2). وتسمى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني جرائم الحرب. وقد ترتكب جرائم الحرب من قبل القوات المسلحة النظامية في البلد، مثل جيشها أو سلاحها البحري أو سلاحها الجوي. كما قد يتم ارتكابها على يد القوات المسلحة غير النظامية، مثل المشاركين في حرب العصابات والمتمردين.

ينطبق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء. وتشمل النزاعات المسلحة غير الدولية إمّا القوات المسلحة النظامية التي تحارب مجموعات من المنشقين المسلحين أو الجماعات المسلحة التي تقاتل بعضها البعض. لا يغطي القانون الدولي الإنساني التوترات أو الاضطرابات الداخلية مثل أعمال العنف المعزولة. ولا ينطبق القانون الدولي الإنساني إلا بعد أن يبدأ النزاع، ثم يتساوى بالنسبة إلى جميع الأطراف، بغض النظر عن الجانب الذي بدأ القتال. ينطبق القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، أثناء السلام وخلال النزاعات المسلحة.

كيف يكون القانون الإنساني الدولي ذي صلة بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟

يساعد القانون الدولي الإنساني على تقديم مبررات لاستجابة فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في الميدان عندما يدركون الإجراءات التي تعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وهي نقطة مرجعية لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين عند التواصل مع الجهات الفاعلة المسلحة ومسؤولي الدولة حول الحاجة إلى حماية المدنيين. وتعد التوعية حول القانون الدولي الإنساني جزءاً مهماً من عمل ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين. غالباً ما لا يدرك الجنود والمقاتلون هذه القوانين بشكل كامل، وخصوصاً على مستوى القاعدة الشعبية. ويمكن أن تشجع حلقات العمل والحوار حول القانون الدولي الإنساني المشاركين على تنفيذ هذه القوانين أو أن تعمل بمثابة تذكير لجميع الأطراف بالتزاماتهم ومسؤولياتهم.

مشاهدة:

- *International Humanitarian Law: A Universal Code*, International Committee of the Red Cross, (International Committee of the Red Cross n.d.) http://www.icrc.org/ eng/resources/documents/audiovisuals/video/00981-humanitarian-law-universal-code-video-2009.htm

2.3.2 القانون الدولي للاجئين

كما هو الحال في القانون الدولي الإنساني، تستخدم منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين القانون الدولي للاجئين لتحديد المعايير المقبولة دولياً لحماية المدنيين. فهم يراقبون الالتزام بمجموعة القوانين هذه ويحدّدون الحالات التي تم فيها خرق هذه القوانين. كما تساعد هذه القوانين ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين في تحديد أولويات الحماية.

ما هو القانون الدولي للاجئين؟

القانون الدولي للاجئين هو مجموعة من القواعد التي تهدف إلى: 1) حماية الأشخاص الذين يلتمسون ملاذاً من الاضطهاد ؛ و2) المعترف بهم بصفة لاجئين بموجب الصكوك القانونية ذات الصلة. تم تطوير هذا القانون في منتصف القرن العشرين لحماية الأشخاص الذين غادروا بلدانهم بسبب الخوف من الاضطهاد والذين كانت حكوماتهم غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم. ومع ذلك وفي مرحلة لاحقة، أدى الاعتراف المتنامي بأن الأشخاص الذين شردوا من مجتمعاتهم ولكنهم ظلوا داخل بلدانهم بحاجة إلى الحماية إلى تطوير المعايير الدولية لحماية النازحين داخلياً (فيريس 2011،

139، 184). المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) هو الوصي على القانون الدولي للاجئين.

يوفر الإطار القانوني للقانون الدولي للاجئين مجموعة متميزة من الضمانات لهذه المجموعات المحددة من الأشخاص. والمصادر الرئيسية للقانون الدولي للاجئين هي قانون المعاهدات، ولا سيما اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضعية اللاجئين وبروتوكولها الاختياري لعام 1967. وعلى وجه الخصوص، تعزز اتفاقية عام 1951 الصكوك الدولية السابقة المتعلقة باللاجئين وتضع التعريف القانوني للاجئين والمعايير الدنيا لمعالجتهم (الدورة التدريبية المتقدمة ليونيتار، وحماية المدنيين في عمليات السلام، الوحدة 2: البعد القانوني الدولي لحماية المدنيين، ص. 5–6).

كيف يكون القانون الدولي للاجئين متصلاً بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟

يمكن فهم القانون الدولي للاجئين أن يساعد ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين في تحديد أولويات احتياجات الحماية وتوفير الحماية للمدنيين. وقد يلاحظ أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، على سبيل المثال، أن اللاجئين في مكان معين قد أعيدوا بالقوة إلى بلد يتعرضون فيه لخطر الاضطهاد. وبما أن هذا الأمر محظور بموجب القانون الدولي للاجئين (المادة 33 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951)، فيجوز لهم التعامل مع المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار في محاولة لوقف العودة القسرية أو، بدلاً من ذلك، مواكبة عودة اللاجئين لتعزيز سلامتهم. إذا لم ينجح هذا الجهد، فيمكن لمنظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين استخدام الشبكات الدولية بهدوء من أجل مناصرة الضغط الدبلوماسي إزاء الحكومة التي تنتهك اتفاقية 1951. وفي الوقت نفسه، يمكنهم التواصل مع مجتمع اللاجئين لفهم احتياجاتهم واستكشاف استراتيجيات استجابة مختلفة، أو ربط قادة اللاجئين بممثلي المجتمع الدبلوماسي من أجل زيادة تعزيز جهود المناصرة[40].

سيتم توفير مزيد من النقاش حول اللاجئين وغيرهم من النازحين في حالات النزاع العنيف في الوحدة 4.

[40] يتعامل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين بشكل أساسي مع الأشخاص النازحين داخليا الذين لا يخضعون لقانون اللاجئين الدولي. إلا أنّهم يمكنهم استخدام معايير القانون الدولي للاجئين كمرجع لحماية الأشخاص النازحين داخليا. وعلاوة على ذلك ، فإن الإجراءات الموصوفة في هذه الفقرة، مثل التعامل مع مجتمع اللاجئين وربط القادة بالأوساط الدبلوماسية، تنطبق أيضاً على الأشخاص النازحين داخلياً.

2.3.3 القانون الدولي لحقوق الإنسان

يستخدم ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين القانون الدولي لحقوق الإنسان كأساس لاستراتيجيات الحماية ويتوقع منهم أن يفهموا كيف يتقاطع تنفيذ مهامهم مع حقوق الإنسان.

ما هو القانون الدولي لحقوق الإنسان؟
بعد الحرب العالمية الثانية، تمّ تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان كجزء من النظام العالمي الجديد، للحد من التجاوزات من قبل الحكومات. وهو يتألف من مجموعة من الصكوك الدولية المتراكمة بما في ذلك المعاهدات والإعلانات والتصريحات التي تهدف إلى ترسيخ الحقوق الأساسية لجميع الناس. وهو يشمل الحق في المعاملة على قدم المساواة، في الحياة والحرية، وأمن الشخص، وحرية التنقل كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1948. ويشرف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على تنفيذ الصكوك القانونية لحقوق الإنسان.

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في زمن السلم كما في حالات النزاع المسلح. يفترض أن حقوق الإنسان متأصلة في الإنسان وغير قابلة للتصرف. ويفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان التزاما ثلاثي الأبعاد على الدول: احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. الالتزام بالاحترام يعني أنه يجب على الدول الامتناع عن التدخل في التمتع بحقوق الإنسان أو الحد منها. ويتطلب الالتزام بالحماية من الدول حماية الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان. أمّا الالتزام بالوفاء فيعني أنه يجب على الدول اتخاذ إجراءات إيجابية لتسهيل التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

تسمح بعض المعاهدات للحكومات بالخروج عن حقوق معينة أو تعليقها جزئياً أو مؤقتاً في حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة. ومع ذلك، فإنّ بعض الحقوق لا يمكن تعليقها أبدا – ولا حتى في الحرب. وتنص المعاهدة الدولية الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز أبداً الانتقاص من الحقوق التالية: الحق في الحياة؛ حظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ حظر العبودية؛ حظر السجن بسبب عدم القدرة على الوفاء بالتزام تعاقدي؛ حظر التطبيق بمفعول رجعي للقانون الجنائي؛ الحق في الاعتراف كشخص امام القانون ؛ حرية الفكر والضمير والدين. بالإضافة إلى ذلك، تشكل بعض أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان القانون العرفي – أي فهي تلزم جميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت قد

وافقت عليها صراحة (دورة يونيتار المتقدمة، حماية المدنيين في عمليات السلام، الوحدة 2: البعد القانوني الدولي لحماية المدنيين، الصفحات 3–4).

يحتضن أكثر من 100 بلد مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ذات صلاحيات قد تشمل مراقبة حقوق الإنسان المحلية والتعامل مع الشكاوى أو الالتماسات المقدمة من المواطنين. ويمكن أن تكون هذه المؤسسات ضعيفة من الناحية المؤسساتية، ونادراً ما كانت تأخذ زمام المبادرة في النظر في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان الناجمة عن النزاعات العنيفة (فيريس 2011). ومع ذلك، قد يختار المدافعون المحليون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأفراد والجماعات الوصول إلى هذه الهيئات وقد يطلبون الحماية.

كيف يكون قانون حقوق الإنسان الدولي ذات صلة بالحماية غير المسلحة للمدنيين ؟
غالباً ما تستخدم الوكالات غير المسلحة للمدنيين القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) لتوجيه أولوياتها في ما يتعلق بالحماية. وفي بعض الحالات، يعمل موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين على مراقبة الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان لتحديد المدنيين الذين انتهكت حقوقهم، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان (من قبل الدول الأعضاء) أو أسيئت معاملتهم (من قبل جهات غير تابعة للدولة). وثانياً، يدعمون ويشجعون الجهات الحكومية وواضعي القرار على الوفاء بالتزاماتهم في حماية حقوق الإنسان للمدنيين. ثالثاً، أنها تسهل الوصول إلى العدالة للناجين المدنيين من العنف. وعند الاقتضاء تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على توعية المدنيين والجهات الفاعلة التابعة للدولة بشأن حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق الفئات الضعيفة من السكان، مثل النساء والأطفال والمعاقين والنازحين.

من المتوقع أن يفهم أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين كيف يتقاطع تنفيذ مهامهم مع حقوق الإنسان. ويجب أن يكونوا قادرين على إدراك انتهاكات حقوق الإنسان أو الإساءات وأن يكونوا مستعدين للاستجابة بشكل مناسب في حدود ولايتهم واختصاصهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين ملزمون أيضا بالتصرف وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي أن يكفلوا ألا يصبحوا من مرتكبي لانتهاكات حقوق الإنسان.
على الرغم من أن قانون حقوق الإنسان الدولي يضطلع بدور مهم في الحماية غير المسلحة للمدنيين، إلا أنه من الضروري التأكد من أن أعضاء فريق الفريق غير العسكري للمدنيين لا يولّدون تصوّراً بأنهم يحققون في الحوادث بغرض إعداد التقارير العامة. وفي حين يعتبر توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها عملاً مهماً للغاية، فغالباً ما لا يكون من الممكن في كثير من

الأحيان أن تقوم المنظمات التي تتولى أعمال الحماية غير المسلحة للمدنيين العمل في نزاعات لملء هذا الدور. يمكن أن يؤدي فضح المسؤولين إلى تدهور سريع للعلاقات وتصورات مفادها أن فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين منحازة ضد بعض أطراف الصراع. وفي بعض السياقات، يمكن حتى لعبارة "حقوق الإنسان" أن تسيء إلى بعض الجهات الفاعلة الحساسة، بحيث قد يدعي بعضها أنّ حقوق الإنسان مفهوم غربي لا ينطبق في بلدهم. ويمكن أن تكون عواقب هذه التصورات ضارة على أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين بحيث يخاطرون بفقدان إمكانية الوصول إلى المجتمعات، أو حتى عواقب أشد قسوة مثل الترحيل أو السجن. إن توفير الحماية للمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان هو جزء شائع من أعمال الحماية غير المسلحة للمدنيين – ولكن التمييز بين توفير مساحة للجهات الفاعلة المحلية لتولي عمل حقوق الإنسان، وفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين التي تتولى مثل هذا العمل بنفسها هي أمر أساسي.

2.3.4 النساء والسلام والأمن

وطالما أن النساء لا يشتركن بشكل كامل ومتساوٍ في الحكم، سنبقى معتبرات على أننا الجنس الأضعف، وسنبقى عرضة للانتهاكات الوحشية التي لا يمكن تصورها. ولكن ما دمنا نواصل حل الخلافات والصراعات بواسطة الأسلحة والكتائب والجيوش المرتزقة والقوة الوحشية، فسوف نستمر في معاناة أهوال الحرب التي تشمل الاغتصاب.
كورا فايس، رئيس نداء لاهاي من أجل السلام، واحدة من صائغي قرار مجلس الأمن 1325 (2011).
إنّ القوانين الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ترتبط بالحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل يشبه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. تستخدم الحماية غير المسلحة للمدنيين قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة باعتبارها معايير مقبولة دوليا لحماية حقوق المرأة، بالإضافة إلى مشاركتها على جميع مستويات عمليات السلام.

ما هي الأطر القانونية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؟
تشمل الأطر القانونية الرئيسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 و1820 و2122 (قرارات مجلس الأمن 1325 و1820 و2122). إن قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن (2000) يمثل المرة الأولى التي يعالج فيها مجلس الأمن الدولي التأثير غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على النساء. وقد اعترف أيضاً بأهمية مشاركتها المتساوي والكامل كعناصر فاعلة في السلام والأمن. وقد تم الترحيب

بهذا القرار باعتباره معلماً بارزاً بسبب اعترافه والتعامل معه لمعالجة خبرات النساء في النزاعات المسلحة.

قرار مجلس الأمن 1325:

- يدين الاستهداف المتزايد للفتيات والنساء أثناء النزاع المسلح والآثار السلبية للنزاع المسلح على الفتيات والنساء؛
- يقر بالحاجة إلى بيانات وترتيبات مؤسسية وتدريبات فضلى تركز على تلبية احتياجات الحماية الخاصة للمرأة وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بها.
- يعيد التأكيد على أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع؛
- يدعو جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، لا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، في حالات النزاع المسلح؛
- يحث جميع الجهات الفاعلة على زيادة مشاركة المرأة في المناظير الجنسانية وإدماجها في جميع جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن؛
- يحدد أنه ينبغي مقاضاة العنف القائم على نوع الجنس؛ ويجب استثناؤه من العفو خلال مفاوضات السلام وخلال مفاوضات ما بعد الصراع بشأن الإصلاحات الدستورية والقانونية.

يربط القرار 1820 (2008) العنف الجنسي، بوصفه أسلوب حرب، بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهو يتطلب أيضاً تقريراً شاملاً من الأمين العام للأمم المتحدة حول التنفيذ والاستراتيجيات لتحسين تدفق المعلومات إلى مجلس الأمن؛ واعتماد تدابير محددة للحماية والوقاية لإنهاء العنف الجنسي.

يضع القرار 2122 (2013) خارطة طريق لـ "مقاربة أكثر منهجية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن". وهو يتضمّن إجراءات ملموسة بشأن تطوير ونشر الخبرات الفنية لبعثات حفظ السلام وفرق الوساطة التابعة الأمم المتحدة التي تدعم محادثات السلام. وهو يدعو كذلك إلى تحسين الوصول إلى المعلومات والتحليلات المتعلقة بأثر الصراع على المرأة ومشاركة المرأة في حل الصراعات في التقارير والإحاطات إلى مجلس الأمن. وأخيراً، يعزز القرار الالتزامات بالتشاورمع النساء، وإشراكهن في محادثات السلام.

وتجدر الإشارة إلى وثيقة هامة أخرى، على الرغم أنها لا تركز بالتحديد على النساء في حالة النزاع المسلح، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن اللجنة

المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1992. اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979، وغالبا ما يشار إليها على أنها وثيقة حقوق دولية للمرأة.
إنّ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنطبق في جميع الأوقات. فهي تتطلب إشراك النساء في منع الصراعات وإدارتها وحلها. فعلى سبيل المثال، يعترف قرار مجلس الأمن 1325 بأن النساء مساهمات رئيسية في السلام والأمن.

كيف ترتبط هذه القوانين الدولية بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟
تستخدم الحماية غير المسلحة للمدنيين قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل القرارات 1325 و1820 و2122، باعتبارها معايير مقبولة دولياً لحماية حقوق المرأة، كما لمشاركتها في كافة مستويات عمليات السلام. وهذا له أهمية خاصة بالنسبة للحماية غير المسلحة للمدنيين لأن النساء (مثل اللاجئين) هن من بين الأكثر ضعفاً في أوقات النزاع المسلح وما بعد النزاع. وتواجه النساء مخاطر متزايدة من الاغتصاب والإذلال الجنسي والدعارة والزواج المبكر وسواها أشكال العنف والتسلّط على أساس الجنس. وغالباً ما يتم التقليل من شأن هذه الانتهاكات كأثر جانبي مؤسف لكنها أثر جانبي لا مفر منه للحرب.

ويتطلب التصدي لحاجات الحماية لدى النساء في حالات الصراع العنيف مجموعة محددة من المهارات والتكتيكات. إنه يتطلب قدرا كبيرا من بناء الثقة ومهارات الاستماع العميقة والكتمان. وغالباً ما يكون العاملين ممارسين الحماية غير المسلحة للمدنيين، الذين يعيشون بين المجتمعات الضعيفة ويتعاملون مع احتياجات الحماية الفردية، في وضعية مؤاتية لمعالجة هذه الاحتياجات. وسيتم توفير مزيد من المعلومات حول النساء في حالات النزاع العنيف في الوحدة الرابعة.
والقوانين الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مرتبطة أيضاً بالحماية غير المسلحة للمدنيين لأنها تعزز مشاركة المرأة. وهي تعمل على توجيه عمليات التدخل غير المحدود للمدنيين لإيلاء اهتمام خاص لدعم القيادات النسائية في العمليات المجتمعية للتصدي للصراعات. وهي تشجع أيضاً المنظمات غير المسلحة للمدنيين على إشراك النساء بأعداد ووضعيات متساوية كأفراد حماية غير مسلّحة للمدنيين وتعزيز قيادتهم ودعمها طوال العملية. وفي الأماكن التي تضطلع فيها فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين بدور رسمي في مراقبة وقف إطلاق النار، قد تساعد في إنشاء آليات وهياكل لتنفيذ بروتوكولات مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325. وقد يدعم ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين المشاركة المباشرة للمرأة في أوضاع دبلوماسية متعددة المسارات لتشجيع النساء، ولا سيما من القاعدة الشعبي، لنقل خبراتهن مباشرة إلى مفاوضات المسار الأول.

ومع إيلاء مجلس الأمن والأمانة العامة الكثير من الاهتمام على مشاركة المرأة، فإن تكوين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيظل يعتمد على البلدان المساهمة بقوات حيث مشاركة المرأة في الجيش منخفضة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تُستمد الحماية غير المسلحة للمدنيين من عامة السكان، وتجذب النساء من العديد من مجالات الخبرة المختلفة.

إن المرأة في وضع هامشي، غالباً ما لا تكون جزءاً من مناقشات حقوق الإنسان ذات الصلة. يمكن أن يكون المتطوعون الإناث من كتائب السلام الدولية مثالاً للنساء العاملات في مجال حقوق الإنسان. إن دور المتطوعين الذكور في كتائب السلام الدولية ليس أقل أهمية، حيث يمكن أن يشكّلوا قدوة يحتذى بها على لكونهم رجالاً يحترمون النساء بصفتهن نظرائهم المتساوين من خلال الالتقاء مع النساء المحليات وجهاً لوجه، والاستماع إليهن ومعاملتهن على أنّهن أشخاص أكثر من كونهن مواضيع وأشياء، كما هو شائع في بابوا. يمكن أن تشكّ مقاربة من هذا النوع من جهة الذكور تجربة مهمة لكل من النساء والرجال في السياق المحلي ويمكن أن يفتح نافذة للتفاعلات البديلة بين الجنسين.

متطوع في كتائب السلام الدولية، إندونيسيا (IFOR–WWP، 2010، ص. 85)

.

قراءة:

- IFOR-WPP. (2010). *Engendering Peace: Incorporating a Gender Perspective in Civilian Peace Teams.* http://www.peacewomen.org/assets/file/Resources/NGO/reconpb_engenderedpeaec_iforwpp_2010.pdf

مشاهدة:

- UNITAR. (2010). *Women, Peace and Security: From Resolution to Action* www. youtube.com/watch?v=kITqQcWmOxE

2.3.5 الأطفال والنزاع المسلّح

تتعلّق القوانين الدولية المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة بالحماية غير المسلحة للمدنيين بطريقة مماثلة لتلك المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تستخدم الحماية غير المسلحة للمدنيين قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة باعتبارها معايير مقبولة دولياً لحماية الأطفال.

ما هي الأطر القانونية المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح؟

في عام 1998 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة 2001–2010 على أنّها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (القرار 25/53). ويقر القرار 25/53 بالأضرار والمعاناة الهائلة التي يتعرض لها الأطفال بسبب مختلف أشكال العنف على جميع مستويات المجتمع في جميع أنحاء العالم. كما يشجع القرار على تعزيز ثقافة السلام واللاعنف. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تعليم ممارسة السلام واللاعنف على جميع المستويات في مجتمعاتهم. وهو يدعو أيضاً المنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى إلى تقديم الدعم الفعال لتنفيذ العقد لصالح كل طفل في العالم. ويشمل تنفيذ القرار 25/53 تمكين الناس على جميع المستويات من تنمية مهارات الحوار والتفاوض وبناء توافق الآراء والحل السلمي للخلافات. وعلى الرغم من مرور العقد، فإن التنفيذ بموجب القرار الأصلي يتم مراجعته وتسجيله سنوياً. إن إرساء ثقافة السلام واللاعنف هو الهدف النهائي لصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام.

وتتضمّن مصادر الإرشاد الأخرى للحماية غير المسلحة للمدنيين في ما يتعلق بالأطفال: اتفاقية حقوق الطفل (1989)، ولا سيما المواد 34–38؛ والبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة، مثلاً حول الأطفال الجنود وبيع الأطفال؛ وقرار مجلس الأمن الدولي 1612 (2005). ويشمل هذا النوع الأخير ستة أنواع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل: القتل والتشويه ؛ تجنيد الأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة؛ الاغتصاب والعنف الجنسي ؛ الاختطاف؛ والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية.

أصدر مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح مذكرة توجيهية حول قرار مجلس الأمن رقم 1998، حماية المدارس والمستشفيات، وهي تسلط الضوء على تأثير الهجمات على المدارس والمستشفيات على الأطفال وتدعو إلى مزيد من الإجراءات لضمان ألا يكون للمستشفى والمدارس أي دور في الحرب.

كيف ترتبط هذه القوانين الدولية بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟
بفعل ضعف الأطفال، فهم يحتاجون بصفة عامة إلى حماية خاصة ولهم الحق في ذلك. لكن الأطفال الذين يعيشون في نزاع مسلح يجب أن يكونوا قادرين على الاعتماد على خدمات الحماية على أساس الأولوية. وتجد الحماية غير المسلحة للمدنيين نفسها في موقع جيّد لتوفير بعض هذه الخدمات للأطفال على المستوى الشعبي، ولا سيما الحماية المادية المباشرة ولم الشمل مع العائلات. وتهدف استراتيجيات الحماية غير المسلحة للمدنيين على وجه التحديد إلى تعريف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومعالجة احتياجات الحماية للأطفال الذين يتعرضون لهذه الانتهاكات. ويوفر ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين الوجود الوقائي للمدارس والمستشفيات. كما يعملون مع منظمات المجتمع المدني المحلية لدعم الدول وتشجيعها على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استخدام ممارسات السلام واللاعنف لتسوية النزاعات لصالح الجميع، وخاصة الأطفال. وأحياناً يساعد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على نشر هذه الممارسات وتعليمها. سيتم توفير مزيد من المعلومات حول الأطفال في حالات النزاع العنيف في الوحدة 4.

2.3.6 بيان إشبيلية بشأن العنف

الفرضية الأساسية لعمل الحماية غير المسلحة للمدنيين هي أن العنف ليس متأصلاً في الحالة الإنسانية. يؤكد بيان إشبيلية بشأن العنف هذه الافتراضات ويشير إلى أنه يمكن تعلم السلام واللاعنف.

ما هو بيان اشبيلية؟
الدراسة التي أعدتها اليونسكو والناجمة عن بيان إشبيلية بشأن العنف (اليونسكو 1986) لجأت إلى التشاور مع علماء الأحياء وعلماء الاجتماع حول مسألة ما إذا كان البشر لديهم ميل بيولوجي نحو السلوك العنيف. وبشكل أكثر تحديدا، سألوا: "هل البيولوجيا الحديثة والعلوم الاجتماعية تعرفان أي عوامل بيولوجية، بما فيها تلك المعنية ببيولوجيا السلوك العنيف للأفراد، والتي تشكل عقبة خطيرة أو مستعصية على هدف السلام العالمي القائم على مبدأ المساواة في الحقوق. وتقرير المصير للشعوب ويتضمن هدفاً نهائياً لنزع السلاح العام والكامل من خلال الأمم المتحدة؟".

بعد أن صاغه ووقعه 20 عالما من جميع أنحاء العالم، خلص البيان إلى أنه من الخطأ علميا القول إن:

1. البشرية ورثت ميلاً من أسلافنا الحيوانيين إلى شنّ الحرب

2. الحرب أو أي سلوك عنيف آخر مبرمج وراثيا في طبيعتنا البشرية
3. في سياق التطور البشري برز انتقاء للسلوك العدواني أكثر من أنواع السلوك الأخرى
4. البشر لديهم "دماغ عنيف"
5. الحرب سببها "الغريزة" أو أي دافع وحيد

ويخلص البيان إلى ما يلي: "مثلما تبدأ الحروب في أذهان الرجال"، يبدأ السلام أيضاً في أذهاننا. نفس الفصيلة نفسها التي اخترعت الحرب قادرة على اختراع السلام. المسؤولية تقع على عاتق كل واحد منا (اليونسكو 1986).

كيف يكون بيان إشبيلية ذات صلة بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟

يوضح بيان إشبيلية بِشأن العنف أن الأمم المتحدة تعمل تحت الإعتقاد بأن العنف ليس متأصلاً في الحالة الإنسانية، وبالتالي، أنّ السلام ممكن. يشير كذلك أن هذا الاستنتاج يدعمه البحث العلمي[41]. وهذا يؤكد النهج اللاعنفي للحماية غير المسلحة للمدنيين ويعزّز دوره كمحفز للتغيير في حالات النزاع العنيف. وكما يشير الاقتباس من ثيودور روشاك في بداية هذه الوحدة، في حين أن تحوم شكوك حول فعالية اللاعنف، إلا أن هذا المفهوم لم يُمنح سوى فرصة ضئيلة لإثبات نفسه. وعلى الرغم من أن العنف قد لا يكون متأصلاً في الحالة الإنسانية، فقد تم اختيار العنف في كثير من الأحيان نهجاً لحل النزاع. ويوفر النظام غير العسكري للمقترحات مقاربة بديلة قابلة للتطبيق لبناء الأمن من دون اللجوء إلى الإكراه أو العنف.

2.3.6 ميثاق الأمم المتحدة (الفصل 1، المادة 2:3 و4؛ الفصل 6، المادة 33)

وتنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد أسباب تأسيس الأمم المتحدة هو "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب."

وتعتبر المواد 2 و3 و4 من الفصل الأول والمادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة هي المصدر الرئيسي للإرشاد في مجال الحماية غير المسلحة للمدنيين لأنها تكمن في

[41] كما هو الحال مع العديد من الموضوعات المعقدة المرتبطة بعلم النفس والتطور البشري، فإن دراسة العنف هي مجال متنازع عليه بقوة. لا إجماع مطلقاً حول ما إذا كان لدى البشر الميول المتأصلة للعنف أم لا، والدراسات الجديدة تضيف باستمرار أدلة على المناقشة. في حين أنّه صحيح أنّ الحرب والصراع العنيف يبدوان ظاهرين بقدر ما يستطيع المرء سبر أغوار التاريخ البشري، فإنه ليس من الصحيح أن نستنتج أنه بالضرورة جزء من الحالة البشريّة. وكما كتب غاندي، "لو أنّ قصة الكون قد بدأت بالحروب، لما بقي بشري واحد على قيد الحياة حتى اليوم... وحقيقة أن الكثير من البشر بقوا على قيد الحياة في العالم يظهر أنه لا يقوم على قوة السلاح بل على قوة الحقيقة أو الحب". (غاندي، م، (1997). هند سوراج وكتابات أخرى، تحرير أنتوني جيه باريل، نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

تأسيس نظرية الحماية غير المسلحة للمدنيين وممارساتها؛ وهي تشجّع على استخدام الوسائل السلمية لتسوية النزاعات. وتعزز الحماية غير المسلحة للمدنيين أيضاً هذه المواد، التي تُظهر للدول الأعضاء، إمكانية استخدام الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من قبل مدنيين غير مسلحين لتأمين الحماية للمدنيين الآخرين.

ما هو ميثاق الأمم المتحدة؟

ينص الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة على هدف الأمم المتحدة، وتصف المادة 2 المبادئ الأساسية:

3: يجب على جميع الأعضاء تسوية نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية بحيث لا يتعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

4: يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع أهداف "الأمم المتحدة."

يتناول الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة التسوية السلمية للمنازعات:

المادة 33: إنّ الأطراف في أي نزاع، يمكن أن يؤدّي استمراره إلى تعريض صون السلم والأمن الدوليين للخطر، أن تسعى بادىء ذي بدء إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض والاستقصاء والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى وكالات أو ترتيبات إقليمية، أو وسائل سلمية أخرى من اختيارهم.

كيف يكون الميثاق ذات صلة بالحماية غير المسلحة للمدنيين؟

تساعد الحماية غير المسلحة للمدنيين في حد ذاتها في توليد سياق يمكن من خلاله حل النزاعات بطريقة غير عنيفة. وتعد الحماية غير المسلحة للمدنيين أداة جديدة نسبياً، ينظمها المجتمع المدني، ويمكن استخدامها لدعم صنع السلام وبناء السلام من دون اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ومن دون المساس بسيادة الدولة. والغرض منه تمكين جميع أطراف الصراع من السعي إلى السلام بالوسائل السلمية. وبذلك تساعد الحماية غير المسلحة للمدنيين على حماية المدنيين المستضعفين تحت التهديد وتطوير البنى التحتية المحلية للسلم. كما يمكن اعتبار الحماية غير المسلحة للمدنيين شكلاً من أشكال التعاون بين الثقافات للمساعدة في ردع العنف وإبقاء نافذة الفرصة مفتوحة أمام جميع أطراف النزاع لمعالجة الجذور العميقة للنزاع.

تعمل فرق الحماية الدولية غير المسلحة للمدنيين على دعم الجهات المسؤولة في الدولة بالإضافة إلى مجموعات المجتمع المدني في حالات النزاع المسلح لتشجيع احترام حقوق

الإنسان. ويشمل ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق الثقافية، والوصول إلى المساعدات الإنسانية. وأخيراً، تساهم الحماية غير المسلحة للمدنيين في حل النزاعات من خلال خلق مساحة آمنة للأطراف المحلية للوفاء لتلبية قدرتها على الحماية وبنائها. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على تعزيز بنى السلام المحلية، وتوفير بناء الثقة، والمشاركة في حوارات متعددة المسارات مع العناصر المسلحة وغير المسلحة.

في حين أن التوصل إلى اتفاقية سلام يشكل تحدياً، إلا أن تنفيذه يمثل تحدياً أكبر. فعندما اشتبك مربو الماشية والمزارعون في بيرول ويست ومفولو مع بعضهم البعض في بداية عام 2011، احتاج عنصر قوة السلام بلا عنف إلى 110 تدخلات منفصلة غير عنيفة على مدى 8 أشهر قبل تنفيذ اتفاقات السلام بنجاح من قبل المجتمعات المتضررة فعاد 76 ألف نازح.

تيفاني إيستهوم، المديرة التنفيذية لقوة السلام بلا عنف، 2014

- موجز الرسائل الأساسية

- تهدف الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى وقف العنف والصراع المدمر من خلال منع وتخفيف تأثير العنف؛ وزيادة السلامة والأمن (بما في ذلك الأمن البشري) للمدنيين المهددين بالعنف ؛ وتعزيز البنى التحتية المحلية للسلام.
- التشجيع والردع هما استراتيجيتان تضطلعان بأدوار تفاعلية مهمة في ربط الأساليب والمبادئ ومصادر التوجيه والمهارات بالأهداف الرئيسية.
- يطبق ممارسون الحماية غير المسلّحة للمدنيين خصائص محددة للاعنف لتحقيق الأهداف الرئيسية. وتتضمّن الخصائص كسب مرتكبي العنف كحلفاء من خلال توليد تغيير الذهنية؛ توسيع خيارات الاستجابة والمشاركة؛ والربط بين الوسائل والغايات واستبدال القوة بالثقة والقبول والشفافية.
- معظم منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين لا تتبنى مصالح منحازة أو تعتمد طرفاً. وأن يكون المرء غير منحاز هو القول، "سنكون إلى جانبكم في مواجهة الظلم والمعاناة، لكننا لن نقف ضد أولئك الذين تعتبرهم أعداء."
- يتيح هذا لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين ببناء علاقات مع جميع الأطراف، لكسب ثقتهم وقبولهم، وتحقيق (في معظم الحالات) نوع من "الحصانة الدبلوماسية."
- تعترف منظمات غير المسلحة للمدنيين بأولوية الجهات الفاعلة المحلية. وهم يلتزمون بالقوانين الوطنية، ويمتنعون عن عدم التعاون اللاعنفي، ويعتبرون اللاعبين المحليين على المستوى الميداني صانعي قرار في مجتمعاتهم المحلية. ويشمل ذلك قرارات دعوة فرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين إلى مجتمعهم للحماية والخدمات الأخرى.
- ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين مستقلون عن أي مجموعة ذات مصالح خاصة، وأي طرف سياسي، وأيديولوجية، وفي معظم الحالات، عن الدين. وهذا يتيح لهم تركيز انتباههم ومواردهم على احتياجات الحماية لجميع المدنيين الضعفاء، أيا كان وأينما كانوا.

- يستخدم ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين مصادر التوجيه الرئيسي لرصد الامتثال وتحديد أولويات احتياجات الحماية. كما أنهم يستخدمونها للتوعية حول المعايير المقبولة دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، يدعمون ويشجعون المسؤولين الحكوميين والعسكريين ومتخذي القرارات على الوفاء بالتزاماتهم وتسهيل وصول المدنيين إلى العدالة.

المراجع

Anderson, M.B., Doughty, K. & Olson, L. (2003). *Confronting War.* Cambridge, MA: Collaborative for Development Action. http://www.conflictsensitivity.org/sites/default/files/Confronting_War.pdf

Carriere, R. (2011). 'Another Peacekeeping' is Possible. *Kosmos: Creating the New Civilization for the Common Good; The Changing Nature of Human Security.* http://www.kosmosjournal.org/articles/another-peacekeeping-is-possible

Chenoweth, E. & Stephan, M.J. (2011). *Why Civil Resistance Works: The Strategic*

Logic of Nonviolent Conflict, New York, NY: Columbia University Press.

Cohen, R. (1991). *Human rights protection for internally displaced persons*. Washington DC: Refugee Policy Group.

Cohen, R.G. & Deng, F.M. (1998). *Masses in flight: the global crisis of internal*

*displacemen*t. Washington DC: Brookings Institution Press.

Committee on the Elimination of Discrimination against Women. (1992). General Recommendation No. 19. Available at: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm

Coy, P.G. (2012). Nonpartisanship, interventionism and legality in accompaniment:

Comparative analyses of Peace Brigades International, Christian Peacemaker Teams,

and the International Solidarity Movement. *The International Journal of Human Rights*,

1–19.

http://www2.kent.edu/cacm/faculty/upload/nonpartisanship-interv-legality-in-

accompaniment.pdf

Eguren, L.E. (2002). *Field protection for human rights defenders: Accompaniment by international observers; A case study*, Peace Brigades International. Available at: http://protectionline.org/files/2012/07/Field-protection-for-human-rights-defenders-accompaniment-by-international-observers.pdf

Ferris, E.G. (2011). *The politics of protection: the limits of humanitarian action*,

Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Furnari, E. (2014). *Understanding Effectiveness in Peacekeeping Operatons: Exploring the Perspectives of Frontline Peacekeepers*. Retrieved from http://hdl.handle. net/10523/4765

Hoefliger, J. (2009). *Humanity in War.* Geneva, Switzerland: International Committee of the Red Cross.

IFOR-WPP. (2010). *Engendering Peace: Incorporating a Gender Perspective in Civilian Peace Teams (NGO)*. International Fellowship of Reconciliation. http:// www.peacewomen.org/assets/file/Resources/NGO/reconpb_engenderedpeaec_ iforwpp_2010.pdf

International Committee of the Red Cross. (2009). *International humanitarian law: a universal code.* http://www.icrc.org/eng/resources/documents/audiovisuals/ video/00981-humanitarian-law-universal-code-video-2009.htm

International Committee of the Red Cross. (1977a). *Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977.* International Committee of the Red Cross. http://www.icrc.org/ihl.nsf/INTRO/470

International Committee of the Red Cross. (1977b). *Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II), 8 June 1977*, International Committee of the Red Cross. http://www.icrc.org/ihl.nsf/INTRO/475?OpenDocument

International Committee of the Red Cross. (1949). *The Geneva Conventions of 12 August 1949.* Retrieved February 3, 2014 from http://www.icrc.org/eng/assets/files/ publications/icrc-002-0173.pdf

International Committee of the Red Cross. (2013). *Professional Standards for Protection Work*. Geneva Switzerland. http://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc-002-0999. pdf

Grossman, D. (2012). Psychologist Lt. Col. *Dave Grossman On The Act Of Killing* Interview by A. Gregg. http://www.youtube.com/watch?v=_9Ozno7HMGE

Gunduz, C. and Torralba, R. (2014), *Evaluation of Nonviolent Peaceforce's Project with the Civilian Protection Component of the International Monitoring Team in Mindanao*. Mediateur and Initiatives for International Dialogue.

Kapila, M. (2013). *Against A Tide of Evil*. San Jose, CA: Pegasus Books.

King, Martin Luther. (1964). *Why We Can't Wait.* New York, NY: Harper and Row.

Maddox, M. (2010), Safety and Security. *Daily Writing Tips.* Retrieved August 2, 2014 from http://www.dailywritingtips.com/safety-and-security/

Mahony, L. & Eguren, L.E. (1997). *Unarmed bodyguards.* West Hartford, CT: Kumarian Press.

Mahony, L. (2006). *Proactive Presence*. Geneva, Switzerland: Centre for Humanitarian

Dialogue. Available at: http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_ Presence.pdf

Nagler, M. (2013). *Degrees of Nonviolence.* Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce

http://www.youtube.com/watch?v=Oo2x44L72GU

New Deal for Peace. (2011). *A New Deal for Engagement in Fragile States*. Paris, France: OECD http://www.newdeal4peace.org/wp-content/uploads/2013/01/new-deal-for-engagement-in-fragile-states-en.pdf

Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict. (2014). *Protect Schools and Hospitals: Guidance Note on Security Council Resolution 1998.* http://childrenandarmedconflict.un.org/publications/AttacksonSchoolsHospitals.pdf

Primoratz, I. (2010). *Civilian Immunity in War.* New York, NY: Oxford University Press.

Schweitzer, C. (ed.) (2010). *Civilian Peacekeeping: A Barely Tapped Resource.* Belm-Vehrte, Germany: Sozio Publishing. http://nonviolentpeaceforce.org/images/news/CP_A_Barely_Tapped_Resource.pdf

UN Security Council. (1998). *Report of the Secretary-General on the Situation of Africa (S/1998/318).* Geneva, Switzerland: UN Security Council.

UN Development Programme. (2013). Position posting: *Peace Infrastructures Portal Officer.* http://jobs.undp.org/cj_view_job.cfm?cur_job_id=37818

UNESCO. (1986). *Seville Statement on Violence*. Retrieved February 3, 2014 from http:// portal.unesco.org/education/en/ev.php-URL_ID=3247&URL_DO=DO_TOPIC&URL_ SECTION=201.html

UNITAR. (2010). *Women, Peace and Security: From Resolution to Action*. Geneva,

Switzerland: UNITAR http://www.youtube.com/watch?v=kITqQcWmOxE

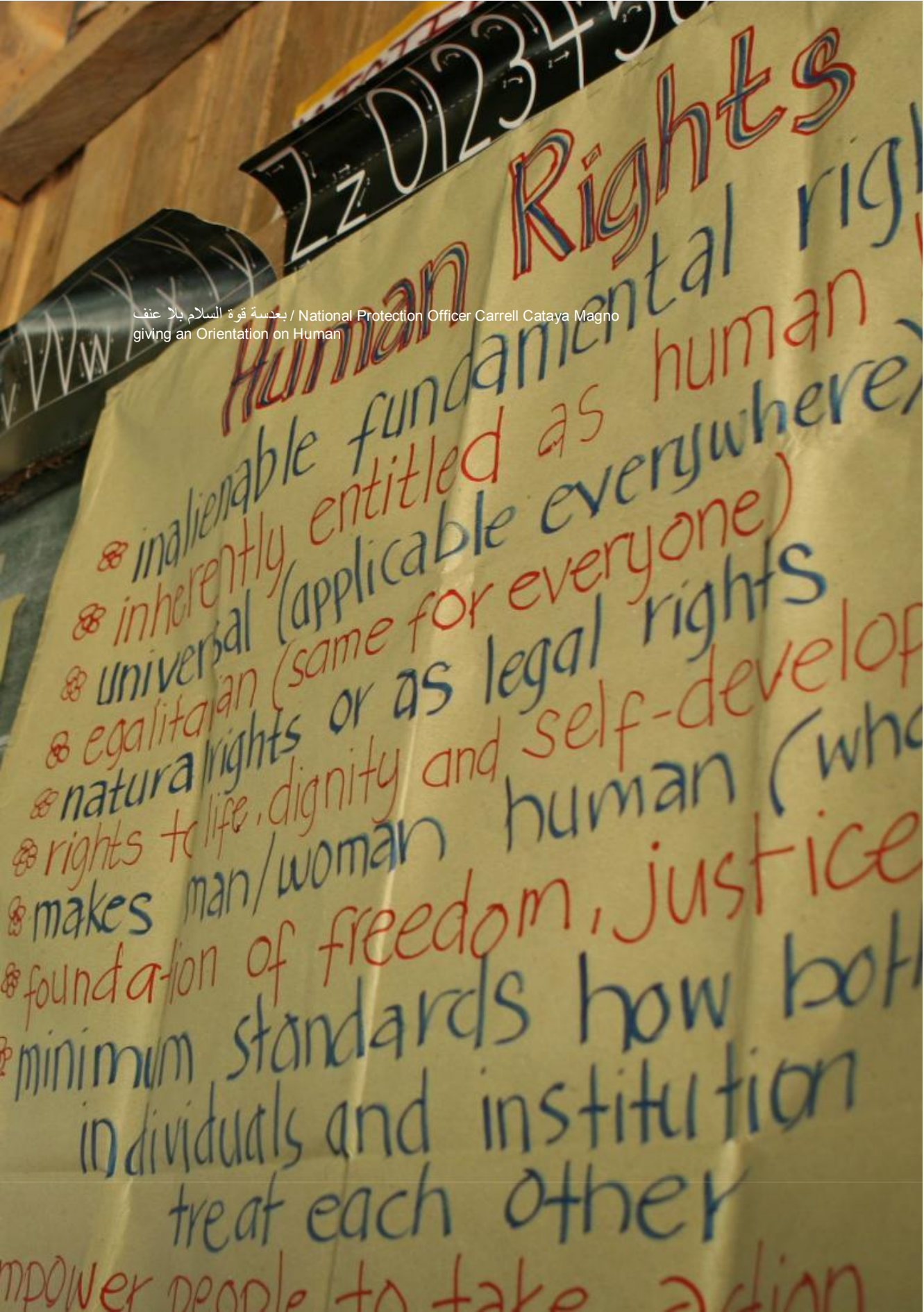

بعدسة قوة السلام بلا عنف / National Protection Officer Carrell Cataya Magno giving an Orientation on Human

3

الوحدة 3: الحماية غير المسلّحة للمدنيين: المناهج الأساسية

نبذة عامة وأهداف التعلّم

ليس المطلوب قبل كل شيء هو بيروقراطية عالمية للتخفيف من المعاناة البشرية وإدارة التغيير الاجتماعي. إن المستقبل يتطلب بدلاً من ذلك شبكة علاقات وموارد أكثر ابتكاراً وتوسّعاً وشمولية موجّهة نحو تسهيل جهود الناس والمجتمعات نفسها وتمكينهم لتشكيل مستقبلهم الخاص.
ت. فايس ول. مينيار، تأملات حول تجربة متطوعي الأمم المتحدة الأفراد المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات الإنسانية (فايس وآخرون، 1996).

تلجأ الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى أربع طرق رئيسية هي: المشاركة الاستباقية، والرصد، وبناء العلاقات، وتطوير القدرات. لكل من هذه الأساليب عدد من التطبيقات المختلفة، مثل المرافقة الوقائية (المشاركة الاستباقية)، وضبط الشائعات (المراقبة)، والحوار متعدد المسارات (بناء العلاقات)، والتدريب (تنمية القدرات). هذه كلها موضحة في الشكل 1 وموضحة في النص اللاحق. يتم تطبيق مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين وتطبيقاتها لمنع لعنف وعواقبه أو الحد منها؛ زيادة سلامة المدنيين المهددين بالعنف وأمنهم؛ وتعزيز البنى التحتية المحلية للسلام. إن استخدام هذه الأساليب في حد ذاتها لن يساهم في تحقيق هذه الأهداف من دون استخدام المهارات المناسبة (انظر الوحدة 4). إن الاستماع الفعال والتفاوض هما من المهارات الأساسية المطلوبة لمنع العنف وحماية المدنيين بفعالية. وعلى الرغم من أن هذه المهارات يتم استخدامها من قبل العديد من الجهات الفاعلة، إلا أن تطبيقها من قبل ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالات التهديد المباشر يمكن أن يحدث الفرق بين الحياة والموت.

الصورة 1: الحماية غير المسلحة للمدنيين وتطبيقاتهاو مناهجها

تركز أساليب ومناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين في جوهرها على إقامة علاقات مثمرة مع الجهات الفاعلة عبر مستويات مختلفة من المجتمع (مستوى القاعدة، المستوى المتوسط، والمستوى الأعلى)، كما عبر خطوط الصراع المقسّمة. قد تعتمد هذه العلاقات في بعض الأحيان على الضغط المدروس، إلاّ أنّ بناء علاقات تعاونية والحفاظ عليها هو أكثر فعالية مع مرور الوقت.

تقدم الوحدة أساليب مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين والمهارات ذات الصلة وتصف. ثم يناقش كيف ومتى وأين يتم استخدام هذه الأساليب والمهارات. توضح دراسات الحالة العملية التطبيقات الاستراتيجية المختلفة للمناهج في سياق النزاع.

وفي نهاية الوحدة، سيتمكن القراء من:

- شرح المناهج الأربع الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين
- تطبيق هذه الأساليب على سيناريو للحماية غير المسلّحة للمدنيين

3.1

المشاركة الاستباقية

المشاركة الاستباقية هي طريقة تعريف الحماية غير المسلحة للمدنيين. وهي تؤكد أنه على الرغم من أن الوجود المادي لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين يمكن أن يكون مفيدا في توفير الحماية، فإن الأمن الحقيقي عادة ما يأتي من خلال الانخراط بشكل استباقي مع جميع الأطراف المعنيين، بمن فيهم أولئك الذين يستهدفون المدنيين. على الرغم من أن مصطلح "المشاركة الاستباقية" يستخدم بشكل متكرر لوصف منهجية الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل عام، ففي هذه الدورة – وفي هذا القسم على وجه الخصوص – يتم استخدامه كأسلوب متميز للحماية غير المسلحة للمدنيين. وعليه، فهي تتضمّن ثلاثة تطبيقات مختلفة، ولكنها وثيقة الصلة، وهي: الوجود الوقائي، والمرافقة الوقائية والفصل. ويصف هذا القسم هذه التطبيقات الثلاثة.

نوصي بقراءة:

- Schirch, L. (2006). *Civilian Peacekeeping: Preventing Violence and Making Space for Democracy.* Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute.

3.1.1 الحضور الوقائي

ما هو الحضور الوقائي؟

يتوافر نوعان أساسيان أو مستويات من الوجود الوقائي. النوع الأول يشير إلى الوجود الطويل الأجل للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية في منطقة تشهد صراعاً عنيفاً. وعلى الرغم من وجود العديد من الوكالات الإنسانية في مثل هذه السياقات وهي قد توفر بعض التأثير الوقائي، إلا أن هذه ليست حماية غير مسلحة للمدنيين. وتشير الدراسات إلى أن الحماية بمجرد الوجود، على الرغم من أهميتها، لها حدودها. في مراجعة للحماية الميدانية في دارفور، خلصت سورشا أوكالاهان وسارة بانتوليانو أنّها يمكن حتى أن تولّد شعوراً زائفاً بالأمن داخل المجتمعات التي تشعر أن المجتمع الدولي قد تعهد

بحمايتها (كما يشار إليه في فيريس 1518). إن الاهتمام الواعي بتضخيم الوجود الوقائي لفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في المجتمع، والتصدي للتأثيرات السلبية المحتملة، يمكن أن يوفر حماية مجدية. وبالتالي، فإن النوع الثاني من الوجود الوقائي يشير إلى طريقة محددة يتم من خلالها تموضع أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل إستراتيجي في المواقع التي يواجه فيها المدنيون تهديدات وشيكة. وعادة ما يتم توفير هذا النوع من الوجود لفترة زمنية أقصر، من بضع ساعات إلى بضعة أشهر، وهو يمثل بشكل أدق مفهوم المشاركة الاستباقية.

يقف أشخاص دائماً في زوايا الشوارع ليتجسسوا علينا ويروا تحركاتنا.
عندما يرون أن المنظّمات الدولية تدخل مكاتبنا، فإن هذا يساعدنا بشكل هائل.
فارفان، إيه. إي. عائلات المخفيين، غواتيمالا: كتائب السلام الدولية

لعل الوجود الوقائي هو أبسط تطبيق لأساليب الشبكة غير المسلحة للمدنيين. وعلى الرغم من أنه يُستخدم في بعض الحالات بحد ذاته، فإنه يُستخدم كثيراً إلى جانب الطرق الأخرى. وعندما يتم، على سبيل المثال، تطبيق المراقبة أو تطوير القدرات في حالة نزاع عنيف، يمكن استخدام الوجود المادي لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، في أثناء أنشطة المراقبة أو تنمية القدرات، بشكل استراتيجي لزيادة الشعور بالأمان بين المستفيدين المباشرين أو المدنيين في الجوار.

كيف يعمل الوجود الوقائي؟[42]

في أزمنة السلم النسبي، يعمد معظم المرتكبين إلى ارتكاب أعمال عنف على انفراد لتجنب التداعيات القانونية والاجتماعية. ومع ذلك، في كثير من حالات الصراع المتمادي، انهارت النظم القانونية وأصبحت أعمال العنف حدثاً يومياً، ترتكب في وضح النهار. إن التشجيع أو الضغط الدوليين على مستوى صانعي السياسات لوقف العنف أمر مهم، ولكنه في كثير من الأحيان غير كاف. إن الانتهاكات المنهجية هي نتاج التعاون بين الجهات الفاعلة على مستويات متعددة، وكلها بحاجة إلى أن تتأثر. وبالتالي، من غير المرجّح أن تؤدي الكلمات التي تلقى في مجلس الأمن الدولي إلى إحداث تغيير في منطقة النزاع إلى أن تتم ترجمتها إلى عمل مباشر على الأرض من قبل البعثات وحفظة السلام والدبلوماسيين والسفارات والوكالات المانحة وغيرها. يجب أن يخضع التشجيع أو الضغط الخارجي الذي يستهدف دولة أو جماعة مسلحة إلى التسلسل الهرمي (ماهوني 2006).

[42] يعتمد هذا القسم على عمل ليام ماهوني ، انظر التواجد الاستباقي: الاستراتيجيات الميدانية للحماية المدنية.

لسوء الحظ، فإن نقل التشجيع أو الضغط الدولي رفيع المستوى أمر يصعب جداً تأكيده. ويمكن للدول والجماعات المسلحة تجاهل التشجيع ووضع تدابير مضادة ماكرة لتفادي الضغوط. ويعمل صناع القرار على تحريف الضغوط وتقويضها، باستخدام الدعاية لضرب شرعية المنظمات التي توجيه الاتهامات. كما يمكنهم عزل الجماعات المدنية المستهدفة ووصمها، أو تحويل الانتباه إلى أعمال أعدائهم. وغالباً ما يعمل صناع القرار، لتجنب النفي الصريح، على تطوير آليات عازلة لاستيعاب الضغط الدولي والاستفادة منه. فعلى سبيل المثال، يتم إنشاء وكالات الدولة تحديداً للتعامل مع المخاوف الدولية وقد يستخدمون جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة. تتيح هذه الحيلة للدولة الادعاء بأنها تتخذ جميع التدابير الممكنة لحماية الناس. وتعمل الجماعات المسلحة غير الحكومية بدورها على إنشاء هذه الحواجز: حيث أن أجنحتها السياسية تستوعب الضغوط الدولية، في حين أن أجنحتها العسكرية والإستخباراتية المرتكبة تبقى حلف الكواليس (المرجع السابق ص 14).

تستطيع الدول والجماعات المسلحة أيضاً أن تخلق ستاراً إخفائياً للتهرب من المسؤولية عن الانتهاكات، حتى مع الاعتراف بأنها تحدث. وبين الطرق الشائعة والفعالة بشكل مدمّر للتستر على الحقائق، يندرج استخدام العمليات شبه العسكرية أو فرق الموت. وغالبا ما تكون هذه إما تحت السيطرة العسكرية سراً، أو يسمح لها بالعمل مع الإفلات من العقاب عندما تكون أجنداتها ملائمة للدولة. وفي حالات أخرى، يتم استخدام تبريرات مثل "عدم الانضباط" أو "عناصر متفلتة" لتحييد صانعي عن الانتهاكات. وتستخدم اللصوصية و"الحوادث" أيضا بشكل شائع لتمويه الهجمات السياسية. وتمنح تبريرات التمويه الطرفان المسيئين وحلفاءهم الدوليين مستوى من الإنكار المعقول عند مواجهة الاتهامات. في مواجهة مثل هذه التدابير المضادة، يجب استكمال استراتيجيات الاستجابة الدولية بإجراءات حمائية أكثر استهدافاً وفعالية (المرجع نفسه، الصفحة 15).

إن وجود مراقبين دوليين – خاصة إذا كانوا من ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين – يعزّز الاستجابة الدولية لوقف الهجمات على المدنيين بثلاث طرق مهمة.

1. استهداف كامل سلسلة القيادة: يحوّل الحضور الدولي الاهتمام الظاهر للمجتمع الدولي إلى كامل سلسلة قيادة المجموعات المرتكبة. ويتفاعل أعضاء الحماية غير المسلحة للمدنيين (سواء أكانوا موظفين محليين أو دوليين) مع جميع درجات الهرمية العسكرية والمدنية الوطنية والمحلية، مع ضمان إدراك العواقب الدولية للإساءة إلى المدنيين. ولا يمكن لأي جهد دولي آخر أن يضاهي فعالية وجود مراقبين مدربين موجودين في الميدان، ما يوفر رؤية دولية مباشرة للمرتكبين على مستوى الميدان ويبني علاقات محلية وإقليمية. وتوفر هذه العلاقات فرصاً لبناء تفاعلات تعاونية، بحيث لا تعتمد الحماية على الإكراه أو الضغط فحسب. وهذا مهم بشكل خاص لأن التسلسل القيادي لا يكون أبداً كياناً موحداً.

إن بناء علاقات وثيقة مع الأفراد القادرين ضمن مجموعات مرتكبة يتيح لفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين بتوليد المستوى اللازم من الدعم للحفاظ على وجودهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لموظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين تشجيع هؤلاء الأفراد الداعمين على إصلاح الهيكل التنظيمي للمجموعة والحد من العنف.

2. الكشف عن المسؤوليات: يمكن للرصد والتحقق على مستويات مختلفة من المجتمع أن يساعد في الكشف عن العلاقات بين المسؤولية بين الجهات الفاعلة المسلحة – على سبيل المثال، بين الدولة والقوات شبه العسكرية. وهذا ما يزيد من المساءلة ويكافح إلى حد ما التدابير المضادة مثل محاولات التستر والتبرير.
3. تعزيز الالتزام الدولي: عندما يحدث عمل عنف على الرغم من وجود دولي، فمن المرجح أن يستجيب المجتمع الدولي بسرعة أكبر مما لو لم يتوافر أي وجود من هذا القبيل. عادة ما تشارك السفارات والحكومات المحلية بقوة أكبر في الحماية عندما يكون مواطنوها حاضرين في مهمة ويواجهون خطر. وهذا يزيد الضغط على صانعي القرار الرفيعيالأعلى لاتخاذ إجراء (المرجع نفسه، ص 16). هذا لا يؤدي تلقائيا إلى زيادة الحماية، لكنه يزيد الاهتمام الدولي إلى حد كبير إزاء حالة معيّنة.

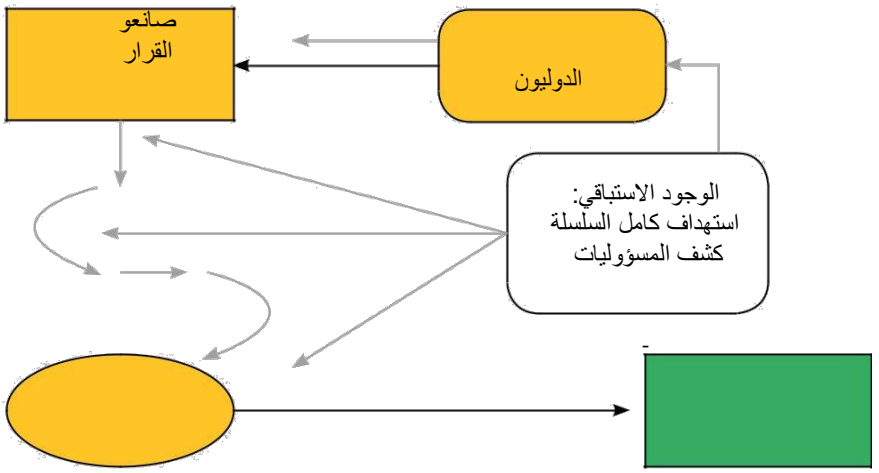

المستهدفون المرتكبون

الصورة 2: استهداف كامل الهرمية القيادية: المصدر: ماهوني (2006) ص. 15

الوجود الواقي في الممارسة

يتم استخدام الوجود الوقائي بأشكال مختلفة، اعتماداً على طبيعة النزاع، والسياق، وولاية المنظمة التي توفر الوجود. ويوفر ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين في جميع أنحاء العالم الوجود الوقائي في مواقع اللاجئين، وفي مكاتب المدافعين عن حقوق الإنسان ومنازلهم، وفي المدارس والمستشفيات والأسوا، وأماكن إقامة الورشات، وفي المناطق الخالية من الأسلحة، وفي مجتمعات السلام. كما يتم توفير الوجود الوقائي بجانب مراقبة المظاهرات والمحاكمات أو المحاكم والاحتفالات والاستعراضات.

ويعمل مقدمو الحماية غير المسلحة للمدنيين حالياً على استكشاف مفهوم اليونيسف "الأطفال كمنطقة سلام" كطريقة لتأطير هدف حماية يركز على حماية الأطفال، مع وجود وقائي في أماكن مثل المدارس.

يتوافر نوعان أساسيان من الوجود الوقائي: أولاً، يتم استخدام الوجود الوقائي الثابت عند وجود منطقة محددة حيث يتعرض المدنيون فيها للتهديد، ومن الممكن لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يتموضعوا في نقطة يكونون فيها ظاهرين في كامل المنطقة. ويتم استخدام الدوريات عندما تكون المنطقة التي يتعرض فيها المدنيون للتهديد فائقة الاتساع أو متوزعة بشكل لا يمكن لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يكونوا ظاهرين في كامل المنطقة من موقع واحد. ومع ذلك، يبقى التخطيط مهماً: إذا لم يتمكنوا من التحرك بسرعة في جميع أنحاء المنطقة ويكونوا ظاهرين بشكل كبير، فإن الدوريات ستكون أقل فعالية.

في بعض الحالات، يتم تأمين الوجود الوقائي للأفراد (مثل محامي حقوق الإنسان والصحافيين)، وفي حالات أخرى إلى مجموعات كبيرة (مثل اللاجئين أو المجتمعات المعرضة للتهديد). في الحالات عالية المخاطر، يمكن الإبقاء على وجود أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين 24 ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، مع أعضاء الحماية غير المسلحة للمدنيين الذين يعملون في نوبات. في الحالات منخفضة المخاطر لا يحتاج وجود الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى أن يكون مستمراً. ويتراوح عديد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين ما بين عضوين إلى اثني عشر عضواً، حسب السياق.

على الرغم من أنّ وكالات الحماية غير المسلّحة للمدنيين لا تعمل كلها بالطريقة نفسها، إلا أنها تحمل العديد من أوجه التشابه في الطرق التي توفر فيها الوجود الوقائي. والظهور الميداني الواعي هي واحد من التكتيكات المشتركة الشائعة. وتستخدم معظم وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين تستخدم بزات وآليات وأعلاماً وغيرها من العلامات المميزة التي تعزز ظهورها للعين بالإضافة إلى أمنها[43]. ويمثّل الزي الرسمي أهمية خاصة بالنسبة إلى الموظفين المحليين الذين يمكن بسهولة الخلط بينهم وبين المارة بدون زيهم المميز.

إذا فاجئنا الفاعلين المسلحين في الميدان لا نكون قد أنجزنا عملناا.

تيفاني إيستهوم، المدير التنفيذي ل قوة السلام بلا عنف

مما هي التحديات للوجود الوقائي؟

تتضمن التحديات في توفير الوجود الوقائي وجود ما يلي:

- تستند الفعالية على تقبل موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين من قبل الأطراف الفاعلة في النزاع – يجب إقامة علاقات وخطوط اتصال مع الجهات الفاعلة في النزاع قبل إمكانية استخدام الوجود لتأمين الحماية؛
- يشكّل الوجود والظهور المرئي أساساً لهذه التقنية، ولكنه لا يوفر الحماية في حد ذاتها ما لم يتم استخدامها بشكل استراتيجي. وفي حالة فشل تقبل وجود الحماية غير المسلحة للمدنيين يجب دعم استراتيجيات الحماية من خلال ضغوط ذات مصداقية من جهات ومؤسسات دولية أخرى؛
- يجب أن تكمن قوة (ناعمة) وتأثير حقيقيين وراء الضغوط حتى تكون ذات مصداقية: مثل ضغوط سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو دينية أو ثقافية أو اجتماعية ومنها على سبيل المثال تعطيل السياحة أو اتهام من جانب محكمة أو فرض عقوبات اقتصادية. أو إبطال العقود أو الاستثمارات أو حزم المساعدات؛
- يجب أن تستند استراتيجيات الحماية إلى البحث الدقيق. من المهم تحديد الجهات الفاعلة التي تسبب التهديد وما هي أنواع الضغط التي قد يتعرضون لها، ومن سيكون داعماً، وما

[43] يطرح البعض أنه يجب على ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين السعي إلى حد أدنى من الظهور الواضح في الميدان بالقدر اللازم لإنجاز المهمة. قد يؤمّن الإفراط في الظهور الفرصة لهجوم سياسي أو الانزلاق إلى التبعية. ويؤدي التخفيف من الظهور إلى إبطال فوائد وجود الحماية غير المسلحة للمدنيين ضمن الصراع وقد يقلل من مصداقيتها (شيرش، 2006، ص. 93).

هو تأثيرها، وإلى أي مدى سيستخدمون نفوذهم لدعم حماية المدنيين. يجب أن توضح الأبحاث أيضاً ترجيح ألا يزيد التدخل من المخاطر على الأفراد والمجتمعات؛

- من المفيد عادة أن تتوافر خطوط مباشرة للتواصل المفتوح مع المرتكبين في مكان ما على امتداد تسلسل قيادتهم من أجل تطبيق التأثير بفعالية؛ بالإضافة إلى ذلك، لا تتبع الجماعات المسيئة كلها لديها هرمية واضحة للقيادة؛ كما أن بعض المجموعات يصعب جداً التأثير فيها؛
- حتى لو تم تقبّل الحماية غير المسلّحة للمدنيين من قبل الأطراف الرئيسية المتورطة في النزاع، يمكن أن تعتمد الجماعات المنشقة المسلحة أو الجماعات الإجرامية إلى استهداف أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين وتتخذ إجراءات ضد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين التي تعمل ضد مصالحهم.

الإطار 1 – دراسة حالة: الوجود الوقائي في مستشفى وسط العنف القبلي في جونقلي

في 4 يناير 2012، أعلنت حكومة جنوب السودان ولاية جونقلي منطقة كوارث نتيجة للاشتباكات القبلية الضخمة التي اندلعت في أواخر ديسمبر 2011. ومع وجود تاريخ طويل من الصراع العنيف والوحشي بين قبيلتي اللو نوير ومورلي، وتصاعد الموقف بشكل كبير عندما زحف ما يقدر بنحو 5000 من مقاتلي اللو نوير والدينكا نحو المدينة في هجوم انتقامي واضح. وعمد المقاتلون إلى إحراق قرى بأكملها في طريقهم إلى بيبور موقعين العديد من نساء المورلي وأطفالها بين قتيل وجريح وأسير.

وتم إجلاء ضحايا العنف الذين تعرضوا لإصابات تهدد حياتهم من جميع القبائل الثلاث إلى مستشفى جوبا التعليمي (في العاصمة). وكان بين المرضى في المستشفى رضيعان تم العثور عليهما وهما ملقيان بجانب والديهما المتوفيتين مع جمجمتيهما مقطوعتين، وفتاة تبلغ من العمر أربعة أعوام ووجدت بطنها مفتوحاً وظهرت أحشاؤها.

ذهب أعضاء من قوة اللاعنف للسلام إلى المستشفى لتقييم الوضع بعد أن بدأ أفراد القبائل الثلاث بزيارة المستشفى وتبادلوا التهديدات. عندما ادعى مقاتلون من لور نوير في المستشفى أنهم سوف "ينهوا المهمة" ويقتلوا مرضى "مورلي"، بدأ مرضى "مورلي" بحبس أنفسهم داخل جناحهم بسلسلة وقفل، ولم يسمحوا لأحد بالدخول. وقال أحد المارة: "كان الوضع مريعاً. فاحت رائحة أشبه باللحم المتعفن. تكدسوا جميعا فوق بعضهم البعض لأن المساحة كانت فائقة الصغر ولكنهم كانوا خائفين جدا من الخروج أو السماح لأي شخص بالدخول."

تعاونت قوات السلام اللاعنفية مع المرضى وموظفي المستشفى، كما مع ممثلين من مختلف القبائل. قدمت قوة السلام بلا عنف وجوداً وقائياً في أجنحة مختلفة من المستشفى. كما أقنعوا موظفي المستشفى بطلب وجود الشرطة لحراسة المقاتلين المصابين من اللو نوير، وعملوا مع الشرطة للحفاظ على مكان آمن داخل المستشفى. بقي أعضاء قوة السلام بلا عنف في المستشفى على مدار الساعة، سبعة أيام في الأسبوع لمدة ثلاثة أشهر. لم تحدث أي حوادث عنيفة خلال تلك الأشهر الثلاثة.

المصدر: قوة السلام بلا عنف جنوب السودان

فرض

مشاهدة:

- Mahony, L. (2006.) *Unarmed Civilian Peacekeeping: Part 1*. Geneva: Switzerland: Centre for Humanitarian Dialogue. http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_Presence.pdf

نوصي بقراءة:

- Geleta, A. (2013). *Unaccompanied Minors in Yida*. www.nonviolentpeaceforce.org. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce.

3.1.2 المرافقة الوقائية

ما هي المرافقة الوقائية؟

المرافقة الوقائية هي وجود وقائي متحرّك. إنّها التطبيق الأشهر لأساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين. وتتم ممارسة المرافقة الوقائية من قبل السواد الأعظم من وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين في جميع أنواع السياقات تقريبا. وقد تم وصف ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين بـ "الحراس الشخصيين غير المسلحين" لأنهم يسيرون في كثير من الأحيان إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان المهددين في مناطق النزاع العنيف. ويتم توفير مرافقة وقائية للمدنيين لأنهم يرصدون التهديد سواء أثناء رحلتهم من مكان إلى آخر، أو عند وصولهم إلى وجهتهم.

الفضل في ذلك يعود إلى هؤلاء الرعايا الأجانب، الذين كانوا مهتمين بموقفنا، والذين عملوا بتفان واحترام عميق. كنت أدرك تماماً أنه من دون وجودهم، قد تتحول التهديدات من الكلمات إلى أفعال. مكثوا معنا ليلة واحدة في نوفمبر عندما اضطررنا للتحرك بسرعة لأن رجلاً اتصل بي لإبلاغني بأن ابنتي ستتعرض للاغتصاب والتشويه والتعذيب باستخدام وسائل لا يمكن تصورها لأنني قد تورطت مع الشخص الخطأ. [أجبرنا على المنفى الثاني] رافقتنا كتائب السلام الدولية في مسيرة حزينة نحو الهجرة ووصلت معنا حتى باب الطائرة. اضطر أحد أعضائها إلى دفعي بكل ما للكلمة من معنى إلى داخل الطائرة فيما كنت أبكي بشكل خارج عن السيطرة. .

كلوديا جوليتا دوكي، صحفية كولومبية لإذاعة نيزكور. كتائب السلام الدولية (2009).

بالإضافة إلى المرافقة الوقائية. يوفر أيضاً ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين أيضاً المرافقة الاستراتيجية.

ويشير هذا إلى مرافقة المدنيين حرصاً على الأمن البشري. وفي حين يتم استخدام المرافقة الوقائية لغرض توفير الحماية، يتم استخدام المرافقة الاستراتيجية كطريقة لبناء الثقة والربط بين المدنيين الضعفاء ومقدمي الخدمات المعينين. وهي تشمل، على سبيل المثال، مرافقة المزارعين إلى مكاتب الحكومة المحلية، بعد كارثة التسونامي، لتأمين حضور داعم. ومع غرق سجلات الأراضي، احتاج الناس إلى إعادة تثبيت ملكية الأراضي، ولكنهم كانوا خائفين من التواصل مع المسؤولين المختصين. قد يشير الممارسون إلى كلا التطبيقين على أنّهما "مرافقة". في هذا القسم، يشار إلى المرافقة على أنّها مرافقة وقائية.

كيف تعمل المرافقة الوقائية؟

تعمل المرافقة الوقائية بطريقة مشابهة للوجود الوقائي. ومع ذلك، غالباً ما تعني المرافقة السفر عبرمنطقة صراع العنيف، أو إليها. وهذا يعني أنه يجب اتخاذ تدابير احترازية إضافية. قد تبرز حواجز أو ألغام على الطريق، أو قد يمر المسار عبر الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات شبه العسكرية. ومثلما يعمل ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين على بناء علاقات عمودياً (أعلى هرمية التسلسل القيادي وأسفلها) لتأمين التواجد الوقائي، يجب أيضاً بناء العلاقات بشكل أفقي عندما يسافرون عبر مناطق مختلفة. وقد تبرز هرميات مختلفة للقيادة في مناطق أخرى أيضاً.

المرافقة الوقائية هي استراتيجية وقائية وليست دفاعية. يستخدم أفراد الحماية غير المسلّحة للمدنيين وجودهم المادي وظهورهم للعيان وعلاقاتهم من أجل منع التهديدات من أن تتجسّد. وفي حال تحققت التهديدات وتعرّض أفراد أو مجموعات تتم مرافقتها للهجوم في أثناء المرافقة، لن يستخدم أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين وجودهم للاشتباك في صراع جسدي. ومع ذلك، سيحاولون ملازمة الفرد أو المجموعة لأطول فترة ممكنة، حتى ولو تم نقلهم أو توقيفهم. يمكن لممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين في مثل هذه المواقف قضاء أيام في الذهاب إلى مراكز الشرطة أو السجون أو المكاتب الحكومية، في محاولة للحصول على معلومات حول مكان وجود شركائهم المحليين وحالتهم. وقد يلجأون أيضاً إلى استخدام شبكة الاستجابة المحلية والوطنية و/أو الدولية للدعوة إلى إطلاق سراح الأفراد المعتقلين أو المختطفين أو عودتهم.

فالممثلين المحليين الذين يطلبون مرافقة وقائية قد يسيئون أحياناً النظر إلى هذه الممارسة على أنّها ليست أكثر من شبكة أمان إضافية. وعندما تتعرّض هذه الجهات الفاعلة للتهديد، هذه الجهات غالباً

ما تخفف من ظهورها وتواصل أنشطتها خلف الكواليس. فهم يعتقدون في بعض الأحيان أنه بإمكانهم الاستمرار في الحفاظ على ظهور خفيف، مع إضافة مرافقة دولية كتدبير وقائي. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ المرافقة الوقائية بشكلٍ سري، شأنها شأن أي طريقة أخرى للحماية غير المسلّحة للمدنيين. وفي الواقع، فإن التخلي عن الشفافية والرؤية يفتح الباب أمام الريبة وعدم الثقة ونظرة الانحياز. إنه يقوض نظام المشاركة الاستباقية بأكمله. قبول المرافقة يعني رفع مستوى الظهور. وهو يعني أن الجهات الفاعلة المحلية ستخرج من الظل، مبيّنة أنه بوجود المجتمع الدولي إلى جانبها، سيواجه المرتكبون عواقب وخيمة إذا نفّذوا تهديداتهم. لذلك، عند قبول المرافقة، تقبل الجهات الفاعلة المحلية أن المرتكبين المحتملين سيتم إبلاغهم بمكان وجودهم، على الأقل خلال فترة المرافقة.

في الحالات التي لا يرغب فيها المدنيون المهددين في بتقوية ظهورهم، ولكنهم ما زالوا يرغبون في الاستفادة من وجود أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، يتم أحياناً تنظيم الدوريات بدلاً من المرافقة. وقد تتحرّك فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في منطقة محددة حيث يتنقل المدنيون المهددين، من دون مسؤولية تأمين الحماية المادية المباشرة لهؤلاء المدنيين. وفي حال كانت المرافقة هي عبارة عن وجود ضمن محيط قريب، فإن الدوريات هي وجود ضمن محيط متسع. كما يتم استخدام الدوريات من قبل ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين كبديل للمرافقة في الحالات التي تكون فيها المجموعات المهددة ضخمة العدد أو حيث يصعب التوصّل إلى إلى اتفاقات محددة حول السلوكيات والقيم. قد تعمد مجموعات كبيرة من النازحين، على سبيل المثال، إلى السفر عبر مناطق معادية، وقد يصر بعضهم على حمل السلاح. وقد تتسبب المرافقة المباشرة للمجموعة بكاملها بتعريض مبادئ الحماية غير المسلحة للمدنيين لناحية اللانحيازواللاعنف، أو قد تؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها. وبالتالي، قد تقرر فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين مرافقة قادة النازحين ومن خلالهم تأمين الحماية للمجموعة الكبيرة، أو اختيار إجراء دوريات في المنطقة بدلاً من ذلك.

المرافقة الوقائية على الأرض؟

يتم توفير مرافقة وقائية للأفراد والجماعات على حد سواء. والأفراد في معظم الحالات هم مدافعون عن حقوق الإنسان وصحافيون وقادة من مجموعات أقليات مستهدفة كما وأقارب لهم. قد تشمل المجموعات النازحين أو الشباب المعرضين لخطر الاختطاف أو العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

وتشمل المهام عالية المخاطر دائماً أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين؛ قد تتكون حتى حصرا من الدوليين. ويضطلع كل من الجندر، والجنسية، والعرق، والإثنية، بالإضافة إلى المهارات الشخصية، بدور في تحديد فريق المرافقة الأكثر فعالية لمهمة محددة (الإدراك هو المفتاح). وتشمل المهمات

منخفضة المخاطر عادة موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين الوطنيين أو المحليين. وقد تتكون حتى من موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين محليين و/أو وطنيين فقط (يمكن أن ينظر إلى جهة فاعلة وطنية من جزء آخر من البلد بشكل مختلف تماماً عن جهة فاعلة محلية من المجتمع المتأثر). وقد شجعت منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين الجهات المحلية على توفير مرافقة لبعضها البعض. فعلى سبيل المثال، شجعت قوة السلام بلا عنف في جنوب السودان النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي إلى مرافقة بعضهن البعض أو التحرك في مجموعات عند جلب المياه أو جز العشب. وأثبتت هذه الطريقة فعاليتها.

قبل أي مهمة مرافقة، ستعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على تقييم التهديد: من أين يأتي التهديد، ولماذا التهديد موجود، وهل من نمط قابل للتحديد؟ ويعمل فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين أيضا على تقييم المخاطر التي يشكلها التهديد على الفرد أو المجموعة المستهدفة. بعض التهديدات خطيرة للغاية، ولكن بما أنّ الفرد أو المجموعة قادرين على التعامل معها، فإن المخاطر التي يتعرضون لها قد لا تكون عالية. وبالمقابل، قد يبدو التهديد غير مهم إلى حد ما، لكن الفرد أو المجموعة المستهدفة تكون عرضة للخطر بشكل كبير وليس لها أي قدرة على التعامل مع التهديد. فيعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على تقييم ما إذا كانت المرافقة هي المنهجية المناسبة والاتفاق مع الجهات الفاعلة المحلية على شكل المرافقة وكثافتها. بالإضافة إلى ذلك، يبادرون إلى إبلاغ السلطات المختصة والجهات الفاعلة الأخرى عن المرافقة. وفي نهاية المطاف، فإن اتخاذ القرار في كل هذه المسائل يقع على عاتق من يطلبون المرافقة. وقد يقررون أن البقاء من دون ظهور قوي سيكون أكثر فعالية أو أكثر أماناً في وضع معين. ويتطلب التعامل مع هذه الإشكاليات حساسية وإبداع.

في أثناء مهمة المرافقة، غالباً ما يستخدم أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين نظام تسجيل وصول صارم للحفاظ على تحديث قواعدهم الرئيسية حول تقدمهم وسلامتهم. ويمكنهم أيضاً إحضار قائمة بأرقام الهاتف ورسائل الدعم الرسمية من كبار المسؤولين الحكوميين أو القادة العسكريين الذين يدعمون المرافقة. ويمكن الاتصال بهذه الجهات الفاعلة في حالة حدوث تعقيدات. على الرغم من أن المرافقة الواقية تنطوي على وجود مادي قريب وظهور على الأرض، إلا أن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين يحرصون على عدم النظر إليهم على أنّهم منخرطون في أنشطة من يرافقونهم. وخاصة في الحالات الحساسة مثل مرافقة المحامين الذين يحققون في انتهاكات حقوق الإنسان، يحرص أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين على إبقاء مسافة آمنة طوال مدة التحقيق. ومن خلال الالتزام بذلك، يرسلون رسالة واضحة حول عدم انحيازهم. إنّهم موجودون لحماية المحامي، لكنهم ليسوا متورطين في التحقيق الفعلي.

في كاتاتومبو، أجرينا زيارة برفقة كتائب السلام الدولية. تمّ توقيفنا عند حاجز للمسلحين. أجرت كتائب السلام الدولية المكالمات الهاتفية، شأنها شأن القوات شبه العسكرية وسمحوا لنا بالدخول. تحترم المجموعات شبه العسكرية الوجود الدولي ... فهي تحاول مأسسة نفسها بشكل قانوني. التعاون مع الدولة واضح جداً. إن القوات شبه العسكرية تشغل مناصب حكومية باطراد، وهذا يجعل الوضع أكثر حساسية بالنسبة لهم.

محامي كولومبي لحقوق الإنسان نقل عنه ماهوني، 2006

مشاهدة:

- the work of peace Brigades international: http://www.peacebrigades.org/publications/dvds-and-videos/?l=0 (choose one of the six available videos)
- mahony l. *Unarmed Civilian Peacekeeping Part 2: Accompanying the return of child soldiers*, 00-1:51 http://www.nonviolentpeaceforce.org/unarmed-civilian-peacekeeping-pt-2
- ridd, Karen *Keynote Speech at PED Day* at dawson college 2012 https://tinyurl.com/mzyorap

3.1.3 الفصل

تشهد أنحاء أفريقيا على قصص عن نساء غير مسلحات وقفن كقوة فاصلة للسلم بين القبائل المتناحرة. وفي العديد من المجتمعات الأفريقية التقليدية، تم حظر قتل النساء. تم السماح باعتماد المحاربين الآخرين حصراً كأهداف. وفي بعض المجتمعات، سارت النساء بين الجماعات المسلحة لمنعهن من الاقتتال.

ل. شيرش (2006)، ص. 17

ما هو الفصل؟

تحدث غاندي في عام 1931 عن إمكانية التغلب على الصراعات العنيفة بواسطة "جدار حي من الرجال والنساء"، يفصلون بين أطراف متنازعة، بدون أسلحة، ولكن بأجسادهم حصراً (ويبر، 1988). التوسط هو فعل الوقوف جسديا بين الأطراف المتصارعة من أجل منعهم من استخدام العنف ضد بعضهم البعض.

كيف يعمل الفصل؟

يعمل الفصل بطريقة مماثلة للوجود الوقائي والمرافقة، على الرغم من أنه غالباً ما يتطلب تعبئة عدد أكبر من أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين لنشاط واحد فقط. كما تتطلب انخراطاً أكثر بروزاً ومجازفة أكبر من قبل ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين مقارنة مع الأساليب الأخرى المعتمدة في الحماية غير المسلحة للمدنيين. وتحجم العديد من وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين عن استخدام هذه الطريقة أو تلجأ إليها بشكل محدود، لأنها تعتبرها محمّلة بمخاطر أمنية عالية جداً. وتتم أحياناً إساءة فهم الفصل على أنّه عمل عفوي للتنقل بين الأطراف المتناحرة أصلاً. ومع ذلك، قد يؤدي تنفيذ الفصل على هذا النحو إلى مخاطر أمنية كبيرة، ليس لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين فحسب، بل لأطراف النزاع أنفسهم إذا لم تتم دراسة التدابير الاستراتيجية وتخفيف المخاطر بعناية قبل ذلك. من أجل استخدام الفصل، من الضروري أن يتم بناء علاقات قوية ومستدامة ومدروسة بشكل جيد مع أطراف النزاع المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم اكتساب الاعتراف من جانب الأطراف المعنيين الرئيسيين والحصول على معرفة متعمقة بالسياق والصراع.

ومن الشائع الافتراض أن الفصل يدين بفعاليته إلى عدم رغبة الأطراف المتصارعة في إيذاء أحد من المارة الأبرياء. ومع ذلك، يتجلى أيضا تأثير أكثر إلحاحا وإلزاماً للتدخل: يعتمد العنف ضد إنسان آخر على قدرة المرتكب على تجريد المتلقي المستهدف بالفعل العنيف من إنسانيته. وهذا يعني أن المرتكب يجب أن يخدر نفسه

إزاء إنسانية الشخص المستهدف. وعندما يقترح ممارسون الحماية غير المسلحة للمدنيين أنفسهم، فإنهم، في الواقع، يقولون: "أنا على استعداد للتضحية بنفسي لحماية حياة هذا الإنسان." وتحمل هذه المبادرة تأثير إيقاظ الجاني المحتمل إلى إنسانية الهدف المقصود، و، لفترة مؤقتة، إلى إنسايتهم الخاصة. وهذا ما يصعب إلى درجة كبيرة مواصة أعمال العنف" (مركز ميتا للاعنف، 2013).

ويبين تحليل الحالات المختلفة للفصل اللاعنفي أن وجود موظفين دوليين، ولكن في بعض الأحيان أيضاً، موظفين وطنيين، مدربين على اللاعنف ومستعدين للمخاطرة بحياتهم، يمكن أن يساعد كثيرا في تقليص الصراع. كما يمكن أن يزيد من بروز المجموعات غير العنيفة المحلية من الناشطين الذين يسعون إلى تحقيق العدالة و حقوق الإنسان . على أي حال، يبدو أنّها الأكثر فعالية عندما يبادر الأشخاص المرتبطون بالجماعات المقاتلة (الزوجات، الآباء والأمهات، الأولاد) إلى الفصل. عندما يضع هؤلاء الأشخاص أنفسهم بين جماعتين متناحرتين، يميل هؤلاء إلى قطع العنف، خوفاً من أنهم قد يقتلون أقاربهم عن طريق الخطأ[44] (لابات 1997).

[44] تلجأ المجموعات البيئية بشكل متزايد إلى الفصل لحماية البيئة، ووضع نفسها بين الحيتان والصيادين أو بين الأشجار وقاطعي الأشجار (شيرش، 2006، ص. 37)

3.2

المراقبة

وقد تسبب قرار الذهاب إلى بوغانفيل بشكل أعزل ببعض القلق في قوة الدفاع الأسترالية في ذلك الوقت، ولكنه كان القرار الصائب. وفي مناسبتين على الأقل واجهتهما شخصياً، لكانت الأمور قد اتخذت منحى مختلفاً لو كنا مسلحين. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أن تجربة فريق مراقبة الهدنة قد أكدت لي مجدّدا أن دور حفظة السلام ليس مجرد الوقوف بين الأطراف المتحاربة على منع المزيد من المعاناة، بل أيضا للتشجيع على لم شمل شعب مقسم.
أندرو رايس، وزارة الدفاع الأسترالية، 1999 (شفايتزر، 2010، ص .7)

المراقبة هو في الأساس ممارسة مراقبة الامتثال لمعيار معيّن. والغرض من المراقبة هو مساعدة جميع المعنيين على إصدار أحكام وقرارات ملائمة وفي الوقت المناسب من شأنها تحسين جودة العمل وضمان المساءلة وتشجيع التنفيذ وفقاً للخطة. وضمن سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، تتوافر ثلاثة تطبيقات رئيسية للرصد: مراقبة وقف إطلاق النار، وضبط الشائعات، والإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة. ويصف هذا القسم هذه التطبيقات الثلاثة المختلفة.
وتعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين أيضاً على مراقبة العديد من الأحداث والفعاليات الأخرى، مثل عمليات نزع السلاح الأحداث السياسية (مثل المظاهرات والانتخابات) والإجراءات القانونية (مثل المحاكمات والمحاكم) أو العمليات الاجتماعية (مثل العطلات والاحتفالات والمسيرات). ومن الأمثلة على هذه المراقبة يمكن إدراج عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نيبال. وفي اللحظات من الاضطرابات العامة بين انتخابات 2005 وانتخابات أبريل 2008، عمل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيبال على تعبئة جميع موارده ليكون له حضور وقائي بارز في المظاهرات. وسيجري موظفو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مناقشات متقدمة ودورات تدريبية مع الشرطة بشأن استخدام القوة وسيحضرون بشكل بارز في المظاهرات، مجهّزين بسترات وراديو وخرائط، وجاهزين لإدخال المعلومات في سلسلة القيادة. ويرجع الفضل إلى وجودهم للمراقبة في النجاح بالحد من مخاطر العنف الجسيم الجماعي. (ماهوني وآخرين، 2012، ص. 30)

كما ذكر في الوحدة 1، فإن مراقبة الأحداث والإجراءات مثل المظاهرات والمحاكم غالباً ما تكون مزيجاً بين المراقبة والمشاركة الاستباقية.

3.2.1 مراقبة وقف إطلاق النار

إنّ عمل قوة السلام بلا عنف كجزء من مكون حماية المدنيين ساعد على تعزيز آلية فريق المراقبة الدولي في ميندناو بشكل عام، بما في ذلك قدرتها على جمع المعلومات وبروزها على المستوى الميداني، وبالتالي، شرعيتها في نظر الأطراف المعنية.

غوندوز وتورالبا (2014) ص .47

ما هي مراقبة وقف إطلاق النار؟

يُفهم وقف إطلاق النار على أنه فترة هدنة بين طرفين أو أكثر، وخصوصاً فترة مؤقتة، وغالباً ما تكون خطوة أولية لإرساء سلام دائم أكثر بشروط متفق عليها. يتم استخدام مراقبة وقف إطلاق النار لمراقبة الالتزام بشروط تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار من قبل أطراف وقف إطلاق النار والتحقق من انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النار والتوعية بين المجتمعات (وأحياناً أطراف وقف إطلاق النار)[45] ولعل يكون مراقبة وقف إطلاق النار هو أكثر التطبيقات تعقيداً ضمن مهام المراقبة.

كيف تعمل مراقبة وقف إطلاق النار؟

بمجرد إعلان وقف إطلاق النار، توافق الأطراف في وقف إطلاق النار عادة على إنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار من أجل مراقبة التزامها المتبادل باتفاق وقف إطلاق النار. قد تتكون هذه الآلية من ممثلين لأطراف وقف إطلاق النار و/أو مراقبين من طرف ثالث، وقد يكونون عناصر محلية أو رعايا أجانب، مدنيين أو عسكريين. سيطلب من الأطراف في وقف إطلاق النار اتخاذ قرار بشأن التركيبة الدقيقة لآلية الرصد بالإضافة إلى ولايتها. ومن خلال المراقبة المنهجية وتحديد الانتهاكات والتحقق منها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، تضطلع آلية الرصد دوراً هاماً في بناء ثقة الأطراف في عملية السلام، بحيث تستمر المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل. ويمكن لعملية مراقبة وقف إطلاق النار أيضاً أن ترسي الثقة بين المجتمعات المتضررة، إذ يتم توفير وجود وقائي وهذا يشجع الأطراف المتصارعة على الالتزام بالاتفاقات. وعلى الرغم من أن المراقبين قد يضطلعون بدور في تسهيل الحوار بين أطراف وقف إطلاق النار والخلافات الناشئة، لا سيما إذا كانت هذه الأطراف جزءاً من الآلية، فإن المسؤولية تقع في نهاية المطاف على الأطراف للتصدي للانتهاكات وحل النزاعات.

[45] قد لا يكون الجنود على الأرض أنفسهم مدركين للاتفاقيات أو معانيها، لأنها قد تفتقر إلى وضوح الصياغة أو كفاية التفاصيل

وفي حين قد تشمل مراقبة طرف ثالث لوقف إطلاق النار مراقبين عسكريين مسلحين، فإننا نركز هنا على الاستعانة المدنيين غير المسلحين في المراقبة. ويتمتع الأفراد غير الممارسين للممارسين بوضعية جيدة للاضطلاع بدور مراقبة رسمي. إنّهم طرف ثالث مستقل ولا منحاز، وعادة لا ينتمي إلى أي حكومة أو مجموعة سياسية أو أيديولوجية محددة. وهذا يسهل على جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير الحكومية، على النظر إليها على أنها موضوعية ولا تمثّل تهديداً. وحقيقة أن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين هم غير مسلحين هو أمر حاسم في مكانتهم التي لا تمثّل تهديداً. وأخيراً فرق الدفاع غير المسلحة للمدنيين هي قوة مدنية تبذل جهوداً كبيرة لبناء الثقة بين المجتمعات وتركز جهودها في مجال الحماية على المدنيين الأكثر ضعفاً. وهذا يساعدهم على اكتساب الثقة بين الأطراف المتنازعة كما ضمن المجتمع الأوسع.

وغالباً ما تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على تدريب مجموعات المجتمع المدني المحلية على مراقبة وقف إطلاق النار ودعمها في إنشاء آليات مراقبة مدنية، والتي توسع نطاق المراقبة على نطاق أوسع، مع العمل في الوقت نفسه على بناء الثقة في اتفاق وقف إطلاق النار على المستوى المحلي. قد لا تشمل آلية المراقبة الرسمية لوقف إطلاق النار (مبدئياً) التمثيل المدني وقد لا تمتد التغطية إلى مستوى القاعدة الدنيا، على الرغم من أن العديد من انتهاكات وقف إطلاق النار تحدث على مستوى القواعد الدنيا وتؤثر بشكل مباشر على المدنيين. ويتمتع المراقبون المدنيون المحليون بوضع جيد يتيح لهم الاستجابة السريعة لهذه الحوادث ويمكنهم توفير المعلومات حول الحوادث ومكامن القلق المجتمعية في آلية المراقبة الرسمية. وقد يضطلع المراقبون المدنيون بدور في التوعية حول الاتفاقات وتسهيل الحوار بين المجتمعات المحلية والقوات المسلحة وتهدئة التوترات. فالانتهاكات البسيطة، التي يرتكبها جنود مشاة تنقصهم المعلومات فيسيئون تفسير الاتفاقات غير المحددة، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تصعيد التوترات وتؤدي إلى انتقام أو عقاب ضد المدنيين. وسواء أكان المراقبون المدنيون يعملون بمثابة مراقبين مستقلين، أو ينضوون بشكل غير رسمي ضمن آلية المراقبة الرسمية، أو يشكّلون جزءاً لا يتجزأ من تلك الآلية، فإنّ وجودهم ومشاركتهم الاستباقية قد تساهم في الحد من العنف وحماية المدنيين. التدريب موضح بمزيد من التفصيل في القسم 3.4.1؛ إنشاء بنية تحتية محلية قائمة بذاتها في القسم 3-4-2.

مراقبة وقف إطلاق النار في الميدان

حين تتولى فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين دوراً رسمياً في مراقبة وقف إطلاق النار، ستعمل بشكل خاص على مراقبة الامتثال وعدم الامتثال لنواحي الأمن والحماية في وقف إطلاق النار. وقبل أن يبدأ العمل الفعلي لمراقبة وقف إطلاق النار، من المهم فهم المبادئ الرئيسية لمراقبة وقف إطلاق النار.

ويتطلب رصد وقف إطلاق النار الذي تتولاه منظمة معيّنة معرفة أساسية:

- الأحكام الأساسية ونطاق وقف إطلاق النار: يجب أن يكون بمقدور مراقبي وقف إطلاق النار تحديد الخصائص الأساسية لوقف إطلاق النار، مثل الأطراف المعنية في وقف إطلاق النار، والمنطقة الجغرافية التي يغطيها وقف إطلاق النار، ومدة وقف إطلاق النار.
- التزامات محددة من الأطراف بموجب اتفاق وقف إطلاق النار: من خلال معرفة التزامات الأطراف، سيكون مراقبو وقف إطلاق النار قادرين على تحديد وجود التزام أو انتهاك محتمل لأحكام وقف إطلاق النار في حالة وقوع حادث.
- مهام ومسؤوليات مراقب وقف إطلاق النار: يجب توفير مراقبي وقف إطلاق النار مع تعريف واضح للمهمة والمهام التي من المفترض أن يقوموا بها.
وقد يؤدي تجاهل المسؤوليات أو سوء تفسيرها إلى تهديد عملية السلام.
- منهجيات التحقق: يجب على مراقبي وقف إطلاق النار أن يعلموا متى وكيف يجب أن يتحققوا من الانتهاكات المزعومة ومن يجب أن ينخرط في عملية التحقق.
- آليات التبليغ والتنسيق: يجب أن يعلم مراقبو إطلاق النار إلى من سيقدّمون التقرير وأي ترتيبات تعاونية يخضع لها مختلف اللاعبين والمهام ضمن آليات المراقبة.

الوظائف الأساسية لمراقبة وقف إطلاق النار في الحماية غير المسلحة للمدنيين هي كما يلي:

- أداء المهام التي قد توجهها آلية مراقبة وقف إطلاق النار؛
- إجراء زيارات ميدانية منتظمة للمجتمعات المحلية والقوات على كلا جانبي اتفاق وقف إطلاق النار؛
- تنسيق أنشطة المراقبة مع الأطراف كافة؛
- إجراء التحقق من أي انتهاك مزعوم لوقف إطلاق النار وتقديم تقرير عن نتيجة التحقق؛
- تقديم تحديثات منتظمة للتطورات على الميدان؛ على سبيل المثال، في أثناء الحوادث الفعلية لأعمال القتال المسلحة، أو وقوع أحداث غير مألوفة أو مشبوهة قد تؤثر على

وقف إطلاق النار (بما في ذلك الأنشطة الإجرامية أو غير القانونية المحددة التي توافق الطرفان على القضاء عليها) ؛

- مراقبة وضع المدنيين والمشردين داخليا المتأثرين أثناء الحوادث الفعلية لأعمال القتال المسلحة وبعدها؛ وضمان حماية حقوقهم وتقديم المساعدة المناسبة ؛
- تنمية قدرات المجتمع المدني المحلي على المراقبة ؛
- التوعية حول الدعم لعملية السلام وتوليده بين المجتمعات المتضررة.

والتحقق المفصل من حوادث العنف يرتدي أهمية كبيرة لأن انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار قد يكون له عواقب وخيمة. فقد يؤدي إلى ردة فعل وردة فعل مضادة. وقد يتسبب هذا بتعطيل عملية السلام بأكملها ويؤدي إلى نزوح واسع النطاق وعمليات قتل وتدمير للممتلكات. وبين السمات المعقدة في كثير من الحالات يندرج وجود الجماعات الإجرامية العادية والجماعات المسلحة التي تقوض عمدا عملية السلام. وقد تؤدي تصرفاتها إلى فرض انطباع خاطئ بأن أطراف وقف إطلاق النار قد انتهكوا اتفاقياتهم، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى حالة من الهلع والتشريد. ومن السمات المعقدة الأخرى أن هؤلاء المجرمين والجماعات المسلحة خارج عملية السلام قد يكونون منتسبين إلى أحد الأطراف في وقف إطلاق النار من خلال شبكات معقدة من التحالفات الأسرية والسياسية والإجرامية. وعند التحقق من وقوع حادث من العنف، يتحتم بالتالي على فريق الرصد تحديد انتماءات المرتكبين وتحالفاتهم.

إلى جانب التحقق من الحوادث، يلعب بناء الثقة أيضاً دوراً مهمّاً في عملية المراقبة. تحمل معظم المجتمعات في مناطق النزاع وما بعد النزاع مشاعر عميقة من عدم الثقة والشك. ويمكن لمجرّد إشاعة صغيرة حول استئناف القتال أن تثير الذعر والنزوح. يمكن أن يساعد الوجود (الوقائي) وبروز فريق مراقبة الحماية غير المسلحة للمدنيين في المناطق التي وقعت فيها الحوادث في استعادة الثقة في مسار عملية السلام.

اكتسبت ممارسة مراقبة وقف إطلاق النار من قبل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في الآونة الأخيرة زخماً بفعل نشر بعثة الاتحاد الأوروبي للمراقبة في جورجيا. وقد تم نشر هذه بعثة المراقبة المدنية غير المسلّحة في عام 2008 لمراقبة امتثال جميع الأطراف لاتفاق الشراكة السداسي النقاط الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي في 12 أغسطس 2008، والذي وقعته كل من جورجيا وروسيا، واتفاقية تنفيذ التدابير المؤرخة 8 سبتمبر 2008. وعلى الرغم من أنها واجهت اتهامات من جانب السلطات في أبخازيا، ساهمت بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي في تحسين الوضع الأمني من خلال التواجد البارز والدوريات اليومية في المناطق المعرضة للخطر، والإبلاغ عن الحوادث، وبناء الثقة. وتعمل البعثة أيضاً على تسهيل "الخط الساخن"

الذي ساعد في التفاوض على إطلاق سراح المعتقلين ونزع فتيل التوترات عندما وقعت مصادمات (مهمة مراقبي الاتحاد الأوروبي).

الإطار 2 – دراسة حالة: رصد اتفاقات وقف إطلاق النار وزرع الثقة في غرب ميندناو

في الفيليبين، شكّلت قوة السلام بلا عنف جزءاً من فريق المراقبة الدولي الذي يراقب عمليات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة الوطنية وجبهة تحرير مورو الإسلامية.

في 7 أبريل 2011، اندلع تبادل لإطلاق النار في أحد المواقع الأكثر عزلة والمتنازع عليها في غرب ميندناو. وعمد نحو 400 رجل مسلح من أجهزة تنفيذ القانون إلى محاصرة جزيرة بمؤازرة قوات برية وزوارق عسكرية في عملية تهدف إلى ضمان اعتقال مجموعة إجرامية. واندلعت معركة بالأسلحة النارية استغرقت أربع ساعات ونصف، سمع في خلالها دوي عدة انفجارات، ما أدى إلى نزوح حوالي 4000 مدني (كامل سكان الجزيرة). وتم إحراق 13 منزلا وقتل تسعة من المشتبه بهم.

بناء على طلب الأطراف المحليين المعنيين، شرع فريق الاستجابة السريعة التابع لسلطة السلام اللاعنفية، والمكون من مراقبين دوليين ووطنيين للحماية، في مهمة تحقق مدتها ثلاثة أيام. ساعد التدخل الفوري من قوة السلام بلا عنف على ضمان عودة فورية وآمنة لأربعة آلاف مدني خائف إلى منازلهم. قبل وجود قوة السلام بلا عنف، كانوا مترددين في العودة خوفا من وقوع مزيد من الهجمات. وقد ساعد وجود قوة السلام بلا عنف أيضاً على ضمان التعامل الفوري مع الحادث وتأمين الاهتمام المناسب من السلطات العليا، وكانت إحدى نتائج ذلك العمل تأمين التعويض إلى الأسر التي أحرقت منازلها.

ووفقاً لولاية مكوّن الحماية المدنية، تم إرسال التقرير التفصيلي إلى فريق الرصد الدولي الذي شارك بدوره التقرير مع كل من الحكومة وجبهة مورو للتحرير الإسلامي. أجرت الأطراف الرئيسية لعملية السلام، بناءً على تحقق قوة السلام بلا عنف، تحقيقاً في الحادث. وبالإضافة إلى ذلك، نوقش التقرير بإسهاب خلال جولة لاحقة من المحادثات الاستطلاعية بشأن عملية السلام.

طلب السكان المحليون في الجزيرة المنعزلة أن تنشئ قوة السلام بلا عنف مكتباً هناك للمساعدة في

3.2.2 ضبط الشائعات

أحد المكونات الدائمة للاضطرابات المدنية... هو أن المعلومات الخاطئة تسري في المجتمع. يسود الكثير من الخوف؛ الكثير من الناس يلتقطون أجزاءً من المعلومات وينشرونها. تخرج الشائعات، وفي معظم الأحيان تكون مدمرة للغاية.

مارتن والش، مشروع تاريخ شفوي للحقوق المدنية (مبادرات إدارة النزاع، 2001)

ما هو ضبط الشائعات؟

يشير ضبط الشائعات إلى التحقق من الشائعات التي يمكن أن تسهم في زيادة العنف والصراع و/أو انعدام الأمن. وهو يشمل: أ) مراقبة الشائعات وتحديدها؛ ب) التحقق من الشائعات عند الإمكان؛ ج) تسهيل نشر المعلومات الواقعية مع مختلف الأطراف، عندما يكون ذلك قابلاً للتنفيذ وملائماً، من أجل منع العنف وتصعيد النزاع و/أو التشرد المبكر.

كيف يعمل ضبط الشائعات؟

يمكن للشائعات أن تحصد الأرواح في حالات العنف. فعلى سبيل المثال، أي إشاعة تصدر حول هجوم وشيك على جماعة، قد تولّد حالة من الذعر بين المدنيين. وقد يؤدي هذا الذعر إلى إجلاء جماعي أو إلى هجوم مضاد حتى قبل وقوع الهجوم موضوع الشائعة. بالمقابل، يمكن لشائعة تشير إلى أنّ هجوماً وقع بالفعل أن تؤدي إلى هجمات انتقامية. إن التحقق من المعلومات، وعند الاقتضاء، مشاركة المعلومات الفعلية مع الأطراف المتنازعة أو المجتمعات الأوسع حول التهديدات وحوادث العنف في المنطقة يمكن أن يساعد في تخفيف حدة التوتر، وتخفيف حدة الصراع، ومنع النزوح غير الضروري (والذي عادة ما يكون مكلفاً للغاية). بمجرد هروب الناس يصعب عليهم العودة. ووفقاً لما قاله يان إيغلاند، الأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي، فإن متوسط الوقت المتاح للأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين يعيشون في حالة نزوح هو 17 عاماً (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2014).

يعتبر ضبط الشائعات واحدة من الطرق المفيدة في الحالات التي ارتفعت فيها مستويات انعدام الثقة إلى حد كبير وتفككت قنوات الاتصال السابقة بين المجموعات أو اختفت. على سبيل المثال، في العديد من المناطق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أصبحت المجتمعات عالقة في صراعات قديمة بين القبائل والعشائر. وكانت الغارات على الماشية واختطاف الأطفال والهجمات المجتمعية

أمراً شائعاً. وغالبا ما تندلع الاشتباكات على موجات، وفقاً للموسم. وتعتبر طرق الاتصال والبنية التحتية محدودة. وتتغذى الشكوك وعدم الثقة تجاه القبائل الأخرى بفعل جولات من مؤتمرات السلام الفاشلة وعمليات نزع السلاح المتداعية. وفي بيئة من هذا النوع، قد يشكّل "ضبط الشائعات" طريقة فعالة لمنع العنف أو الحد منه وحماية المدنيين.

يتمتع ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين بوضعية جيدة لتحديد الشائعات وتأمين ضبط الشائعات. فهم يعيشون مع مجتمعات ضعيفة لفترات طويلة من الزمن، ويتمتعون بفهم عميق للسياق المحلي، بالإضافة إلى ثقة الأشخاص الذين يعملون معهم. قد لا يحصل مراقبو الأطراف الثالثة أو حفظة السلام الذين يصلون فجأة إلى مناطق مهددة ويتعاملون مع عدد من الجهات الفاعلة رفيعي المستوى لفترة زمنية محدودة على الميزة نفسها مع عدد من المعلومات الرفيعة المستوى كما الذين يعيشون ضمن المجتمعات المحلية و(في بعض الحالات) يتحدثون اللغة المحلية. وترفض السلطات المحلية وقادة الجيش في بعض الأماكن الكشف عن معلومات مفصلة حول حوادث العنف في المنطقة. فهم يخشون التدخل الخارجي، أو انخفاض النشاط التجاري، أو تضرر سمعتهم بسبب عجزهم عن إدارة الصراع. وحتى ولو كانوا راغبين في مشاركة المعلومات، فقد يكون لديهم وجهة نظر واحدة فقط من الرواية. وضمن مناخ من الشك، والتحيز، واللاثقة، والخوف، سيكون لمعظم الشائعات ثلاث أو أربع نسخات مختلفة على الأقل.

ويتمتّع ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين بميزة أخرى ضمن تحديد الشائعات وتوفير الرقابة على الشائعات ألا وهي إمكانية وصولهم إلى المناطق التي لا تستطيع الجهات الفاعلة الأخرى الذهاب إليها. وتتيح لهم شبكات علاقاتهم الواسعة، في بعض الأماكن، بالتحرك عبر المناطق التي تسيطر عليها الجماعات شبه العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سقفها الأمني المنخفض نسبياً يبسّط لوجستيات النقل، ما يتيح لها، على سبيل المثال، بالسير في الأراضي التي لا يمكن فيها التنقل بالآليات أو يكون التنقل فيها معلّقاً بشكل مؤقت (مثلاً في خلال موسم الأمطار).

ضبط الشائعات في الميدان

يبدأ ضبط الشائعات بتحليل شامل للسياق والصراع. وقد يؤدي النقص في فهم السياق والصراع إلى سوء تفسير التطورات والحوادث. قد لا يتم تحديد الشائعات الهامة جداً إذا وجد المراقبون أنفسهم في المكان الخطأ أو في الوقت الخطأ (في المناطق الريفية، غالباً تتغير أنماط العنف مع الفصول). بدلاً من ذلك، قد يجد أفراد فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين أنفسهم في المكان المناسب في الوقت المناسب، لكنهم قد يحققون في فهم مدى إلحاح الخطر الذي يكمن وراء هذه الشائعات. قد تؤدي الجهود المبذولة لتهدئة التوترات في هذه الحالة إلى خلق إحساس زائف بالأمن بين أفراد المجتمع

وزيادة المخاطر الأمنية إذا لم تكن مصحوبة بجهود الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة (انظر القسم 3.2.3).

غالباً ما يعمد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين المنخرطون في ضبط الإشاعات إلى تعريف المراقبون المحليون في المناطق المعينة الذين يعملون على إعلامهم بشكل منتظم عن آخر التطورات والحوادث. وسيتم توثيق الشائعات الواردة والتحقق منها مع مراقبين آخرين في المنطقة. وستحاول فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين أيضاً زيارة مكان الحادث المشاع للحصول على معلومات مباشرة. سوف يجمعون أكبر عدد ممكن من التفاصيل حول الأعداد والعمر والجنس وقواعد اللباس (الزي الرسمي) للأشخاص المشاركين في الحوادث المبلغ عنها، والوقت والمكان المحددين، واستجابة المدنيين والسلطات المحلية، وما إلى ذلك. وسيعملون على تحليل الشائعات، وتمييز الأنماط، وتقييم نسبة الشائعات إلى الحوادث الفعلية، وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وفي بعض الحالات، ستستخدم فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين المعلومات للمشاركة في دبلوماسية المكوك وتوضيح تصورات الأطراف المتنازعة ونواياها حول (وإلى) بعضها البعض من أجل تخفيف حدة التوتر وتجنب المواجهات العنيفة (انظر أيضاً القسم 3.3.2 حول الحوار متعدد المسارات).

إلا أنّه، في حالات النزاع، غالبا ما يتم تداول قدر كبير من المعلومات المضللة والبروباغندا، ما يجعلمن التحقق الكامل من شائعة مهمة صعبة أو مستحيلة في كثير من الحالات. وفي حال عمدت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى نشر معلومات تبين أنها خاطئة، فإنها من الممكن، ليس أن تضع المزيد من الناس في خطر أكبر فحسب، بل أن تفقد مصداقيتها بالإضافة إلى ثقة الأطراف المعنيين المحليين. لذلك من الضروري التحقق بشكل مستقل من أكبر قدر ممكن من المعلومات. إذا لم يكن من الممكن إجراء عملية التحقق بشكل مباشر، فإن فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين يجب أن تعمل على الأقل ليس إلى التحقق من المعلومات من أشخاص/ممثلين متعددين فحسب، ولكن أيضا تحديد مصدر (مصادر) كل شخص/ممثل: إذا كانت الجهات الفاعلة الذين تحدثوا معهم قد تلقت المعلومات من المصدر نفسه، ولم يتم في الواقع التحقق من المعلومات على الإطلاق.

من المهم بشكل خاص ألا يعمد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى إخبار مجتمع بأنهم آمنون، أو بشكل أكثر عمومية، ما هي الأحداث التي سوف تتجلى. من المهم أن نتذكر أنه لا يمكن لأحد التنبؤ بالمستقبل، وإذا أخبروا المدنيين بأنهم آمنون عندما يكون الهجوم ما زال ممكناً، فإنهم يخاطرون بتعريض الأشخاص الذين يسعون إلى حمايتهم للخطر. فعلى سبيل المثال، إذا أخبر أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين مجتمعاً محلياً بأنّهم لن يتعرضوا لهجوم – حتى ولو أمّنوا التزام المعتدي المحتمل بعدم الانخراط في أعمال عنف – وتمت مهاجمتهم بالفعل في وقت لاحق، فإن فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين يكون قد ساهم فعلاً في انعدام الأمن. وتأكيداً للمؤكّد، من الضروري ألا نفترض أبداً أن المجموعة ستمتنع عن المشاركة في العنف حتى لو أنها تضمن أنها لن تفعل ذلك. في بعض الأحيان، لا يتمتّع القادة بالسيطرة على المفسدين المحتملين، وبشكل عام، فإن ديناميات الأحداث تشهد تحولات سريعة في حالات النزاع.

وحصراً إذا استطاع ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين التحقق بشكل مستقل من أن الشائعات كاذبة، وأنّ الحقيقة لن تصعّد التوترات، يمكنهم أن ينشروا المعلومات الصحيحة. فعلى سبيل المثال، إذا كان أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين قد رأوا وتحدثوا إلى الشخص الذي ترددت شائعات عن قتله، وأنه(ا) ليس(ت) معرضاً/معرّضة لخطر الموت الوشيك، وأن المعلومات الحقيقية ستؤدي إلى تهدئة التوترات، يمكنهم عندئذ اتخاذ خطوات لتصحيح المعلومات ونشرها بشكل مستقل.

وفي هذه الحالات، يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار:

- إلى من يجب أن يعطوا الأولوية لنشر المعلومة؟ هل يجب أن يعطوا الأولوية لنشر المعلومات إلى الأشخاص الذين من المرجح أن يتفاعلوا مع الشائعات أولاً؟ هل من أفراد محترمين (قادة دينيين وقادة مجتمعات، إلخ) يتمتعون بالمصداقية والنفاذ للمساعدة في نشر المعلومات؟ إلى السلطات، التي قد تكون قادرة على منع العواقب السلبية؟
- ما هي طرق التواصل التي ينبغي استخدامها للتأكد من وصول المعلومات إلى الأشخاص الصحيحين؟ تتضمن أمثلة الاستراتيجيات المحتملة ما يلي:
  - التناقل الشفهي/المكالمات الهاتفية
  - مواقع التواصل الاجتماعي
  - استخدام الاتصالات مع السلطات المحلية لنشر الرسالة
  - استخدام محطات الراديو أو التلفزيون المحلية لبث الرسالة
  - اللقاءات في المجتمع المحلي.

- كيف ينبغي تأطير الرسالة بحيث تكون ذات مصداقية وتخفف بفعالية من حدة التوتر؟

هل أنت قادر على نشر المعلومات بسرعة كافية لمنع رد الفعل السلبي؟

في الحالات التي يكون فيها من غير الممكن التحقق من المعلومات ونشرها بسبب:

أ) نشر المعلومات الصحيحة من شأنه في الواقع زيادة احتمالات العنف

ب) من غير الممكن التحقق من الشائعات بشكل كاف؛ و/أو

ت) ليس من الممكن نشر المعلومات الصحيحة بشكل فعال، من المرجح أن يصبح من الضروري توظيف أدوات مختلفة لتخفيف حدة الصراع. على وجه الخصوص، قد تعتبر المفاوضات المكوكية، أو الوساطة، أو تسهيل الحوار، أو إشراك السلطات لتوفير الحماية من الاستراتيجيات المناسبة. في حال لم يكن التخفيف من حدة الصراعات ممكناً أو ناجحاً، ومثّلت الشائعات خطرا مهدداً على نطاق واسع، قد يكون من الضروري النظر في تفعيل نظام الإنذار/الاستجابة المبكرة في وقت مبكر، على افتراض أنه موجود.

نوصي بقراءة:

- ICRC. (2012). *Enhancing protection for civilians in armed conflict and other situations of violence*. http://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc-002-0956.pdf

3.2.3 الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة

ما هو الإنذار المبكر/الاستجابة المبكر؟

الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة (EWER) هو تطبيق منهجي للمراقبة من أجل منع العنف، والحد من تأثير العنف، وزيادة سلامة المدنيين وأمنهم في حالات الصراع العنيف المتوترة. وهي تستند إلى الوعي بأن النزاعات تتقدم عموماً من خلال مراحل معترف بها تماماً. ومن خلال مراقبة تطور الصراع، قد يكون من الممكن استباق تطور الأزمة. إن الوعي في الوقت المناسب بأزمة وشيكة قد يساعد المدنيين على الاستعداد لمواجهة الأزمة أو إخلاء المنطقة. إن الاستجابة في الوقت المناسب قد تمنع تطور الأزمة أو على الأقل قد تحد من تأثيرها.

يمكن تعريف الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة بأنه جمع وتوصيل المعلومات حول الأزمات، وتحليل تلك المعلومات، والدراسة الأولية لخيارات الاستجابة المحتملة للأزمة. ويتطلب الإنذار المبكر للنزاعات (قريب من الوقت الفعلي) تقييماً للأحداث التي من المرجح أن تؤدي إلى تصاعد سريع للعنف في بيئة عالية المخاطر.

غالباً ما يستخدم الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة بالاقتران مع الإنذار المبكر. وهو يشير إلى الإجراءات التي تتخذ لمنع العنف أو تصاعد العنف وحل النزاعات العنيفة. بالإضافة إلى التدخل المباشر للحماية غير المسلحة للمدنيين، يمكن أن تكون هذه الإجراءات دبلوماسية وعسكرية وإنسانية و/أو اقتصادية. ويجب أن تعكس خيارات الاستجابة مجموعة من الحقائق الأرضية وقدرات الاستجابة والسيناريوهات. تصف الحقائق على الأرض حالة معينة، يميّزها سياق طوارئ محدد. وتشير قدرات الاستجابة إلى (عدم) قدرة بعض الجهات الفاعلة على تقديم تدخل شامل وموجه في الوقت المناسب. وتشير السيناريوهات إلى النتائج المحتملة للتدخلات ذات الصلة.

قد لا ينخرط أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين إلا في الإنذار المبكر ويتركوا الاستجابة المبكرة للممثلين الآخرين، أو العكس بالعكس. وفي معظم الحالات، سينخرطون في كل من الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. وعندما يتعلق الأمر بالاستجابة المبكرة إثر حالة الأزمات، قد تتعاون وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين مع الوكالات الإنسانية الأخرى وتركز تحديداً على مخاوف الأمن

المادي ومسائل حماية المدنيين في منطقة الأزمة. وتقدم وكالات أخرى عادة، على سبيل المثال، الغذاء والمساعدات الطبية.

يتم اختيار إجراءات الاستجابة المبكرة من أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين الموصوفة بشكل منفصل في هذه الوحدة، وفقاً لما يناسب الوضع. وسيركز هذا القسم بشكل رئيسي على الإنذار المبكر والعملية التي تقود من الإنذار المبكر إلى الاستجابة المبكرة.

كيف يعمل الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة؟

ينطوي الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة على ما هو أكثر من نشاط فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين لمراقبة تطور الصراع والاستجابة لحالة الأزمات. ينطوي الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة على إنشاء آليات مجتمعية أو تعزيزها للتحليل والتواصل والاستجابة. وتحتاج هذه الآليات إلى الضمان أن المعلومات حول الحوادث والتطورات في المنطقة يتم تحديدها بشكل صحيح ويتم تبادلها في الوقت المناسب مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وخصوصاً تلك التي تكون في وضع يتيح لها الاستجابة لأزمة تلوح في الأفق. وبالإضافة إلى مشاركة المعلومات، تتناول آليات الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة أيضاً مسألة التنسيق والإعداد وتقسيم المسؤوليات. وقد يشمل الإعداد مجتمعات كاملة. ويحتاج الأطفال إلى معرفة ما يجب فعله أو أين يذهبون في حالات الطوارئ. قد يكونون في المدرسة أو على الطريق أو بمفردهم في المنزل. قد يحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة أو غيرهم من المعوقين عقلياً أو جسدياً إلى دعم الآخرين في حالة الإخلاء المفاجئ. يمكن تطوير أنظمة إنذار مبكر محددة، ولكن ما لم يفهم المجتمع بأكمله كيفية الاستجابة، فلن تكون فعالة.

وتتميّز آليات الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة بأنها متعددة الطبقات، بشكل أفقي وعمودي. وقد تساهم في الربط بين الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية والجهات الفاعلة في المستويين المتوسط والعالي. وقد تساهم أيضاً في ربط الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة في جانبي الصراع مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرأة من مجتمع ما أن تبادر إلى إعلام نساء من مجتمع آخر أن التوترات في مجتمعهن تتزايد.

يتطلب الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة الفعال مدخلات من مجموعة واسعة من وجهات النظر، بما في ذلك وجهات نظر الفئات المهمشة، والنساء، والمسنين، الذين غالباً ما يتم استبعادهم من عمليات السلام الرسمية. ويجب أن تشتمل الآليات على ممثلين قادرين على إدراك المؤشرات المبكرة أو علامات العنف الوشيكة وتصنيفها. ويجب على الآليات أيضاً أن تشمل الجهات الفاعلة القادرة على الاستجابة مع هذه المؤشرات لمنع العنف من الحدوث أو منع تصعيده. وعادة ما يكون أولئك الذين يعيشون في مجتمعات متضررة بالعنف في الوضع الأفضل الذي يتيح لهم التعرف إلى هذه المؤشرات. قد يكون هؤلاء أعضاءً نموذجيين في المجتمع، أو أعضاء في منظمات شعبية، أو قادة مجتمعيين. إن القادرين على تسهيل الاستجابة الإيجابية لمنع العنف ليسوا بالضرورة قادة رفيعي المستوى، لكن يجب أن يكون لديهم التأثير الضروري لوقف العنف أو إزالة التصعيد. قد يكونون قادة دينيين، أو سياسيين محليين، أو ممثلين من قطاع الأعمال، أو من الشرطة أو الجيش المحليين، بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين إقليميين أو قيادة المجموعات المسلّحة.

من الضروري أن لا تنشئ فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين آليات جديدة للإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة بدون تقييم لوجود الآليات الموجودة وعملها. وفي بعض المناطق يتم توجيه الآليات القائمة إلى الكوارث الطبيعية. ويمكن للممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين الاضطلاع بدور في تنقيح هذه الآليات لتشمل مكون من مكوّنات النزاع. ويكمن مصدر قلق في التأكد من أن آليات الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة تبقى غير سياسية بحتة وإلا فإن ذلك قد يخلق مخاطر أمنية للمنخرطين.

الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة في الميدان

يبدأ إنشاء آليات الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة بتحديد مناطق الأزمات. وستركز فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تقييمها على المناطق التي تشهد صدامات منتظمة، وقواعد السياسيين المتشدديين، والمجتمعات المختلطة، بالإضافة إلى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، والقريبة من خطوط الدفاع الأمامية، ومعسكرات القوات المسلحة. وبعد التعرف إلى منطقة محددة للأزمات، يعمل أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين والجهات الفاعلة المجتمعية على تجميع معلومات خط الأساس وتحديد مؤشرات النزاع المحتمل:

وقد تكون مؤشرات الصراع:

- سياسية (على سبيل المثال، تشريعات لصالح مجموعة معينة على مجموعة أخرى أو خطاب الكراهية)؛
- اقتصادية (على سبيل المثال، تعطيل توزيع الأغذية أو التنمية الاقتصادية غير المتساوية على طول خطوط المجموعات)؛
- بيئية (على سبيل المثال، الجفاف المتمادي أو المحاصيل السيئة)؛
- الاجتماعية – الثقافية (مثل تدمير المواقع الدينية أو تدنيسها) ؛
- تكنولوجية (الاستفزازات وخطاب الكراهية في الإذاعة أو في وسائل التواصل الاجتماعي)؛
- هجرات (على سبيل المثال، أشخاص يغادرون مناطق معينة أو ماشية تصل)؛
- متعلقة بالأمن (مثل حوادث الاختطاف أو ظهور جماعات مسلحة جديدة، والتفجيرات والهجمات).

بعد جمع المعلومات الأساسية ومؤشرات الصراع، يعمل أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين والممثلون المحليين على تحليل البيانات بشكل مشترك ووضعها في سياقها وإرفاق المعنى بها. وسيعملون أيضاً على صياغة سيناريوهات معقولة وإنشاء خطط عمل لكل سيناريو. ويمكن إتمام

بعملية جمع المعلومات وتحليلها بالكامل في إطار لقاء مجتمعي أو ورشة عمل. ويتيح ذلك تطوير القدرات حول استراتيجيات الحماية وخطط الطوارئ.

وفي السياق الذي تعاني فيه المجتمعات من القصف الجوي، قد تعمد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين، على سبيل المثال، إلى تنظيم ورشة عمل مع قادة المجتمع حول الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة. ويمكن للمشاركين وصف وتحليل ما حدث في المرة الأخيرة التي أصيب فيها المجتمع بالقصف الجوي؛ على سبيل المثال، فقد الأطفال حياتهم لأنهم هربوا في حالة من الذعر، بدلاً من البحث عن غطاء في الخنادق الفردية (وهي حفر في الأرض تستخدم كمأوى ضد نيران العدو)؛ ولم يكن لدى الأشخاص الذين يعانون صعوبات جسديّة أي خنادق، نظراً لعدم تمتّعهم بالقوة لحفرها. وقد يقر قادة المجتمع بأنهم لا يستطيعون منع وقوع القصف الجوي، لكنهم يستطيعون الحد من تأثيرها في عدد من الطرق. قد يتم تكليف النساء والأساتذة بإرشاد الأطفال حول ما يجب فعله في المرة المقبلة عندما يحدث قصف. يمكن تكليف الشباب بحفر الخنادق للأشخاص الذين يعانون مشاكل جسدية. يمكن لقادة المجتمع تحديد علامات تحذير محددة لضمان الاستجابة السريعة. يمكنهم حتى إنشاء نظام اتصالات عبر الهاتف يتضمن أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين وغيرهم من الجهات الفاعلة لضمان الاستجابة السريعة من مقدمي الخدمات في أعقاب القصف.

نوصي بقراءة

- *The Small Girl and the Big Men*. (duncan n.d.). https://tinyurl.com/k6s9shj

3.3

بناء العلاقة

يحتاج المرء إلى قنوات اتصال سلسة مع النظراء في الدولة. يجب أن يعرف المرء إلى من يتحدث. قد لا يمكنك حل كل شيء، ولكن يجب عليك على الأقل الذهاب إلى المكان الصحيح، ومعرفة من سينتبه، ومن سيهدر وقتك...

مع وجود علاقة جيدة، يمكنك الاتصال مباشرة – "ما الوضع مع هذه الحالة؟" بدون علاقة، لا يمكنك ذلك.
رئيس المكتب الفرعي، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، كولومبيا (ماهوني، 2006 ص. 52)

تعتبر العلاقات جانبا هاما من جوانب جميع أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين. يساعد وجود علاقات موثوقة مع الجهات الفاعلة الرئيسية والأطراف المعنيين الآخرين على فتح قنوات التواصل بين أطراف النزاع. كما أنه يساعد على معالجة الإشاعات وتدخلات الدعم لمنع تصاعد العنف. وأخيراً، فإنه يعزز سلامة أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين المنتشرين في مناطق النزاع العنيفة وأمنهم. ويتأتى أحد العوامل المهمة في فعالية الحماية غير المسلحة للمدنيين من إنشاء وتحسين العلاقات مع ممثلي الحكومة، والجهات الفاعلة المسلحة (الحكومية وغير الحكومية)، والزعماء المحليين الدينيين وقادة المجتمع، وغيرهم ممن قد يتمتعون بالقدرة على التأثير على مرتكبي العنف المحتملين أو أطراف الصراع. وفي حين أن إقامة العلاقات توفر بعض الحماية بطبيعتها، وإذا حدثت التهديدات وعندما تحدث، يمكن استدعاء هؤلاء الأشخاص المؤثرين للحد من مخاطر العنف. إن معرفة متى يجب التركيز على التفاعل الإيجابي ومتى يتم استخدام الضغط في هذه العلاقات لهو أمر معقد ويعتمد على التحليل الدقيق.
على الرغم من أن بناء العلاقات يعد مكوناً مهماً في جميع أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين، يتم استخدام بناء الثقة والحوار متعدد المسارات كتطبيقين محددين لبناء العلاقات. وسيتم وصف كلا التطبيقين في هذا القسم.

3.3.1 بناء الثقة

لاحظ بعض "مستهلكي" المرافقة المدنية أنه في الإدراك المتأخر، لا يعتقدون أن المرافقة والوجود قد أنقذوا حياتهم، لأنهم أدركوا في وقت لاحق أنهم لم يكونوا في خطر كبير كما كانوا يعتقدون في الأصل. ومع

ذلك، فقد لاحظوا أن التضامن الذي شعروا به أتاح لهم بمواصلة عملهم، بغض النظر عما إذا كانوا معرضين بالفعل للخطر أم لا.
ليزا سكيرش، 2006، ص. 60

ما هو بناء الثقة؟

بناء الثقة هو مسألة دعم القوة الداخلية بدلا من تغيير الظروف الخارجية أو زيادة المهارات. كما يتعلق الأمر باختبار الأشخاص، وعند الاقتضاء اكتساب الثقة في هياكل الدولة التي من المفترض أن توفر الحماية. وعادة ما تتميز الصراعات المتمادية بدورات من العنف والقتل والإساءة والتمييز والافتقار إلى العدالة، والتعليم، والموارد الأساسية، وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إليها. غالباً ما يُشتبه تلقائياً في أن النازحين مسؤولون سياسياً عن تعثّر حظوظهم، بينما عادة ما يصوف المدافعون عن حقوق الإنسان بأنّهم "متمردون" أو "عصابات". في حين أنه يتوافر بشكل شبه دائم مدنيون نشطون، يعملون من أجل التغيير، فإن العديد من المدنيين الآخرين يصبحون خائفين، وفاقدين الثقة، ومكبوتين، فاقدين القدرة. فقد بعضهم الأمل في مستقبل أفضل، ونضبت أفكار آخرين حول كيفية تغيير وضعهم، أو فقدوا الإرادة والشجاعة للمحاولة. وفي مناخ من هذا النوع، يمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين محاولة بناء ثقة المدنيين في أنفسهم وفي الآخرين أو تجديدها، بما في ذلك الجهات الحكومية الفاعلة.

الثقة هي تطبيق لبناء العلاقات لأن الثقة المتزايدة تميل إلى إخراج الناس من عزلتهم. وهي تؤدي إلى المزيد من المشاركة والمبادرات والإبداع والمواجهة. وتعتبر مسألة ما إذا كانت هذه المواجهة قد تؤدي أيضاً إلى نشوب صراع وحتى العنف إشكالية سيتم استكشافها في 5. ويركز هذا القسم على دور الثقة في منع العنف أو الحد منه، وزيادة السلامة والأمن، وتعزيز البنى التحتية المحلية للسلم.

كيف يعمل بناء الثقة؟

يمكن أن يسهم بناء الثقة في تحقيق الأهداف الرئيسية للحماية غير المسلحة للمدنيين بطرق مختلفة. ومع زيادة الثقة، من المرجح أكثر أن يقاوم المدنيون الإساءات أو يرفعون أصواتهم ضدها. وفي المناطق المعزولة، قد لا يكون السكان الضعفاء على دراية بحقوقهم. كما أنهم غير متصلين بشبكات الدعم ولا يمكنهم الوصول إلى خدمات الدعم. قد يخشون مقاربة قادة المجتمع أو ضباط الشرطة أو مقدمي الخدمات الدولية. ونتيجة لذلك، قد يستمرون في المعاناة من العنف المتواصل. ومتى أدرك هؤلاء حقوقهم، وشعروا بالارتباط، وأدركوا كيفية الوصول إلى خدمات الدعم، قد يشعرون بالثقة الكافية لعرقلة نمط العنف أو طلب المساعدة من الآخرين للقيام بذلك. وينطبق المنطق نفسه على المدافعين عن حقوق الإنسان أو مسؤولي الدولة الذين يشعرون بأنهم مجبرون على التصدي للإساءة نيابة عن الناجين. وعلى

الرغم من أنهم لا يعانون سوء المعاملة بأنفسهم بشكل مباشر، فقد يفتقرون إلى الثقة لمواجهة المرتكبين. وبمجرد أن يشعروا بالحماية والدعم، قد يجدون الثقة للتصدي لهذه القضية.

وكما أن زيادة الثقة يمكن أن تمنع العنف أو تحد منه، فإنها يمكن أن تزيد أيضا سلامة المدنيين وأمنهم وأن تعزز البنى التحتية المحلية للسلم. فعلى سبيل المثال، قد تساهم زيادة الثقة في تشجيع المدنيين على إطلاق أنشطتهم الخاصة من أجل السلام أو حماية المجموعات الضعيفة في مجتمعهم. وغالباً ما يؤدي نقص التعليم أو استخدام أنظمة التعليم من أعلى إلى أسفل إلى جعل المدنيين يعتقدون أنّهم لا يتمتعون بمؤهلات أو مهارات كافية للمساهمة في السلام والأمن. ويمكن للممارسين أن يضطلعوا بدور في إقناعهم بالعكس. وقد أظهرت دراسة الحالة في الوحدة 1 (الإطار 1، القسم 1.1.2) أن أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين شجعوا النساء على توفير التواجد الوقائي والمرافقة لبعضهن البعض من أجل حماية أنفسهن من العنف الجنسي في نقاط الوصول إلى المياه. أدرك هؤلاء النساء أن بإمكانهنّ اتخاذ خطوات بأنفسهن لإحداث فرق، وقد شجعن بدورهنّ النساء الأخريات.

وأخيراً، يمكن لزيادة الثقة أن تزيد العلاقات بين المدنيين والجهات الفاعلة الحكومية أو صانعي القرار. وفي العديد من حالات النزاع العنيف، يتردد المدنيون أو يخشون الاتصال بالجهات الفاعلة التابعة للدولة لأسباب متنوعة. يمكن لزيادة الثقة أن تساعد في سد الفجوة ودعم المدنيين في مقاربة الجهات الحكومية للإبلاغ عن الانتهاكات وطلب إجراءات حماية إضافية. ويمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يكونوا مثالاً يحتذى به، لأنهم ينخرطون بشكل واضح مع قوات الأمن وضباط الشرطة والمسؤولين الحكوميين ويبنون علاقات مع الأفراد الداعمين. وفي الوقت نفسه، يمكنهم دعم عمل مؤسسات الدولة التي توفر خدمات الحماية للمدنيين، مثل لجان حقوق الإنسان المحلية. يمكن أن يساعد هذا على زيادة ثقة المدنيين في قدرة الدولة على الحماية.

بناء الثقة في الميدان

يمكن بناء الثقة بالعديد من الطرق المختلفة. ويمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يتولوا التالي:

- مرافقة الناجين من العنف إلى المسؤولين الحكوميين من أجل التبليغ عن الإساءات أو الانتهاكات.
- تشجيع الملكية المحلية للأنشطة المشتركة وزيادة المشاركة (يمكن إعطاء الأولوية للثقة على الكفاءة).
- تشجيع التعلم الأفقي عبر إنشاء حوار بين الجهات الفاعلة المحلية – قد ترى هذه الأخيرة في أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين خبراء وتتجاهل حكمة الجهات الفاعلة المحلية "غير المتعلمة"؛
- تشجيع المناقشات التي يعترف فيها السكان المحليون بخبراتهم الخاصة؛
- استكشاف الآليات أو الأدوات المحلية وتقييمها قبل إدخال آليات وأدوات خارجية

- السعي إلى التشاور والحوار مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الفئات الضعيفة، وإظهار التقدير العلني للمعرفة والمنظور الذي يقدمونه؛
- استخدام مهارات الاستماع والتأكيد النشط لإثبات أن مدخلات الجهات الفاعلة المحلية تحمل قيمة؛
- التحدث" باللغة المحلية – استخدام أمثلة ورموز تعكس السياق المحلي وترتبط به؛
- مشاركة دراسات الحالة التي توضح كيف أن الأشخاص الذين يشبهونهم تماماً قد اضطلعوا بأدوار مهمة في الحماية؛
- تقديم دعم بناء المهارات حول الأمن والحماية، أو القانون الدولي، أو المراقبة.

3.3.2 الحوار المتعدد المسارات

يُنظر إلى قوة السلام بلا عنف على أنه قادر على التأثير على أعمال حكومة الفيليبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير وهما الجهتان الفاعلتان المسلحتان، بما في ذلك القدرة على الدفع إلى كف الأعمال المسلحة والامتناع عنها عبر الوصول المباشر... وتذكر السجلات مرور بضع دقائق من الوقت بين الإبلاغ عن الحادث إلى قوة السلام بلا عنف، وانسحاب من الجهات الفاعلة المسلحة أو وقف العمل المسلح في مكان ما.
غوندوز وتورالبا (غوندوز وآخرون 2014)

ما هو الحوار المتعدد المسارات؟[46]

تشارك فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في التدخل الدبلوماسي في المواقف اليومية كما تتفاعل باستمرار مع الجهات الفاعلة الرئيسية على مستوى القاعدة، والمستوى المتوسط، وأعلى مستويات المجتمع. ويساهم كل اتصال في التشجيع على تغيير في السلوك. وكلما ترسّخ الوجود من ناحية الوقت والثبات، وازدادت العلاقات التي تم إنشاؤها مع تلك الجهات الفاعلة، بات ذلك ممكناً. وتتوافر فرص التأثير على الجهات الفاعلة الرئيسية في كل مكان، وفي كل يوم. عندما يكون أفراد الوحدات غير المسلحة للممدنيين في الأماكن العامة، يسافرون إلى المناطق الريفية النائية، ويتحدثون إلى العمدة أو الكاهن أو القائد المحلي، فيهتم الجميع ويحسبون النتائج. وهذا يغير الوضع (ماهوني، 2006، رقم 49) عندما يشارك ممثلون عن المجتمع المدني، وخصوصاً النساء، في الحوار، تعترف النتائج

[46] يعتمد هذا القسم على عمل ليام ماهوني ، 2006 ، الحضور الاستباقي: الاستراتيجيات الميدانية للحماية المدنية.

بمجموعة أوسع من الاحتياجات وتكون أكثر استدامة مما تكون عليه عندما تشارك الأطراف الرسمية والجهات الفاعلة المسلحة وحدها.

يمكن تعريف الحوار على أنه محادثات مدروسة ومنظمة، وغالباً ما يتم تسهيلها من قبل المنظمات أو الأفراد. الحوار المتعدد المسارات هو مصطلح لعمليات الحوار التي تعمل على عدة مسارات في وقت واحد. ويعمل هذا القسم على استكشاف ثلاثة مسارات، على الرغم من إمكانية تقسيمها إلى تسعة مسارات مختلفة (دياموند وماكدونالد، 1993):

- يشير المسار 1 عادة إلى الحوار الرسمي بين القادة السياسيين والعسكريين رفيعي المستوى، مع التركيز على اتفاقات وقف إطلاق النار والمعاهدات والعمليات السياسية في مرحلة ما بعد الصراع؛
- يشير المسار الثاني إلى أنشطة الحوار غير الرسمية وحل المشكلات التي تهدف إلى بناء العلاقات وتشجيع التفكير الجديد الذي يمكن أن يبلّغ العملية الرسمية. وعادة ما يشمل قادة أكاديميين ودينيين وغير حكوميين مؤثرين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يمكنهم التفاعل بحرية أكبر من المسؤولين رفيعي المستوى.
- يشير المسار الثالث إلى الحوار بين الأفراد الذي يتولاه الأفراد والمجموعات الخاصة على مستوى القاعدة الشعبية لتشجيع التفاعل والتفاهم بين المجتمعات المعادية. وهذا ينطوي على التوعية وبناء الثقة داخل هذه المجتمعات (معهد الولايات المتحدة للسلام، 2011).

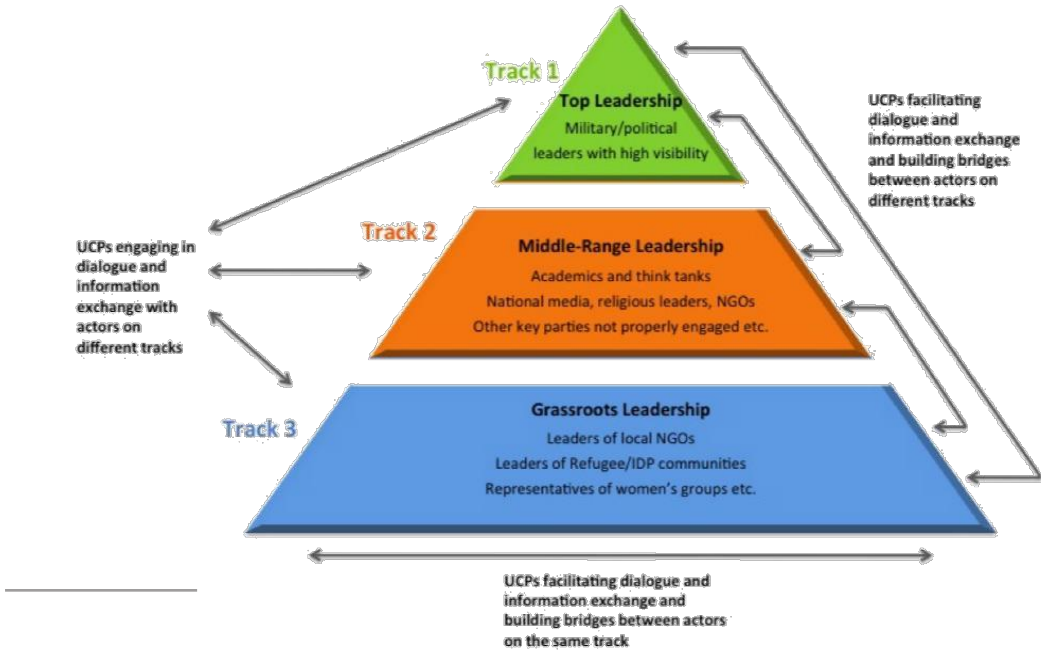

الصورة 3: الحوار المتعدد المسارات (معتمد من ليديراخ 1997 ص. 39)

كيف يعمل الحوار المتعدد المسارات؟

تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين ضمن المسارات الثلاثة وتهدف إلى تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة من جميع المسارات الثلاثة. فعلى سبيل المثال، من خلال ربط النساء صانعات السلام على مستوى القاعدة الشعبية (المسار 3) مع قادة المنظمات غير الحكومية أو الأكاديميين على المستوى المتوسط (المسار 2)، لا يساهم ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين في بناء العلاقات بين الجهات الفاعلة على المستويين فحسب، بل يعملون أيضاً على تعزيز أدوار كلا الطرفين. قد تشعر النساء صانعات السلام بدعم من الجهات الفاعلة الأكثر تأثيرا على مستوى المسار 2 وقد يتمتّعن بإمكانية التعلم من خبراتهم. وفي الوقت نفسه، تلقى قادة المنظمات غير الحكومية والأكاديميون معلومات مباشرة عن الوضع على المستوى الميداني من منظور النساء. وقد يعطيهم ذلك رؤى جديدة، يمكنهم استخدامها في حواراتهم مع القادة السياسيين على المستوى الأعلى (المسار 1). وبالإضافة إلى ذلك، يكون كلا الطرفين قد حصلا على منظور إضافي لعملية السلام. ويمكن أيضاً لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين تقديم نفس النساء صانعات السلام مباشرة إلى الجهات الفاعلة على مستوى المسار 1 – على سبيل المثال، مسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى – ودعم استمرار وجودهن في وظائف المسار 1.

وهذه العلاقات بين الجهات الفاعلة من مسارات مختلفة تتمتع بالقدرة على زيادة ثقة جميع الجهات الفاعلة المعنية. فهم يدركون تماماً ما يحدث وكيفية الرد على موقف معين. ونظراً لمشاركة ممارسي الممارسة غير المسلحة للمدنيين في المسارات الثلاثة، فإنّهم غالباً ما يتمتعون بحق الوصول إلى معلومات مهمة تم التحقق منها والتي لا تصل في معظم الأحيان إلى المسارين الأعلى، أي الأول والثاني. ويمكن أن تستخدم هذه الأداة بطريقة ماهرة لتعزيز مستويات الربط بين المسارات الثلاثة وتعزيز القواعد الشعبية إلى آليات سلام أعلى مستوى. ولا تشهد العديد من محادثات السلام تقدماً، لأن التفاعلات على مستوى المسار 1 لا تترابط بشكل فعال مع المسارين 2 و3. ويمكن لممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين أن يضطلعوا بدور في طرح المخاوف عند أعلى السلسلة وأسفلها واستخدام اتصالاتهم على المستويات العليا لحماية المدنيين.

وبما أن الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجماعات المسلحة غير الحكومية تتمتّع عادة بالتأثير الأكبر على الوضع الأمني، فإن مشاركتها أساسية، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين. وبالتالي، يولي ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين الأولوية لبناء العلاقات مع هؤلاء الفاعلين ومحاولة ربطهم بالعناصر الفاعلة الرئيسية على مختلف مستويات المسار.

وحين تتوافر إرادة سياسية داخل الدولة أو الجماعة المسلحة للاستماع، وبعد أن يتم بناء علاقات عملية، يمكن أن تكون آلية الاتصال الهامة عبارة عن استخدام الحوار والتعاون السري في اتجاه الإصلاح.

ويمكن لهذا التأثير أن يؤثر، ليس على مستويات صنع السياسة الأعلى فحسب، ولكن أيضاً على طول السلسلة نزولاً: فعلى المستوى المنخفض أو المتوسط قد يخشى القائد من خضوعه للمساءلة أمام قيادته الهرمية، وقد يفضل حل مسألة معيّنة بهدوء على مستواه (ماهوني 2006، ص. 50). وحتى في الحالات التي قد تكون فيها الدولة هي العقبة الأساسية للحماية، وربما المرتكب الرئيسي للإساءة، ستبقى فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين مستفيدة من العلاقات المحلية والدبلوماسية الوثيقة مع صانعي القرار الحكوميين والعسكريين على المستويين الوطني والمحلي. ويجب تطوير هذه العلاقات بعناية لضمان أقصى قدر من الوصول والتأثير، مع عدم السماح للدولة المضيفة بالتلاعب باستقلالية المنظمة أو الحد منها (المرجع نفسه، صفحة 52).

يمكن أن يشكّل التواصل مع الجماعات المسلحة مسألة غاية في الحساسية في نظر الدولة المهيمنة وجيشها، وبالتالي يجب أخذ المخاوف أمنية بعين الاعتبار عند إجراء اتصالات من هذا النوع. ومع ذلك، يجب ألا يتسبّب القلق بشأن الأمن باستبعاد قاطع لتواصل من هذا النوع. يجب التعامل مع الأمن بشكل استراتيجي على المستوى التشغيلي، مع الأخذ في عين الاعتبار أيضاً أن عدم الاتصال مع جماعة مسلحة قد يشكل أيضاً خطراً أمنياً على أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين (المرجع نفسه، ص 53).
ناهيك عن ذلك، يساهم ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين في بناء العلاقات والحوار بين المدنيين المهددين وشبكات السلام والأمن الدولية. فقد يعملون، على سبيل المثال، على جمع قصص المدنيين المهددين ومشاركتها لأجل التوعية حول أوضاعهم واحتياجاتهم في مجال الحماية. وقد يسهّلون اللقاءات بين مجموعات من النساء من مناطق معزولة من النزاعات العنيفة وبين ممثلي المجتمع الدبلوماسي في العاصمة، أو دعوة المدافعين عن حقوق الإنسان للتحدث في مؤتمرات أو اجتماعات دولية في أماكن مثل نيويورك أو جنيف. وغالباً ما تبني هذه التبادلات ثقة المدنيين المتضررين، وترفع من مكانتها، وتعزز شبكات دعمهم. وفي الوقت نفسه، فإنها تتيح لأعضاء شبكات الدعم الدولية الانخراط مباشرة مع المدنيين المتضررين والحصول على معلومات مباشرة، والتي غالباً ما تلهمهم لتكثيف جهودهم في المناصرة والاستجابة (انظر الشكل 4).
عندما سألنا ما الذي ساهم في زيادة استعداد المرأة وقدرتها على الانخراط في نشاط السلام، وخصوصاً خلال الحرب الثانية، تلقينا عدة تنوعات حول الاستجابة التي أصبحت مرتبطة بشبكات السلام ومصادر المعلومات الأوسع، د. ليفاين (2012) متحدثة عن النساء في ليبيريا، ص 12.

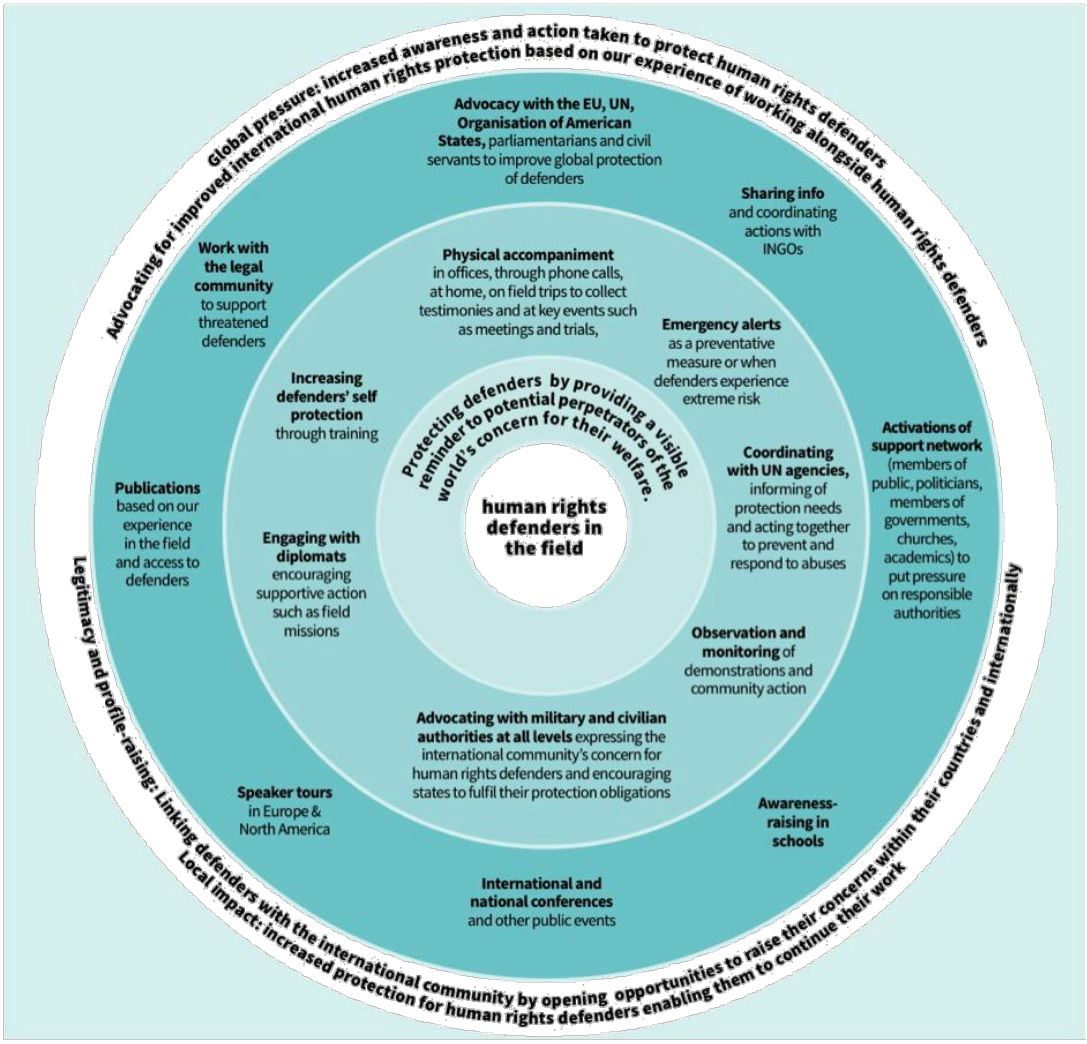

الصورة 4: ربط مدافعي حقوق الإنسان بالمجتمع الدولي

تم إنشاء الرسم البياني المبين في الشكل رقم 4 من قبل كتائب السلام الدولية. وهو يوضح كيفية دعم المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى الميداني، والمتموضعين في مركز النموذج، وحمايتهم من خلال شبكات العلاقات داخل البلد وخارجه. ويوفر الموظفون التابعون للحماية غير المسلحة للمدنيين التواصل مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب لتوليد الدعم لحماية المدافعين المهددين. أمّا في الخارج، فإنّ الحماية غير المسلحة للمدنيين تتعامل مع البرلمانيين وموظفي الخدمة المدنية وصناع القرار في المنتديات الدولية لحقوق الإنسان من أجل مناصرة هؤلاء المدافعين (كتائب السلام الدولية، 2012، ص. 3).

حوار متعدد المسارات في الميدان

يتطلب الحوار الفعال مهارات تحليلية وسياسية ودبلوماسية. ويمكن أن تنطوي الدبلوماسية على مجموعة واسعة من التقنيات، بما في ذلك الضغط المباشر، والضغط غير المباشر ("التلميح")، والفكاهة، واللياقة، والتبعية أو التواضع، والثناء، والتأكيد على الأهداف المشتركة، وتطوير الحلول معاً.

ومن أجل تأمين للحوار الفعال، يجب أن يكون ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين قادرين على:

- الانخراط وبناء الثقة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المسيئين والناجين من العنف والحكومات الوطنية والمحلية، وقوات الأمن، والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية وقادة المجتمع المحلي والنساء والأطفال؛
- وضع رسائل واضحة لكل من تلك الجهات الفاعلة، تتعلق بوضعها وتحفّز اهتمامها ؛
- إنشاء عمليات حوار متوازية مع المجموعات الضعيفة أو المهددة عند الاقتضاء. قد لا ترغب النساء في التحدث أمام الرجال، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي والجنساني؛
- توليد ثقافة الاحترام والشفافية (مع الحفاظ على السرية)، والتشاور المتبادل، والتعامل المفتوح مع الاتهامات – وتجنب تقديم وعود لا يمكن الوفاء بها ؛
- احترام التسلسل الهرمي والبنى التقليدية القائمة، وإدراك الانقسامات الداخلية؛
- التزام الدقة في نقل المعلومات حول الحوادث؛
- التفكطير الدائم في سلامة شركاء المحادثة – وخصوصاً عند تبادل المعلومات الحساسة ؛
- التزام المثابرة والصبر. قد تكون بعض الجهات الفاعلة مستعدة لمشاركة المعلومات في اجتماع ثالث أو رابع بعد اكتساب ثقتهم.

الإطار 3 – دراسة حالة: التخفيف من حدة النزاع في مخيم بيدا للاجئين

أدى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين في بيدا، جنوب السودان، إلى صراع بين المجتمع المضيف ومجتمع اللاجئين. كان موقع اللاجئين ينمو بمعدل متصاعد، بشكل عرّض كل من المخيم والمجتمع المضيف لخطر كبير من الصراع والعنف.

وعندما أجرت قوات السلام اللاعنفية مقاربة مع قادة المجتمع المضيف لتقييم الوضع، اشتكوا من نقص الغذاء وصعوبة الوصول إلى سبل العيش، نتيجة لطريقة استخدام اللاجئين للموارد الطبيعية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، شعر المجتمع الدولي بالتهميش من جانب المجتمع الدولي حيث ركزوا بشكل حصري على تقديم خدماتهم نحو اللاجئين. وقد أدى عدم وجود قنوات اتصال بين ممثلي اللاجئين والمجتمعات المضيفة، كما بين ممثلي المجتمع المضيف ومقدمي الخدمات الدوليين إلى زيادة تعقيد الصراع، إذ لم تتسن معالجة التوترات والمشاكل الكامنة.

بدأت الحماية غير المسلّحة للمدنيين بمقاربة السلطات المحلية والرؤساء فضلاً عن مجلس اللاجئين. ثم رافقوا بعض هؤلاء الممثلين إلى قادة المجتمع المضيف لبدء الحوار. كما اتصلوا بممثلي الوكالات المانحة الدولية للحصول على دعمهم ومشاركتهم. وعلى مدار الأسابيع شارك فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في دبلوماسية مكوكية بين مختلف المجموعات، فعمل على تسهيل الحوار ودعم المجموعات لإبرام اتفاقات محددة قابلة للتنفيذ حول كيفية مشاركة الموارد ونقل مواشيهم خلال موسم الجفاف.

وعلى الرغم من أنه كان من الصعوبة بمكان على وكالات المعونة الدولية أن تحيد عن تفويضها الرسمي لتقديم الخدمات للاجئين حصراً، فقد قرر عدد منهم في النهاية تقديم بعض خدمات الإغاثة والموارد إلى المجتمع المضيف، ما ساعد على تحسين العلاقات بين الطرفين.

المصدر: قوة السلام بلا عنف

3.4

بناء القدرات

في العديد من حالات النزاع العنيف، يبرز نقص في التعليم الرسمي وغير الرسمي. وفي حال كانت المدارس تعمل في الأصل، فغالباً ما تنقطع الدروس، ويتعرّض العديد من الطلاب والأساتذة للتهجير أو الإصابة أو القتل. وقد يكون تم سحب الطلاب من المدرسة لأسباب تتعلق بالسلامة، أو لدعم أسرهم، أو للانضمام إلى القوات المسلحة. وهنا يصبح البقاء على قيد الحياة هو الأولوية لكثير من المدنيين. ونتيجة لذلك، غالبا ما تتوافر قدرة و/أو ثقة محدودة بين المجتمعات في مناطق الصراعات العنيفة للانخراط في جهود السلام والأمن. قد يؤدي وجود أفراد الشبكة غير المسلحة للمدنيين أو الجهات الفاعلة الأخرى إلى زيادة المساحة المتاحة للمجموعات المحلية للعمل والنمو، إلا أنّ النقص في الفرص والأدوات اللازمة للتفكير والتعلم المشترك قد يعيق ذلك النمو. وقد تساهم تنمية القدرات للجهات الفاعلة المحلية في حالات الصراع العنيف في تأمين الفرص والأدوات للتعلم وزيادة الثقة في قدرتها على تحويل الصراعات.

يُفهم تطوير القدرات في سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنه تعزيز للمعرفة والمهارات والقدرات بغرض منع العنف وحماية المدنيين. ويتضمّن تطوير القدرات دورات تدريبية أو ورشات عمل حول مواضيع مثل الحماية غير المسلحة للمدنيين وحقوق الإنسان. وهو يتضمّن أيضا تدريب الأفراد الرئيسيين ودعمهم و/أو آليات الحماية المحلية القائمة أو المنشأة حديثا.

ويعمل هذا القسم أولاً على وصف الحماية غير المسلحة للمدنيين، لأن هذا هو التطبيق الأكثر استخداماً لتطوير القدرات. أمّا الجزء الثاني من القسم فيصف إنشاء آليات محلية للحماية غير المسلحة للمدنيين ذاتية الدعم. إنها الحماية غير المسلحة للمدنيين المقدمة من الجهات الفاعلة المحلية.

3.4.1 تدريب الحماية غير المسلحة للمدنيين

[الجهات الفاعلة المحلية] هي المصدر الأساسي للحماية، وخصوصاً عندما تفشل جميع مستويات الحماية الأخرى ... لذا فإن تدريبها هو استثمار مهم.

كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة (مجلس الأمن الدولي 2001)

ما هي الحماية غير المسلحة للمدنيين ؟

التدريب هو نشاط منظم لاكتساب المعرفة والمهارات والكفاءات. التدريب له أهداف محددة لتحسين القدرة والإمكانية والإنتاجية والأداء. وفي سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، يشير التدريب إلى العمل مع الناس في عملية ديناميكية من الاكتشاف والتحليل وبناء المهارات.

كيف تعمل الحماية غير المسلحة للمدنيين ؟

يتم توفير الحماية غير المسلحة للمدنيين للمدنيين كاستجابة مباشرة للاحتياجات والمصالح المحددة للمجموعة المستهدفة في حالة معينة من الصراع العنيف. فعلى سبيل المثال، قد يرغب قادة مجتمع لاجئين معيّن في زيادة قدرتهم على حماية الأطفال، نتيجة لتجنيد الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم من قبل المليشيات المسلحة. وقبل إجراء التدريب، ستعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين، بالتعاون مع قادة اللاجئين، على تقييم احتياجات الحماية الخاصة بالأطفال غير المصحوبين بذويهم، وتحليل استراتيجيات الحماية التي تمت تجربتها حتى تاريخه. قد يتضمّن المنهج المبادئ الأساسية لحماية الطفل، بالإضافة إلى الأساليب والمهارات المحددة للحماية غير المسلحة للمدنيين. وستتم ممارسة هذه الأساليب والمهارات في أثناء التدريب لاختبار قابليتها للتطبيق. وفي أثناء التدريب أو بعده، يمكن لموظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين دعم المشاركين في صياغة استراتيجيات حماية محددة وتنفيذها. ويمكن إجراء تدريب متابعة مع المجموعة نفسها للتفكير في فعالية عملية التنفيذ وتقييمها، وتحديد التحديات، وزيادة قدرة المشاركين على التغلب على هذه التحديات.

ويميل تدريب الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تحقيق فعالية أعلى عندما يتم تصميمه وفقاً لسياقات الجهات المحلية واحتياجاتها ومصالحها، وعندما يتّبع مقاربة تشاركية. قد يكون المشاركون غير متعلمين وأميين، ولكنّهم سيتمتعون بمعرفة متعمقة عن ديناميات الأمن والعنف في مجتمعهم، على الرغم من أنهم قد يعجزون عن التعبير عن هذه المعرفة ووضع تصوّر لها في البداية. ومن خلال استخدام تقنيات التعليم التشاركي، يتوصّل المدرب الفعال إلى إستخلاص الحكمة المحلية من

المشاركين ويستخدم هذه المعرفة لاستكشاف استراتيجيات الحماية الفعالة الفضلى في سياق محدد مع المشاركين. يجوز لها على سبيل المثال تشجيع المشاركين على التفكير في نقاط القوة ومكامن الضعف في استراتيجيات الحماية الحالية في مجتمعاتهم المحلية قبل تقديم أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين. وبدلاً من تقديم أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنّها أعلى مستوى، يعمل المدرب بعد ذلك على تشجيع المشاركين على استكشاف كيف أن بعض أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين يمكن أن تعالج نقاط الضعف الحالية وتظهر أن الأشخاص "العاديين" في مجتمعاتهم المحلية أو في أماكن أخرى قد نجحوا بالفعل في تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين تحت اسم أو شكل معيّن. ويعمل المدرب في المقام الأول بصفة محفز، ما يساعد المشاركين على الإيمان بأنفسهم وتشجيعهم على تولي دور نشط في الحد من العنف وحماية الآخرين. وعلى الرغم من أن المدرب يقدم المهارات والأساليب، فإنه يستخرج المهارات والخبرات الموجودة بالفعل في السياق المحلي.

وتميل الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تحقيق فاعلية كبرى عندما تكون جزءاً من استراتيجية أوسع للحماية غير المسلحة للمدنيين أو حين تمتزج مع أساليب أخرى من الحماية غير المسلحة للمدنيين. وتوضح دراسة الحالة في الإطار 4 أدناه، هذه النقطة. وعلى الرغم من أنّ ورشة العمل هي في جوهرها نشاط لتطوير القدرات، إلا أنّها تمثّل أيضاً مكاناً آمناً للجهات الفاعلة المحلية عندما تجتمع في بيئة أوسع من الخوف والترهيب. وفي حين تناقش الجهات الفاعلة المحلية استراتيجيات الحماية داخل الورشة، يوفر أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين وجوداً وقائياً للمشاركين في ورشة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر الأمر على نقل المهارات من موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين الدوليين إلى الجهات الفاعلة المحلية. يعمل الممثلون المحليون على تصميم جلساتهم الخاصة وتسهيلها، ومشاركة خبراتهم، والتعلم من بعضهم البعض. ومن الواضح أن هذا يزيد من ثقتهم، حيث يظهر المثال التالي من بابوا، إندونيسيا خلاصة الميسر المحلي بالإضافة إلى المبادرات التي تم تقديمها بعد ورشة العمل.

الإطار 4 – دراسة حالة: تنمية القدرات، وبناء الثقة، والحوار والحماية تتكامل وتعزز بعضهما البعض في بابوا

في عام 2007، نظمت منظمة كتائب السلام الدولية ورشة عمل مع شريك محلي في واميا، بابوا، إندونيسيا، لبناء قدرات قادة المجتمع المدني في تحول النزاع. جمعت ورشة العمل عدداً من قادة المجتمع بالإضافة إلى أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين في أولى خطواته من حيث تنظيم النشاطات في مجتمع معزول يشهد مستويات عالية من العنف.

خلال ورشة العمل، ظهرت جهات مجهولون تحاول التشويش على عمل الورشة وترهيب المشاركين. وفي حين استمر بعض متطوعي كتائب السلام الدولية في مكتب التحقيقات مع ورشة العمل، سارع آخرون إلى الخارج لمقابلة الجهات الفاعلة المجهولة، والتصدي لها، وإقناعها بالمغادرة.

وبالنسبة إلى بعض المشاركين، كانت ورشة العمل هي المرة الأولى التي يطلب منهم فيها مشاركة وجهات نظرهم، والتحدث بحرية عن الصراع، والتعلم عن اللاعنف. وبالنسبة إلى المدافع المبتدىء عن حقوق الإنسان، كانت فرصة متاحة للاتصال بالمدافعين المحليين الآخرين والتعلم من تجاربهم – فقد تمت دعوة مدافع محلي ناشط جداً عن حقوق الإنسان، كان يرافقه في كثير من الأحيان كتائب السلام الدولية، إلى ورشة العمل بصفة متحدث ضيف. وبادر أحد الميسرين المحليين، الذين صمموا جلسته الخاصة حول استخدام الثقافة التقليدية في تحول النزاع، مستخدمين نماذج التدريب التشاركي في كتائب السلام الدولية، باختتام ورشة العمل بالقول إن هذا النشاط جعله يدرك أن البابويين (سكان البابوا) لن يحتاجوا إلى لاعبين خارجيين مثل كتائب السلام الدولية من بناء السلام. بات أمراً يستطيعون توليه بأنفسهم.

وفي حين عمل المدافع عن حقوق الإنسان المبتدىء على إنشاء منتدى للحوار في قريته الخاصة بعد فترة وجيزة من انتهاء ورشة العمل (وقد دعا كتائب السلام الدولية إلى الحضور وتوفير الوجود الوقائي)، وقد نظمت كتائب السلام الدولية، بالتعاون مع الشركاء المحليين والمشاركين في ورشة العمل مناسبة عامةً في مدينة واميا للاحتفال باليوم الدولي للسلام. وبعد مرور عام، أعادت هذه الجهات الفاعلة نفسها الاحتفال الحدث بدون مشاركة فاعلة من كتائب السلام الدولية. وعمد المدافعون

التدريب في الميدان

يتنوّع الحماية غير المسلحة للمدنيين من حيث الشكل والمضمون والمقاربة، وفقاً للسياق والصراع وولاية المنظمة المنفذة والقدرة الشخصية للمدربين والميسرين الفرديين.

السياق: التدريب هو الأكثر ملاءمة في المناطق المعرضة للنزاع المتمادي، لا سيما بين المجتمعات المستضعفة والضعيفة أو مجموعات المجتمع المدني الناشئة. وضمن سياق عنف شديد الكثافة، قد تبادر فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى دعوة مجموعة مستهدفة إلى مكان آمن للمشاركة في تدريب أو ورشة عمل.

المشاركون: يتضمن المشاركون في تدريب الحماية غير المسلحة للمدنيين، في المقام الأول، الجهات الفاعلة المحلية التي تعمل بالفعل من أجل السلام والأمن. ويشكّل التدريب فرصةً لزيادة تطوير قدراتهم والسماح لهم بتبادل الأفكار، ومشاركة خبراتهم، وتقييم أعمالهم، وصقل استراتيجياتهم معاً في مساحة أكثر أماناً. ثانياً، يتضمّن المشاركون ممثلين يتمتعون بمكانة سلطة ونفوذ. ستكون هذه الجهات الفاعلة في أفضل وضع للوصول إلى عدد أكبر من الناس، وقد يؤثر سلوكهم وأفعالهم على الأشخاص المحيطين بهم. ثالثاً، يتضمن المشاركون ممثلي المجموعات الضعيفة (النساء والمشردين ومجموعات الأقليات) بالإضافة إلى مقدمي الخدمات المحليين. ولا شك في أنّ توفير مساحة لهم لتبادل خبراتهم مع بعضهم البعض يبني الثقة والعلاقات. قد يكون لتطوير قدراتهم تأثير مباشر على الأشخاص الضعفاء الذين يرتبطون بهم. رابعاً، يضم المشاركون ممثلين يصعب الوصول إليهم. ويمكن أن يشمل ذلك ممثلين للأطراف المتصارعة أو القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

المضمون: تشمل مواضيع تدريب الحماية غير المسلحة للمدنيين: تحليل النزاع، والحماية، واللاعنف، وحقوق الإنسان، وحل النزاعات، ومنع العنف الجنسي والجنساني والحد منه، وحماية الطفل، والإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة، وتنشئة المدربين.

تظهر الأبحاث بشأن تدريبات السلام حول العالم أن العديد من المشاركين يثمّنون بشكل خاص تعرضهم للتجارب العملية للمشاركين الآخرين بالإضافة إلى أمثلة ملموسة من أماكن أخرى حيث يتعرفون إلى ديناميكيات مألوفة. إن تعلّم ما أنجزه آخرون في مواقف وثقافات مختلفة يساعد المشاركين على تطوير استراتيجيات وأفكار جديدة للسياقات الخاصة بهم (م. أندرسون وآخرون، 2003، ص .77)

أشار ناشطون بارزون من عدة بلدان، عندما سئلوا عن أكثر الإسهامات فائدة من الخارج لصراعاتهم المتمادية، إلى التدريب الذي أجرته المنظمات غير الحكومية الدولية قبل سنوات عدة. ويزعمون أن

تلك التدريبات كانت حاسمة في منحهم أفكار جديدة، ومنهجيات تفاعلية جديدة للعمل مع الناس، وطاقة جديدة لبذل الجهود.

م. أندرسون وآخرون، 2003، ص .77

قراءة موصى بها

- UNICEF. (2012). *Women Taking the Lead in South Sudan*. http://www.unicef.org/ infobycountry/southsudan_65502.html
- Nonviolent Peaceforce. (2013). *Georgian Youth Negotiate Alternatives to Violence*. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce.

3.4.2 البنى التحتية للحماية

ما هي البنى التحتية للحماية المحلية؟

البنى التحتية الأساسية للحماية المحلية هي جزء من البنية التحتية المحلية للسلم. ويجب إنشاء بنى تحتية للسلام المحلية أو تعزيز، بشكل يتيح إمكانية استمرار عمليات السلام المنتجة على المستوى المحلي حيث غالباً ما تنهار اتفاقيات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، ما يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية والانتكاس إلى العنف. وفي حين تؤدّي الحماية غير المسلحة للمدنيين دورها في عملية التمكين هذه، مع التركيز على تعزيز الحماية المادية المباشرة للأشخاص المعرضين للتهديد (البنية التحتية للحماية المحلية)، تم تصميم هذه البنى التحتية للسلام لتحقيق الأغراض المتعددة لصنع السلام وحفظه وبنائه باعتباره عملية ذاتية الاكتفاء. وعندما يتمتع الناس بالسلامة الكافية، فإن الكثيرين سيشاركون في أنشطة بناء السلام وعملياتها على المدى الطويل. وهذا يتماشى مع المقاربة الجديدة للأمم المتحدة لتعزيز القدرات المدنية مباشرة في أعقاب الصراع العنيف.

من المسلم به باضطراد أنه على الرغم من أن الوجود المادي للموظفين الدوليين يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في قدرة الحماية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالات معينة، فقد نجح ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين العاملون على المستوى الوطني والمحلي في حماية المدنيين في العديد من الحالات الأخرى. ومع ذلك، وبشكل عام، يعمل الجمع بين الموظفين والمنظمات الدولية والوطنية على أفضل وجه وينتج عنه تأثير تآزري ينتج أثراً أكبر من مجموع آثارها الفردية.

ومن المسلم به أيضاً أن المجتمعات غالباً ما تكون وضعت بالفعل بعض استراتيجيات الحماية الذاتية أو آلياتها التي كانت موجودة قبل وقت طويل من إنشاء الحماية غير المسلحة للمدنيين وجود لها في المنطقة. إن إعادة إحياء البنى التحتية المحلية للسلم المدني أو إنشاؤها هو المكان الأكثر بديهية لانطلاق عمل ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين، كما لإتمام عملهم. ولعل هذا هو أنقى تطبيق لأولوية الجهات الفاعلة المحلية وهو يجمع بين الأهداف الرئيسية الثلاثة للحماية غير المسلحة للمدنيين: فهو يعزز البنى التحتية المحلية للسلم في قدرتها على منع العنف أو الحد منه وزيادة سلامة المدنيين وأمنهم.

تُفهم البنى التحتية للحماية المحلية على أنّها آليات ذاتية الاستدامة وموارد ومهارات تطبقها الجهات الفاعلة المحلية غير المسلحة لمنع العنف أو الحد منه وحماية المدنيين. وهذه عمليات منفصلة تماماً عن المساعدات أو إصلاحات حوكمة أخرى تطلقها منظمات دولية أخرى. إن مصطلحات: "محلية" و"ذاتية الاستدامة" و"البنى التحتية" هي أساسية.

- محلي: يتم تنفيذها وتطبيقها والمحافظة عليها من قبل الجهات الفاعلة المحلية.
- الاستدامة الذاتية: يمكن أن تستمر مستقلة عن الموارد أو الدعم من الجهات الفاعلة الخارجية.
- البنية التحتية: لا تعتمد على الجهود الشخصية لشخص واحد، ولكنها أصبحت جزءاً من بنية المجتمع.

لماذا تعتبر البنى التحتية للحماية المحلية مهمة؟

تعتبر آليات الاستدامة الذاتي الحماية غير المسلحة للمدنيين مهمة لأسباب متعددة:

- تعرف الجهات الفاعلى المحلية سياقهم الثقافي والاجتماعي بشكل أفضل مما سيعرفه الغرباء يوماً؛
- إنّ الملكية المحلية لأنشطة تنمية المجتمع المحلي تبرز قدرات الجهات الفاعلة المحلية وتزيد من قدرتها وثقتها؛
- الملكية المحلية تتجنب الاعتماد على المساعدات/المساعدات الأجنبية؛

- لن تكون الجهات الفاعلة الخارجية موجودة إلى الأبد. في الواقع، فإن وجود هذه الجهات يعتمد على عوامل غير مؤكدة مثل التمويل وتأشيرات الدخول وما إلى ذلك، لكن البنى التحتية للحماية المحلية هي عبارة عن نظام ملموس يخططون لتركه وراءهم.

وإذ أقرت إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بأهمية البنى التحتية المحلية القائمة بذاتها في إطار عمل عام 2010 لصياغة استراتيجيات الحماية الشاملة للمدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد أقرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالحاجة إلى عمليات حفظ السلام لفهم قدرة السكان المحليين لحماية نفسها عند تطبيق ولايات الحماية الخاصة بهم.

كيف تعمل البنى التحتية للحماية المحلية الذاتية الاستدامة؟

يعتبر تطبيق شكل من أشكال المبادرة أو القدرة المحلية من قبل الجهات الفاعلة المحلية شرطاً أساسياً لإنشاء بنى تحتية محلية للحماية. وفي المجتمعات شديدة العزلة التي تشهد عدم التمكين، قد يصعب تحقيق ذلك. وبدون الدعم والتدريب المكثفين، فإن إنشاء آليات محلية الدفع بشكل مبكّر قد يؤدي إلى المزيد من عدم التمكين. وغالباً ما يدفع المانحون الوكالات الإنسانية إلى إنشاء مثل هذه الآليات في أقرب وقت ممكن وفي ظل الظروف كافة. ومع ذلك، وفي بعض الأحيان قد يكون من الأنسب العثور على طرق بديلة أو توسيع الجهود التحضيرية. قد توفر الحماية غير المسلحة للمدنيين، على سبيل المثال، سلسلة من أنشطة تنمية القدرات، يليها إدراج أفراد واعدين في مختلف أنشطة الحماية غير المسلحة للمدنيين، قبل النظر في إنشاء آليات محلية الدفع. على أي حال، فإن الهدف هو تحفيز بنية تحتية محلية مستقلة وناجحة.

إن بناء الثقة والمشاركة والتمكين وتنمية القدرات هي الطرق الرئيسية لتعزيز أو البنى التحتية المحلية للحماية المستدامة أو بنائها.

- بناء الثقة: عندما تتوافر الثقة، يكون الناس على استعداد للانخراط والمشاركة والاستماع والاشتراك والتعلم. الثقة تبنى من خلال الحضور الأصيل (" التواجد مع" بدلاً من "التواجد لأجل")، والاستماع الفعال، والحوار، والشفافية، والثبات، والاحترام، واللاانحياز، والحساسية الثقافية، واللطف، والإنصاف، والصبر، والمثابرة، وغيرها.

- المشاركة: عندما يشارك الناس ويتم تكريم خبراتهم، يتعلمون من خلال العمل والشعور بالتضمين وتطوير الشعور بالملكية.
- بناء الثقة: عندما يشعر الناس بقدرتهم الخاصة للتأثير على ظروفهم ويؤمنون بها، فهم واثقون من قدرتهم وإمكاناتهم، ويشعرون بالإلهام لإحداث فرق.
- تنمية القدرات: عندما يطور الناس القدرات، فإنهم يزيدون معرفتهم ومهاراتهم. إنها تزيد من قدرتهم وثقتهم في العمل باستقلالية وإبداع.

البنى التحتية للحماية المحلية الذاتية الاستدامة في الميدان

يبدأ تطوير البنى التحتية للحماية المحلية الذاتية الاستدامة عادة بتحليل الطرق التي يحمي بها السكان المحليون أنفسهم عندما لا يكون الممثلون الدوليون موجودين (انظر الإطار 5 للاطلاع على تصنيف من استراتيجيات الحماية الذاتية). قد لا تتطابق هذه الطرق مع المبادئ والقيم الإنسانية التي تستند إليها الحماية غير المسلحة للمدنيين. قد يعتبر مجتمع معين في حالة نزاع عنيف أن التشريد والرشوة هما استراتيجيتا الحماية الأكثر فعالية. وقد يؤدي الفصل التام لهذه الاستراتيجيات إلى انعدام الأمن في المجتمع.

الإطار 5 – نظرة عامة على استراتيجيات الحماية الذاتية التي تستخدمها المجتمعات عادة

- مجموعات الدفاع المحلية والدوريات المجتمعية (مثل مجموعات من الشباب المحليين الذين يؤدون اعتقالات المواطنين؛ جماعات دفاع محلية مسلحة أو غير مسلحة تنظّم دوريات لردع الجناة أو مواجهتهم).
- العدالة الشعبية والانتقام (على سبيل المثال، أعمال العنف غير المنظمة أو المخصصة للانتقام من مرتكبي جرائم محددة).
- المرافقة والتجميع (على سبيل المثال، الرجال المرافقين لزوجاتهم في الحقول، والأشخاص الذين يسافرون معاً ضمن مجموعات).
- اجتماعات أمن المجتمع وتبادل المعلومات (على سبيل المثال، اجتماعات أمنية دورية مع المسؤولين المحليين لمناقشة أولويات الأمن والتخطيط لاستراتيجيات الحماية؛ تبادل المعلومات بشأن التهديدات داخل المجتمع ؛ تبادل المعلومات الأمنية مع المجتمعات الأخرى).
- التشهير والإدلاء بالشهادة (على سبيل المثال، التأكد من توجيه انتباه الشرطة إلى مخالفي محددين؛ وتوجيه الإتهام العلني إلى مخالفين معينين أو التشهير بهم ؛ والشهادة ضد المرتكبين في محاكمة جنائية).
- المناصرة والاحتجاجات (على سبيل المثال، صياغة التقارير من قبل منظمات المجتمع المدني وإرسالها ا إلى السلطات السياسية؛ رفض فتح المتاجر احتجاجاً على العنف).
- حل النزاعات والمصالحة (مثل الحوار بين الجهات الفاعلة المسلحين والمدنيين للحد من العدائية؛ وساطة النزاعات بين المدنيين)
- الفرار وإعادة التوطين (على سبيل المثال، الفرار من قرية في أثناء الهجوم؛ إعادة التوطين في بلدة أخرى على المدى الطويل ؛ الانتقال من الضواحي إلى وسط البلدة).
- نظام إنذار (على سبيل المثال، إطلاق صفارات للتحذير من هجوم وشيك).
- التجنب والاختباء (على سبيل المثال، النوم في الهواء الطلق ليلاً، وتجنب المناطق التي ترتكب فيها التهديدات عادة؛ والاختباء في الأدغال أثناء الغارة).
- التقديم والتعاون (على سبيل المثال، تزويد مجموعة مسلحة بالطعام أو دفع "ضرائب" غير قانونية حتى لا تتعرض للعنف).
- الصلاة والإيمان (مثل الصلاة من أجل الحماية).

المصدر: أ. غوروور: استراتيجيات الحماية الذاتية للمجتمع: كيف يمكن لقوات حفظ السلام أن تقدّم المساعدة أو تسبب الضرر ص. 4

ويبرز تحد آخر في تعزيز استراتيجيات الحماية الذاتية المحلية، وخصوصاُ في تحويل الاستراتيجيات إلى أنظمة، وهو يكمن في الأدوار المتعددة التي يمكن أن يضطلع بها الأشخاص في حالات الصراع العنيف: بصفتهم ضحايا، ومرتكبين، وشهوداً، وممكِّنين، وحماة. ويجب أن تتحلى الأنظمة بالمرونة الكافية للتعامل مع هذه الأدوار المتعددة. ناهيك عن ذلك، مع تغير ديناميكيات الصراعات بمرور الوقت، قد تؤدي الاستراتيجيات والأنظمة التي تهدف إلى الحماية في النهاية إلى خلق تهديدات. فقد تنشأ الجماعات المسلحة غير الحكومية، على سبيل المثال، كطريقة يستخدمها أفراد المجتمع المحلي لمكافحة الانتهاكات، ولكن مع مرور الوقت قد تتحول هي إلى مرتكب بارز للانتهاكات ضد المدنيين (غورور، 2013، ص. 4) وبدون الملكية المحلية لاستراتيجيات الحماية الذاتية وأنظمتها، بالإضافة إلى المراقبة والتحليل المتواصلين، قد يجد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين أنفسهم مسؤولين عن إنشاء الاستراتيجيات أو الهياكل المسيئة ودعمها.

تتعدّد أشكال جهود الحماية الذاتية المحلية، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر المجتمعية ومكاتب الحماية، وكتيّبات الأمن، وقرى السلام، والمناطق الخالية من الأسلحة. وتختلف النظرة والتطبيق لهذه البنى التحتية من مكان إلى آخر. وما قد ينجح بشكل جيد في سياق معيّن قد لا يكون مفيداً أو مناسباً في سياق آخر. ويرد مثالان في هذا القسم: اجتماعات أمن المجتمع المحلي وفرق الحماية.

اجتماعات أمن المجتمع المحلي

في المناطق المعزولة التي تشهد نزاعاً مسلحاً، تفتقر المجتمعات في الغالب إلى المعلومات حول المسائل الأمنية. ويسهل أن تؤدّي الاشتباكات المسلحة في المنطقة أو الشائعات عن هجوم وشيك على المجتمع إلى موجة من الذعر والنزوح. وفي الوقت نفسه، تكثر احتياجات الحماية للمدنيين. ومع ذلك، فإن الاتصال الرسمي وغير الرسمي بين المدنيين والجهات الفاعلة في مجال الحماية (الحكومة، والشرطة، والجيش، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وضباط أمن المنظمات غير الحكومية الدولية) غالباً ما يكون محدوداً. وفي ظل هذه الظروف، يمكن لفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تنظيم اجتماعات أمن مجتمعية للجمع ما بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية والمجتمع في مكان آمن لتبادل المعلومات ومعالجة المخاوف. وعلى الرغم من أن هذه الاجتماعات قد يطلقها أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، فإن ملكية الاجتماعات يتم تحريكها تدريجياً نحو الجهات الفاعلة المحلية.

بالنسبة إلى المدنيين، يمكن لاجتماعات الأمن المجتمعي أن تكون فرصة للحصول على معلومات حول الوضع الأمني من مختلف الجهات الفاعلة الأمنية، والتعبير عن المخاوف الأمنية، والتوصّل إلى حلول للقضايا المتعلقة بالسلامة والأمن. وبالنسبة إلى الجهات الفاعلة في مجال الحماية، فهي فرصة للمشاركة في ضبط الشائعات، والتوعية المجتمعية حول مسائل محددة، وتقييم تصورات المجتمع حول الأمن. أما بالنسبة إلى الممارسين في مجال الحماية غير المسلحة للمدنيين، فإنها أيضاً فرصة لتعزيز العلاقات بين المدنيين والجهات الفاعلة في مجال الحماية، وإعطاء المدنيين الثقة والمعرفة اللازمة لمقاربة العسكريين، والشرطة، والمسؤولين الحكوميين، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عند ظهور التهديدات المستقبلية. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه العلاقات تتمتع أيضاً بالقدرة على زيادة زخم دافعي الضرائب للوفاء بمسؤولياتهم. وحيث أن موظفي الحماية الدولية غير المسلحة للمدنيين سوف يغادرون في نهاية المطاف، فإن هذه العلاقات هي أكثر أهمية من العلاقات التي يبنيها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين الأفراد غير المحليين.

في بعض المناطق نظمت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين اجتماعات أمنية منفصلة للنساء حصراً. وغالباً ما لا يتم تضمين النساء عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية. وحتى لو تم تضمينهن، فإنهن في كثير من الأحيان لا يعبّرن عن مخاوف أمنية محددة (أو حتى لا يرفعن صوتهن على الإطلاق). وعندما بدأ رجال ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين في بيبور، جنوب السودان، بتنظيم اجتماعات أمنية مجتمعية، لم تحضر أي امرأة الاجتماع الأول. وقد التقوا قائدات من المجتمع المحلي للاستفسار عن سبب عدم حضورهن، فأخبرتهن بأن الرجال قد أمروا زوجاتهم بملازمة المنزل لمراقبة الأطفال في أثناء اجتماع الأمن المجتمعي الذي تم تنظيمه. سأل فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين عما إذا كن يرغبن في عقد اجتماعات منفصلة للمجتمع الأمني للنساء. قبلت القيادات النسائية المحلية العرض بحماسة، وبدأت 75 في المائة من نساء الحي حضور اجتماعاتهن الأمنية الخاصة، إلى جانب جميع الجهات الفاعلة الأمنية المعنية. وقالت النساء للممثلين الأمنيين إنها المرة الأولى التي تتاح لهن الفرصة للتواصل مع الجهات الأمنية، وكن متحمسات لمناقشة المخاوف الأمنية الخاصة التي عانين منها، مثل المضايقة والعنف الجنسي عندما كن يجمعون المياه في البئر المحلية. وتجاوباً مع هذا الأمر، بدأت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتنظيم دوريات في محيط البئر. شجعت الشرطة النساء على الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي، وأكدت لهم أن تقاريرهن ستبقى سرية. وقد دُعي مقدم الرعاية الصحية المحلي للحديث عن أهمية سعي الناجيات من الاغتصاب إلى الحصول على العلاج الطبي في الوقت المناسب، كما قدم ضمانات بالتزام السرية.

ولم يساهم هذا الأمر في بناء ثقة النساء فحسب، بل ساعد أيضاً في تغيير مواقف بعض الرجال لأنهم شهدوا بأم العين أن آراء المرأة ومكامن قلقها قد أخذتها الجهات الفاعلة الأمنية على محمل الجد.

فرق الحماية

غالباً ما تبدأ فرق الحماية بشكل شبكة يتم تشكيلها من قبل المشاركين في التدريب، وخصوصاً عندما يتم تنفيذ هذه الشبكة نتيجةً لخطط عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين، والتي تم وضعها في أثناء التدريب أو بعده. ويتم أيضاً إنشاء فرق الحماية تجاوباً مع لمبادرات المحلية لمنع العنف. فعلى سبيل المثال، قد تكون مجموعة من النساء نجحت في التدخل في صراع المجتمع. وقد دفعهن نجاح التدخل إلى الإيمان بقدرتهن على تحقيق المزيد لمنع العنف وحماية الفئات الضعيفة. وفي حالة أخرى، كانت أراضي المجتمعات المحلية الريفية والمنعزلة تقع على حدود الأمر الواقع، مما أدى إلى اعتقالات عشوائية والحاجة إلى الإفراج عن أفراد الأسرة من قيود "الجانب الآخر". وتجاوباً لتقييم الاحتياجات، عملت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين مع قادة المجتمع المحلي لتطوير فرق الحماية لمحاولة منع هذه الاعتقالات والاستجابة بسرعة وفعالية عند حدوثها.

يمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين دعم فرق الحماية هذه بطرق مختلفة. وقد يوفرون تطويراً (إضافياً) لقضايا الحماية التي لها صلة خاصة بفريق الحماية. ويمكنهم بعد ذلك ربط الفريق بالعديد من الأطراف المعنية ومقدمي الخدمات بالإضافة إلى فرق الحماية الأخرى في مناطق مختلفة. قد يعمل أيضاً ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين في أنشطة أخرى للحماية غير المسلحة للمدنيين، ودعم الفريق في تنظيمه وإدارته، وتدريبهم في كتابة التقارير، وتعريفهم إلى وكالات التمويل.

ويتشابه أداء فرق الحماية المحلية إلى درجة كبيرة مع عمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين. وقد تلجأ فرق الحماية إلى الأساليب والمقاربات نفسها، على الرغم من أنها غالباً ما تركز على قضية حماية معينة: ومنها على سبيل المثال، العنف الجنساني أو حماية الطفل. وغالباً ما تتكون فرق الحماية من النساء حصراً. وفي المجتمعات التقليدية، غالباً ما تمثّل المرأة وجوداً أكثر ثباتاً داخل المجتمعات، حيث يسافر الرجال في كثير من الأحيان لأسباب تتعلق بتأمين سبل العيش (على سبيل المثال، بصفة حراس المواشي أو إلى المدن الكبرى بحثاً عن وظيفة). وتعاني النساء أيضاً من تأثير العنف وانعدام الأمن في المجتمعات، بما في ذلك ضمن منازلهن. وغالباً ما لا يتم التعامل مع العنف

الجنسي والجنساني بشكل مناسب من قبل آليات الدولة، وخصوصاً في مناطق النزاع أو مناطق ما بعد النزاع.

وغالباً ما تتعزز فعالية فرق الحماية المحلية عندما تتكون من جهات فاعلة من مختلف أجزاء المجتمع، وخصوصاً عبر خطوط الانقسام في الصراع. ويمكن لفريق الحماية المكون من ممثلين من مجموعات تعاني التمييز أو أطراف متصارعة أن يساعد الفريق في إدراك الإنسانية المشتركة وفي بناء العلاقات عبر خطوط عرقية أو جماعية. وبالتالي، يمكن أن تكون هذه العلاقات التعاونية محركات قوية للتغيير المجتمعي والهيكلي. إنّها تبني الثقة وتظهر للمجتمع الأوسع إمكانية تحقيق المصالحة والتعاون.

• يساهم الحضور الميداني الدولي في تعزيز التجاوب الدولي ضد الهجمات على المدنيين من خلال استهداف سلسلة القيادة بأكملها، وكشف المسؤوليات، وتعزيز الالتزام الدولي.

• في بعض الأحيان، قد يعمد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى استخدام علاقات مع الجهات الفاعلة المسلحة من أجل الضغط والإكراه، ولكن العلاقات التعاونية والتنسيقية تزداد فعالية على المدى الطويل للتدخل. إن معرفة متى يجب التأكيد على الضغط ومتى يجب العمل من أجل التعاون أمر معقد ويعتمد على التحليل الدقيق.

• تعتبر مرافقة الحماية استراتيجية وقائية وليست دفاعية. فهي تستخدم الوجود المادي والرؤية لردع العنف. بالنسبة إلى الفاعلين المحليين، فإنها تعني الخروج من الظلال، ما يدل على أنه مع وقوف المجتمع الدولي إلى جانبهم، قد تكون يتحمل المعتدي عواقب وخيمة إذا تمّ تحقيق التهديدات.

• تعزى فعالية التداخل إلى عدم استعداد الأطراف المتنازعة لإلحاق الأذى بأحد المارة الأبرياء وإلى التواصل المستمر من قبل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين مع جميع العناصر المسلحة. وعندما يتدخل المتدخلون اللاعنفيون، فإنهم في الواقع يقولون: "أنا مستعد للتضحية بنفسي لحماية حياة هذا الإنسان."

• تعمل المراقبة كطريقة لجمع المعلومات المتعلقة بالامتثال للمعايير المتفق عليها والإبلاغ عنها إلى جميع الأطراف المعنية، ولكنها تعمل أيضاً كطريقة لفرض الثقة وتوفير حضور وقائي وتشجيع أطراف النزاع على الالتزام بالمعايير المتفق عليها (بما في ذلك ترتيبات الهدنة أو صفقات السلام).

• يشير ضبط الشائعات إلى التحقق من المعلومات (الخاطئة) حول التهديدات الوشيكة. وهو يتضمّن أيضا تقاسم المعلومات الوقائعية في الوقت المناسب مع مختلف الأطراف داخل خطوط الصراع وعبرها من أجل منع تصاعد العنف والتشريد غير الضروري.

• تهدف أنظمة الإنذار المبكر إلى منع النزاعات على مستوى القواعد الشعبية والحد من تأثير العنف وإدارة التصعيد في الصراعات. تهدف إجراءات الاستجابة المبكرة إلى حماية المدنيين من العنف والحد من تأثير العنف على المدنيين وتمكينهم من المشاركة بشكل استباقي في الحد من تعرضهم للعنف.

• بناء الثقة الفعال هو مسألة توليد قوة داخلية، أكثر منه تغيير الظروف الخارجية أو زيادة المهارات. ومع زيادة الثقة، من المرجح أكثر أن يقاوم المدنيون الإساءات أو يرفعوا صوتهم ضد الإساءة.

• إنّ الحوار المتعدد المسارات يشمل الحوار على مستويات متعددة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القادة العسكريون، وقادة الجماعات المسلحة غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، وممثلي مجتمعات المشردين داخلياً. ويُستخدم الحوار لبناء شبكة دعم والتأثير على الجهات الفاعلة، وفهم احتياجات الحماية، والتخفيف من حدة النزاعات.

• يشير تدريب الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى العمل مع الناس ضمن عملية ديناميكية من الاكتشاف والتحليل وبناء المهارات بحيث يشعرون بالقدرة والاستعداد لحل مشاكلهم وزيادة أمنهم وأمن الأفراد والمجموعات الضعيفة.

• عندما يتولى أفراد محليون مسألة الحماية غير المسلحة للمدنيين، يشهد أعضاء المجتمع بشكل مباشر على فعالية استراتيجيات الوقاية من الصراع اللاعنفي. ونتيجة لذلك، فإن وضعهم لتصوّر التحول الأمني من الحالة التي تكون بالضرورة قسرية، إلى تلك التي يمكن أن تكون مجتمعية ومبنية على اللاعنف. ومع هذا التحول، تصبح أقل اعتمادا على الغرباء لتأمين رفاهيتهم الخاصة.

Anderson, M.B., Doughty, K. and Olson, L. (2003). *Confronting War.* Cambridge, MA: Collaborative for Development Action. http://www.conflictsensitivity.org/sites/default/files/Confronting_War.pdf

Diamond, L. and McDonald, J. (1993). *Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace*, Revised Edition. Washington, D.C: Institute for Multi-Track Diplomacy.

Duncan, M. (n.d.) The Small Girl And The Big Men. Juba, South Sudan: Nonviolent Peaceforce. www.nonviolentpeaceforce.org.

European Monitoring Mission in Georgia. (2014). http://www.eumm.eu/en/

Global Coalition to Protect Education from Attack. (2013). *Protecting Education Personnel from Targeted Attack in Conflict-Affected Countries.* http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/protecting_education_personnel.pdf

Geleta, A. (2013a). *Kidnapped Boy Reunites With Family.* http://www.nonviolentpeaceforce.org/all-country-news/2014-06-26-17-22-49/121-child-protection-team-reunites-hearing-and-speech-impaired-child-with-his-family

Geleta, A. (2013b). *Unaccompanied Minors In Yida.* Juba, South Sudan: Nonviolent Peaceforce. www.nonviolentpeaceforce.org.

Gorur, A. (2013). Community Self-Protection Strategies. How Peacekeepers Can Help or Harm, *Stimson Civilians in Conflict Issue Brief No.1.* Retrieved from http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/Stimson_Community_Self-Protection_Issue_Brief_Aug_2013.pdf

Gunduz, C and Torralba, R. (2014). *Evaluation of Nonviolent Peaceforce's Project with the Civilian Protection Component of the International Monitoring Team*. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce.

International Committee of the Red Cross. (2012). *Enhancing protection for civilians in armed conflict and other situations of violence*. Geneva, Switzerland: ICRC. http://www. icrc.org/eng/assets/files/other/icrc-002-0956.pdf

L'Abate, A. (1997). Nonviolent Interposition in Armed Conflicts. *Peace and Conflict Studies.* Fairfax, VA: George Mason University. Retrieved 3 February 2014 from http://www.gmu.edu/academic/pcs/labate.htm

Lederach, J.P. (1997). *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*.

Washington D.C.: United States Institute of Peace Press.

Levine, D. (2012). S*ome Moral Considerations for Civilian-Peacekeeper Protection Alliances*. University of Maryland: Center for International and Security Studies. http://www.cissm.umd.edu/papers/files/moral_considerations_for_civilian_peacekeeper_protection_alliances_031812.pdf

Mahony, L. (2006). *Proactive Presence.* Geneva, Switzerland: Centre for Humanitarian Dialogue. http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_Presence.pdf

Mahony, L. (2006.) *Unarmed Civilian Peacekeeping: Part 1.* Geneva, Switzerland: Centre for Humanitarian Dialogue. http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_Presence.pdf

Mahony, L. (2006). *Unarmed Civilian Peacekeeping: Part 2.* Geneva, Switzerland: Centre for Humanitarian Dialogue. http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_Presence.pdf

Mahony, L. and Nash, R. (2012). *Influence on the Ground: Understanding and Strengthening the Protection Impact of United Nations Human Rights Field Presences*. Brewster, MD: Fieldview Solutions, http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Influence_on_the_Ground.pdf

Metta Center for Nonviolence. (2013). *Interposition*. Petaluma, CA: Metta Center. http://mettacenter.org/definitions/gloss-concepts/interposition/

Nonviolent Peaceforce. (2013). *Georgian Youth Negotiate Alternatives To Violence*.

Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce.

Peace Brigades International website. Retrieved 10 July 2014 from http://www.peacebrigades.org

Ridd, K. (n.d.) You know what it's like to be separated from a comrade. *Turning the Tide*. Retrieved 3 February 2014 from http://www.turning-the-tide.org/node/333

Schirch, L. (2006). *Civilian Peacekeeping.* Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute.

UNICEF. (2012). *South Sudan: Women take the lead in local peace building.* http://www.unicef.org/esaro/5440_South_Sudan_women_lead_in_peace_building.html

UN High Commissioner on Refugees. (2014). Annual report shows a record 33.3 million people were internally displaced persons in 2013. www.unhcr.org. Geneva, Switzerland: UNHCR.

UN Security Council. (2012). *Report of the Secretary-General on the Protection of Civilians in Armed Conflicts* (S/2001/331). Retrieved on 3 February 2014 from http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2001/331

United Nations Framework for Drafting Comprehensive Protection of Civilians (POC) Strategies in UN Peacekeeping Operations. (2010). http://www.refworld.org/pdfid/523998464.pdf

Snodderly, D. (ed). (2011). *Peace Terms*. Washington, DC: United States Institute of Peace. http://www.usip.org/sites/default/files/files/peaceterms.pdf

Weiss, T. and Minear, L. (1996). *Volunteers against Conflict:* United Nations Volunteers,

p.230. New York, NY: United Nations University Press.

Simon / بعدسة قوة السلام بلا عنف

الوحدة 4:

الحماية غير المسلّحة للمدنيين في الممارسة: الكفاءات الأساسية المطلوبة عند دخول المجتمع

نبذة عامة وأهداف التعلّم

الإعداد المكثف ضروري قبل أن يتمكن ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين من توفير مرافقة وقائية، أو مراقبة وقف إطلاق النار، أو حتى الدخول في منطقة النزاع. وبعض حالات النزاع قد لا تكون مناسبة للحماية غير المسلحة للمدنيين، وقد لا تحتاج المجتمعات المتأثرة أو تحتاج إلى أي مساعدة من وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين أو قد لا ترغب فيها، كما أن الفئات السكانية الضعيفة قد تعطي الأولوية لاحتياجات أخرى على احتياجات الحماية. حتى إذا بدا أن حالة معينة مناسبة للحماية غير المسلحة للمدنيين، فإن المجتمعات المحلية المتضررة تطلب المساعدة من وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين، فيما الفئات السكانية الضعيفة تعطي الأولوية لاحتياجات الحماية، ولا يمكن للوكالات غير المسلحة الانتقال ببساطة إلى منطقة ويبدأوا في العمل. إنهم بحاجة إلى توظيف الأشخاص المناسبين وتدريبهم، وتحليل الصراع بدقة، وتقييم ما إذا كانت الحماية غير المسلحة للمدنيين يمكن أن تلبي بفعالية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة.

تعمل هذه الوحدة على توصيف الخطوات الأولى التي تتخذها وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين عند الإعداد لدخول المجتمع وعند دخوله. وهي تبدأ مع توصيف الكفاءات الأساسية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين، التي توجه عملية التوظيف والتدريب والنشر. ثم ينتقل إلى موضوع تحليل النزاع، الذي يدعم فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في فهم ديناميات الصراع، ويضع الأساس للتخطيط الاستراتيجي. ويلي قسم تحليل النزاع وصفاً لمختلف أنواع الصراع ومراحله. وهذا جزء مهم من تحليل النزاعات لأن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين يعملون على تكييف استراتيجياتهم وأساليبهم وتطبيقاتهم على أنواع صراع معين ومراحله. وتختتم هذه الوحدة بشرح لعملية تقييم الاحتياجات الخاصة بالحماية غير المسلحة للمدنيين والأنواع المختلفة من الفئات السكانية الضعيفة التي تدعمها وكالات غير الحماية المسلحة للمدنيين بوتيرة متكررة، وكيفية تلبية حاجاتهم.

في نهاية الوحدة، سيتمكن القارئ من:

- وصف الكفاءات الأساسية لممارس الحماية غير المسلحة للمدنيين
- شرح المهارات المطلوبة لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين
- إجراء تحليل الصراع ضمن إطار عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين
- وصف كيفية تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين في مختلف أنواع الصراع ومراحله

- وصف كيفية تأثير الصراع العنيف على مختلف الفئات الضعيفة
- إجراء تقييم الاحتياجات ضمن إطار الحماية غير المسلحة للمدنيين

4.1

الكفاءات الجوهرية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين

إنّ ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين الذين يثبتون أنّهم على قدر التحدي هم غالباً أولئك الذين يتمتعون بمهارات صلبة ولينة على حد سواء، الذين يحققون توازناً بين المصالح الذاتية الصحية والتزام حقيقي لخدمة الآخرين، واستيعاب أساليب ومبادئ الحماية غير المسلحة للمدنيين. إنهم ينخرطون بشكل استباقي في النزاعات بين أعضاء الفريق، ويبنون ثقة المتطوعين الجدد، ويعطون الوقت للاستماع إلى مخاوف الشخص الذي يطبخ طعامهم ويغسل ملابسهم. من ناحية أخرى، فإن أول المنسحبين من [ممارسي] الحماية غير المسلحة للمدنيين هم عادة الباحثين عن المغامرة الذين يركزون على أنفسهم وكذلك أولئك الذين قدموا للتضحية بأنفسهم لإنقاذ الموقف.
موظف سابق في عدة منظمات للحماية غير المسلحة للمدنيين

وقد ذُكر في بداية الوحدة (1) أنه يتم تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين من قبل مدنيين مدربين ومنظّمين بشكل خاص. ثم قدمت الوحدة 1 عدداً من المهارات الأساسية التي يستخدمها هؤلاء المدنيون لتطبيق أساليب ومبادئ مختلفة. ويلقي هذا القسم نظرة فاحصة على المهارات الأساسية الخاصة بالحماية غير المسلحة للمدنيين بالإضافة إلى المعرفة الأساسية والصفات الشخصية الرئيسية. وهذه المجالات الثلاثة تشكل الكفاءات الأساسية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين. وهي مركزية لتوظيف ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين وتدريبهم، بالإضافة إلى تكوين الفرق الميدانية للحماية غير المسلحة للمدنيين. قد لا يتمتّع أعضاء الحماية غير المسلحة للمدنيين الفرديين بجميع المهارات والمعرفة والصفات الشخصية الأساسية في وقت توظيفهم أو حتى بعد التدريب الأولي على التأهب

للبعثات. ومع ذلك، عادة ما يتم تكوين الفرق بطرق تتيح تعويض ضعف فرد واحد في مجال معيّن من خلال قوة عضو فريق زميل في المجال نفسه[47].

الصورة 1: الكفاءات الأساسية

[47] أكد مختلف منظري الحماية غير المسلحة للمدنيين وممارسيها على أهمية التنوع في العمر والجنس والإثنية والعرق والطبقة والجنسية والدين في تكوين الفرق الميدانية للفرق الميدانية للحماية غير المسلحة للمدنيين. وقد تكون الهويات الخاصة مناسبة أو غير مناسبة لصراع عنيف معين (شيرش، 2006، ص. 53 – 54).

4.1.1 المهارات الأساسية

تشمل المهارات الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإصغاء
- جمع المعلومات وإدارتها
- الانخراط في الحوار
- التيسير
- التفاوض
- تحليل الصراع والسياق.

وتتطلب بعض المشاريع مهارات لغوية معينة، بحيث يتسنى لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين التواصل بشكل مباشر مع الممثلين والمستفيدين المحليين، في حين تعتمد المشاريع الأخرى على الموظفين الوطنيين أو المترجمين.

إصغاء

قد يكون ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين ماهرين في إطلاق الحوار، ولكن من أجل توليد القبول واكتساب ثقة جميع الأطراف، يجب أن يكونوا قادرين على الإصغاء بفعالية. قد تظهر الجهات الفاعلة المحلية معادية، أو تعبر عن أفكار عنيفة، أو تقدم استراتيجيات تتعارض مع القانون الدولي. قد يحمل الزملاء أعضاء الفريق، كما المنظمات الشريكة المحلية والدولية، أفكاراً مختلفة حول كيفية التعامل مع الجهات الفاعلة الصعبة أو تطبيق البرامج. إذا كان ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين يهدفون إلى الحد من التوترات وخلق مساحة أكثر أماناً، بالإضافة إلى سياق أكثر ملاءمة للجهات الفاعلة المحلية لحل خلافاتهم، يجب أن يكونوا قادرين على الذهاب إلى ما هو أبعد من توفير الفرصة للناس ليقولوا ما يريدون. يجب أن يكونوا قادرين على الإصغاء إلى المصالح والاحتياجات والمخاوف التي تكمن تحت الكلمات المنطوقة.

جمع المعلومات وإدارتها

على الرغم من أن العديد من ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين يتخيلون أنفسهم أنّهم سيقضون معظم وقتهم في توفير مرافقة للمدنيين المهددين أو تنظيم بدوريات في مناطق غير آمنة، فإنهم في الواقع يقضون القدر نفسه من الوقت – وأحياناً أكثر – في إدارة المعلومات. ومن أجل توفير حماية فعالة للمدنيين في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب، يجب عليهم

جمع الكثير من المعلومات ومعالجتها ومشاركتها. يتعين عليهم جمع المعلومات حول احتياجات الحماية، والمخاطر الأمنية، والشائعات، والمفسدين المحتملين، وأحوال الطرق، وغيرها الكثير. عليهم أن يقرروا ما هي المعلومات الموثوقة والأكثر إلحاحاً، وما هي المعلومات التي يجب مشاركتها، وكيف يجب مشاركتها، ومع من يجب مشاركتها. كما يتعين عليها إنشاء في أنظمة المعلومات التي يمكنها تخزين البيانات للتحليل اللازم أو المشاركة فيها، مع الحفاظ على الأمن في نفس الوقت.

الانخراط في الحوار

إنّ بناء العلاقات مع جميع الأطراف في حالة نزاع عنيف يحتل جوهر نظرية الحماية غير المسلحة للمدنيين وممارستها. لذلك، يجب على الممارسين الفرديين للحماية غير العسكرية للمدنيين أن يكونوا قادرين على الانخراط في الحوار مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال والناجين من العنف ومرتكبي العنف والمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى والقادة العسكريين وقادة القاعدة الشعبية في المجتمع المحلي. ويتم تدريبهم على تصميم استراتيجيات الاتصال الخاصة بهم والرسائل والمفردات إلى جماهير مختلفة. ويتم تخصيص جزء كبير من التدريب على الاستعداد لمهمة الحماية غير المسلحة للمدنيين للتعبير عن مهارات الحوار، وكثيراً ما يكون ذلك من خلال تعريض الموظفين المعينين حديثاً في الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى سلسلة من الأدوار التي يضطرون فيها إلى التفاعل مع بعض الجهات المذكورة أعلاه.

تيسير

وبما أنّ الحماية غير المسلحة للمدنيين هي لامنحازة وتعطي الأولوية للجهات الفاعلة المحلية، غالباً ما يتولى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين دور التيسير. وسواء أكانوا يقدمون دبلوماسية مكوكية، أو يولدون مساحة للمفاوضات المحلية، أو يبنون قدرات صانعي السلام المحليين، أو يبنون علاقات بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في مجال الحماية، فإنهم يحاولون التأكد من أنّ عمليات السلام والأمن مملوكة ومدارة من قبل الفاعلين المحليين، حتى لو كان تلك الجهات الفاعلة تحث أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين غير المسلحة للمدنيين لتولي دور القيادة. وفي الوقت نفسه، يجب على ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يحرصوا على أن العملية نحو السلام والأمن تمضي قدماً، على الرغم من ارتفاع

المستويات من عدم الثقة والصراع التي قد تسود بين مختلف الأطراف. لذلك يجب أن يكونوا حازمين وحاسمين في توليد مساحة للعملية، من دون أن يشاركوا شخصياً في المحتوى وصنع القرار. إنه عمل توازن يتطلب مهارات تيسيرية قوية.

التفاوض

على الرغم من أن موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين لا يشكلون عادةً جزءاً من المفاوضات الرفيعة المستوى، إلا أنهم غالباً ما يجدون أنفسهم في مواقف تتطلب إجراء مفاوضات. قد يتم اعتقال المدنيين الذين يرافقونهم، وقد يرفض الجنود في نقطة التفتيش السماح لهم بالمرور على الرغم من الإذن الرسمي، أو قد يرفض المسؤولون الحكوميون فجأة منحهم الإذن بالدخول إلى منطقة نزاع محددة. وقد تؤدي مهارات التفاوض الممتازة إلى إطلاق سراح المدنيين المعتقلين، أو المرور عبر هذا الحاجز، أو الحصول على إذن لبدء العمليات في منطقة النزاع تلك في نهاية المطاف.

تحليل الصراع والسياق

تتطلب إدارة المعلومات الفعالة مهارات التحليل. وتتسم معظم حالات الصراع بشدة تعقيدها وديناميتها. وقد تشكّل الإثنية، والاقتصاد، والجغرافيا، والطبقة، والجنس، والدين، وأسلوب الحياة جزءاً من شبكة من الأسباب والظروف التي تغذي نزاعاً معيناً. وقد تساهم الصدمات الجماعية أو الفردية (الواعية أو غير الواعية) في زيادة الوضع تعقيداً. وقد تتسبب معالجة قضية واحدة على حساب قضية أخرى، أو عدم إدراك التغييرات الحديثة، في توليد نتائج غير متوقعة فتزيد الوضع سوءاً. ومن أجل التنقل عبر هذه الشبكة من ديناميات الصراع، يلزم إجراء تحليل مستمر ومعمّق للصراع والسياق. وسيتم توفير المزيد من المعلومات حول تحليل النزاع لاحقاً في هذه الوحدة. وسيتم أيضاً توفير المزيد من المعلومات حول تحليل السياق في الوحدة 5.

4.1.2 المعرفة الأساسية

من أجل البدء في العمل لصالح وكالة تطبّق الحماية غير المسلحة للمدنيين في سياق معين يحتاج الموظفون الممارسون إلى معرفة ما يلي:

- الأهداف والمبادئ الرئيسية للوكالة المنفذة.
- قيم الحماية غير المسلحة للمدنيين وأساليبها ومهاراتها.
- السياق المحلي (مثلاً: النزاع، والوضع السياسي، والحالة الأمنية، والتاريخ).

- العادات المحلية والممارسات الدينية والثقافية.
- أدوار مختلف الجهات الفاعلة في حماية المدنيين
- البروتوكولات الأمنية للوكالة المنفذة
- نظرية تحليل الصراع والسياق أو أدواته
- المصادر الرئيسية للتوجيه (مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي)
- دروس أساسية من الميدان.

4.1.3 المزايا الشخصية الأساسية

يرتدي عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين بعداً شخصيّاً مهمّاً. وعلى الرغم من التحضير المكثف، فقد يواجه ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين مواقف صعبة، وقد تكون متطلبة على نحو شخصي. والحماية غير المسلحة للمدنيين ليست من نوع الوظائف التي يتركها المرء وراءه في نهاية اليوم أو في نهاية الأسبوع. يجب أن يكون أفراد فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالة تأهب واستعداد في الأوقات كافة للاستجابة لحالات الطوارئ. وسيوضع سلوكهم تحت المجهر من قبل أولئك الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات المحلية حيث يخدمون، وفي بعض الحالات من قبل مجتمع وطني أو دولي أوسع. وغالباً ما يتم تصنيف المهارات والمعرفة على أنّها أعلى مرتبة من الصفات الشخصية، ولكن في سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، غالباً ما تكون الصفات الشخصية هي التي تجعل الممارس أكثر فاعلية. وعلى الرغم من صعوبة اكتسابها أكثر من المعرفة والمهارات، يمكن تدريب هذه الصفات وتطويرها.

وتتضمّن الصفات الشخصية الرئيسية:

- القدرة على التكيّف
- الكفاءة بين الثقافات
- الاستباقية، أخذ المبادرة
- تنويع الموارد
- الشجاعة
- التعطف

- الإبداع
- التواضع
- الانضباط
- المرونة
- النضج
- الاتزان.

في هذا القسم، تم وصف أربع صفات شخصية بالتفصيل: القدرة على التكيّف، الكفاءة بين الثقافات، الشجاعة، والتعاطف.

القدرة على التكيّف[48]

تتطلب الحماية غير المسلحة للمدنيين قدراً كبيراً من القدرة على التكيّف والمرونة والتعافي السريع من الصعوبات الجسدية والعاطفية. وغالباً ما يحضر ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين أنفسهم ذهنياً لمواجهة العنف والدمار، لكن في الواقع فإن العقبات الميدانية العادية قد تشكّل التحدي الأكبر. وبعيداً عن المنزل ووسائل الراحة الاعتيادية، غالباً ما يعيشون ويعملون مع زملائهم من أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين من مختلف الثقافات في مناطق منعزلة، على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. وغالباً ما يحملون معهم مقاربات مختلفة للعمل وتفهم الأدوار الجندرية. وفي المناطق الريفية، قد يعيش أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين حتى في الخيام أو في أماكن إقامة محدودة مع مساحة صغيرة للخصوصية. وقد يتم فرض حظر التجول في مناطق انعدام الأمن. وقد يظهر الزائرون في الأوقات غير عادية على الإطلاق، ويطرحون مجموعة طلبات تعجز فرق معالجة الحماية غير المسلحة للمدنيين عن معالجتها. وقد يصبح التخلي عن خطط العمل المصمم بدقة إلزامياً لأن التطورات الجارية تغير الأولويات على غفلة. وقد تتطلب حالات الأزمات المفاجئة من فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين العمل ليلاً ونهاراً لأيّام عديدة مع لياليها. والعكس ممكن أيضاً: فالمنطقة التي تعرضت

[48] مراجعة دورة التعلم الإلكتروني التي نظمها معهد يونيتار لمواجهة الإجهاد والصدمة: مجموعة موارد للأفراد التعامل مع النزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية (2017)، http://www.unitar.org/ptp/.

للعنف الشديد قد تشهد بشكل مفاجيء هدوءاً واستقراراً متماديين. وقد يدفع ذلك ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين للتساؤل عن الهدف من استمرار وجودهم.

على الرغم من أنّ العديد من ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين يعيشون تجربة فريدة من العمر في الميدان، فإنّ الأمر يتطلّب الكثير من القدرة على التكيّف لمواجهة الظروف المذكورة أعلاه وللحفاظ على الروح المعنوية والاتزان والدافع. ويحمل أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين أساليب مختلفة للحفاظ على الروح المعنوية وبناء القدرة على التحمل. فقد يعمدون إلى اتباع الخطوات التالية:

- ضمان الراحة والاسترخاء كما وممارسة التمارين الرياضية بانتظام.
- إعادة التركيز على الأولويات الرئيسية: منع العنف وحماية المدنيين المهددين.
- تذكير أنفسهم بالأسباب التي دفعتهم للانضمام إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين.
- الاحتفاء بالنجاحات، حتى ولو بدت غير مهمة بالنسبة إلى الآخرين.
- الحفاظ على ممارسة روحية مثل الصلاة أو التأمل.
- الحصول على المشورة للصدمة.
- طلب المساعدة.
- المغفرة للذات وللآخرين في كثير من الأحيان.
- بناء علاقات الفريق والحفاظ على التواصل (مشاركة المخاوف).
- الاستفادة من المواهب والمهارات الفردية ضمن فريق: توحيد الطاقات.

الكفاءة بين الثقافات

الكفاءة بين الثقافات هي مجموعة من المهارات والخصائص المعرفية والعاطفية والسلوكية التي تدعم التفاعلات الفعالة والملائمة ضمن مجموعة متنوعة من السياقات الثقافية (بينيت، 2008). وهي تتيح للناس أداء واجباتهم خارج ثقافتهم الوطنية، كما ثقافتهم التنظيمية، بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية أو العرقية، أو المساحة الوظيفية التي يمثلها توصيفهم الوظيفي، أو المنظمة التي يأتون منها.

في سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، تعد الكفاءة بين الثقافات مهمة لأن فعالية الحماية غير المسلحة للمدنيين تعتمد على قبول الجهات الفاعلة المحلية. وقد تكون استراتيجيات الحماية غير المسلحة للمدنيين وأساليبها ملائمة للسياق، ولكن إذا كان السلوك الفردي لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين غير مناسب، قد يكون الممثّلون المحلّيون مترددّين في قبول الحماية غير

المسلحة للمدنيين. وتشمل المشكلات المتكررة العلاقات الجنسية مع السكان المحليين أو الاستعراض أمام العامة للعلاقات الحميمة بين الموظفين؛ ارتداء ملابس فاضحة أو غير مناسبة محلياً؛ عرض أنماط الحياة الفاخرة؛ واستخدام الإيماءات أو أدوار الجنسين أو اللغة أو الأعمال التي تسيء إلى المعتقدات والممارسات الدينية أو الثقافية. وفي بعض الحالات، يكون السلوك غير المناسب لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين غير محترف أو غير لائق بكل بساطة. وقد لا يكون لها أي عواقب سلبية خطيرة. ولكن في حالات أخرى، فإن السلوك غير المناسب ثقافياً قد يعرض للخطر أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، أو زملائهم من أعضاء الفريق، أو حتى الجهات الفاعلة المحلية. وتعتبر الكفاءة بين الثقافات أيضاً حيوية في فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين نفسه. وغالباً ما يجد أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين القادمين من باقة متنوعة من الثقافات أنفسهم يعملون بشكل وثيق معاً في بيئات غير مألوفة، ويعتمدون على اللغات الثانية أو الثالثة وتحت ضغط كبير. قد يؤدي ذلك إلى سوء تفاهم ونزاع حول مسائل مثل اختلاف وجهات النظر حول أدوار الجنسين.

لا تتعلّق الكفاءة بين الثقافات بالسلوك الصحيح والخطأ فحسب. لا تنحصر المسألة بما لا يجب فعله. إنها القدرة على معرفة (أو القدرة على طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة)، عما يعتبر مناسباً في سياق معين، ومن ثم التصرف بناءً عليه. من المتوقع أن يبذل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين جهوداً لضمان سلامة سلوكهم من أجل المدنيين الذين يحاولون حمايتهم. قد يعني ذلك أنه يجب عليهم الامتناع عن سلوك معين يعتبر مناسباً في ثقافتهم الخاصة. هذا لا يعني التخلي عن هويتهم، بل بالأحرى تنمية قدراتهم أو توسيعها. ويعتبر عرض الاختلافات الثقافية بدوره فرصة للجهات الفاعلة المحلية من أجل التعلم وممارسة التسامح، ولكن يجب على ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل عام احترام العادات المحلية إلى الحد الذي لا يتعارض مع الأهداف الأساسية لمنع العنف وزيادة الأمن (انظر الإشكاليات في الوحدة 5 للمزيد حول هذه المسألة).

الكفاءة بين الثقافات هي أكثر من مجرد تعلم ما يجب فعله وما لا يجب فعله. وهو يتضمن أيضاً اختلافات أقل وضوحاً، ومنها على سبيل المثال، الاختلافات في أساليب اتخاذ القرار أو أساليب الاتصال. وترتبط مواقف الحماية غير المسلحة للمدنيين، بقيم مثل التعامل مع السلطة:

- الإقرار بسلطة الآخرين، والاعتراف بأن تلك السلطة قد تتأتى من مصادر قد لا تعتبرها أنت شرعية (مثل شيوخ المجتمع، أو المعالجين الإيمانيين)؛
- إظهار الخضوع عند الضرورة، ومعرفة كيفية توفيق نفسك مع المسألة؛

- تولي دور سلطوي على الرغم من أن أسلوبك القيادي المفضل هو تشاركي أو حتى إجماعي الآراء. في الواقع، يجب اعتماد أساليب القيادة المختلفة بشكل عملي، اعتماداً على ظروف متعددة.

وتتضمّن المهارات المحددة بين الثقافات ما يلي:

- تعليق الافتراضات والأحكام القيمية
- تعزيز مهارات الإدراك
- ممارسة التواضع الثقافي
- زيادة التسامح مع الغموض
- الإصغاء
- التعرف إلى وجهات نظر متعددة
- تطوير تأويلات متعددة
- تعلم استخدام أساليب اتصال متعددة
- مقابلة الناس حيثما يكونون، بدلاً من توقع أن يلاقوك في طريقتك لتنفيذ الأمور.

شجاعة

الشجاعة هي القدرة والرغبة لمواجهة الخوف أو الألم أو الخطر أو عدم اليقين أو الترهيب. ليس غياب الخوف، بل بالأحرى الحكم بأنّ شيئاً آخر هو أكثر أهمية من الخوف. الشجاعة البدنية هي الشجاعة في مواجهة الألم الجسدي، أو المشقة، أو الموت. ومن ناحية أخرى، فإن الشجاعة الأخلاقية هي القدرة على التصرف بشكل صحيح في مواجهة المعارضة الشعبية، أو العار، أو الفضيحة، أو الدافع الشخصي، أو الإحباط، أو الإرهاق. وتعبّر الشجاعة الأخلاقية عن نفسها في العمل القائم على القيم، فتتحرّك بالتماشي مع أعلى طموحاتنا الإنسانية وأعمق إحاسيسنا بمن نرغب في أن نكون. الشجاعة الجسدية والشجاعة الأخلاقية كلاهما ضروريتان في الحماية غير المسلحة للمدنيين، على الرغم من أن الشجاعة الأخلاقية هي الأكثر أهمية.

قد يجد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين أنفسهم في مواقف مخيفة، وإن لم تكن بالوتيرة التي غالباً ما يتصورها الناس. وسبق أن وقعت اعتداءات وأعمال ترهيب وهجمات على أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، ولكن الحوادث الخطيرة كانت نادرة. تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على إجراء تقييمات المخاطر باستمرار لمنع حالات الخطر المفاجئ. وسيتم إخلاء أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين من المنطقة إذا اعتبرت المخاطر عالية جداً.

وبطبيعة الحال، قد تحدث أشياء غير متوقعة، وبالتالي يجب أن يستعد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين لمواجهة مخاوفهم. وعلى الرغم من أن الخوف ليس بالإحساس الممتع، إلا أنه استجابة طبيعية وأساسية للبقاء على قيد الحياة. ويمكن أن يكون الخوف مولّداً للوهن، ولكن تمكن إدارته بالطريقة نفسها التي تدار بها الضغوط. وفي الوقت نفسه، يمكن تطوير الشجاعة مع الممارسة.

إحدى الطرق لتطوير الشجاعة هي الاعتقاد أنه من خلال العمل، يمكن أن يكون لك تأثير إيجابي. بالنسبة للعديد من الأشخاص، فإن أقوى عنصر تمكين للشجاعة هو الاعتراف بما هو على المحك بالفعل. وتكمن طريقة أخرى لتطوير الشجاعة في معرفة أن التقاعس عن العمل لا يمكن الدفاع عنه. ومن خلال الاعتقاد بأن البديل لا يحتمل، يجد الناس الشجاعة للعمل في ظروف بائسة وضد احتمالات غامرة. الشجاعة هي أمر يحتاج الناس إلى تعلمه قبل أن يصبحوا شجعاناً. وفي الوقت نفسه، يتعلم الناس أن يكونوا شجعاناً من خلال تنفيذ أعمال شجاعة. وتبدأ الممارسة بالنسبة إلى معظم ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين مع لعب الأدوار حول المواقف الخطيرة في الدورات التدريبية السابقة للانتشار. قد لا يكون هذا النوع من المحاكاة تمثيلاً دقيقاً للواقع، ولكنه أقرب ما يمكن. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يعطي الناس مساحة آمنة لتجربة تجاوبات مختلفة على المواقف الخطرة.

عندما يطغى الخوف على الشجاعة، تتوافر طرق لإدارة المخاوف. وندرج ههنا بعض التقنيات:

- التنفس: التركيز على النفس، إبطاء التنفس، تعداد النفس.
- التواصل: اتصال العين، طمأنة الآخرين، الفكاهة، مشاركة حقيقة أنك خائف.
- اللمس: إمساك يدك أو يد شخص آخر، إمساك غرض ما.
- التأريض: لمس الأرض أو الأرض، التمسك بشجرة أو ورقة أو جسم حي أو طبيعي.
- الجسم: غسل وجهك، الاهتزاز السريع للجسم، التمرين القوي، الجري السريع، التمدد.
- التصور: إغلاق العين وتصور صورة لمكان آمن.
- صوت: همهمة أو غناء أغنية بهدوء.
- الصلاة: الاتصال بقوة أعلى.
- التأمل: تقنيات التأمل والهدوء والتركّز.

(مجموعة بتشانغ لسلامة المجتمع 2005)

في علاقة حقيقية، يحدث تدفق إلى الخارج من الانتباه المفتوح والمتيقظ إلى الشخص الآخر الذي لا رغبة تجاهه على الإطلاق. وهذا الانتباه اليقظ هو وجود. إنّه الشرط المسبق لأي علاقة حقيقية.

إيكهارت توللي، 2005، ص 84

التعاطف

يتمثل جوهر التعاطف في فهم مشاعر الآخرين ومصدر هذه المشاعر. ويتضمن التعاطف التحقق من أنه(ا) قد فهم(ت) بشكل صحيح. وعلى عكس الفتور أو اللامبالاة، يشدد التعاطف على القدرة على التماهي مع معاناة الآخرين أو سعادتهم والاستجابة لمشاعر الآخرين، وخصوصاً للتخفيف من معاناتهم. ويمكن تحديد أربع خطوات في عملية التعبير عن التعاطف: اتخاذ منظور، والبقاء خارج إطلاق الأحكام، والتعرف على مشاعر الآخرين، وتوصيل فهمنا لمشاعر الآخرين (وايزمان، 1996). ويمكن تطوير التعاطف، شأنه شأن الشجاعة.

التعاطف هو خاصية مهمة جدا للحماية غير المسلحة للمدنيين. لقد تم بناء كامل نظام الحماية غير المسلحة للمدنيين بطريقة ما حول تطوير علاقات إيجابية مع جهات فاعلة متعددة لأغراض متعددة. وعند التعامل مع الناجين من العنف أو الكوارث الطبيعية، يبرز دافع طبيعي لتحسين الأمور، أو قول الشيء الصحيح أو فعله. ومع ذلك، نادراً ما يمكن أن تقدم الاستجابة شيئاً أفضل. ما يجعل الأمور أفضل هو الشعور بالارتباط بين موظفي الحماية غير المسلّحة للمدنيين والموظفين الذين يعملون معهم (براون). ويتطلب هذا الأمر التعاطف أو الوجود الحقيقي – وليس مجرد وجود مادي، بل وجود الجسد والعقل والروح. ومن خلال الاتصال، سيشعر الناجون من العنف بأنّهم يلقون أذناً صاغية ومتفهمة، ونتيجة لذلك من المرجح أكثر أن يشاركوا قصصهم.

يجب ألّا يقتصر التعاطف على الضحايا والمظلومين. يجب استخدامه في التفاعلات كافة، بما في ذلك، أو ربما بشكل خاص، التفاعلات مع الجهات الفاعلة التي يصعب الوصول إليها. إنّ أي قائد عسكري قد لا يبدو أنه يحمل الكثير من التعاطف مع أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين قد يكون أكثر انفتاحاً على المشاركة إذا ما بذل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين جهداً لتخيل أنفسهم في وضعه. قد يحاولون إخباره بأنهم يتفهمون المخاوف التي قد تراوده بشأن سلامة فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين ضمن منطقة تحت إمرته. وفي بعض الأحيان، فإن

سؤالاً بسيطاً عن صورة لطفل موضوعة على منضدة أحد القادة ستحقق أكثر لبناء علاقة عمل أكثر مما تحققه قائمة مختصرة لخلاصات البرنامج.

عندما يتصرف ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين بطرق متعاطفة، يمكن لذلك أن يحدث فرقاً كبير في التفاعل مع مرتكبي العنف. واقتباساً عن بابلو كاسالز: "كل شخص يحمل في داخله الحشمة والصلاحية الأولية. إذا كان يستمع إليها ويعمل بناءً عليها، فهو يعطي الكثير مما يحتاج إليه العالم بشكل أساسي. إنها ليست معقدة ولكنها تتطلب الشجاعة. يتطلب الأمر من الشخص شجاعة لكي يستمع إلى طيبته ويتصرف بناء عليها". عندما يبني ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين علاقات مع المرتكبين، عليهم أن يضعوا أنفسهم مكانهم وأن يستمعوا للألم والإحباط والخوف اللذين قد يكمن وراء اللامبالاة أو الكراهية الظاهرة، حتى لو لم يتفقوا مع السلوك؛ ثم تبرز فرصة حقيقية لمنع العنف. تعرّض الكثير من المرتكبين للإيذاء والصدمة والتخلي عنهم، وهم عالقون، وغالباً ما لا يرون خيارات أخرى سوى تكرار نمط الإساءة. قد لا يكون التعاطف ما يتوقعونه، لكنه قد يكون أكثر ما يحتاجون إليه. إنّه يتمتّع بالقدرة على نزع سلاح المعتدي. قد لا يحدث التغيير على الفور، وقد لا يحدث في كل الحالات، ولكن عندما يحدث ذلك، لا شيء أكثر قوة منه.

4.2

تحليل النزاع

تبدأ دورة البرمجة غير المسلحة للمدنيين عادةً بتحليل النزاعات. ,قد تكون الوكالة المنفذة للحماية غير المسلحة للمدنيين قد تلقت طلبات أو توصيات لإنشاء وجود لها في حالة نزاع محددة، ولكن إذا كان التحليل الأولي للصراع يشير إلى أن تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين في تلك الحالة من المرجح أن يكون غير فعال أو غير مناسب أو غير ممكن، قد يكون من الضروري رفض الطلبات. قد تكون وكالة الحماية غير المسلحة للمدنيين قادرة على دعم الجهات الفاعلة التي تطلبها بطرق مختلفة، من دون إنشاء وجود أو إحالة الطلب إلى جهات

أخرى قد تكون في وضع أفضل للرد. في الحالات التي تكون فيها وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين في وضع جيد للاستجابة، يجب عليها أولاً فهم الأشخاص المشاركين في النزاع، ومواقفهم، وطريقة تعاطيهم وسلوكهم، من أجل صياغة استراتيجيات الحماية المناسبة.

يحرص ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على فهم دور العنف في أي نزاع. ففي نهاية المطاف، تتمثل أهدافهم الرئيسية في منع العنف أو الحد منه وحماية المدنيين من العنف. لا تتمحور الحماية غير المسلحة للمدنيين نفسها على تحويل الصراع، ولكنها تساهم في بيئة أكثر أماناً يمكن للسكان المحليين العمل فيها لتحويل سياقاتهم.

الفرق بين الصراع والعنف هو أمر مهم. يشير الصراع إلى التوترات بين الناس حول احتياجات أو رغبات محددة يودون تحقيقها. إنه تفاعل الأفراد المترابطين الذين يرون أهدافاً متضاربة والتدخل من بعضهم البعض في تحقيق أهدافهم (غالتونغ 2003 ص. 3). الصراع هو جزء من الحياة ولا يمكن تجنبه. العنف من ناحية أخرى، هو استجابة محددة للنزاع ويمكن تجنبه. إنّه السلوك الذي ينطوي على استخدام القوة التي تهدف إلى الهيمنة، أو الأذى، أو الضرر، أو القتل لشخص ما أو شيء ما.

يمكن أن يكون العنف جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو عاطفياً. وتسمى هذه الأنواع من العنف عادة العنف المباشر. إنّه العنف الذي يقع مباشرة على شخص واحد من قبل شخص آخر. كما يمكن أن يكون العنف غير مباشر، مثل العنف الثقافي أو العنف الهيكلي. هذه الهياكل تضر الناس وتمنعهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية. إن تجريد جماعة من الناس من إنسانيتهم من خلال مهاجمة أسلوب حياتهم هو شكل من أشكال العنف الثقافي. ويشير العنف الهيكلي إلى العنف الذي بني ضمن الهياكل الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. وغالباً ما تكون الهياكل الظالمة أو العنيفة سبباً كامناً للعنف الثانوي (على سبيل المثال، قد تلجأ مجموعات الأقلية المضطهدة إلى العنف الجسدي رداً على غياب تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الاقتصادية). ويركز معظم الممارسين على منع المدنيين أو حمايتهم من العنف المباشر، على الرغم أنهم قد يدعمون المدنيين الذين يعملون على معالجة العنف الثقافي أو الهيكلي أو يحمونهم.

العنف هو رد محدد على الصراع وينطوي على الاختيار. يمكن الوقاية منه أو تخفيضه أو إيقافه. ومن ناحية أخرى، فإن الصراع يمثّل أمراً لا مفر منه، وفي حين لا يمكن القضاء عليه، يمكن حله أو تحويله بحيث لا يؤدي إلى العنف. "منع الصراعات"، لأجل منع الصراعات، لا معنى له. ولكن "منع العنف"، لأجل منع العنف، له مغزى كبير ومفيد للغاية. (غالتونغ، 2004 ص. 3). ويمكن حتى استخدام الصراع كفرصة لإحداث تغيير إيجابي. هذا بالضبط ما يهدف

إليه بناة السلام. إنهم يحاولون إيجاد حلول لصراع تتجاوز الاختلافات بين الأطراف المتصارعة وتعزز المصالحة. من ناحية أخرى، يهدف حفظة السلام ورجال الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى وقف العنف ودعم الاستقرار بشكل كاف لإتاحة بناء السلام. فهي تساعد على إنشاء منصة يستطيع من خلالها بناة السلام معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي حين يهدف بناة السلام إلى تحقيق أفضل مستقبل ممكن، يهدف حفظة السلام وممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى منع حلول سيناريوهات الأسوأ. ومن هنا فهم يجرون تحليل الصراع واضعين هذا الهدف في منظارهم.

ما هو تحليل الصراع؟

يشير تحليل الصراع إلى المعاينة المفصلة لعناصر الصراع وهياكله وديناميكاته. إنه يسهل فهم صراع معين، من أجل منع العنف وحماية المدنيين.

كيف يعمل تحليل الصراع؟

من أجل منع العنف، من الضروري أولاً فهم من يرتكب أعمال العنف ولماذا. وهذا الفهم نفسه ضروري من أجل تعزيز سلامة المدنيين وأمنهم وتعزيز بنى السلام المحلية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن يعرف ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين ما هي آليات الأمن المحلية والبنية التحتية للسلام القائمة بالفعل وما إذا كانت لا تعمل بشكل فعال. والطريقة الفضلى لتنفيذ تحليل النزاعات هي في التعاون الوثيق مع المجموعات المحلية. إن الغرض من تحليل النزاعات ليس التوصل إلى أكثر التحليلات الشاملة موثوقية، بل تعميق فهم الصراع من أجل توفير الحماية. قد يؤدي سوء تفسير النزاع، ليس إلى برمجة غير فعالة أو غير ملائمة فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى خطر تعريض وأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين. وبما أنّ الصراعات ليست ثابتة، يتكرر تحليل الصراع بشكل دوري لضمان تماشي البرمجة مع التطورات والديناميات المتغيرة.

غالباً ما تكون النزاعات المتمادية معقدة، وتختلف دوافع الجهات الفاعلة المنخرطة اختلافاً كبيراً. قد يكون لدى بعض الجهات الفاعلة نوايا حسنة، ولكن وجودها أو انتمائها أو سلوكها له تأثير سلبي على ديناميكيات الصراع. تجاهر بعض الجهات الفاعلة الأخرى بدعمها السلام، ولكنها تعمل سراً لإطالة أمد النزاع، من خلال الاستعانة بأطراف أخرى لتنفيذ أعمال العنف. وتستفيد بعض الجهات الفاعلة من النزاع وتستثمر بعمق في استمرارها. يدرك آخرون أنه لا يمكنهم تحقيق النتائج المرغوبة إلا من خلال الصراع العنيف. ومن أجل التأثير على الجهات الفاعلة

الرئيسية صعوداً وهبوطاً في الهرمية القيادية، يجب أن يعرف ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين (بأفضل ما يمكنهم) التحالفات العلنية والخفية لمختلف الجهات الفاعلة في النزاع ونقاط ضعفها وانتماءاتها. ولفهم مدى تعقيد هذه الديناميات وخواصها الدقيقة، يجب إجراء تحليل الصراع من وجهات نظر مختلفة.

يجب أن يأخذ تحليل النزاع في الاعتبار عدداً من العوامل المختلفة.

- الثقافة: إنّ التحليل الثقافي للنزاع يعتبر واحدة من الطرق التقليدية لحل النزاع وكيفية تأثير استخدام العادات واللغة والرموز والمعتقدات المحلية على الصراع.
- الدين: تحليل كيف أنّ تطبيق المعتقدات الدينية يؤجج الصراع و/أو يساهم في المصالحة والسلام.
- العلاقات الاجتماعية: تحليل العلاقات الاجتماعية ينظر إلى أشكال العلاقات وأنماطها. ويشمل ذلك العلاقات بين الأطراف المتنازعة الفعلية بالإضافة إلى علاقاتها مع الحلفاء والأحزاب المحايدة والمتابعين والمجتمعات والأسر والمحرضين والضحايا.
- التاريخ: يحدد تحليل تاريخي كيف أن الأحداث من الماضي وذكريات تلك الأحداث تكمن ضمن وضع النزاع، وتكشف إسهامها في حالة الصراع.
- الاقتصاد: يتناول التحليل الاقتصادي نواحي الوصول إلى الموارد الاقتصادية التي تضطلع بدور هام في الصراع، والتحكم فيها وتوزيعها وإدارتها.
- السياسة: يتم استخدام التحليل السياسي لتحديد أنماط علاقات القوة القائمة داخل المجتمعات المتصارعة وبينها. وهو يصف جوانب الحياة السياسية فيما يتعلق بالسلطة، وعمليات صنع القرار، واستخدام وسائل الإعلام أو دورها.
- الجندر: ينظر تحليل الجندر إلى العلاقات الهرمية القائمة والأدوار المتباينة في المجتمع، بناءً على الهوية الجنسية المتصورة (مثل هياكل الثقافة الأبوية، وأقسام المهام القائمة على الجندر، ووجهات النظر المختلفة حول الصراع بين الرجال والنساء والخبرات ذات الصلة) إلى جانب الآثار المختلفة للنزاع على أساس هذه العلاقات والأدوار.
- الجغرافيا: يتناول تحليل جغرافي الأدوار التي تضطلع بها البيئة الطبيعية ومعانيها واستخداماتها ضمن صراع معيّن (القرب من الجبال والمياه، والتصحر والمواسم، والموارد الطبيعية، وملكية الأراضي، وحالة الأرض).

- الديمغرافيا: يستكشف تحليل ديموغرافي كيف يتأثر حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم بالنزاع أو يؤثر عليه (على سبيل المثال، الحجم النسبي للمجتمعات العرقية وتوزيعها في منطقة ما، وأنماط الهجرة للأشخاص نتيجة التشريد).

وفي حين أن هذا النهج المتعدد التخصصات يؤمّن العديد من المنظورات التي يمكن من خلالها تحليل سياق الصراع، تحقّق أساليب أخرى نتائج من خلال تحقيق أكثر تركيزاً. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يدرس مواقف مجموعات محددة وسلوكها، أو يربط القضايا المتشعبة (على سبيل المثال، تفاعل العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية في نشوء مجموعة متمردة معينة). ويركز أسلوب "لا أذى" على الموصلات (القدرات المحلية من أجل السلام) والفواصل (مصادر التوتر) وهو يرتدي أهمية خاصة بالنسبة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين (مشاريع التعلّم التعاوني CDA)[49]. وتبدأ هذه الطريقة بتقييم العديد من العناصر التي تضطلع بدور في الصراع: النظم والمؤسسات؛ المواقف والإجراءات؛ القيم والاهتمامات؛ الرموز والمناسبات؛ وتجارب الأطراف المتصارعة. ثم تحدّد لكل صراع العناصر التي تربط المجتمعات ببعضها البعض كما العناصر التي تفرق بينها. وبما أن الحماية غير المسلحة للمدنيين تهدف إلى منع العنف، وفي الوقت نفسه، إلى تعزيز البنى التحتية المحلية للسلم، فإن هذا النوع من التحليل مفيد بشكل خاص لأن الفواصل التي تحددها غالباً ما تشكل تهديداً يجب تخفيضه، كما تعد الروابط وسيلة لتعزيز البنى التحتية للسلام.

تحليل الصراع في الميدان

كما ذكر في بداية هذا القسم، يتم عادة إجراء تحليل للنزاع في بداية دورة الحماية غير المسلحة للمدنيين، قبل الدخول، لتقييم مدى ملاءمة وجدوى الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالة صراع محددة. ومع ذلك، يتم أيضاً إجراء تحليل الصراع بانتظام بعد الدخول. إن موظّفي الحماية غير المسلحة للمدنيين على الأرض هم على اتصال مباشر مع الأطراف المتصارعة وستتسنى لهم إمكانية الوصول إلى معلومات إضافية، ما يتيح لهم تعزيز تحليلاتهم الأولية قبل الدخول. بالإضافة إلى ذلك، مع تغير ديناميات الصراع بشكل مستمر، فإن التحليل المنتظم للنزاع يدعم ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين في تقييم ما إذا كانت استراتيجياتهم وأنشطتهم لا تزال ملائمة ومناسبة.

[49] تم تطوير منهج "لا أذى" عبر الحركة التعاونية للتنمية CDA

مهما كان النهج المستخدم لتحليل الصراعات، فإن طرح الأسئلة الصحيحة على الأشخاص المناسبين أمر أساسي. ويقدّم الإطار 1 نظرة عامة على الأسئلة الأساسية التي يمكن استخدامها لتحليل النزاعات.

تتبع هذه الأسئلة نهجاً خطياً أساسياً لتحليل النزاعات – مع الاعتراف بأن النزاعات نفسها ليست عملية خطية – وهي تبدأ مع الحقائق المتعلقة بالطبقة السطحية للأحداث. تركز الخطوة التالية على مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع ودوافعها ونواياها. أمّا الخطوة الثالثة فتعتمد نظرة عن كثب على أهداف الصراع وغاياته، والخطوة النهائية تستكشف أسباب الصراع وديناميات.

يتم إجراء تحليل النزاع بشكل مثالي من خلال عملية شمولية تتضمّن مجموعة واسعة من أعضاء المجتمع (النساء، الزعماء الدينيين، الشباب، إلخ). وهذا يضمن أخذ وجهات النظر المختلفة حول النزاع في الاعتبار، ولا سيما وجهات نظر النساء ومجموعات الأقليات. ويمكن إجراء تحليل النزاع من خلال تمارين رسم الخرائط أو المقابلات أو سرد القصص أو المناقشات الجماعية المركزة. وفي العديد من الحالات، يتبين أن هذا الوضع مربح للجميع بالنسبة إلى ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين والجهات الفاعلة المحلية المشاركة في هذه العملية. وفي حين أن الجهات الفاعلة المحلية تتمتع بمعرفة عميقة حول النزاع، فإنها لا تتمتع في الغالب بالمهارات أو الأساليب المطلوبة لتوضيح معرفتها أو فهمها. بالإضافة إلى ذلك، في مناطق صراع معينة، تتوافر قلة من الأماكن الآمنة بما فيه الكفاية للجهات الفاعلة المحلية للالتقاء والتحدث عن الصراع والعنف. وغالباً ما يكون رسم الخرائط أو الرسم أو أي تمثيل بصري آخر لتحليل النزاعات فعّالاً بشكل خاص.

الإطار 1 – أسئلة لتحليل النزاعات

حقائق أو الطبقة السطحية للأحداث:

- متى بدأ العنف؟ بين من ومن؟ ما الذي أثار ذلك؟
- ما هي الأحداث السياسية والعسكرية اللاحقة؟
- كيف تغير الصراع جغرافياً؟
- هل من أشخاص نازحين؟ من أي مجموعات؟ المناطق؟ كم العدد؟ أين هم؟
- هل حصل وقف للأعمال العدائية، وقف إطلاق النار أو محادثات السلام؟ من شارك، من كان غائباً، من نظمها
- هل زاد عدد أطراف النزاع الآن عما كان عليه في البداية؟ لماذا ا؟ من هم هؤلاء؟
- هل يتم استهداف المدنيين؟
- هل من مجموعات معينة تتكبد خسائر بشكل غير متناسب؟
- ما الدور الذي اضطلعت به الجهات الفاعلة الدولية في تاريخ النزاع؟
- ما هو الدور، إن وجد، الذي تضطلع به وسائل الإعلام في النزاع؟

الجهات الفاعلة المشاركة في الصراع:

- ما هي العلاقات بين الأطراف المختلفة في النزاع؟
- كيف تصور الأطراف المختلفة بعضها البعض؟ كيف تعرّف أنفسها؟
- ما هي المعارضة الداخلية للعنف؟ كيف تعمل؟
- ما هي الطرق التقليدية لحل النزاع؟ كيف تعمل؟
- ما هي الجهات الفاعلة الدولية التي تشارك بشكل واضح أو خفي في النزاع؟
- ما هو الهيكل الداخلي للأطراف المتنازعة المعنية؟
- ما هي ادعاءات الأطراف المتحاربة حول قاعدة قوتها؟ ما هي قاعدتها الحقيقية؟
- كيف يتم تمويلهم؟
- هل يُجبر الأطفال على القتال؟
- من أين يحصلون على أسلحتهم؟
- كيف تصور الأحزاب المتحاربة المجموعات معارضة للعنف والمتدخلين الدوليين؟

الأهداف والغايات في النزاع:

- من الذي تعتبر الأطراف المتحاربة أن عليها قتاله؟ ما هي ادعاءاتهم؟
- من يدعم الأطراف المتحاربة؟
- ما هي الموارد التي تغذي الصراع؟
- ما هي ادعاءات المعارضة المدنية للعنف وغاياتها المعلنة؟
- ما هي ادعاءات المتدخلين الخارجيين في النزاع وغاياتهم المعلنة؟
- ما هي المزاعم الإنسانية التي تطالب بها الأطراف المتحاربة؟
- ما هي نظرتك ونظرة الجهات الأخرى إلى مصداقية المطالبات والغايات المعلنة؟

أسباب وديناميات الصراع:

- ما هي العوامل الهيكلية القديمة والتاريخية والعميقة التي ساهمت في النزاع؟
- ما هي العوامل الرئيسة التي ساهمت في التوترات التاريخية التي أدت إلى العنف؟
- لماذا يبدو أن الصراع مستمر؟
- هل الصراع حالياً في مرحلة من شأنه أن يحدث تأثيراً أم لا؟
- ما عسى تكون نقاط الاستقرار في الوضع؟

التحديات لتحليل الصراع

على الرغم من أن التحليل الدقيق للنزاع سيؤدي في معظم الحالات إلى تحديد الخطوات المناسبة للتنفيذ، إلا أن بعض التحديات تطرح نفسها:

- الصراعات هي عمليات ديناميكية. يجب إجراء التحليلات مراراً وتكراراً، وهو ما يستغرق وقتاً.
- يمكن أن تكون النزاعات غير متوقعة. وقد يخلق التحليل الفعال للصراع انطباعاً كاذباً بأن كل شيء مفهوم وهو ما يضعف التيقظ بدوره.
- الموضوعية الكاملة مستحيلة، وقد يصعب رصد الانحيازات الشخصية. أضف إلى ذلك أنّ ممارسي الحماية غير المسلّحة للمدنيين لا يتمتعون دائماً بالنفاذ العادل إلى الأطراف المتصارعة كافة.
- تشجع بعض الثقافات التفكير التحليلي أكثر من غيرها. لكن النقص في التفكير التحليلي لا يعني الافتقار إلى القدرة.
- تتوافر دائماً طرق مختلفة لمقاربة تنظيم تحليل، وهي مهمة قد تكون مربكةً، حيث قد يؤدي ذلك إلى خلاصة مختلفة.
- يمكن أن يتسبّب إجراء التحليل بدون أهداف محددة مسبقاً بإعاقة العملية، حيث لا توجد حدود واضحة لما يشكل النجاح والفشل.

4.3

أنواع الصراع وأهميتها بالنسبة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

أنواع النزاع وأهميتها بالنسبة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

أحد أسباب وجود مقاربات ونماذج مختلفة لتحليل النزاعات هو وجود أنواع مختلفة من الصراعات. ويحمل نوع النزاع انعكاسات خطيرة على برمجة الحماية غير المسلحة للمدنيين. وفي الحالات التي تعمد فيها الجماعات المسلحة إلى استهداف الدوليين على وجه التحديد، لا تكون المرافقة الوقائية في معظم الحالات طريقة فعالة أو ملائمة لزيادة سلامة المدنيين وأمنهم. وفي الواقع، فإنّ الالتحاق العلني بالدوليّين قد يحوّل المدنيين إلى هدف في مثل هذه الحالة. وفي الحالات الأقل تطرفاً، قد يحتاج الأمر ببساطة إلى تعديل الحماية غير المسلحة للمدنيين لتلائم وضعاً معيناً للنزاع.

تم تنظيم الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالات النزاعات الأفقية العمودية (انظر 4.3.1)، والصراعات بين الدول وداخل الدول، كما النزاعات على الموارد الطبيعية، والسلطة السياسية، والهوية العرقية، وتقرير المصير والأراضي. تحدث معظم الصراعات العنيفة في الوقت الحاضر داخل حدود الدولة (داخل الدول) وتتاضل حول قضايا مثل الهوية أو الإقليم أو السلطة أو الموارد الطبيعية. في الوقت نفسه، فإن العديد من هذه النزاعات داخل الدول يتم تدويلها إلى حد كبير. إن الصراع الحالي (حتى كتابة هذه السطور) في سوريا هو مثال على ذلك؛ فروسيا، وإيران، والولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وإسرائيل بالإضافة إلى جهات غير حكومية مثل حزب الله، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة كلها تضطلع بأدوار ناشطة.

وتقدّم الأقسام التالية بعض الأمثلة عن مختلف أنواع الصراع وأهميتها بالنسبة إلى برمجة الحماية غير المسلحة للمدنيين.

4.3.1 الصراع العمودي والأفقي

الصراع العامودي

تم الاستعانة بالحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل أساسي في حالات الصراع العامودي، حيث عمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على حماية المدنيين الذين يقعون وسط صراعات بين القوات

الحكومية والقوات غير الحكومية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك نذكر الصراع المسلح بين حكومة غواتيمالا ومختلف الجماعات اليسارية المتمردة، التي يدعمها بشكل رئيسي السكان الأصليون من المايا وفلاحو لادينو. وفي هذه الحالة كانت منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين المعنية هي: الشاهد من أجل السلام، والزمالة الدولية للمصالحة، وكتائب السلام الدولية، ومشروع مرافقة غواتيمالا. وفي النزاع المسلح بين حكومة سريلانكا ونمور تحرير تاميل (إيلام)، انخرطت كل من من كتائب السلام الدولية وقوة السلام بلا عنف. وشاركت هذه الأخيرة أيضاً في الصراع بين حكومة الفيليبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. إن بناء الشبكات الدولية، وتوفير المشاركة الاستباقية، وتوفير مرافقة وقائية، والإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة، وبناء الثقة، واللجوء إلى الحوار متعدد المسارات، تعتبر استراتيجيات ومناهج نموذجية للحماية غير المسلحة للمدنيين معتمدة المستخدمة في حالات النزاع العامودي.

تم الاضطلاع بالمزيد من عمليات الحماية غير المسلحة للمدنيين في النزاعات التي تعتبر عمودية في المقام الأول لأن معظم الجهات الفاعلة الحكومية تهتم لسمعتها. ونظراً لأن الجهات الفاعلة الحكومية تتحمل مسؤولية حماية المدنيين، فقد تكون متجاوبة بشكل خاص مع المخاوف التي أثارتها فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين. وعلى الرغم من أن وجود المراقبين الدوليين والوطنيين يحد من مساحة الجهات الفاعلة الحكومية لاستخدام القوة المفرطة، فإنّ السماح بحضورهم قد يساهم أيضاً في تحسين سمعتها محلياً ودولياً على حد سواء. إنه يظهر للعالم أنه ليس لديهم ما يخفونه.

إنّ العديد من الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية التي تحمل دوافع سياسية وتطرح تحديات أو تهدف إلى استبدال حكومتها تهتم أيضاً بالحفاظ على سمعتها. ووفقاً لما قال محام كولومبي في مجال حقوق الإنسان يرافق كتائب السلام الدولية، "تحترم القوات شبه العسكرية الوجود الدولي ... وهي تحاول مأسسة نفسها بشكل قانوني. التعاون مع الدولة واضح جدا... وتشغل القوات شبه العسكرية مناصب حكومية باطراد، وهذا يجعل الوضع أكثر حساسية بالنسبة لهم "

(اتحاد بحوث النزاعات، 1998 ب). ولكن في بعض الحالات، لن تؤثر التداعيات للجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية على مفهوم شرعيتها أو سمعتها أو تسبب فقدانها الدعم بطريقة ملحوظة ما. لهذه الأسباب وغيرها، لا تشكّل السمعة دائماً نقطة ضغط حساسة. الحماية غير المسلحة للمدنيين تصبح في هذه الحال تحدياً متزايداً، ولكن ليس مستحيلاً.

الصراع الأفقي

تشير النزاعات الأفقية إلى النزاعات بين الجهات غير الحكومية. ويشمل ذلك النزاعات القبلية، والصراعات بين الجماعات الدينية أو العرقية، والصراعات بين مجتمعات السكان الأصليين والشركات

متعددة الجنسيات. وأحد الأمثلة على الحماية غير المسلحة للمدنيين في نزاع أفقي هو عمل قوة السلام بلا عنف وسط العنف القبلي في جونقلي، جنوب السودان (انظر دراسة الحالة في المربع 1 من الوحدة 3). وغالباً ما ينطوي توفير الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالة النزاع الأفقي على تحوّل في الأساليب. إن تهدئة النزاعات، وبناء العلاقات على مستوى القاعدة الشعبية، وضبط الشائعات، والإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة تميل إلى البروز أكثرفي هذه المواقف مقارنة مع بناء الشبكات الدولية، وتنظيم حملة مناصرة نظامية لاعنفية، وتوفير مرافقة وقائية.

قد لا يتمكّن المراقبون الأجانب بسهولة من ردع الجماعات الدينية أو العرقية في النزاعات العنيفة مع بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصراعات يتم وأدها في الغالب على مستوى القاعدة الشعبية، وتشارك أعداد كبيرة من المدنيين بشكل ناشط وعلني. وينطوي هذا على استراتيجية مختلفة لمنع العنف. وعادةً ما يكون توفير دبلوماسية مكوكية أو تخفيف حدة النزاع بين المجتمعين وسيلة أساسية لمنع العنف في نزاعات من هذا النوع. إذا كانت الدولة طرفاً في النزاع، قد تحتاج هذه الطرق إلى تقليصها أو تطبيقها بطريقة أقل بروزاً، لأن الجهات الفاعلة الحكومية قد تنظر إلى مشاركة المنظمات غير المسلحة للمدنيين في التخفيف من النزاعات أو دبلوماسية المكوك على أنّها تدخل في الشؤون الداخلية.

وعلى الرغم من أن الصراعات الأفقية والعامودية من الناحية النظرية تبدو نوعين مختلفين من الصراع، إلا أنهما ليسا كذلك في الواقع. وتحتوي معظم النزاعات العامودية على مكونات أفقية والعكس صحيح.

وقد يتم تأجيج الصراعات العرقية من قبل الجهات الحكومية لإضفاء الشرعية على الوجود العسكري المتزايد في منطقة معينة أو خلق تشويشات حول القرارات السياسية الحساسة؛ قد تكون شركات التعدين العالقة في صراع مع مجتمعات السكان الأصليين مدعومة ومحمية من قبل قوات الأمن الوطنية؛ وقد تتلقى العشائر المتناحرة على مستوى القاعدة الشعبية دعماً مالياً من النخب السياسية مقابل التصويت أو حقوق الأرض؛ وقد تؤدّي النزاعات بين الحكومات الوطنية والمقاتلين من أجل الحرية إلى توترات بين المجموعات العرقية؛ وقد تؤدي اتفاقيات السلام إلى نشوب نزاعات داخل الجماعات المسلحة وبين تشكيلات مختلف الفصائل حول النفوذ السياسي والمعونة التنموية وحتى جهود دعم السلام. فعلى سبيل المثال في ميندناو، نجد "ريدو Rido"، وهي صراعات محلية بين عشائر أو مجموعات من العائلات الواسعة وحلفائها. وترتبط هذه الجماعات بالصراع العامودي بين جبهة تحرير مورو الإسلامية والحكومة الفيلبينية، على الرغم من أنها قد تبدو على السطح مجرد أفقية، مع وجود انعكاسات محلية حصراً. يؤكد هذا الواقع على أهمية التحليل الدقيق والمستمر

للصراع. يجب أن يكون ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين مرنين ومتكيّفين في استخدام جميع الأساليب المتاحة لهم أثناء تعاملهم مع وضع صراع معين.

4.3.2 السلطة والهوية والموارد الطبيعية

تعتبر قضايا السلطة والهوية معقدة، والأقسام التالية هي ذكر مختصر لجوانب هذه المفاهيم المرتبطة تحديداً بالتحليل والعمل للصراع في الحماية غير المسلحة للمدنيين. معظم الصراعات الأفقية والعامودية يؤججها الصراع من أجل السلطة والهوية و/أو الموارد الطبيعية. وكما أنّه من النادر أن تكون النزاعات أفقية أو عامودية بحتة، فهي نادراً ما تتمحور حول قضية واحدة. فعلى سبيل المثال، بدا الصراع بين حركة أتشيه الحرة والحكومة الإندونيسية (1976 – 2005) على أنّه صراع حول تقرير المصير. إلا أنّ وجود كميات كبيرة من النفط والغاز، معطوفة على السلطة الاقتصادية والسياسية المرتبطة بهذه الموارد، ناهيك عن هوية شعب آتشيه، كان له دور مهم في الصراع. ويمكن إدراج مثال آخر وهو عمل أوتيسير (2012) Autessere في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يصف الترابط المعقد بين العوامل التي تسهم في الصراعات الجارية هناك. ويتناقض عملها مع الشرح السائد بأن الصراعات تتأتى في المقام الأول من الموارد. يمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة المشابهة، بما في ذلك الحالة المعروفة لما يسمى بالماس الدموي.

ولكي يتسنى للممارسين في مجال الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يعملوا على منع العنف وزيادة سلامة المدنيين وأمنهم، من الحيوي فهم الجوانب المختلفة للصراع وتفاعلهم. فالعديد من النزاعات التي تبدو وكأنها تتمحور حول الهوية العرقية أو الدينية لها جذور أعمق/أخرى تتعلق بالسلطة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية. وحرصا على فعالية أعلى للحماية غير المسلحة للمدنيين، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الجذرية.

السلطة

تدور معظم النزاعات حول السلطة بطريقة أو بأخرى، وعادة حول السلطة السياسية والاقتصادية. السلطة هي القدرة على الحصول على ما تريد، أو كما يصيغها الباحث كينيث بولدينغ "القدرة على تغيير المستقبل" (كونسورتيوم أبحاث الصراعات، 1998). وتتحول الحالات الملحوظة من اللامساواة في السلطة إلى مناسبات لاستغلال السلطة. ومع مرور الوقت، فإن حالات اللامساواة هذه تصبح مدمّرة للناس والعلاقات.

تختلف أشكال السلطة. وإحدى الطرق لتصنيف هذه النماذج هي قوة مرئية وخفية وغير مرئية (غافنتا 2006). وتشمل القوة المرئية القواعد الرسمية والبنى والسلطات والمؤسسات وإجراءات اتخاذ القرار؛ وتتعلق القوة الخفية بالأشخاص والمؤسسات ذات النفوذ الذين يحافظون على نفوذهم ويحددون جدول الأعمال؛ وتنطوي القوة الخفية على صياغة الحدود النفسية والإيديولوجية للمشاركة. وواحد من الأمثلة على هذه القوة غير المرئية هو التأثير العميق الذي تتركه الصدمات (التي تعاني منها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قيادتها) على قدرة المفاوضين على تمثيل المصالح الفضلى لأطرافهم خلال مفاوضات السلام. وما لم تتح لهم الفرصة لعلاج الصدمات النفسية (الرضوح)، يمكن إعادة تأجيج مشاعرهم بسهولة فائقة على أساس سنوات العداوات، ويصبح نطاقهم العقلي والعاطفي محدوداً بسبب الغضب والغيرة والخوف والرهاب والحزن – وهي حالات نفسية قد لا تفيدهم أو تفيد شعوبهم. قد يكون للدفاع والتلقين العقيدي الأثر السلبي نفسه. إن فهم كيفية عمل مختلف أشكال القوة في النزاعات يولّد فرصاً للممارسين في مجال الحماية غير المسلحة للمدنيين من أجل التأثير على صناع القرار المناسبين وتعزيز البنى التحتية السلمية الصحيحة.

الهوية

الهوية هي عامل بارز في الصراعات حول العالم ولكنها غالبا ما تستخدم عن قصد أو عن غير قصد لإخفاء الأسباب الجذرية الأخرى. وتتضمّن قضايا الهوية: الدين والعرق والجنس والجنسية والثقافة. وتندلع النزاعات على الهوية عندما تشعر مجموعة معينة أن إحساسها بالذات أو التميز هو مهدد أو تنزع منه الشرعية. هذا الإحساس بالذات أمر أساسي لتفسيرهم للعالم، بالإضافة إلى احترام الذات لدى المجموعة. من المحتمل أن ينتج عن تهديد هوية المجموعة استجابة قوية. وعادةً ما تكون هذه الاستجابة عدوانية ودفاعية في آن، ويمكن أن تتصاعد بسرعة إلى صراع عصيّ على الحل. وتضطلع الهوية بدور في العديد من النزاعات الدينية والعرقية. وهي أيضاً قضية رئيسية في العديد من النزاعات بين الجندرية والعائلية، وعندما يختلف الرجال والنساء حول الدور المناسب أو "المكان" للآخر (كونسورتيوم أبحاث الصراعات، 1998 أ). وتضطلع الهوية الوطنية أو الافتقار إليها بدور هام في العديد من صراعات اليوم من أجل الاستقلال. وتتأتى العديد من هذه الصراعات من الحدود الاستعمارية التي فرضت هوية وطنية على الجماعات التي لا تشارك في الشعور بالذات.

يمكن أن تكون الهوية محط انقسام ومصدر توتر، ولكنها يمكن أن تجمع الناس أيضاً. قد تقسم الهوية العرقية مجموعتين وتؤدي إلى نشوب نزاع، لكن هويتها الدينية المشتركة أو مصالحها

الاقتصادية قد توحدها. يمكن لتدخلات الحماية غير المسلحة للمدنيين التصدي للتوترات والاستفادة من فرص الاتصال، لأنها تعمل على منع العنف أو الحد منه.

الموارد الطبيعية

باتت الموارد الطبيعية (مثل النفط والماء والغاز والأخشاب والمطاط والكولتان والماس) باضطراد موضوع منافسة ونزاع. وقد اضطرت المجتمعات المحلية في العديد من الأماكن إلى مغادرة أراضي أجدادها أو شهدت تدهور البيئة بسبب عمليات واسعة النطاق نفّذتها شركات متعددة الجنسيات. وغالباً ما تعمل الشركات متعددة الجنسيات هذه بدعم من الحكومة الوطنية كما الحكومات الأخرى. وفي بعض الأحيان، تتم الاستعانة بقوات الأمن في ترحيل السكان المحليين قسراً من أراضيهم، فضلاً عن حماية موظفي هذه الشركات متعددة الجنسيات وأصولها. وفي المقابل، فإن بعض الجماعات المسلحة غير الحكومية قد تستمد قوتها المالية من السيطرة على بعض الموارد الطبيعية. بالنسبة إلى فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين، تشكل مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات تحديات جديدة. وبالفعل فإنّ شركة تعدين دولية مسؤولة عن الأضرار البيئية وتشريد السكان الأصليين قد لا تتأثر بالوجود الدولي على مستوى القاعدة الشعبية. ومع ذلك، فإن عملياتها ترتكز على موافقة الحكومة الوطنية، ومن شبه المؤكد أن الشركات المتعددة الجنسيات تقلق على سمعتها بين المستهلكين في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون مديروهم جزءاً من المجتمع الدولي الصغير في المنطقة. وهذا يمنح ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين نقاط الدخول الضرورية للتصرف. يجب أن يكونوا على دراية بقطاع الشركات المتعددة الجنسيات ومساهماته في النزاعات.

4.4

مراحل الصراع

أختتم ... أنه – كما هو الحال مع العديد من الأدوات التي يمكن أن تساعد في إحداث الفرق بين الحرب والسلام – يمكن أن يكون الوجود المدني غير المسلح مفيداً أحياناً في المراحل المختلفة: في وضع منع النزاعات؛ وفي أثناء وساطة النزاع النشط، عندما تواجه أصوات الاعتدال الشعبية خطر القمع من قبل القوى العنفية؛ وفي مرحلة ما بعد الصراع، دعما لتنفيذ اتفاقات السلام وتوطيد السلام. كريستوفر كولمان، مدير مشروع القدرات المدنية في الأمم المتحدة (كولمان 2012، ص. 15).

وعلى الرغم من تعقيد الصراعات، فإنها تمر بشكل عام بمراحل معترف بها تماماً. ويمكن أن يساعد التعرف إلى هذه المراحل في مساعدة ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين على المستوى الميداني لفهم ديناميكيات النزاع وتطوراتها بشكل أفضل، ولصياغة السيناريوهات والاستجابات المناسبة في الوقت المناسب. وتشمل مراحل الصراع: النزاع الكامن والمواجهة والأزمة والنتائج وأزمة ما بعد الصراع (الرسم البياني المبسط، الشكل 1 أدناه، استناداً إلى: غالتونغ 2000، ص. 2) على الرغم من أن معظم الصراعات تمر عبر هذه المراحل المختلفة، فإنها غالباً ما تقفز ذهاباً وإياباً حيث أن القضايا التي لم تحل قد تؤدي إلى مواجهات وأزمات إضافية. بالإضافة إلى ذلك، قد يظهر الصراع بشكل مختلف في مناطق محلية محددة، بحيث تبدو المجتمعات المجاورة في مراحل مختلفة في نفس الوقت. وعلى الرغم من أن الشكل الوارد أدناه يبدو خطيّاً، فغالباً ما تكون النزاعات دائرية، حيث أن الأسباب الجذرية غالباً ما لا يتم التعامل معها بشكل كافٍ.

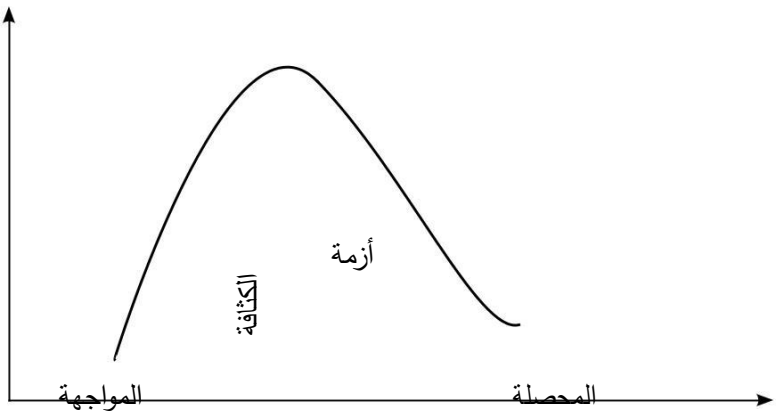

ما بعد الأزمة

كامنة

النزاع

الزمن

الصورة 1: مراحل الصراع

الصراع الكامن

الصراع الكامن هو المرحلة التي يغيب فيها التلاؤم في الأهداف بين طرفين أو أكثر، ما قد يؤدي إلى صراع مفتوح. وهذا الصراع خفي عن الرأي العام، على الرغم من أن واحداً أو أكثر من الأطراف من المرجّح أن يكون مدركاً احتمال المواجهة. قد يسود توتر في العلاقات بين الأطراف و/أو الرغبة في تجنب الاتصال ببعضهم البعض في هذه المرحلة (فيشر، 2000).

بما أنّ التطبيق المثالي للحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل مثالي هو ضمن قدرة وقائية، ترتدي المراحل الأولى من الصراع أهمية خاصة. ويمكن استخدام مجموعة واسعة من الأساليب. ويعتبر الصراع الكامن هو المكان المثالي لإنشاء أنظمة الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة مع المجتمعات المحلية، ولبناء العلاقات والانخراط في الحوار، وخصوصاً في دورات متكررة من العنف. إنّه أيضاً وقت مناسب لتطوير القدرات. وعلى الرغم من أن التوترات منخفضة نسبياً، فإنّ الجهات الفاعلة المحلية غالباً ما تدرك وجود إمكانية للنزاع وترغب في استكشاف خيارات للاستجابة المبكرة.

مواجهة

في مرحلة المواجهة، يكون النزاع قد أصبح مفتوحاً. إذا شعر جانب واحد فقط بوجود مشكلة، فقد يبدأ مؤيدوه في المشاركة في مظاهرات أو غيرها من السلوكات الصدامية. وقد ينشب القتال بين الحين والآخر أو مستويات أخرى منخفضة من العنف بين الجانبين. قد يعمد كل طرف إلى جمع موارده وربما البحث عن حلفاء، تحسباً لزيادة المواجهة والعنف. تصبح العلاقات بين الطرفين متشنّجة، ما يؤدي إلى الاستقطاب بين مؤيدي كل جانب (فيشر، 2000).

في هذه المرحلة، قد تكثف فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين رقابتها وقد تشارك في ضبط الشائعات من أجل تهدئة التوترات. وغالباً ما تكون الجهود المكثفة التي يبذلها أفراد المقاومة غير المسلحة للمدنيين نتيجة مباشرة للجهود المكثفة التي تبذلها الجهات الفاعلة المحلية لحماية حقوق الإنسان أو حل النزاعات. قد تبرز حاجة إلى ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين من أجل خلق مساحات أكثر أماناً للحوار ولتقديم مرافقة وقائية للمفاوضين في النزاعات المحلية وفي المظاهرات.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تشارك فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين مع المسؤولين الحكوميين، وقوات الأمن، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل ضمان حماية المجتمعات الضعيفة في حالة حدوث العنف. وأخيراً، قد يستعينون بعلاقاتهم للتفاوض وتسهيل الالتزام المتبادل من جانب الأطراف المهاجمة بعدم مهاجمة أماكن محددة (مثل المستشفيات والمدارس) أو الأشخاص (مثل المدنيين والنساء والأطفال والأجانب).

الأزمة

الأزمة هي ذروة الصراع، عندما يكون العنف المادي المباشر أكثر حدة. في صراع واسع النطاق، هذا هو الوقت الذي يسقط فيه القتلى من جميع الجهات. الاتصالات الطبيعية بين الجانبين قد توقفت على الأرجح. تميل البيانات العامة إلى أن تكون في شكل اتهامات موجهة ضد الطرف الآخر (أو

الأطراف الأخرى) (فيشر، 2000). قد تنشأ دورات مصغرة ضمن دورة شاملة من الصراع تؤدي إلى العودة إلى مراحل الأزمة بشكل دوري خلال الدورة الكبرى.

في حالات الأزمات، يجوز لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين استخدام القوة الوقائية والمرافقة الفصل لوقف العنف وتأمين الحماية للمجموعات الضعيفة. إذا لم يتمكنوا من تأمين الحماية المباشرة الكافية، قد يستخدمون المناصرة والحوار المتعدد المسارات لتشجيع الجهات الفاعلة الأخرى على وقف العنف أو تأمين الحماية. ففي ميندناو، على سبيل المثال، تمكن أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، إلى جانب عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، في إحدى المناسبات من التفاوض على وقف مؤقت لإطلاق النار أو ممر بشري. ونظراً للعلاقات الوثيقة التي تراكمت على مدى فترة طويلة من الزمن، وافقت قيادة الطرفين على وقف نيرانهما لفترة قصيرة، وهي فترة كافية لإجلاء عدد من المدنيين الضعفاء.

على الرغم من أن فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين قد تحاول البقاء لأطول فترة ممكنة في مناطق الأزمات لحماية المدنيين، إلا أنّهم يضطرون في حالات الأزمات الشديدة إلى إخلاء المنطقة. عندما لا يعود ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين قادرين على حماية أنفسهم، لا يمكنهم حماية الآخرين. البروتوكولات الأمنية للحماية غير المسلحة للمدنيين (انظر الوحدة 5 لمزيد من المعلومات) تحدّد العلاقات الجيدة والحماية المتبادلة بين فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين والسكان المحليين على أنّه أمر ضروري للأمن. وهذا يتيح لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين في كثير من الأحيان أن يكونوا آخر الجهات الفاعلة الدولية المدنية التي تخلي منطقة الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، سيعودون إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن. وفي حين برزت حالات اضطرت منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى إخلاء موقع معين، إلا أنها تمكنت في معظم الحالات من العودة.

المحصلات

بطريقة أو بأخرى، ينحسر العنف الجسدي المباشر وتؤدي الأزمة إلى محصلات من مختلف الأنواع. قد يتمكن أحد الأطراف من إلحاق هزيمة بالآخر(ين)، أو لعلّه يدعو إلى وقف إطلاق النار. قد يبادر طرف إلى الاستسلام للطرف الآخر أو التسليم بمطالبه. قد يتفق الطرفان على المفاوضات، سواء بمساعدة وسيط أو بدونها. قد يعمد أي سلطة أو طرف آخر أكثر قوة إلى فرض نهاية للتناحر. وعلى أي حال، في هذه المرحلة، تنخفض مستويات التوتر والمواجهة والعنف إلى حد ما مع إمكانية التوصل إلى تسوية. إذا لم يتبيّن وجود منتصر واضح ولم يتم تدمير أي من الطرفين، قد تعمد

المجموعات إلى تطوير "وعي التكاليف" للخسائر التي يتكبدها كل جانب. وفي هذه الفترة، من المرجح أن ترحب المجموعات أكثر بالحماية غير المسلحة للمدنيين وتبدأ في البحث الجدي عن حل تفاوضي للنزاع والمساعدة في الحفاظ على أي اتفاقيات (شيرش، 2006، ص. 68).

وفي مرحلة المحصلة، قد يعمد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تنظيم تقييم استجابة للطوارئ ومرافقة الأشخاص الضعفاء إلى أماكن أكثر أماناً أو إلى مقدمي الخدمات المعينين. قد يعمدون أيضاً إلى توفير حضور وقائي للناجين المهددين في المستشفيات أو المفاوضين في النزاعات أو المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يزورون مناطق الأزمات للتحقيق في الانتهاكات وسوء المعاملة. وقد اضطلعت منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين بدور حاسم في مراقبة وقف إطلاق النار في خلال هذه المرحلة من الصراع. ومن خلال التحقق من الحوادث والإبلاغ عنها وضبط الشائعات، يمكنهم المساعدة في تأمين استقرار الوضع وتوليد مجال يتاح فيه للجهات الفاعلة المحلية تحويل اتفاقات وقف إطلاق النار هذه إلى اتفاقات سلام.

ما بعد الأزمة

أخيرا، في مرحلة ما بعد الأزمة، انخفض العنف المباشر بشكل ملحوظ. ويؤدي هذا أيضاً إلى انخفاض التوترات وإلى علاقات أكثر طبيعية بين الأطراف المختلفة في النزاع، ما يتيح منافسة سياسية لاعنفية. إلا أنّه في حال لم تتم معالجة القضايا والمشاكل الناشئة عن أهدافها التي لا يتم التصدي لها بشكل كاف، فقد تؤدي هذه المرحلة في النهاية إلى دورة أخرى من الصراع المتصاعد، ما يؤدي إلى أزمة أخرى. وفي الواقع، لقد انهارت العديد من اتفاقات السلام في غضون خمس سنوات.

وفي مرحلة ما بعد الأزمة، يمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين المساعدة في تسهيل الانتقال من الأزمة إلى بناء السلام. قد يكونون منخرطين في تقييم الأزمة مع المجتمعات المحلية. وقد يدعمون المجتمعات في إعادة تصميم استراتيجيات الحماية وتعزيز قدرة البنى التحتية للسلم المحلي. في ضوء إستراتيجية الخروج، ستبذل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين جهداً لمواصلة نقل ملكية أنشطة الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى لجان السلام المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وفرق الحماية. وتعتبر استراتيجيات الحماية هذه مهمة لأنها توفر المساحة والاستقرار اللذين يمكن أن تتكشف فيهما أنشطة بناء السلام وتهيئ الساحة للمصالحة.

4.5

تقييم الحاجات

تقييم الاحتياجات

ما هو تقييم الاحتياجات؟

تقييم الاحتياجات هو عملية منهجية لتحديد الاحتياجات وتلبيتها، أو الثغرات ما بين الشروط الحالية والظروف المرغوب فيها. وفي سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، عادة ما يعمل تقييم احتياجات على تحديد سلامة المدنيين وأمنهم في حالات النزاع المسلح. ويتم تقييم الاحتياجات عادةً بالتزامن مع تحليل الصراعات، وذلك قبل الشروع في العمليات /إنشاء وجود في بلد أو منطقة معينة تشهد نزاعاً عنيفاً[50]. ويشكّل تحليل الصراع جزءاً أساسيّاً من عملية تقييم الاحتياجات، حيث أنّه يتيح لوكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين تفويضات لتحديد ما إذا كان من دور للحماية غير المسلحة للمدنيين في نوع معين ومرحلة معيّنة من الصراع. وعلى الرغم من أن الجواب قد يكون إيجابياً، فإنه لا يعني ذلك أنّه يمكن تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين على الفور. أولاً، يجب أن تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على التحقق من وجود فئات ضعيفة من السكان ضمن الصراع وإذا كانوا يحتاجون إلى الحماية من العنف. ويجب أن تهدف فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين وبشكل أكثر تحديداً، إلى قياس الفجوة ما بين الشروط الحالية والظروف المرغوب فيها، وقياس قدرتها على التصدي للفجوات بالشكل الملائم. وأحيانا قد يتم تقييم احتياجات أخرى، مثل الغذاء أو الرعاية الصحية، من خلال أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين في المناطق المعزولة التي تعاني نقصاً في وجود مقدمي الخدمات الأخرى. وسيتم بعد ذلك مشاركة هذه الحاجات مع مقدمي الخدمات المناسبة في المناطق القريبة التي قد تكون قادرة على معالجتها.

في حالة عدم وجود السكان المعرضين للخطر، أو أنهم لا يريدون حماية أو الدعم في الوقاية من العنف، لا داعي لوجود ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين. وأخيرا، يجب أن يعرفوا ما إذا كانت المجتمعات المتضررة ستتقبّل موظّفي الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يعيشوا ويعملوا في المنطقة. يحتاج ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين الممارسين إلى القبول والموافقة من الجهات

[50] إنّ تحليل الصراع وغالبا ما يسبق تقييم الاحتياجات ويليه. وقد تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على إجراء تحليل أولي للصراع قبل إجراء تقييم للاحتياجات على المستوى الميداني. وسيزوّدهم تقييم الاحتياجات بمعلومات أكثر تفصيلا عن الصراع تتيح لهم وضع اللمسات الأخيرة على تحليل الصراع.

الفاعلة المحلية لإجراء عملياتهم على نحو فعال. وتجرى عمليات تقييم الاحتياجات للأطروحة للإجابة عن هذه الأسئلة.

كيف يعمل تقييم الحاجات؟

يتم إجراء تقييم الاحتياجات من أجل الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:

- ما هي المناطق الأكثر عرضة؟
- من هم السكان والأفراد الأكثر عرضة في هذه المناطق؟ ولماذا؟
- ما هي الحاجات (الأكثر عجلة) لحماية السكان والأفراد الضعفاء؟
- لماذا لم يتم التصدي لهذه الحاجات (حتى الآن)؟
- ما هي الهياكل المحلية الحالية والآليات التي تعالج حاجات السلامة والأمن؟
- كيف يمكن لفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تعزيز هذه الهيكليات والآليات؟
- هل يحاول آخرون لتلبية هذه الحاجات؟ من هم؟ ما الذي حققوه؟
- هل يمكن لمنظّمات الحماية غير المسلحة للمدنيين التصدي لبعض هذه الحاجات؟ هل تتمتع بالقدرات المطلوبة؟
- هل إن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين هم الأشخاص المناسبين لتلبية هذه الحاجات؟ هل يمكن للآخرين تحقيق ذلك بشكل أفضل؟
- هل يرغب الفاعلون المحليون في منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين في التصدي لهذه الحاجات؟
- ماذا التأثيرات السلبيّة الممكنة على وجود ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين وانخراطهم؟

من المهم أن تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على إجراء تقييم الاحتياجات الخاصة بها، بدلاً من الاعتماد حصراً على خلاصات الأطراف الثالثة (الوطنية والدولية) وتوصياتها. تتغير حالات الصراع باستمرار. قد يكون مرّ الزمن على خلاصات الجهات الفاعلة الأخرى وتوصياتها. والأهم من ذلك، أن تقييمات الاحتياجات الخاصة بالأطراف الثالثة تتحرّك بفعل أهدافها وولاياتها الخاصة. وهم على الأرجح سيستبعدون العناصر الحيوية في الحماية غير المسلحة للمدنيين. وناهيك عن ذلك، فإن الممارسين في مجال الحماية غير المسلحة للمدنيين، من خلال التمسك بأولوية الجهات الفاعلة المحلية، سينخرطون بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية من أجل تقييم

قبولهم للحماية غير المسلحة للمدنيين. وتشمل عملية التشاور هذه الانخراط المباشر للسكان والأفراد الضعفاء، كما الأطراف المعنيين الآخرين. إلا أنّه من الضروري ألا يبالغ الممارسون العاملون في الحماية غير المسلحة للمدنيين في رفع التوقعات، وأن يكونوا واضحين تماماً في أنّ التقييم لا يضمن تلقائياً إنشاء فريق، وحتى ولو أنشأوا فريقاً، فقد يحدث تأخير في القدرة على تحقيق ذلك، حيث أنّها قد تتطلب قدرا كبيرا من التحضير (جمع الأموال، وتوظيف فريق العمل، وما إلى ذلك) لتتمكن من تحقيق ذلك.

قد يكون من المهم عقد اجتماع أولاً مع المسؤولين الحكوميين أو القادة الآخرين في المنطقة وطلب إذنهم لإجراء التقييم من أجل إظهار الاحترام وتجنب الإساءة لهم. وفي حال لم يتم ذلك، قد يتسبب فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين بضرر في علاقته مع هذه الجهات الفاعلة منذ البداية، وقد يفقدون إمكانية الوصول إلى المنطقة. وبشكل عام، يجب ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يكونوا حساسين إزاء الهياكل الهرمية والعرف المحلي. ومع ذلك، من المهم أيضاً التأكد من أن التقييم لا يقتصر على مقابلة القادة: بل هم أيضاً بحاجة إلى بذل جهد للانخراط مباشرة مع مختلف القطاعات داخل المجتمع، بما في ذلك أولئك القابعين في قاع التسلسل الهرمي، حيث قد تكون هذه المجموعات هي التي تعاني أشد مسائل الحماية وهي الأقل تمثيلاً. إنّ آراء المسؤولين الحكوميين أو قادة المجتمع لا تعكس تلقائياً آراء الأشخاص الذين يمثلونهم. قد يقول هؤلاء الممثلون إنه لا حاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين لأنهم هم أنفسهم يدعمون أنماط الإساءة، لأنهم غير متصلين بواقع الحياة في مناطق بعيدة، أو ببساطة لأنهم يعتبرون الوجود الدولي مصدر إزعاج. الممارسات الفضلى هي التحدث إلى النساء بشكل منفصل، وليس في حضور الرجال.

يجري ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين تقييماً للحاجات في الحالات التالية:

- قبل إنشاء وجود في بلد يعاني نزاعاً عنيفاً؛
- قبل إنشاء موقع ميداني إضافي في جزء من البلد حيث يكون وجود فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين نادراً أو معدوماً؛
- بعد حدوث أزمة في منطقة معينة من الصراع العنيف (تقييم الاستجابة السريعة)؛
- قبل أن تعمد وكالة الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى توسيع برامجها لتشمل مجال عمل إضافي (مثل حماية الطفل، ومنع العنف الجنسي والجنساني).

ويمكن أيضاً إجراء تقييمات الاحتياجات ضمن سياق نشاط معين. يعمل تقييم لحاجات التدريب، على سبيل المثال، على تقييم احتياجات المشاركين لتطوير قدراتهم على قضية محددة. لا يتم تضمين هذا النوع من تقييم الاحتياجات في هذا القسم. على الرغم من أن كل من تقييمات الاحتياجات المذكورة أعلاه سيكون لها أهداف مختلفة، إلا أن مخططها الأساسي متشابه. يركز هذا القسم على الأنواع الثلاثة الأولى من تقييم الاحتياجات، على الرغم من أنه سيكون ذات صلة بالنوع الرابع أيضاً.

تقييم الاحتياجات في الميدان

تمر معظم التقييمات عبر ثلاث مراحل أساسية: ما قبل التقييم والتقييم وتخطيط العمل. يتم إجراء مرحلة ما قبل التقييم قبل الانتقال إلى منطقة مستهدفة معينة وهي تسترشد بالغرض أو المهمة الشاملة للبعثة. وتتمحور هذه المرحلة بشكل أساسي حول جمع البيانات من خلال البحث على الإنترنت، فضلا عن المحادثات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة. وفي العواصم تتعدّد في العادة مصادر المعلومات حول الوضع في المنطقة المستهدفة. وتشمل هذه المصادر المنظمات غير الحكومية، ومراكز التفكير، والدبلوماسيين، والمجتمعات المشردة من المنطقة المستهدفة. ويركز مخطّط العمل على السؤال الأساسي، "كيف سنترجم ما لدينا إلى ما يحتاجون إليه؟" ويشمل ذلك صياغة التوصيات، ومصادر القلق (الأمنية)، والقضايا العالقة، الموجهة نحو تلبية الأهداف العامة للبعثة.

من المهم أن يتذكر أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين أن التقييم قد يكون أيضاً بداية لبناء علاقات مع مختلف الأطراف المعنية، وبالتالي فهم بحاجة للتأكد من أنهم لا يفعلون أي شيء قد يعيق عملية بناء علاقات الثقة والقبول. من المهم التخطيط لكيفية شرح الحماية غير المسلحة للمدنيين بعناية للأطراف المعنية المختلفين، لأن هذا التفسير سيكون له تأثير كبير على كمية المعلومات الممكن جمعها. من المهم عادةً أيضا أن نوضح في المقدمة أن الحماية غير المسلحة للمدنيين لا يترتب عليها تقديم معونة مادية. بالإضافة إلى ذلك، قد يصادف المرء تاريخاً من خيبة الأمل أو الأذى بفعل التدخلات الدولية السابقة أو الحالية، ويجب معالجة انعدام الثقة المرتبط بها[51]. وقد أثبت تقديم أمثلة ملموسة حول عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين في المجتمعات الأخرى أنّه يميل إلى تشكيل وسيلة فعالة لتفسير الحماية غير المسلحة للمدنيين، طالما أنّه يتم الإقرار بالاختلافات السياقية. إن الأجوبة على الأسئلة، مثل "ما الذي يجعلك تشعر بـ(عدم) الأمان

[51] وخصوصاً الأشخاص الذين طلب منهم المشاركة في استطلاعات أو استمارات ولم يروا أي قيمة متأتية منها

في هذا المجتمع؟"، قد توفر لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين بالمزيد من الأمثلة المحددة للسياق التي يمكنهم استخدامها لشرح الحماية غير المسلحة للمدنيين بطريقة تفهمها المجتمعات (انظر الإطار 2).

الإطار 2 – عيّنة من أسئلة تقييم الاحتياجات من العينات

- المدنيون:
  - هل تشعر بالأمان في هذا المجتمع أو مجتمعك؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، لماذا؟
  - ما الذي يجعلك تشعر بعدم الأمان في هذا المجتمع؟
  - هل تشعر بمزيد من الأمان/اللاأمان في أوقات مختلفة من اليوم؟ لماذا ا؟
  - هل من مواقع تشعر فيها بالأمان؟ بعدم الأمان؟
  - ما الذي يمكن فعله لجعلك تشعر بمزيد من الأمان؟
  - هل يذهب أطفالك إلى المدرسة؟ لماذا أو لم لا؟
  - كيف أثر العنف عليك وعلى عائلتك؟
  - هل من مناطق في مجتمعك لن تقصدها بعد الآن؟
  - هل تتنقّل خارج المدينة؟ إذا كان الأمر كذلك، إلى أين؟ هل من أمر يجعلك تشعر بعدم الأمان عند التنقّل؟
  - هل لديك أي تفاعل مع السلطات؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف كان ذلك؟
  - هل أنت على علم بأي شخص يحاول معالجة مصادر انعدام الأمن؟ من وكيف؟
  - من الذي يساعدك في حالات العنف؟
  - هل رأيت الكثير من الأشخاص الآخرين الذين ينتقلون إلى المدينة وخارجها؟ إذا كانت الإجابة نعم، فمن أين يأتون، إلى أين سيذهبون، ولماذا يتنقّلون بهذا الشكل؟

- الحكومة:
  - ما هي أكثر المجموعات أو المناطق ضعفا في المجتمع؟
  - ما هي أقل المجموعات أو المناطق ضعفا في المجتمع؟
  - ما هي التهديدات من خارج المجتمع؟
  - ما هي التهديدات من داخل المجتمع؟
  - ما هي الخدمات المتوفرة في المجتمع للأشخاص ضحايا العنف؟

- الشرطة:
  - هل ترى الكثير من العنف داخل المجتمع؟ أي نوع من العنف؟
  - ما هو تجاوبك عند وقوع حادث عنيف؟
  - هل تقدم جميع المجموعات في المجتمع تقارير عن حالات لك؟
  - هل ترى تغيراً في عدد حوادث العنف المبلغ عنها؟
  - هل ترى تغييرا في أنواع الحوادث العنيفة التي تستجيب لها؟

يعتبر تقييم احتياجات الاستجابة السريعة نوعاً من تقييم الاحتياجات التي ينفذها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل منتظم. وفي أعقاب حوادث عنف أو تفجير أو هجوم، قد يبادر ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى زيارة المنطقة لتقييم احتياجات الحماية للسكان المتأثرين. ويمكنهم أيضاً أن يوفّروا تواجداً وقائيّاً في مكان الحادث أو أن يلجأوا إلى وسائل أخرى غير الحماية غير المسلحة للمدنيين لمنع وقوع حوادث إضافية أو هجمات انتقامية من الحدوث. وفي المناطق المعزولة، قد يكون أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين هم الجهات الفاعلة الدوليوة الوحيدة الموجودة وسيؤدّون دوراً هاماً في تنسيق تقديم الخدمات مع مزودي الخدمات في المناطق القريبة.

يجب أن يكون ممارسون الحماية غير المسلحة للمدنيين حذرين وشفافين ومبدعين في مقاربتهم للمجتمعات المتأثرة، لأنه قد يتوقع منهم تقديم المعونة المادية. ناهيك على ذلك، قد لا يطلب أفراد المجتمع الحماية أو يستجيبوا بشكل إيجابي لعروض الحماية غير المسلحة إذا لم يتم توضيح العملية وتبعاتها بشكل واضح. في بعض الأحيان، تصبح مجرّد مسألة إعطاء أمثلة عملية أو طرح الأسئلة الصحيحة ("ما الذي يقلقك؟" و"لماذا تقلق؟" بدلاً من "ماذا يمكننا أن نفعل؟" أو "هل تريد الحماية"؟).

وعندما تبدأ فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في تحديد أنماط العنف أثناء التقييم، قد ينتهي بها الأمر بإجراء مقابلات مع ضحايا العنف و/أو الشاهدين عليه. إنها مسألة حساسة تتطلب مهارة رفيعة لناحية الإصغاء والتعاطف كما هو موضح في القسم 1 من هذه الوحدة. يجب على أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يحرصوا على وجود مساحة آمنة للناجين والشهود لكي يتسنى لهم الكلام. يجب ألا يعمدوا أبداً إلى إجراء مقابلة تؤدي إلى زيادة الخطر على الناجي أو الشاهد أو التسبب بإعادة إصابة الناجي/الشاهد. وقبل إجراء أي مقابلة من هذا القبيل، من الضروري الحصول على موافقة مستنيرة من الشخص الذي تمت مقابلته. يستلزم ذلك شرح العمل الذي يتولاه الفريق، وسبب رغبته في إجراء المقابلة والغاية المحددة التي يمكن أن يؤمّنها، وشرح كيف سيتم استخدام المعلومات من المقابلة (بما في ذلك الأحكام الخاصة بالسرية)، وأخيرا التوضيح أنه يعود إلى الناجي/الشاهد اتخاذ الخيار حول ما إذا يجب المشاركة في المقابلة وبأنّهم يجب ألا يشعروا بأي ضغط لذلك. إذا وافق الناجي/الشاهد على المشاركة في المقابلة، فمن المهم إتاحة له إعادة سرد قصته من دون مقاطعة، ثم طرح الأسئلة عند نهاية حديثه لتوضيح أي نقاط أو الحصول على تفاصيل محددة. من أجل تحديد أنماط معينة من العنف، قد تحتاج الفرق إلى طرح أسئلة حول الوقت والموقع المحدد للحادث وأسلوب ملابس الجناة وأعدادهم وعمرهم وسلوكهم إلخ... كلما تم تجميع تفاصيل، بات من الممكن استخدام المعلومات بفعالية أعلى لضبط الشائعات والتخفيف من حدة النزاعات. من الضروري توخي الحذر الشديد عند طرح الأسئلة حول المواضيع الحساسة. في أول اجتماع، لا يكون من الملائم عادة طرح سؤال بشكل مباشر حول ما إذا كان شخص ما قد تعرض

للعنف الجنسي. يمكن استخدام الأسئلة المفتوحة مثل "هل تعرّضوا لك بالأذى بأي طريقة أخرى" لمنح الشخص الذي تتم مقابلته فرصة لمناقشة مثل هذه الحوادث، إذا اختار ذلك. قد تبرز حالات يشتبه فيها الشخص الذي يجري المقابلة بأن الشخص الذي تتم مقابلته قد تعرض لاعتداء جنسي، حتى ولو لم يقل الشخص الذي تم مقابلته ذلك مباشرة. في هذه الحالات، من المهم الامتناع عن الضغط على المسألة بشكل مفرط. ومع ذلك، حتى بدون اعتراف من هذا النوع، قد يكون من المهم إبلاغ الشخص الذي تم مقابلته بأهمية تلقي الرعاية الطبية، والأفضل في غضون 72 ساعة، إذا كان "أي شخص يعرفه/تعرفه قد تعرّض لتجربة من هذا الحادث".

يمكن جمع المعلومات بطرق عديدة أخرى. وفي بعض الأحيان، يمكن أن توفر المصادر الأقل بديهية المعلومات الفضلى. وقد يتمتّع السائقون أو مقدمو الرعاية المحليون في مجمّع الحماية غير المسلحة للمدنيين معرفة عميقة عن الوضع الأمني في المنطقة. ولعلّ وكالات المعونة الإنسانية أجرت تقييمات واسعة النطاق للحاجات في منطقة معينة، وقد تكون مستعدة لمشاركة استنتاجاتها وتوصياتها. في المجتمعات المنقسمة، من المهم جمع المعلومات من جميع جوانب الانقسام. قد تكون المعلومات حساسة ويجب أن تدار بشكل سري. إن حتمية "عدم إحداث ضرر" تتطلب دقة مطلقة. وسلامة الأشخاص الذين يقدمون المعلومات ترتدي الأولوية القصوى. قد يؤدي ترك دفتر ملاحظات يحتوي على تفاصيل حول انتهاكات حقوق الإنسان في سيارة نقل عام إلى تعريض حياة المدافع عن حقوق الإنسان أو المخبر الذي تم تدوين اسمه في دفتر الملاحظات هذا للخطر. يجب أن تأخذ المشاريع بعين الاعتبار أمن البريد الإلكتروني والمخاوف الأخرى التي تتعلق بأمن التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على الشفافية حول واقع جمع المعلومات والغاية منه. فحتى مجرّد تصوّر وجود الواضح للشفافية يمكن أن يخلق شكوكاً بين السلطات أو الجهات الفاعلة الأخرى التي بأنّ فريق عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين يؤدّون مهمة تجسّسية. وقد يؤدّي هذا إلى تقويض الثقة التي تمّت مراكمتها بعناية.

نوصي بقراءة

- ACAPS. (2013). *Compared to what: Analytical thinking and needs assessment.* Available at http://www.acaps.org/resources/technical-briefs
- ICRC. (2013) *Professional Standards for Protection Work*, Chapter 6. Geneva, Switzerland: ICRC

4.6

السكان الضعفاء والأفراد أو المجموعات المهددين

يجري ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين تحليلات الصراع وتقييمات الحاجات من أجل منع العنف وحماية المدنيين. ومع ذلك، لا يحتاج جميع المدنيين المهددين بالعنف إلى الحماية. قد يتعرض بعض المدنيين للتهديد، لكنهم يشعرون بالثقة في التعامل مع هذه التهديدات بأنفسهم. قد تكون لديهم إجراءات أمنية كافية مفروضة أو يعتبرون أن التهديد لا يشكل خطورة كبيرة. لذلك، يقدم ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين خدمات الحماية للمدنيين الذين يطلبون الحماية أو لأولئك الذين هم عرضة بشكل كبير للخسائر، والأضرار، والمعاناة، والموت. يُشار إلى هؤلاء المدنيين على أنهم "ضعفاء". الضعف هو مفهوم نسبي. الجميع ضعيف بطريقة أو بأخرى، ولكن البعض أكثر من غيرهم. يعتمد مستوى الضعف على ظروف محددة، بعضها ثابت أكثر من البعض الآخر. يمكن لمدافع(ة) عن حقوق الإنسان المهددين، على سبيل المثال، تغيير مهنته(ه) من أجل الحد من ضعفه(ا). قد لا يتسنى هذا الخيار لفرد من أقلية عرقية مقموعة. ومع ذلك، قد يكون هذا الشخص قادراً على مغادرة المنطقة أو البلد ومن خلال اتخاذ هذه الخطوة، يقلل من ضعفه. وفي هذا المثال، يحدد الموقع الدرجة النسبية من الضعف، على الرغم من إثنية الفرد غير القابلة للتغيير.

السكان الذين يميلون إلى أن إظهار الضعف والمجموعات التي تتعرض بشكل متكرر للتهديد في حالات النزاع العنيف هي الأطفال؛ النساء؛ 6 مسنين؛ المعوقون؛ والناس يميزون على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية (نايت، 2014)؛ الفقراء أو المعزولين؛ نازحون المدافعون عن حقوق الإنسان؛ والصحفيين. بصفة عامة، يقارب ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين حماية الفئات السكانية الضعيفة من ثلاث زوايا مختلفة. وهم يهدفون إلى:

- تقليل مستويات تعرض المدنيين المهددين. على سبيل المثال، قد يكون الصحافي الحر الذي ينشر مقالات عن انتهاكات حقوق الإنسان عرضة للعنف، ولكن عندما يكون الصحافي مرتبطاً بشبكة دعم من أشخاص نافذين، يصبح أقل عرضة للخطر.
- زيادة قدرة هؤلاء المدنيين على التعامل مع التهديدات. قد ينضم الصحفي نفسه إلى ورشة عمل حول الأمن، حيث يتعلم طرقاً إضافية للحماية الذاتية ويزيد من ثقته.

- إزالة التهديد، أو على الأقل ردع المعتدين المحتملين من تحقيق التهديد. يجوز لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين التواصل مع المسؤولين الحكوميين والشرطة الذين يتمتعون بالقدرة على التأثير على المرتكب المحتمل، أو قد يوفرون مرافقة واقية للصحفي لردع العنف أحياناً على مدار الساعة طوال الأسبوع أو توفير حضور استباقي في المكتب الإعلامي.
- يتعرّض الرجال أيضاً لانتهاكات جنسانية مثل الإخصاء والاغتصاب. ويعتبر التجنيد بحد ذاته انتهاكاً جندرياً، ويستهدف بشكل أساسي الرجال.

الخيط المشترك في المقاربات الثلاث هو بناء الثقة. فمن خلال تقليل مستويات الضعف، وتطوير القدرات وإزالة التهديدات، يشجع ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين السكان الضعفاء على إيجاد نقاط القوة الخاصة بهم ويصبحوا فاعلين في حماية أنفسهم. وفي الأقسام التالية، سيتم استكشاف أربعة أنواع مختلفة من المجموعات السكانية الضعيفة أو الجماعات المهددة باستمرار بمزيد من التفصيل: الأطفال والنساء والمشردين والمدافعين عن حقوق الإنسان. تشكل هذه المجموعات الأربع في كثير من الأحيان المستفيدين من الحماية غير المسلحة للمدنيين.

4.6.1 الأطفال

فقد حوالي مليوني طفل حياتهم في نزاع مسلح خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعدد الأطفال المصابين هو أعلى بأكثر من ثلاثة أضعاف (اليونيسيف، 2011). وفي عام 2013، بات حوالى 7 ملايين طفل من اللاجئين، وتم تهجير ما بين 11.2 و13.7 مليون طفل داخل بلادهم بسبب النزاع. أكثر من ثمانية وعشرين مليون طفل باتوا خارج المدارس الابتدائية في البلدان المتضررة من النزاعات في عام 2013 (المفوضية الأوروبية، 2014، صفحة 2). يواجه الأطفال الذين يعيشون وسط النزاع المسلح تهديدات غير مسبوقة. وتشمل هذه التهديدات الأنواع الستة من الانتهاكات الجسيمة لحق الطفل والمذكورة في قرار مجلس الأمن رقم 1612: القتل والتشويه؛ الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ تجنيد الأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة؛ الاغتصاب والعنف الجنسي؛ الخطف؛ والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية.

تعتبر حماية الأطفال موضوعاً متكرراً في مصادر التوجيه الرئيسية بالخاصة الحماية غير المسلحة للمدنيين، كما هو موضح في الوحدة 2، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل (وخاصة المادة 34–38). يعمل الأفراد غير المختطفين للمدنيين بطرق مختلفة لحماية الأطفال من العنف، وكثيراً ما

يكون ذلك في إطار الشراكة أو التنسيق مع منظمات أخرى مثل اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة أنقذوا الأطفال واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن خلال مجموعات الحماية عند وجودها. وبالفعل فإنّهم يتولون:

- تأمين الوجود الوقائي والمرافقة.
- إنشاء مساحات أكثر أماناً للأطفال الشديدي الضعف.
- الرصد والإبلاغ عن الإساءات وانتهاكات حقوق الطفل ومناصرة حماية الأطفال.
- دعم المسئولين الحكوميين والعاملين الاجتماعيين في حماية الطفل.
- توفير تعقّب للأسر ولم شمل الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين والمختطفين.
- إعادة الجنود الأطفال المختطفين.
- منع اختطاف الأطفال.
- دعم إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين.
- إنشاء البنى التحتية المحلية لحماية الطفل أو تعزيزها.
- تنمية القدرات والتوعية حول حماية الطفل.
- تعزيز دمج حماية الطفل في جميع المبادئ التوجيهية والخطط المناسبة.

اعتماداً على سنهم، يمكن دعم الأطفال ليصبحوا فاعلين في حمايتهم الخاصة. وناهيك عن ذلك، يشجع موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين تمثيل الشباب في جهود حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام.

وتشمل الفئات الضعيفة بشكل خاص بين الأطفال ما يلي:

- الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم
- الجنود الأطفال والجنود الأطفال السابقين
- الأطفال الذين يعانون من العنف الجنسي والجنساني
- الأطفال ذوي الإعاقة أو الإصابات
- الأطفال المشردين
- الأطفال المثليين والثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً
- الأطفال في نزاع مع القانون
- الأطفال المختطفين

- الأيتام أو ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ستقدّم الفقرات التالية وصفاً موجزاً لحاجات الحماية للمجموعات الثلاث الأولى من الأطفال الضعفاء. وهو يصف أيضاً كيفية تطبيق المقاومة غير المسلحة للمدنيين للتعامل مع بعض هذه الحاجات.

الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم

في مناطق النزاع العنيف تم فصل العديد من الأطفال عن والديهم أو عن المتقدمين للرعاية الأولية. قد يكون الأهل قد ماتوا أو اختفوا أو أصيبوا بجروح خطيرة أو اختطفوا. قد يكون الأطفال قد اختطفوا أو انفصلوا عن والديهم أثناء رحلتهم. ولعلهم فروا من القوات المسلحة أو بيوت الدعارة. كثير من هؤلاء الأطفال لا يعرفون مكان وجود عائلاتهم أو ما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة. وهم يهيمون على وجههم بمفردهم أو ضمن مجموعات من الأطفال الآخرين، أو لعلّهم وجدوا شخصاً بالغاً يعتني بهم.

ويتمتّع أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين الذين يعيشون وسط المجتمعات في مناطق النزاع العنيف بوضعية جيدة لتحديد الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين بذويهم وتحديد احتياجاتهم. وقد يكونون قادرين على تلبية بعض من هذه الحاجات (إلى الحماية) بشكل مباشر، مع ربط هؤلاء الأطفال بمقدمي الخدمات الآخرين في المنطقة. وقد اضطلعت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل خاص بدور في البحث عن الأسرة ولم الشمل. ففي جنوب السودان على سبيل المثال، ساعدت قوة السلام بلا عنف، بالتعاون مع الحكومات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى، مثل منظمة اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة، في جمع شمل 500 طفل بأسرهم.

الجنود الأطفال والجنود الأطفال السابقين

يقدر عدد الأطفال الجنود بـ 250000 حول العالم في عشرين دولة على الأقل في العالم اليوم، ومعظمهم في أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن 40 ٪ من جميع الجنود الأطفال هم من الفتيات (أطفال الحرب، 2015). وغالبا ما تستخدمن بصفة "زوجات" (أي في الاسترقاق الجنسي) للمقاتلين الذكور. وتستعين العديد من الجماعات المتمردة بالجنود الأطفال لمحاربة الحكومة، ولكن بعض الحكومات والقوات شبه العسكرية تستخدم الجنود الأطفال أيضاً في النزاعات المسلحة. ولا يشارك جميع الأطفال في القتال النشط، فبعضهم تمّ الاستعانة به (أيضا) بصفة حمالين وطباخين وجواسيس. وضمن عملية تجنيدهم، يُجبر الأطفال أحياناً على قتل أحد أفراد العائلة أو تشويهه – وبالتالي كسر الروابط مع مجتمعهم وتصعيب عودتهم إلى ديارهم (أطفال الحرب 2015). ووفقاً

لليونيسف، تم الإفراج عن أكثر من 100.000 طفل وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم منذ عام 1998 في أكثر من 15 بلداً تأثّر بالنزاع المسلح (اليونيسيف، 2011). بالإضافة إلى ذلك، يعمد مهربو المخدرات والعصابات إلى تجنيد الأطفال بالقوة لنقل المخدرات والمساعدة في السيطرة على المنطقة.

يشارك الأطفال بصفة جنود أطفال لمجموعة متنوعة من الأسباب. فهم:

- مجنّدون بالقوة
- تم التلاعب بهم من قبل البالغين.
- شجعهم أهلهم لهم أن يصبحوا جنودا
- أرسلوا من قبل أهلهم لأن الجوع والفقر قد دفع الآباء والأمهات إلى تقديم أبنائهم للخدمة (قد تدفع الجيوش رسوماً)؛
- جذبوا إلى الجماعات المسلحة بملء إرادتهم، بفعل مثاليات الرجولة أو اغتنام فرصة للانتقام من موت أنسباء ؛
- جذبوا إلى الجماعات المسلحة كوسيلة للبقاء: فهم من خلفيات فقيرة أو منفصلون عن عائلاتهم ؛
- جذبوا إلى الجماعات المسلحة لكونها عائلة حاضنة/بديلة.

سواء كان التجنيد قسرياً أو "اختيارياً"، فإنه يعرض الأطفال لمخاطر قصوى، مثل الموت والإصابة الجسدية والأضرار النفسية وإدمان المخدرات والاعتداء الجنسي. غالباً ما تطرح العودة إلى الحياة المدنية العديد من التحديات لكل من الأطفال ومجتمعاتهم.

تعمل وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين على منع التجنيد القسري للأطفال في المناطق المعرضة للخطر، مثل مخيمات اللاجئين التي تقع عند مناطق النزاع الحدودي. ففي سريلانكا، رافقت قوات السلام اللاعنفي الأمهات إلى معسكرات التدريب العسكري حيث تم أخذ أطفالهن وكثيراً ما حصلن على إطلاق سراح الأطفال. وقد عمدت المنظمة إلى دعم الأمهات عندما طالبن بوقف اختطاف الأطفال، ووفرت وجوداً وقائياً ظاهراً في مهرجانات معبد هندوسي حيث تم اختطاف الأطفال بشكل روتيني. وبالإضافة إلى ذلك، بادر موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى نشر التوعية بين المجتمعات الضعيفة بشأن تجنيد الأطفال، وعملوا مع هذه المجتمعات، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة أنقذوا الأطفال وغيرها، لتحديد استراتيجيات

الوقاية وتنفيذها. وقد أمّنوا أيضاً مرافقة للأمهات اللواتي بدأن في الإبلاغ عن الحوادث إلى لجنة حقوق الإنسان والحضور الاستباقي عندما بدأت الأمهات بالتظاهر ضد اختطاف الأطفال. وقد يعمل أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، بما في ذلك القوات المسلحة، لتحديد الأطفال الجنود ومناصرة إطلاق سراحهم وإعادة لم شملهم مع عائلاتهم.

وغالباً ما تمثّل الحكومات المحلية، بالتعاون مع الوكالات الدولية مثل اليونيسف ومنظمة أنقذوا الأطفال، القوى المحركة لعمليات حماية الطفل، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالجنود الأطفال. في هذه الحالات، قد تؤدّي فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين دوراً داعماً، وذلك باستخدام وجودهم في المناطق المعزولة لمراقبة احتياجات الحماية للجنود الأطفال السابقين بعد لم شملهم. إن لم شمل الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم يمكن أن يطرح مجموعة من التحديات التي لا يستطيع الطفل أو المجتمع التعامل معها. وفي بعض الحالات، قد تعمد عائلات الأطفال إلى تشجيعهم على الانضمام إلى القوات المسلحة ويُنظر إليه على أنه بات عبئاً. وفي حالات أخرى، يعود الطفل طواعية إلى نفس القوات المسلحة. وفي حالات أخرى، لا يلقى الطفل تشجيعاً من المجتمع ويهدده أو يوصمه بأنه "قاتل" أو "عاهرة."

الأطفال ضحايا العنف الجنسي والجنساني

في أوقات الحرب والصراع العنيف المتمادي، يؤدي تفكك الأسر والمجتمعات المحلية إلى جعل الأطفال عرضة للعنف. ويساهم كل من الموت، والإصابات الخطيرة، والفقر، وانقطاع الحياة اليومية إلى زيادة التوتر داخل الأسرة وأرجحية حدوث العنف المنزلي. يشكل الاغتصاب تهديداً مستمراً للأطفال – البنات والبنين – بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك البغاء والإذلال الجنسي والزواج المبكر وتشويه.

الأطفال الذين وقعوا ضحية أو تعرضوا لصدمة من جراء العنف الجنسي والجنساني يتضمنون أيضاً أولئك الذين شهدوا اغتصاب أحد أفراد الأسرة. فالنزاع المسلح ينطوي على الفقر والجوع واليأس، ما قد يجبر الفتيات على ممارسة البغاء. قد يشعرن بأنهم مجبرات على عرض الجنس مقابل الطعام أو المأوى، أو من أجل سلوك آمن عبر منطقة النزاع، أو الحصول على أوراق لهن ولأسرهن. قد يعانين في صمت، خوفا من الانتقام من المنتهكين فضلا عن وصمة العار التي يفرضها المجتمع.

عملت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين باتجاه منع العنف الجنسي للأطفال غير المصحوبين في مواقع اللاجئين من خلال توفير الحماية والمرافقة. كما أنها عملت على التوعية وبناء القدرات بين المجتمعات الضعيفة حول حقوق الطفل وحماية الطفل. إن الإحالة في الوقت المناسب للناجين من العنف الجنسي إلى مقدمي الخدمات المعينين، وخصوصاً فيما يتعلق بالاستشارة النفسية والاجتماعية ومعالجة الصدمات، ترتدي أهمية خاصة.

4.6.1 النساء

تقع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 44 عاما، في جميع أنحاء العالم، ضحايا أعمال العنف المستهدفة التي تسبب نسبة وفاة وعجز أعلى من تلك التي تتأتى من السرطان، والملاريا، وحوادث المرور، وإصابات الحرب مجتمعة. وتعاني ما يصل إلى 70٪ من النساء العنف الجسدي أو الجنسي من الرجال في حياتهن – ومعظمهن على يد الأزواج أو الشركاء الحميمين أو شخص يعرفونه. تشكل النساء والفتيات 80٪ من الأشخاص المقدر عددهم بنحو 800.000 شخص يتم الاتجار بهم سنويا، حيث يتم الاتجار بالأغلبية (79٪) لأغراض الاستغلال الجنسي (الأمم المتحدة حول النساء). وفي حالات النزاع المسلح، تُجبر العديد من النساء والفتيات على الاستعباد الجنسي من قبل المقاتلين أو يتم اغتصابهنّ تحت تهديد السلاح. وفي بعض الحالات، يتم استخدام الاغتصاب كسلاح حرب، واستراتيجية متعمدة لإيذاء الخصم أو إذلاله. في بعض الثقافات، يتم تبادل النساء كجزء من اتفاقيات السلام. إن العنف ضد المرأة لا يدمر حياتها وحياة أطفالها فحسب، بل إنه يحدث أيضا شرخاً في المجتمعات المحلية ويوقف التنمية.

العنف الجنسي والجنساني هو التهديد الأكثر شيوعا للنساء في حالات الصراع العنيف. وهو يشير إلى العنف الموجه ضد شخص على أساس الجندر أو الجنس. وهو يتضمن الأفعال التي تسبب أذى أو معاناة جسدية أو عقلية أو جنسية، والتهديدات بهذه الأفعال، والإكراه، وغيرها من أشكال الحرمان من الحرية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993؛ ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، 1992). وفيما يتعرض الرجال بدورهم للعنف الجنسي والعنف الجنساني، وهنا الأعداد غير معروفة عموماً (حيث أنها مخفية أكثر حتى)، فإن السواد الأعظم من الضحايا هم من النساء والفتيات. وفي العديد من مناطق العنف يتم التقليل من أهميته كأثر جانبي مؤسف للنزاع ولكنه لا مفر منه. وفي حال وجود قوانين تحمي المرأة من العنف الجنسي والجنساني، فهي قلّما تنفذ. وغالباً ما تكون النساء غير متأكدات من حقوقهن وما هي الآليات الداعمة والعمليات القانونية المتاحة لهن. قد تكون المرأة في المناطق الريفية أمية وعاجزة عن سبر أغوار النظام

القانوني بمفردها. وغالباً ما تشجع الهياكل الأسرية في الثقافات التقليدية النساء على قبول العنف الجنساني كجزء من الحياة.

على الرغم من أن النساء في حالات النزاع العنيف يعتبرن عرضة بشكل خاص للعنف، يجب ألا يعتبرن ضحايا سلبيين للعنف. يمكن للصراع العنيف أن يولّد أعداداً كبيرة من الأسر التي تعولها نساء عندما يتم احتجاز الرجال أو تشريدهم أو اخفائهم أو موتهم. وهذا يمكن أن يزيد من انعدام الأمن والخطر بالنسبة إلى النساء المتروكات، حيث أن آليات الحماية والدعم التقليدية قد تتوقف عن العمل. ولكن غالبا ما تتولّى النساء أدوارا قيادية في هذه الظروف، سواء بفعل الفرصة السانحة أو ضرورة. وغالبا ما يحتللن الواجهة في عملية بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد تجبر النساء أيضا على تولي المسؤوليات والأنشطة التي يتولاها الرجال تقليديا. وهذا يتطلب في كثير من الأحيان تطوير مهارات وثقة جديدة عندما ينخرطن في إعادة بناء حياة أسرهن، ناهيك عن مجتمعاتهنّ. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي النساء دوراً هاماً في منع النزاعات وتسويتها (الهجرة القسرية أونلاين).

على الرغم من أن العديد من المتجاوبين الذكور أعطوا الأولوية للنساء في البداية عندما وصفوا المجموعات بأنها تعتبر "ضعيفة"، وغالباً ما عدّلوا أفكارهم في خلال النقاش، معترفين بأن النساء غالباً ما يكونون أكثر قدرة على التكيّف بشكل أفضل من الرجال. واعترف جميع رجال النوبة الذين تمت مقابلتهم دون استثناء بالدور الحاسم للمرأة في رعاية الأسرة وكذلك مساهمتها الأوسع في الحماية...

جاستين كوربيت، 2011، ص 21

على الرغم من الأدوار المهمة التي تضطلع بها النساء في تمكين المجتمعات من البقاء على قيد الحياة في أوقات الأزمات، غالباً ما يتم استبعادهنّ من عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن. وتعتبر الحماية والأمن على نطاق واسع من مسؤوليات الرجال. وغالباً ما تحمل النساء وجهات نظر وأولويات مختلفة في ما يتعلق بالسلامة والأمن، بما في ذلك احتياجات الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعلمن أكثر من الرجال في كثير من الأحيان كيفية العثور على مصادر للسلطة مختلفة عن القوة البدنية. وبالتالي، في حال لم يتم تضمين النساء في التحليل، وعمليات صنع القرار، وآليات التنسيق، فإن العديد من احتياجات الحماية الخاصة بهم تبقى بدون معالجة، في حين لا يتم تبادل وجهات نظرهم. إنها فرص مهدورة لتطوير استراتيجيات الحماية المناسبة.

وقد اعترفت المنظمات غير المسلحة للمؤسسات الحكومية باحتياجات الحماية التي غالباً ما لم تتم معالجتها للنساء، وعدم حصولهن على نفاذ إلى هياكل الدعم وعمليات صنع القرار، وإمكانية

اضطلاعهن بدور هام في منع النزاعات وتسويتها. لذا فإن النساء يشكلن مجموعة مستهدفة مهمة بالنسبة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين، بصفتهن متلقيات لخدمات الحماية ومحركات للبنى التحتية المحلية للسلم. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر حماية المرأة من المبادئ الأساسية لمصادر التوجيه الخاصة بالحماية غير المسلحة للمدنيين، الموصوفة في الوحدة 2، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن.

فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين من أجل حماية النساء ودعمهن:

- تطوير قدرة المجموعات النسائية على الاضطلاع بأنشطتها الخاصة بها؛
- مرافقة النساء للحصول على الخدمات، ولا سيما الناجيات من العنف الجنسي والجنساني؛
- التوعية وتنمية قدرات الجهات الفاعلة المحلية (الرجال والنساء) حول حقوق المرأة، ولا سيما من خلال اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة [سيداو]؛
- دعم وتشجيع الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغيرها من الجهات المسؤولة لحماية حقوق المرأة؛
- إدراج النساء في اجتماعات الأمن المجتمعي، والتدريبات، وفرق الحماية غير المسلّحة للمدنيين وفرق الحماية المحلية؛
- إجراء أنشطة منفصلة للنساء؛
- تطوير أنظمة الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة في المناطق التي تكون فيها النساء عرضة للعنف بشكل خاص.
- تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني: رصد احتياجات الحماية للمرأة، على سبيل المثال في مواقع اللاجئين.

ويبقى الاعتراف شحيحاً، هذا إذا وجد، بأن الرجال قد يقعون ضحية العنف القائم على الجندر ولا حمايات تمّت صياغتها في المعايير الدولية. يعاني الرجال من الاعتداءات الجنسية: الإخصاء وتشويه الأعضاء التناسلية الأخرى، فضلاً عن الاغتصاب في السجون ومخيمات المشردين داخلياً، وفقاً للورا ستيمبل (2006). يعاني الرجال الإعدام العرفي في زمن الحرب، ويفترض المعتدون أن الرجال هم من المقاتلين الأعداء؛ إنهم يعانون انتهاكاً جنسانياً للتجنيد والاختطاف (كاربنتر 2009).

تعاني المعايير القائمة نفس التفكير الذي أدى إلى تهميش النساء: أن النساء هن صانعات للسلام وضحايا، وأن الرجال هم صانعو الحرب والمرتكبون. في الوقت الذي يعمل فيه ممارسو الحماية

غير المسلحة للمدنيين والجهات الفاعلة الأخرى في مختلف أنحاء العالم على جعل الرجال جزءاً من الحل لحماية المرأة؛ وقلما يتم بذلك جهد لجعل النساء (والرجال) جزءاً من الحل لحماية الرجال. وعلى خط مشابه، فإن حماية المثليين والمثليات والثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً مهمشة أيضاً، هذا إن لم يتم تجاهلها.

4.6.3 النازحون

ويشكل النازحون، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخلياً والعائدون، يشكّلون فئة ثالثة من السكان المستضعفين. اللاجئون والنازحون هم أشخاص هجروا ديارهم ومجتمعاتهم لأنهم عانوا (أو خافوا) من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو بسبب فرارهم من الصراع أو الكوارث الطبيعية. وفي حين أن اللاجئين هم خارج بلدهم الأصلي أو مكان إقامتهم المعتاد، لم يعبر الأشخاص النازحون داخليا حدودا دولية للعثور على ملاذ آمن. والعائدون هم أشخاص يعودون إرادياً أو لا إراديا إلى بلدهم الأصلي بعد غياب طويل.

تجاوز عدد الأشخاص الذين شردوا قسراً بسبب النزاع أو الاضطهاد 50 مليون شخص في عام 2013، وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية وفقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وفي خلال العام 2012، أجبر الصراع والاضطهاد ما معدله 23000 شخص في اليوم على مغادرة منازلهم والتماس الحماية في أماكن أخرى، إما داخل حدود بلدانهم أو في بلدان أخرى. ويعادل هذا لاجئاً جديداً أو نازحاً داخلياً كل 4.1 ثانية. وتستضيف البلدان النامية أكثر من أربعة أخماس (80٪) من اللاجئين في العالم، مقارنة بنسبة 70٪ قبل عشر سنوات. في عام 2012، كان 46٪ من اللاجئين دون سن 18 عاماً. في نفس العام، كان ما يقدر بنحو 7.6 مليون شخص قد نزحوا حديثاً بسبب النزاع أو الاضطهاد، بما في ذلك 1.1 مليون لاجئ جديد. إنّه أعلى عدد من الوافدين الجدد في عام واحد منذ عام 1999 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2011).

وفي أثناء هروبهم من مناطق النزاع، يبقى النازحون معرضين لأخطار جسدية متعددة، بما في ذلك الهجمات المفاجئة والألغام الأرضية وشح الغذاء والماء ونقص الرعاية الطبية. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم دائماً إنشاء مواقع اللاجئين بطرق تعزز حماية الفئات الضعيفة ومساعدتها. وغالباً ما يتم استنساخ الصراعات القديمة على السلطة بين مجموعات المشردين، وقد تتعرض الأنظمة التقليدية للحماية الاجتماعية لضغوط أو تنهار تماماً. ناهيك عن ذلك، تضطلع المستويات العالية من العنف، وتعاطي المخدرات، والتحرش الجنسي، والاغتصاب، والزواج القسري، والمبكر والتجنيد القسري دوراً أيضاً. وكثيراً ما تؤدي التدفقات الضخمة للاجئين خلال فترات زمنية قصيرة

إلى توترات داخل المجتمعات المضيفة وضمنها، حيث أنّها تضع عبئاً على الهياكل الأساسية المحلية وتؤدي إلى المنافسة على الموارد الطبيعية. وبطريقة مماثلة، يمكن أن يؤدي إعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم السابقة إلى زيادة التوتر وفتح الجروح القديمة.

إنّ موظّفي الحماية غير المسلحة للمدنيين الذين يعيشون داخل من مجتمعات النازحين أو بالقرب منها يتمتعون بوضعية جيدة للتعرف إلى الاحتياجات المختلفة للنازحين وفهمها. ويولى اهتمام خاص لاحتياجات الحماية للنساء والأطفال والمسنين داخل المجتمعات المحلية المشردة. وتماشيا مع القانون الدولي الإنساني والمعهد الدولي للعدالة، تعمل منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين بطرق مختلفة وبالتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لحماية النازحين. فهم قد يعملون على التالي :

- توفير التواجد الوقائي والمرافقة للنازحين المعرضين للتهديد؛
- تسهيل الوصول إلى الخدمات (الحماية، المعونة، الطب، الخدمات القانونية) للنازحين؛
- توفير الحماية للأطفال داخل مواقع اللاجئين والمجتمعات المشردة داخلياً؛
- تخفيف حدة النزاعات بين النازحين والمجتمعات المضيفة وداخل المجتمعات المحلية النازحة؛
- تطوير القدرات والتوعية حول الحماية غير المسلحة للمدنيين مع قادة المجتمعات المشردة حول احتياجات الحماية للمجموعات الضعيفة؛
- تطوير فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين ودعمها داخل المواقع؛
- تشجيع تعميم الحماية: يدعمون المسؤولين الحكوميين بصفة حاملي واجب ومقدمي خدمات يعملون في مواقع اللاجئين لتشمل احتياجات الحماية للفئات الضعيفة في برامج الإغاثة الإنسانية.

الإطار 3 – الدراسة – مرافقة العائدين في غواتيمالا

من عام 1981 إلى عام، هرب مزارعو المايا من السكان الأصليين في غواتيمالا من رعب سياسة مكافحة التمرّد التي أطلقها ريوس مونت، رئيس غواتيمالا. وقد أدى ذلك إلى مذبحة سقط بفعلها ما لا يقل عن 100 ألف شخص من المزارعين وتدمير العديد من قرى المرتفعات. وتسلل بعض اللاجئين مرة أخربعائدين إلى غواتيمالا خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى أواخرها وأوائل التسعينات. وفي 8 أكتوبر 1992، وقعت الحكومة الغواتيمالية اتفاقات مع اللجنة الدائمة (ممثلي اللاجئين) للسماح بعودتهم الجماعية المنظمة.

أعلن اللاجئون أنفسهم تحت اسم مجتمعات المقاومة الشعبية (CPRs) وانخرطوا في شكل من أشكال العمل المباشر اللاعنفي من خلال اختيار العودة إلى لحظات الأزمة. قرر العديد من الممثلين المختلفين في الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلحة للمدنيين، بما في ذلك الزمالة السويدية للمصالحة والشاهد من أجل السلام (WFP) الاستجابة لهذا الطلب ومرافقة اللاجئين عند عودتهم إلى غواتيمالا. وسمح وجود المغتربين لمجتمعات المقاومة الشعبية بالعودة علنا وزيادة التكلفة السياسية للعنف ضد مجتمعات المقاومة الشعبية.

نُفذت المرافقات من عام 1992 إلى عام 1997 وتولى تنسيقها مكتب التنسيق الوطني حول اللاجئين والمشردين في غواتيمالا (NCOORD) في إطار خطة الأمم المتحدة لإعادة التوطين وإعادة تأهيل مناطق النزاع. وفي "أول عودة منظمة"، غادرت 100 حافلة، كل منها يتضمن مرافقين من الحماية غير العمسلحة للمدنيين، من المكسيك إلى غواتيمالا. وكما يستذكر أحد أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين من الشاهد لأجل السلام، "على الجانب الآخر من الحدود، امتلأ جانبا الطريق بآلاف الغواتيماليين الذين كانوا يهتفون بصوت عال، ملوحين بعلم غواتيمالا. لقد كانت هذه العودة الصادقة القلبية ".

وعندما توقف العائدون ليلاً وتم توزيعهم على خيام عسكرية الطابع، رفضوا استخدامها، حيث أنها أعادت إلى ذهنهم الكثير من الذكريات، وطالبوا باستبدالها بالخيام المدنية. وناهيك عن ذلك، عندما قدمت الحكومة الغواتيمالية مساعدة طبية، اكتشف العائدون أن بعض الأطباء والممرضات كانوا من العسكريين ويشتبه في أنهم متسللون. ثم طلبت قيادة العائدين مغادرة الأفراد العسكريين، موضحة أنّهم شعروا بأمان أكثر مع وجود الحماية غير المسلحة للمدنيين ومرافقتهم.

المصدر: الشاهد من أجل السلام، وليزا شيرش، 2006، ص 22.

"المدافع عن حقوق الإنسان" هو مصطلح يستخدم لوصف الأشخاص الذين يعملون بشكل فردي أو مع الآخرين من أجل تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها. وتشمل حقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية كما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن بين القضايا المثيرة للقلق في مناطق النزاع العنيف تندرج عمليات الإعدام، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتمييز، والإخلاء القسري، والحصول على الرعاية الصحية. يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات والإبلاغ عنها. ويعملون أيضاً على مرافقة الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، وتتخذ إجراءات لإنهاء الإفلات من العقاب، ودعم الحوكمة الفضلى، والمساهمة في تطبيق معاهدات حقوق الإنسان، وتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويعمل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في أماكن يمكن أن يتسبّب تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان، أو إعطاء صوت للناجين والشهود على انتهاكات حقوق الإنسان، في تعريض حياتهم للخطر. وتقول فرونت لاين ديفندرز، وهي مؤسسة دولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، إن المساحة الآمنة التي يعمل فيها المدافعون عن حقوق الإنسان في العديد من البلدان تتقلص باضطراد: "لقد أغلقت الحكومات وسائل الإعلام المحلية، وأخضعت منظمات حقوق الإنسان لحملات الترهيب". أو حاولت إسكات هؤلاء الشجعان بما يكفي لإضفاء الاهتمام الدولي على الحقائق "(فرونت لاين ديفندرز، 2013).

ولعل المدافعين عن حقوق الإنسان هم المجموعة الذين يلقون في أكثر الأوقات مرافقة من جانب الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلحة للمدنيين. وأحد الأسباب المهمة لذلك هو أن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان غالباً ما يكون له تأثير كبير على حياة آخرين كثيرين. وقد بادرت الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلحة للمدنيي إلى مرافقة المدافعين عن حقوق الإنسان في العديد من البلدان المختلفة: على سبيل المثال، المحامون الذين يناصرون نيابة عن عمال حقوق الإنسان الذين اختفوا في غواتيمالا، والمحامون الذين رفعوا دعاوى قضائية ضد قادة الجيش ورؤساء الشرطة في كولومبيا، ونشطاء حقوق الإنسان الذين دافعوا عن حماية الأقليات الجنسية والعاملين في مجال الجنس في إندونيسيا. وقد جلس أفراد من الحماية غير المسلحة للمدنيين أمام مكاتب المدافعين عن حقوق الإنسان وقاعات المحاكم والسجون، بينما كان المدافعون عن حقوق الإنسان يديرون شؤونهم في الداخل، أحياناً لأسابيع متواصلة. بالنسبة إلى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في خضم النزاع المسلح، فإن الوجود المدني غير المسلح وظهور أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين لا يجعلهم يشعرون بالمزيد من الأمان والدعم المعنوي فحسب، بل يؤكد أيضاً إيمانهم بكفاحهم غير المسلح من أجل العدالة.

ملخص الرسائل الأساسية

تعتبر حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من المبادئ الأساسية لمصادر التوجيه الخاصة بالحماية غير المسلحة للمدنيين، الموصوفة في الوحدة 2، بما في ذلك إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان (A/RES/53/144) . وتعمل الفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على التالي:

- بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز استراتيجيات الحماية الخاصة بهم؛
- توفير مرافقة وقائية للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للتهديد؛
- رصد الامتثال باتفاقيات الحماية (مثل إرشادات الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان [2004]، التي تعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتطبيقها من خلال بعثاتها في الخارج)؛
- توفير الحضور والمراقبة لمحاكمات حقوق الإنسان والمحاكم؛
- ربط المدافعين عن حقوق الإنسان ببعضهم البعض وبشبكات الدعم الدولية داخل البلد وخارجه (على سبيل المثال من خلال جولات التحدث)؛
- تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان ودعمهم في بناء علاقات مع قوات الأمن والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، وإشراك تلك الجهات الفاعلة في شبكة الدعم؛
- الإشارة إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المسؤوليات الرسمية إلى التوقع الدولي بالسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالعمل بدون عوائق.
- تتضمّن المهارات الأساسية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين الإصغاء والانخراط في الحوار وتحليل النزاعات وإدارة المعلومات والتيسير والمفاوضة. إنّ المعرفة الأساسية عن الحماية غير المسلحة للمدنيين تشمل نظرية الحماية غير المسلحة للمدنيين، والبروتوكولات الأمنية، والوضع السياسي، والعادات المحلية. أمّا الخصائص الرئيسية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين فتشمل المرونة والكفاءة بين الثقافات والشجاعة والتعاطف.
- تحليل الصراعات هو أداة تساعد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على فهم صراع معين، من أجل تصميم الاستراتيجيات المناسبة للحماية. قد لا يؤدي سوء تأويل النزاع إلى برمجة غير فعالة أو غير ملائمة فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى تعريض أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين والجهات الفاعلة المحلية للخطر.
- تم تنفيذ الحماية غير المسلحة للمدنيين في مختلف أنواع النزاعات، بما في ذلك النزاعات الأفقية والعامودية، والصراعات بين الدول وداخل الدول، والصراعات على الموارد الطبيعية، والسلطة السياسية، والهوية العرقية وتقرير المصير. ويعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على تكييف أساليبهم مع مختلف أنواع الصراع.
- بقدر ما قد تكون النزاعات معقدة، فإنها تمر بشكل عام من خلال مراحل معترف بها بشكل جيد. إن إدراك هذه المراحل يمكن أن يساعد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على المستوى الميداني لفهم ديناميكيات النزاع وتطوراته بشكل أفضل، وصياغة السيناريوهات المناسبة، وتطوير الاستجابات في الوقت المناسب.
- تقييم الاحتياجات هو عملية منهجية لتحديد الفجوات بين الظروف الحالية والظروف المرغوبة ومعالجتها. وهو يتيح لفريق الحماية غير المسلحة للمدنيين تقييم أي وجود لمجموعات سكانية ضعيفة تحتاج إلى الحماية من العنف، وإذا كانت المجتمعات المتضررة تتقبل وجود أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين وعملها في المنطقة.
- تشمل الفئات الضعيفة الأطفال والنساء والمشردين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويهدف ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى الحد من ضعف هذه المجموعات، وزيادة قدرتها على الاستجابة للتجاوب مع التهديدات والحد منها. والأهم من ذلك أنهم يشجعون الفئات السكانية الضعيفة على إيجاد نقاط القوة الخاصة بهم واكتساب فعالية في حماية أنفسها.

ACAPS. (2013). *Compared to What: Analytical thinking and needs assessment.* Available at http://www.acaps.org/resources/technical-briefs

Bennett, J.M. (2008). Transformative Training: Designing Programs for Culture Learning. In M. A. Moodian, ed. *Contemporary Leadership and Intercultural Competence*. New York, NY: Sage Publications.

Brown, B. (n.d.) *The Power of Empathy.* Retrieved 3 February 2014, from http://www.youtube.com/watch?v=1Evwgu369Jw

Carpenter, R. C. (2006). Recognizing Gender-Based Violence Against Civilian Men and Boys in Conflict Situations. *Security Dialogue 2006 37: 83,* Sage Publications. Retrieved 10 November 2014 from http://sdi.sagepub.com/content/37/1/83

Casals, P. (n.d.) Retrieved 15 July 2014 from http://www.brainyquote.com/quotes/quotes/p/pablocasal132936.html.

CDA Collaborative Learning Projects. (n.d.) *Do No Harm Program History.* Retrieved 3 February 2014 from http://www.cdacollaborative.org/programs/do-no-harm/dnh-program-history/

Coleman, C. (2012). *Broadening the Concept of Peacekeeping: the Contribution of Civil Society to Unarmed Protection of Civilians*. High-Level Briefing at the United Nations, New York. Retrieved from page 12 of http://nonviolentpeaceforce.org/images/publications/broadeningtheconceptofpeacekeeping.pdf

Committee on the Elimination of Discrimination against Women. (1992). *General Recommendation No. 19.* Retrieved 3 February 2014 from http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm

Conflict Research Consortium. (1998a). *Denial of Identity*. University of Colorado, USA. Retrieved 3 February 2014 from http://www.colorado.edu/conflict/peace/problem/ denyid.htm

Conflict Research Consortium. (1998b). *The Nature of Power.* University of Colorado, USA. Retrieved 3 February 2014 from http://www.colorado.edu/conflict/peace/power.htm

Corbett, J. (2011). Learning from the Nuba: Civilian resilience and self-protection during conflict. *Local to Global Protection.* http://www.cmi.no/file/1908-Learning-from-the-Nuba-Civilian-resilience-and-self-protection-during-con64258ict.pdf

de Waal, F. (2005) *The Evolution of Empathy. Greater Good: Science of a Meaningful Life.* Retrieved 3 February 2014 from http://greatergood.berkeley.edu/article/item/the_evolution_of_empathy

Doss, A. (2013). Aide Mémoire - Geneva Briefing and Dialogue. *Security Council Report.* New York, NY: UN Security Council.

European Commission Humanitarian Aid and Civil Protection. (2014). *Factsheet: Children in Conflict.* http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/thematic/children_conflict_en.pdf

Fisher, S. (2000). *Working with conflict: Skills and strategies for action*. London, UK:

Zed Books.

Forced Migration Online. (n.d.) *Women in situations of armed conflict*. Retrieved 3 February 2014 from http://www.forcedmigration.org/research-resources/expert-guides/psychosocial-issues/women-in-situations-of-armed-conflict

Front Line Defenders. (2013). *2013 Annual Report: Global Trends in 2012 for Human Rights Defenders*, Dublin, Ireland: Front Line, the International Foundation for the Protection of Human Rights Defenders. Available at http://www.frontlinedefenders.org/files/frontline_annual_report2013_0_2.pdf

Galtung, J. (2000). *Conflict Transformation by Peaceful Means (The Transcend Method)*. UN: United Nations Disaster Management Training Programme. Retrieved 2 February 2015 from https://www.transcend.org/pctrcluj2004/TRANSCEND_manual.pdf

Galtung, J. (2004). *Transcend and Transform: An Introduction to Conflict Work*. London,

UK: Pluto Press.

Gaventa, J. (2006). Finding the space for change: A power analysis. *IDS Bulletin 37, 6*. Retrieved 15 July 2014 from http://www.powercube.net/wp-content/uploads/2009/12/ finding_spaces_for_change.pdf

Knight, K. (2014). Lost in the chaos - LGBTI people in emergencies. *IRIN 6*. http://www. irinnews.org/report/100489/lost-in-the-chaos-lgbti-people-in-emergencies

Pt'chang Nonviolent Community Safety Group Inc. (2005). *Trainer's Resource Manual*, *Nonviolence Training Project,* Melbourne, Australia. Retrieved 3 February 2014 from http://www.havayati.co.il/database/trainers_resource_manual_may05.pdf

Ross, G. (n.d.) An Interview with Frans de Waal. *American Scientist*. www.americanscientist.org. Retrieved 3 February 2014 from http://www.americanscientist.org/bookshelf/pub/an-interview-with-frans-de-waal

Schirch, L. (2006). *Civilian Peacekeeping*. Uppsala, Sweden: Life and Peace Institute.

Stemple, L. (2009), Male Rape and Human Rights, *Hastings Law Journal*, Vol.60:605. Retrieved 10 November 2014 from http://scienceblogs.de/geograffitico/wp-content/

blogs.dir/70/files/2012/07/i-e76e350f9e3d50b6ce07403e0a3d35fe-Stemple_60-HLJ-605.pdf

Tolle, E. (2005). *A New Earth: Awakening to Your Life's Purpose*. New York, NY: Dutton.

UN General Assembly. (1993). *Declaration on the Elimination of Violence against Women*. http://www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104.htm

UN General Assembly. (2011). *Discriminatory laws and practices and acts of violence against individuals based on their sexual orientation and gender identity.* Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights. http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Discrimination/A.HRC.19.41_English.pdf

UN Women. (2012). *Facts and Figures on Violence against Women*. http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/commission-on-the-status-of-women-2012/facts-and-figures

UN Human Rights Council. (2011). *Facts and Figures about Refugees*. http://www.unhcr.org.uk/about-us/key-facts-and-figures.html

UNICEF. (2011). *Child Protection from violence, exploitation and abuse*. http://www.unicef.org/protection/57929_58007.html

UNICEF. (2011). *Children in conflict and emergencies*. http://www.unicef.org/protection/ armedconflict.html

War Child. (2015) *Child Soldiers: Some Words Don't Belong Together.* Retrieved 3 February 2014 from http://www.warchild.org.uk/issues/child-soldiers

Wiseman, T. (1996). *A Concept Analysis of Empathy.* Journal of Advanced Nursing, 23, 1162-1167

بلا عنف / Peace Process and

5

الوحدة 5: الحماية غير المسلحة للمدنيين بالممارسة: العيش في المجتمع المحلي والخروج منه

إن تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالات النزاع العنيف يتطلب تحليلاً متواصلاً للوضع بالإضافة إلى إدارة الأمن. ويعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على تكييف استراتيجياتهم وأساليبهم لتغيير ديناميكيات الصراع بشكل مستمر، واستجابة لمبادرات الشركاء المحليين. وقد تظهر فرصة نادرة لمنع العنف فجأة وسط حالة من الاضطراب. ومن أجل استخدام هذه النافذة من الفرص لتحقيق أقصى تأثير، يجب أن تكون جميع القطع على رقعة الشطرنج في مكانها. ويجب تحديث الإجراءات الأمنية وخطط الطوارئ وتبليغها إلى جميع أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين في جميع الأوقات. يجب أن يكونوا مستعدين لأسوأ السيناريوهات، وحتى لو كان من غير المرجح أن يحدث هذا السيناريو. وعندما يكون الهدف هو منع العنف، فإن وضع حيث "لا شيء" يحدث هو مؤشر للنجاح.

تبدأ الوحدة 5 بوصف تحليل السياق، يليه وصف إدارة الأمان. إنّهما عنصران رئيسيان في دورة برنامج الحماية غير المسلحة للمدنيين التي يتم تنفيذها بشكل مستمر. وتتم صياغتها بشكل أساسي وفقاً لنتائج تحليل الصراع وتقييم الاحتياجات. وفي المقابل، فإنّ تحليل السياق يقدّم المعلومات للمراجعة من وقت لآخر لتحليل النزاعات كما يؤدي إلى تقييمات إضافية للاحتياجات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل السياق يرافق تطبيق أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين ويعززها. وتشتمل المرحلة الأخيرة من دورة برامج الحماية غير المسلحة للمدنيين على وصف استراتيجيات الخروج للحماية غير المسلحة للمدنيين، والتي توجه الأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيينن في التخلص التدريجي من حالة معينة من الصراع العنيف.

بعد وصف المكونات الأخيرة المختلفة لدورة برمجة الحماية غير المسلحة للمدنيين، وإكمال العملية التي بدأت في الوحدة 4، تقدم الوحدة 5 دراسة حالة من جنوب السودان تحمل معها المعلومات من الوحدات الخمس معاً. تُستخدم دراسة الحالة هذه لإظهار كيف أنّ المكونات المختلفة لدورة برمجة الحماية غير المسلحة للمدنيين الموصوفة في الوحدة 4 و5 وطرق الحماية غير المسلحة للمدنيين الموصوفة في الوحدة 3، يمكن تطبيقها في حالة معينة من النزاع العنيف. وتختتم الوحدة (5) بعدد من الإشكاليات الرئيسية التي قد يواجهها ممارسو

الحماية غير المسلحة للمدنيين في جميع مراحل دورة برنامج الحماية غير المسلحة للمدنيين.

في نهاية الوحدة، سيتمكن القراء من:

- إجراء تحليل السياق في إطار الحماية غير المسلحة للمدنيين
- وصف أساسيات إدارة الأمن للحماية غير المسلحة للمدنيين
- وصف استراتيجية الخروج المستدامة
- وصف الإشكاليات الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين
- وضع استراتيجية شاملة لتنفيذ برنامج الحماية غير المسلحة للمدنيين

5.1
تحليل السياق

بعد إجراء تحليل للنزاع، ستقرر منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين ما إذا كان من دور للحماية غير المسلحة للمدنيين لمنع العنف أو حماية المدنيين في حالة معينة من الصراع العنيف. كما أنهم سيكونون قد حددوا الحاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين بين المجتمعات المتأثرة بهذا الصراع، وحظوا بقبول من هذه المجتمعات لتأسيس وجود في المنطقة. وأخيراً، سيكونون قد حددوا الفئات السكانية الضعيفة التي تتطلب بالشكل الأكثر إلحاحاً خدمات غير القوات للمدنيين.

وبناءً على هذه النتائج، ستبدأ فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في صياغة الاستراتيجيات وتصميم أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين للتصدي لحاجات المستفيدين المحددين. وعندما تتوافر ثقة كافية في أن الحماية غير المسلحة للمدنيين ستكون مفيدة (بناء على الاستكشاف المكثف)، يتم توفير التمويل الكافي، وسيتم البدء في إجراء الترتيبات الأولية، للحماية غير المسلحة للمدنيين. وفي حين أن أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين سيكونون قد حللوا الصراع بالفعل وفهموا ديناميكاته، فإن الوضع من حولهم، بما في ذلك ديناميات الصراع، سيتغير باستمرار. وحرصاً على أن الاستراتيجيات التي تمت صياغتها تبقى ذات صلة على خلفية الوضع المتغير، فإنّهم يحتاجون إلى تحليل السياق المحلي. وهذا لا يخدم الغاية من تبسيط البرمجة فحسب، بل هو أيضا مسألة أمنية. إن فهم السياق الذي تنشأ منه التهديدات، وصياغة استراتيجيات مستنيرة للحد من التعرض لتلك التهديدات، يصنع الفرق بين تجنب المخاطر وإدارة المخاطر.

ما هو تحليل السياق؟

إنّ تحليل السياق أو تحليل الحالة، كما تستخدمه بعض منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين، يشير إلى المعاينة المفصلة للتطورات

الجارية وديناميات حالة محددة. وتجري فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تحليل السياق لتحديد اتجاهات العنف من أجل استباق الأزمات ومنعها، كما والاستعداد للاستجابة في الوقت المناسب لوضع الأزمات. يختلف تحليل السياق عن تحليل الصراع، لكنهما مترابطان. تحليل الصراع له تركيز محدود على صراع معين وتطوره عبر الزمن (التركيز على الماضي). من ناحية أخرى، فإن تحليل السياق له تركيز واسع على لحظة معينة من الزمن (التركيز على الحاضر). ويسبق تحليل النزاع تحليل السياق ويتم إجراؤه دورياً، وخصوصاً في بداية دورة المشروع ونهايتها. ويتم إجراء تحليل السياق باستمرار. ويجوز لفريق الحماية غير المسلحة للمدنيين على المستوى الميداني إجراء تحليل السياق على أساس أسبوعي أو شهري.

كيف يعمل تحليل السياق؟

على الرغم من أن تحليل السياق يتم بشكل مستمر، إلا أنه من الأهمية بمكان في الحالات حيث:

- تبدأ الحماية غير المسلحة للمدنيين عملياتها؛
- يبرز شعور من جانب العاملين في الميدان أو في المقر العام بأن أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين لا تتصدّى للحالة بالشكل الكافي؛
- التطورات الرئيسية أدت إلى تغيير ديناميات الصراع أو المواثع وقواعد القوة لدى الأطراف المتصارعة.

تتنوّع الطرق لإجراء تحليل السياق. وتتبع معظم النماذج الخطوات الأساسية التالية:

- جمع المعلومات وتحديد أولويات المواقع والمناهج والسكان الضعفاء؛
- تحليل الأحداث والخطوات المحددة للجهات الفاعلة المؤثرة وتفسيرها؛
- إقامة روابط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية؛
- الكشف عن الاتجاهات وفهمها؛

- تقييم دور موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين ضمن السياق.

بخلاف تحليل النزاعات وتقييمات الاحتياجات، والتي (بالشكل المثالي) تُنفذ بالاشتراك مع الجهات الفاعلة المحلية، فإن تحليل السياق هو ممارسة داخلية. وهو يتضمن تفاصيل عن التهديدات، وألعاب السلطة، وجداول الأعمال الخفية للأطراف المتنازعة، بالإضافة إلى إدراك الجهات الفاعلة المحلية حول الحماية غير المسلحة للمدنيين والممارسين لها. سوف يشارك موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين بالضرورة في جمع المعلومات، ولكنهم سيجرون التحليل بأنفسهم (انظر المربع 1 لأسئلة العينة التي توجه أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين لتحليل السياق الداخلي).

الإطار 1 – عينات الأسئلة التي توجه فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في تحليل السياق (موجهة إلى موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين، وليس مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية).

في جميع الأسئلة التالية، يجب الانتباه إلى التغييرات والاتجاهات والأنماط:

المدنيون:

- من ترون في المجتمع: نساء، أو فتيات، أو رجال، أو أولاد، أو شيوخ، أو معاقين؟ تقدير الأرقام.
- كيف تصف الجو؟ (هل يبدون سعداء؟ غاضبين؟ خائفين؟ هادئين؟)
- هل من مناطق لا ترى فيها أي مدنيين؟
- هل ترى أي مدنيين مسلحين؟ بماذا كانوا مسلحين؟
- هل أجرى المدنيون أي اتصال بموظفي الإغاثة الإنسانية؟ هل هم على استعداد للتحدث عند مقاربتهم؟
- هل يهرب الناس أو يستعدون للقيام بذلك؟ إذا كانت الإجابة نعم، فهل هي مجموعة معينة؟
- هل ترى أي شخص مصاب؟ أي شخص فقد أحد الأطراف؟

الجهات الفاعلة المسلحة:

- هل ترى جهات فاعلة مسلحة - إذا كان الأمر كذلك، من؟
- هل يبدو أن المجتمع يتقبلهم؟
- هل تتزايد أعدادهم؟
- كيف يبدو الزي الرسمي الذي يرتديها الجهات الفاعلة المسلحة التي تراها؟ (على سبيل المثال، الألوان والنقوش وشارات الذراع والقبعات)
- كيف يتصرفون تجاه المدنيين؟
- هل تتعامل الجهات الفاعلة المسلحة مع العاملين في المجال الإنساني؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المشاركة؟

البنية التحتية والمناطق المحيطة بها:

- هل ترى سوقاً عاملة؟ ما هي السلع التي تراها في السوق؟
- ما هي أنواع المأوى التي يمتلكها الناس؟ ما هو شرط المأوى المدني؟
- هل يذهب الأطفال إلى المدرسة؟
- هل ترى أي تدمير حديث العهد؟ (على سبيل المثال، الأشجار التي تضررت، وثقوب الرصاص في الجدران)
- هل من مبان عامة (مثل المدارس والمستشفيات) تشغلها جهات فاعلة مسلحة؟ إذا كان الأمر كذلك، فمن أين ومن؟

الخبرة الإنسانية:

- هل أنت قادر على التنقّل في المجتمع بحرية؟ هل من مناطق لا يمكنك السفر إليها؟
- هل رافقك أحد إلى مواقع معينة؟ إذا كان الأمر كذلك، من وأين؟
- هل عمد أحد إلى تهديدك؟ أو هل تأذيت بأي شكل من الأشكال؟
- هل تساءل أحد عما كنت تفعله؟ إذا كان كذلك، من؟ لماذا؟
-

مؤشرات الحماية

المحددة:

- هل رأيت أي شخص قد تأذى في أثناء زيارتك؟ إذا كان الأمر كذلك، من وماذا كانت الظروف؟
- هل رأيت أي أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة؟
- هل كان هناك أي تهديد مباشر للحياة؟
- هل التهديدات تطال بشكل محدد النساء؟ الأطفال؟ كبار السن؟
- هل الحركة المدنية مقيدة؟
- ما هي نسبة الرجال إلى النساء في المجتمع؟
- ما الذي تغير، هذا إذا تغيّر شيء، في السياق المحلي والإقليمي والوطني والدولي الذي يؤثر على عملنا؟ لماذا؟

إدارة الأمن

إنّ بعض الاعتداءات تسبقها التهديدات، على عكس بعضها الآخر. ومع ذلك، فإن سلوك الأفراد الذين يخططون لعدوان عنيف مستهدف غالباً ما يظهر علامات خفية، لأنهم يحتاجون إلى جمع معلومات حول الوقت المناسب للعدوان، والتخطيط لكيفية الوصول إلى هدفهم، وكيفية الهروب.
إنريكي إيغورين وماري كاراخ، 2009، ص. 54

يعتبر تحليل الوضع الأمني جزءاً مهماً من تحليل السياق. تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في بيئات خطرة ومتقلبة. لذلك، فإن عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين، حسب التعريف، ينطوي على مستوى من المخاطر. ومن أجل تخفيف عوامل الخطر ومعالجتها بشكل فعال، تعمل منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين على نظام إدارة لأمن وسلامة الموظفين في الميدان (كتائب السلام الدولية، 2009؛ قوة السلام بلا عنف، 2011). ويرتبط أمن الموظفين الميدانيين والموجودات في الحماية غير المسلحة للمدنيين ارتباطا وثيقا بمهمتها المتمثلة في تحسين أمن المدنيين وحمايتهم في حالات الصراع العنيف. لا يستطيع أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين حماية الآخرين إذا لم يتمكنوا من حماية أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكنهم توفير بيئة أكثر أماناً لمنظمات المجتمع المدني إذا لم يتمكنوا من توفير بيئة أكثر أماناً للحماية غير المسلحة للمدنيين.

ما هي إدارة الأمن؟
يشير الأمن في سياق إدارة الحماية الداخلية للحماية غير المسلحة للمدنيين إلى حماية أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين من العنف، وصورة تدخل منظمة الحماية غير المسلحة للمدنيين أو تنظيمها، وموجودات الحماية غير المسلحة للمدنيين. إنّ صورة تدخل الحماية غير المسلحة للمدنيين ليست مجرد مسألة علاقات عامة. قد تؤدّي صورة سلبية للحماية غير المسلحة للمدنيين إلى آثار مباشرة على قدرتها على الحماية. بالإضافة إلى ذلك، يتم اتخاذ تدابير لتجنب آثار الظروف التي لا تتعلق بالعنف أو التخفيف منها. وهي تشمل "الحوادث" الناجمة عن الطبيعة (مثل الانهيارات الثلجية والزلازل) أو غيرها من الظروف

الخارجية مثل حرائق الغابات وحوادث الطرق. وهي تشمل أيضاً المرض والإصابة والوفاة الناتجة عن الحالات الطبية أو النقص في الالتزام بإرشادات السلامة في مكان العمل.

كيف تعمل إدارة الأمن؟

تعتبر الحماية غير المسلحة للمدنيين أن أمن الموظفين وسلامتهم جزءاً لا يتجزأ من عملها البرنامجي. سيتم تقويض مصداقية الحماية غير المسلحة للمدنيين كمقاربة صالحة لحماية المدنيين في حال لم تتمكن وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين من توفير السلامة والأمن لأفرادها. وبالتالي، فإن سلامة الموظفين وأمنهم هي مكون متكامل وأساسي للتحليل، والتخطيط والتنفيذ والمراقبة لجميع الأنشطة المتعلقة بالحماية غير المسلحة للمدنيين على الأرض.

سلامة الموظفين وأمنهم هي امتدادات مباشرة لتحليل السياقات وهي ترتكز على نفس المنطق كما أساليب الحماية غير المسلحة لحماية المدنيين. فعلى سبيل المثال، من خلال مراقبة تحركات القوات العسكرية وحوادث العنف وسلوك الجهات الفاعلة المحلية، تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على تقييم نقاط ضعفهم وقدراتهم على الحد من التهديدات. ويجب عليهم أيضاً تقييم قوة شبكاتهم مع الجهات الفاعلة الأخرى التي يساعد اهتمامها الظاهر في حمايتهم. وبقدر ما أنّ ممارسو الحماية غير المسلّحة للمدنيين يهدفون إلى الحد من نقاط الضعف التي يتعرض لها السكان المهددين وزيادة قدراتهم على الاستجابة للتهديدات، فهم يحاولون أيضا الحد من نقاط ضعفهم وزيادة قدراتهم (انظر الشكل 1).

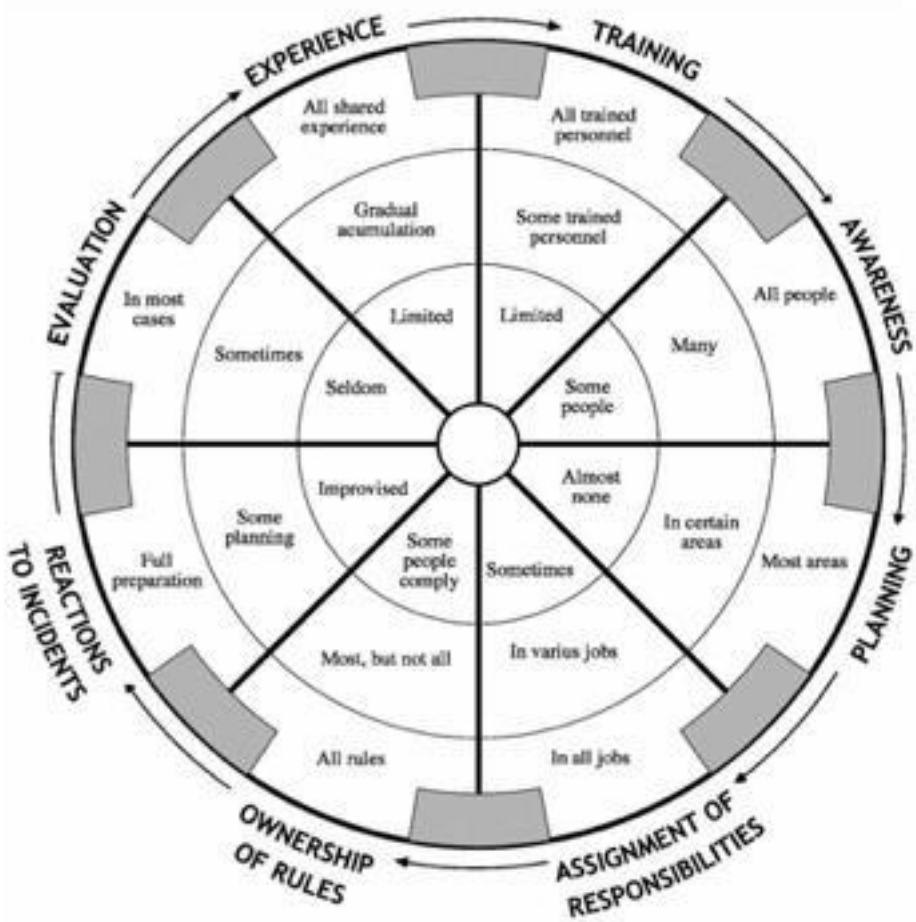

الصورة 1: عجلة الأمن (بتصرّف من إيغورين، 2005)

"يجب أن تكون العجلة مستديرة لكي تدور؛ وبعبارة أخرى، يجب أن يكون كل أقسامها بنفس الطول. وينطبق الأمر نفسه على العجلة الأمنية بأقسمها الثمانية (المكونات)، والتي تمثل إدارة الأمن في إحدى المؤسسات..." (إيغورين، 2009 ص. 133) من خلال الحد من نقاط الضعف أو تعزيز القدرات في المكونات الضعيفة للعجلة الأمنية، يمكن لفرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تعزيز إدارة الأمن الخاصة بهم وكذلك المؤسسات التي يدعمونها أو يحمونها.

بشكل عام، تبرز ثلاثة أنواع من التهديدات يجب أن يدركها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين: التهديدات المباشرة، والتهديدات غير المباشرة، والهجمات الإجرامية الشائعة. ويتم توجيه التهديدات المباشرة بشكل مباشر إلى وكالة الحماية غير المسلحة للمدنيين أو أي فرد من الحماية غير المسلحة للمدنيين. وقد يتم تخفيضها بدعم من الجهات الفاعلة ذات النفوذ في شبكة الدعم السياسي للحماية غير المسلحة للمدنيين، من خلال تحسين العلاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية أو تقويتها، أو عن طريق تغيير الاستراتيجيات. وتتأتى التهديدات غير المباشرة من الضرر المحتمل الناجم عن حوادث العنف في المنطقة أو الظروف الخارجية مثل الكوارث الطبيعية. وهنا يتعلّق الأمر "بالتواجد في المكان الخطأ وفي التوقيت الخطأ". يمكن الحد من التهديدات غير المباشرة في كثير من الأحيان من خلال تحليل السياق والاحتياطات وخطط الطوارئ. ويتسم أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل خاص بالضعف إزاء النوع الثالث من التهديدات: الهجمات الإجرامية الشائعة. وهذه الهجمات يصعب أكثر منعها، لأنها في معظم الحالات لا تكون محفّزة سياسياً بشكل واضح (على الرغم من أنها قد تحمل خلفيات سياسية غامضة). وقد يكون من الضروري زيادة الأمان المادي من أجل الحد من المخاطر المادية (مثل قضبان النوافذ وحواجز الحماية الأخرى والانتباه إلى التنقل بعد غروب الشمس، بشكل نادر بدون مرافقة). ومع ذلك، غالباً ما يفضل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين الإبقاء على آليات الحماية المادية ضمن سقفها الأدنى وفي جميع الحالات يلجأون إلى الخيارات اللاعنفية حصراً. وغالباً ما تنجح العلاقات الوثيقة مع الجيران وتقبّل المجتمع في كثير من الأحيان في اجتياز شوط طويل في توفير الحماية وهي لا تضر بصورة الحماية غير المسلحة للمدنيين بصفتها قوة حماية غير مسلحة.

إدارة الأمن في العمل:

ترتكز الخطوة الأولى في إدارة أمن الموظفين على نقل فهم واضح لجميع الموظفين وجميع الأطراف المعنية حول ما ماهية الحماية غير المسلحة للمدنيين. وتكمن الخطوة التالية في اكتساب فهم عميق لموضع الحماية غير المسلحة للمدنيين ضمن الصراع. وترتبط هذه الخطوة مباشرة بتحليل السياق. وتقوم الخطوة الثالثة على بناء استراتيجيات أمنية. وقد تلجأ المنظمات المختلفة إلى استخدام الاستراتيجيات التالية ولكن ليس كلها. وتشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي:

- بناء الثقة والقبول بين جميع الجهات الفاعلة (التي غالباً ما تكون مؤهلة شرعياً أو يمكن الوصول إليها قانونياً) في المنطقة لمنع الضرر؛
- حماية ورصد صورة منظمة الحماية غير المسلحة للمدنيين وسمعتها في المجتمعات ومع جميع الأطراف الفاعلة على أنّها غير حزبية ومستقلة، واحترام أولوية الجهات الفاعلة المحلية؛
- وضع الإجراءات الأمنية الاحترازية والوقائية (مثل الأقفال والأسوار، والتنقل ضمن مجموعات، وتنويع المسارات والطرق، وتفادي استعراض الثروة أمام العامة) لمنع الضرر أو الحد منه؛
- بناء علاقات مع الأطراف المعنية من ذوي النفوذ الذين يمكن اللجوء إليهم في الحالات التي يتعرض فيها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين للتهديد؛
- الحرص على أن موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين – على الصعيدين الدولي والوطني – يتصرفون على نحو يتوافق مع المعايير الثقافية المحلية؛
- تضمين وجهات النظر والمعلومات من الشركاء المحليين والموظفين والمجتمع في التحليل الأمني.

حرصاً على المسؤولية، تعمل فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين باستمرار على مراقبة مستوى المخاطر وتحليلها لئلا تتجاوز عتبة "الخطر المقبول". وهي تعمل بالضرورة في مجالات أخرى (مثل العمل الإنساني أو عمل التنمية) حيث قد لا تفضل المنظمات الدولية غير الحكومية والهيئات وقوات حفظ السلام العمل، فتذهب حيث لا تذهب المنظمات الأخرى، وتنخرط في الأنشطة التي قد يتجنبها الآخرون. هذا لا يعني أن ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين متهورون أو لامبالون أو متباهون حول أمنهم. على العكس من ذلك، فإن العمل الذي يؤدّونه به يتطلب منهم أن يكونوا على الأقل متيقظين للأمن، بقدر المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات الأخرى العاملة في بيئات مماثلة، إن لم تكن أكثر منها حذراً. وينعكس هذا الأمر الحتمي على تدريبها السابق للانتشار ويقظتها المستمرة.

يعتبر التعامل مع التهديدات المباشرة للحماية غير المسلحة للمدنيين أمراً شديد الأهمية. ولا يمكن تخفيف التهديدات المباشرة من خلال تدابير الأمن العامة أو

تحليل السياق بالطريقة نفسها الجائزة للهجمات الإجرامية والتهديدات غير المباشرة. وهو يعتمد على إقامة علاقات مسبقة مع التسلسلات الهرمية للجهات الفاعلة المسلحة. وعند التعامل مع التهديدات المباشرة، تتضمن إستراتيجية الأمن للحماية غير المسلحة للمدنيين أربع خطوات أساسية تهدف إلى الحد من التعرض للتهديد المنظور. ويعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على:

- تحديد التهديد ومصدره بدقة؛
- الانخراط مباشرة بقدر الإمكان مع مصدر التهديد لشرح طبيعة الحماية غير المسلحة للمدنيين وهدفها؛
- الانتقال صعوداً في سلسلة القيادة بالقدر المطلوب لإزالة التهديد ؛
- المضي قدما حصراً في حال تمت إزالة التهديد بفعالية وحين تتم إزالته.

يستطيع عدد من الإجراءات الوقائية أن تمنع التهديدات المباشرة. ويعمل ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على:

- الحفاظ على اللانحياز في الأوقات كافة، والتعامل مع جميع الأطراف باحترام وحسن النية؛
- تجنب التصريحات العامة والاستنكارات وأي نشاط آخر قد يحرج أي من الطرفين أو يذله أو يحط من قدره؛
- الحفاظ على الانفتاح والشفافية قدر الإمكان حول أنشطة الدفاع غير المسلحة للمدنيين كافة مع جميع الأطراف المعنية؛
- دعم الأطراف في فهم أنه من مصلحتها منع وتجنب الهجمات على المدنيين وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- الحفاظ على صورة واضحة لا لبس فيها عن الحماية غير المسلحة للمدنيين كمؤسسة تسعى للعمل مع جميع الأطراف لمساعدتها على منع العنف من الحدوث. ومن خلال تنفيذ ذلك، تساعد الحماية غير المسلحة للمدنيين هذه الأطراف على تحسين صورتها أو على الأقل عدم تشويهها مع الجهات الفاعلة الخارجية.
- بناء شبكات دعم مرئية وشفافة وصيانتها.

ترتكز استراتيجيات الحماية غير المسلحة للمدنيين على تقييم التهديدات المحددة بدلاً من تلك المعممة. وهذا يتيح لموظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين العمل في أماكن وظروف أكثر من غيرهم إذا كانوا قد استخدموا مقاربة أكثر تقليدية للأمن، بناءً على تهديدات عامة حصراً. أهم ما في الأمر هو أن ممارسي

الحماية غير المسلحة للمدنيين لا يأخذون مخاطر غير مقبولة أو غير ضرورية، بل يعملون على تقييم أكثر تحليلاً للتهديدات المحددة التي يواجهونها.

نوصي بقراءة

- Eguren, E., *Protection Manual for Human Rights Defenders*, 2005, Dublin: Front

  Line: International Foundation for the Protection of Human Rights Defenders: http://www.frontlinedefenders.org/files/en/2312_Protection%20Manual%20 for%20Human%20Rights%20Defenders.pdf

5.3

استراتيجيات الخروج

تشهد الصراعات تغيّرات باستمرار ومعها حاجات المدنيين ضمن الصراعات. وعندما يشعر السكان الضعفاء أو الجماعات المهددة بالأمان والتمكين على نحو متزايد، وتعمل البنى التحتية المحلية للسلم، والسلام والحماية الصراعات بشكل أكثر فعالية وتمنع العنف، قد يكون الوقت قد حان على الأقل لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين ليغادروا المنطقة أو البلاد. ولا يتمّ اتخاذ قرار ترك منطقة أو بلد معين على حين غرة. يتم وضع استراتيجيات واضحة لتوجيه فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في اتخاذ هذا القرار، و، في الواقع، العمل باتجاه هذا القرار. ويعمل هذا القسم على توصيف هذه الاستراتيجيات.

ما هي استراتيجية الخروج؟

على الرغم من أن عبارة "استراتيجية الخروج" باتت سائدة باضطراد في مناقشات حفظ السلام وبناء السلام، لا يتجلى وجود تعريف مشترك لهذا المصطلح. يبدو أن هذا المصطلح قد نشأ في دوائر الأعمال، وانتقل إلى الجيش، وتم تطبيقه في الآونة الأخيرة على التدخلات الخاصة بالأطراف الثالثة والمتعلقة بالتنمية. إلا أنّ هذه العبارة تشير إلى ضرورة إيلاء التفكير والإعداد الدقيقين للتوقيت والآلية التي تنسحب بهما منظمة خارجية (في هذه الحالة، مزوّد الحماية غير المسلحة للمدنيين) من ميدان العمل، وذلك من أجل الإتاحة للجهات الفاعلة المحليّة الحفاظ على العمل الذي تم الاضطلاع به (إذا كان ذلك مناسباً) والتقليل من الاضطراب التنظيمي عند اكتمال عملية الإزالة.

كيف تعمل إستراتيجية الخروج؟

بادر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نقاش حول "عدم الخروج بدون استراتيجية" (نوفمبر 2000) إلى تحديد ثلاثة ظروف تدفع عملية حفظ السلام إلى "الخروج" من عمليتها أو تغييرها بشكل كبير: إتمام المهمة بنجاح ؛ أو الفشل؛ أو النجاح الجزئي. وأشار أعضاء مجلس الأمن أيضا في المناقشة إلى أن الهدف

النهائي لعملية السلام هو تحقيق سلام مستدام وقابل للاستمرار. ووفقاً لمجلس الأمن، "فإن السلام الدولي يكون مستداماً، عندما تتوصّل دولتان إلى تسوية متوافق عليها في نزاعهما، بحيث تحترم كل منهما الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل منهما وتعترفان بحدودهما المشتركة، التي رسمتاها أو اتفقتا على ترسيمها". يصبح السلام الداخلي مستداماً، "ليس عندما تتم إزالة جميع الصراعات من المجتمع، بل عندما يمكن حل النزاعات الطبيعية للمجتمع بشكل سلمي من خلال ممارسة سيادة الدولة، وبشكل عام، الحوكمة التشاركيّة". (مجلس الأمن الدولي 2001).

لا يتم تفويض عمليات الحماية غير المسلحة للمدنيين من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن بناءً على قبول أطراف النزاع المحلية كما قبول الحكومة الوطنية. وبالتالي، فإن الظروف الثلاثة التي من شأنها أن تدفع الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى الخروج هي كما يلي: الجهات الفاعلة المحلية لم تعد بحاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين أو لم يعد لها اهتمام/مصلحة فيها، والنجاح الجزئي للمهمة، وفشل المهمة. يمكن إضافة نقص التمويل كظرف رابع، حيث أنّه سبق واضطلع بدورٍ في الماضي في خروج الجهات الفاعلة للحماية غير المسلحة للمدنيين من حالات الصراع العنيف، وقد يتكرر الأمر في المستقبل.

لم تعد بحاجة الجهات الفاعلة المحلية بحاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين أو مهتمة بها: عندما لم يعد المدنيون مهدّدون، ويشعرون بالثقة في قدرتهم على حماية أنفسهم و/أو أنهم محميون بشكل فعال من قبل هياكل الدولة، وقد زالت الحاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين. قد يبدو هذا الأمر جلياً، لكن الحقيقة غالبا ما تكون أكثر تعقيداً. أولاً، مع تقدم التعاون بين فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين والجهات الفاعلة المحلية، يمكن بسهولة تحديد مجالات إضافية للاهتمام والحاجات. يبرز دائماً أشخاص ضعفاء يحتاجون إلى الحماية، وخصوصاً في منطقة خرجت لتوها من صراع طويل الأمد. وليس من السهل اتخاذ قرار بأن وجود تهديد خاص لسكان مستضعفين ليس جاداً بما فيه الكفاية للحفاظ على وجود الحماية غير المسلحة للمدنيين ليس سهلاً.

ثانياً، العامل الذي يزيد الأمور تعقيداً هو عدم اليقين في عملية السلام. فقد انهارت العديد من عمليات السلام، في غضون بضع سنوات، بينما كانت تبدو أنّها على طريق السلام المستدام. وقد ترنّحت عمليات أخرى ما بين حالة الأزمة وحالة ما بعد الأزمة بوتيرة بطيئة. ولا يشير مرور فترة من الاستقرار من دون

حوادث عنف بشكل تلقائي إلى زوال الحاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين. وعندما تمر مرحلة الأزمة، تسود عادة فترة توتر، حيث لا يكون من غير الواضح ما إذا كان سيتم الحفاظ على "الهدوء". وخلال هذا الوقت، يمكن لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين الاضطلاع بدور حاسم، جنباً إلى جنب مراقبي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، من أجل تعزيز الثقة في عملية السلام ودعم الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. إنّها فترة قد تحل فيها فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين محل قوات حفظ السلام المسلحة لفترة محددة من الزمن، حتى تعمد منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين بدورها إلى الخروج تدريجياً.

على الرغم من أنّه يصعب تحديد الوقت المناسب للخروج، إلا أن تنفيذ استراتيجيات الخروج في الوقت المناسب أمر مهم. فالمنظمات الإنسانية في مناطق الصراع العنيف في بعض الأحيان تواصل عملياتها لفترة أطول من اللازم. وقد يؤدي ذلك إلى أزمة هوية ضمن المنظمة حيث أنّ تفويضها وأساليبها لا يعودان ملائمين للسياق. ويمكن تسمية الافتقار إلى الروح المعنوية وفقدان السمعة ضمن النتائج المتأتية عن ذلك. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى اتكال الجهات المحلية الفاعلة بشكل غير ضروري على حماية ودعم الأطراف الخارجية. ولتفادي مثل هذا الموقف، يجب أن تضع استراتيجيات الخروج أهداف واضحة مستدامة وموضوعية، ولكنها قابلة أيضاً للتحقيق. يجب صياغة الأهداف بطريقة توفر معايير واضحة لتلبية الولاية.

تشمل المؤشرات الخارجية التي يمكن أن تسهم في استراتيجية خروج الحماية غير المسلحة للمدنيين:

- انخفاض حوادث العنف: انخفاض منتظم في الحوادث، يتم التوصل إليه من خلال رصد الاتجاهات على مدى فترة زمنية كبيرة، يشير إلى تناقص الحاجة إلى منع العنف والحد منه؛
- زيادة سلامة المدنيين وأمنهم: يجب إجراء تقييم وتحليل للسياقات من أجل قياس الوضع الأمني ووضع تصور للسلامة بين المدنيين؛
- زيادة المبادرات المحلية من أجل السلام وحقوق الإنسان: غالباً ما تشير زيادة المبادرات المحلية من أجل السلام وحقوق الإنسان إلى زيادة المساحة المتاحة للجهات الفاعلة المحلية من أجل التصدي للقضايا المتعلقة بالنزاع والعنف؛

- زيادة أداء هياكل الدولة لحماية المدنيين: تشير الزيادة في الاستخدام الفعال لآليات الدولة لحماية حقوق الإنسان إلى تناقص الحاجة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين؛
- تغيير طبيعة أساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين: إنّ أي انخفاض في عدد الأنشطة التي تتضمن على التواجد الحمائي، والمرافقة، والفصل، والزيادة في التخفيف من حدة النزاع، والحوار، وأنشطة التدريب يشير إلى تناقص الحاجة إلى الحماية المباشرة ؛
- زيادة نشاط بناء السلام: يمكن ملاحظة زيادة نشاط بناء السلام بطرق مختلفة. أولاً، استجابة لاحتياجات الجهات الفاعلة المحلية وطلباتها، قد تعمد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى تضمين مكونات بناء السلام بشكل متزايد في عملها. ثانياً، قد تعمل وكالات بناء السلام المحترفة على إطلاق عملياتها باضطراد جنباً إلى جنب مع الحماية غير المسلحة للمدنيين. ويشير هذا إلى أن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام يجري على قدم وساق وأن الحاجة إلى الحماية المادية المباشرة آخذة في التناقص. وعلى الرغم من أن تضمين المناهج التي غالباً ما ترتبط ببناء السلام (مثل تنمية القدرات وتوفير مساحة للحوار) يمثل قيمة مضافة مهمة بالنسبة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين وغالباً ما يعزز استراتيجيات الحماية، وعلى الرغم من أن الاختلافات بين حفظ وبناء السلام قد لا تكون ذات صلة في الميدان، ليس المقصود من الحماية غير المسلحة للمدنيين أن تكون تدخلاً لبناء السلام. فعند النجاح، تعمل تدخلات الحماية غير المسلحة للمدنيين على دعم الانتقال إلى المواقف التي يمثل فيها بناء السلام حاجة أهم من حماية المدنيين.
- وجود واسع للدوليين: يكمن جزء من قوة الحماية غير المسلحة للمدنيين في وجود دوليين (غير الجهات الفاعلة المسلحة) في مناطق معزولة تشهد حلقات من الصراع العنيف. إن وجود عدد كبير من الأجانب في المناطق المتأثرة بالنزاعات غالبا ما يكون مؤشرا على زيادة التنمية والانفتاح ويعني فقدان القيمة المضافة للحماية غير المسلحة للمدنيين.

وتحتاج استراتيجيات الخروج أيضاً إلى معالجة كيفية حصول جهود الحماية غير المسلحة للمدنيين على دعم البنى التحتية للسلام بعد خروج موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين. وفي جميع الأرجحيات، يجب أن تتضمن استراتيجية الخروج

تنمية القدرات لكل من الحكومة المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل دعم إدراج الحماية الفعالة للمدنيين في البنى التحتية المحلية للسلام. وفي حال لم يكن قد تم إنجاز عمل الخروج بعد، فإنّ جزءاً منه يتضمّن الحرص على أن ترتبط الجهود المحلية بالوكالات الوطنية والدولية من أجل استمرار التمويل وأنواع الدعم الأخرى، عندما يكون ذلك ممكناً. ويمكن أيضاً النظر إلى تضمين الموظفين الوطنيين بصفة أفراد لحفظ السلام أو في أدوار مماثلة على أنّه جزء من استراتيجية الخروج[52]. وهذا لا يساهم في زيادة فعالية عمل الحماية غير المسلحة للمدنيين فحسب، بل هو يشكّل أيضاً خطوة نحو الاستدامة. من المرجح أن يبقى الموظفون المحليون في البلد بعد رحيل الأجانب (شفايتزر 2012). من المهم بالقدر نفسه الحصول على ولاية واقعية. يجب أن يساهم هذا الأمر في تبليغ تطوير برامج ملموسة وتوجيهها وأن يكون في نفس الوقت مرناً بما فيه الكفاية للتكيف مع السياق المتغير في البلاد.

النجاح الجزئي: تفصل مساحة رمادية كبيرة ما بين النجاح الواضح والحاسم وبين الفشل. النجاح الكامل، إن كان من نجاح كامل في ظل وجود المتغيرات العديدة والمتنوعة على المحك، قد يتزامن مع انخفاض كبير في حاجات الجهات الفاعلة المحلية إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين. ويشير النجاح الجزئي إلى حالة تعمد فيها وكالة للحماية غير المسلحة للمدنيين إلى سحب عملية تؤمّن مساهمة إيجابية في بعض الجوانب، لكنها تواجه عقبات في البعض الآخر. وقد يتم تقليص فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين من قبل الحكومة الوطنية بطرق تجعل التأثيرات الإيجابية المحدودة لجهودهم لا تبرر استمرار العملية بأكملها. فقد تعمد الحكومة، على سبيل المثال، إلى الطلب من المنظمة مغادرة المنطقة أو إلى جعل العمل مستحيلاً عن طريق خلق عقبات إدارية، مثل إلغاء التأشيرات. ويمكن أن تشير هذه الإجراءات إلى أن الحماية غير المسلحة للمدنيين لها تأثير إيجابي وتطرح تحدياً إزاء تقصير الحكومة في حماية المدنيين. أو قد يشير ذلك إلى فشل منظمة الحماية غير المسلحة للمدنيين في بناء علاقات دقيقة والحفاظ عليها. ناهيك عن ذلك، ستعمل إستراتيجية الخروج الجيدة في سياق النجاح أو الفشل الجزئي في على الأخذ في الحسبان بأي مخاطر على الموظفين المحليين والوطنيين والشركاء المحليين، بفعل عملهم في مداخلات الحماية غير المسلحة للمدنيين، كما تضمن خططاً لمعالجة هذه المسألة.

الإخفاق: يمكن اعتبار أن عملية الحماية غير المسلحة للمدنيين المسلحة للمدنيين قد بلغت فشلاً في الظروف التالية:

- يتسبب أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل متكرر في تعريض الجهات الفاعلة المحلية للخطر ؛
- يعرّض أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين أنفسهم للخطر بشكل متكرر؛
- لم تقبل الجهات الفاعلة المحلية الحماية غير المسلحة للمدنيين؛
- لم تحقق الحماية غير المسلحة للمدنيين أياً من أهدافها.

5.4

تطوير استراتيجية شاملة للحماية غير المسلحة للمدنيين

وصفت الوحدتين 2 و3 مبادئ الحماية غير المسلحة للمدنيين ومناهجها، كما شرحت الوحدتان 4 و 5 المكونات الرئيسية لدورة برمجة الحماية غير المسلحة للمدنيين، بفعل تحديد الموظفين المناسبين لصياغة استراتيجيات الخروج. ما يجعل من هذه المكونات الحماية غير المسلحة للمدنيين هي تطبيقها المشترك في حالة الصراع العنيف. وفي هذا القسم، تم تجميع بعض المكونات الرئيسية للحماية غير المسلحة للمدنيين وتطبيقها على دراسة حالة من جنوب السودان (قوة السلام بلا عنف). ويقدّم الجزء الأول من القسم (5.4.1) عرضا لدراسة الحالة؛ أمّا الجزء الثاني (5.4.2) فيصف، خطوةً خطوةً، كيف يمكن تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين في هذه الحالة المحددة.

5.4.1 دراسة حالة: عملية مصالحة مقاطعة مفولو مقاطعة بيرول الغربية، 2011، جنوب السودان[53]

في الموندري الكبرى، يندلع العنف كل عام تقريباً خلال موسم الجفاف. وهو يحدث عندما يهاجر حراس مواشي الدنكا من مقاطعة بيرول الغربية في ولاية البحيرات عبر الحدود إلى مقاطعة مفولو في ولاية غرب الاستوائية لتأمين رعي مواشيهم (انظر الشكل 2). ونظراً لعدم كفاية العشب والماء في بيرول الغربية للحفاظ على بقراتهم خلال موسم الجفاف (من شهر ديسمبر إلى مايو تقريباً)، ينتقل الدينكا جنوباً حيث يتوفر المزيد من العشب. ومع ذلك، في أثناء تنقلهم جنوباً، يعبرون إلى مقاطعة مفولو، حيث يقيم مزارعو جور على مدار العام. ووفقاً لجور، فإن الدنكا يعتدون مع مواشيهم على أرضهم، فيدمرون محاصيلهم، ويسرقون شباك صيدهم، ويتسبّبون بفرار فرائسهم. ومع ذلك، يبقى

[53] انظر الملحق رقم 1 للاطلاع على سلسلة من خمس دراسات حالة موجزة توضح طرق الحماية غير المسلحة للمدنيين وأساليب للنزاع في مينداناو بالفيليبين.

العنف مستوعباً وقصير الأمد نسبياً، حيث أن مجتمعي مفولو وييرول الغربية لهما تاريخ من التعايش السلمي، بما في ذلك التشارك في التعليم المدرسي، ومرافق الرعاية الصحية، والزواجات المختلطة.

لكن عام 2011 كان مختلفا. اندلع القتال فجأة في 9 فبراير بعد مقتل شاب في أثناء تنقله عبر مفولو. وعلى الرغم من أنه لم يتبيّن على الإطلاق هوية مرتكب جريمة القتل، أو دوافعها، إلا أن سلسلة من الهجمات الانتقامية أعقبتها على الفور. لقد شهد جنوب السودان حالة حرب طوال معظم السنوات الخمسين الماضية ولم يثبت استقلاله إلا كدولة منفصلة إلا في 9 يوليو 2011. لذلك، ما زالت هيكله القانونية تتطور، وغالباً ما يبقى العنف هو الرد الانعكاسي لأي نوع من النزاعات. وفي البداية، تمت مهاجمة مخيم مادويني للماشية، الذي يقع في مفولو، حيث كان أعضاء معسكرات الماشية من الدنكا، من ييرول الغربية. وقد اقتصر القتال في البداية على قريتين في مفولو، لكنه سرعان ما امتد ليؤثر على كامل المقاطعة وصولاً حتى ييرول الغربية. كان الشباب من الجانبين يتنقلون على طول الحدود ويهاجمون بعنف المجتمعات من الجانب الآخر. ووفقاً للأطراف من الجانبين، تصاعد الصراع أكثر بكثير في عام 2011 مما بلغه منذ عام 2005، حين انتهت الحرب الأهلية في السودان؛ كان العنف أكثر وحشية، فقد أثر على بقعة جغرافية أكبر، واستمر لفترة زمنية أطول.

وتلا ذلك تدمير واسع النطاق للممتلكات والهجمات على المدنيين: وفي الفترة بين 9 فبراير و 3 أبريل 2011، تم إحراق أكثر من 6000 منزل، وتشرد أكثر من 76 ألف شخص، كما سقط عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال بين قتيل وجريح، وتعرضت مئات رؤوس الأبقار والماعز للغارات.

وأفاد من تمت مقابلتهم من قبل أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين أن الأطفال كانوا يختبئون في الأدغال، ويموتون من الجفاف والتهاب السحايا وهجمات النحل. ووجد فريق بعثة من الجمعية التشريعية لجنوب السودان أن "الأطفال والنساء والمسنين كانوا تحت الأشجار، محرومين من الطعام والمياه والخدمات الصحية وبرز خطر كبير من تفشي الأمراض مثل الملاريا والالتهاب الرئوي والإسهال."

الصورة 2: خريطة جنوب السودان
الدائرة الحمراء تشير إلى مقاطعة مفولو، والولاية الاستوائية الغربية (المنطقة الصفراء) ومقاطعة بيرول الغربية، ولاية البحيرات (المنطقة البرتقالية).

5.4.2 تطوير استراتيجية شاملة لتأمين الحماية غير المسلحة للمدنيين في مقاطعة مفولو ومقاطعة بيرول الغربية

في الترسيم التالي للاستراتيجية، يتم الافتراض أن وكالة الحماية غير المسلحة للمدنيين كان لديها وجود طويل الأجل في مقاطعة ماندري الكبرى في وقت حدوث هذا التسلسل من الحوادث. تمت كتابة الخطوط العريضة من منظور أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين المقيمين في ولاية غرب الاستوائية في 9 فبراير 2011 عندما اندلع العنف فجأة.

تحليل الصراع

حيث أنّ أفراد وكالة الحماية غير المسلحة للمدنيين كانوا حاضرين في منطقة ماندري الكبرى لفترة طويلة، وقد يكون قد تم بالفعل إجراء تحليل متعمق للنزاع. فهم على دراية بالنزاع بين الدينكا وجور، حيث يندلع العنف كل عام خلال موسم الجفاف. ومع ذلك، سوف ينخرطون في تحليل محدود للنزاع. وكما هو مذكور في دراسة الحالة، اختلف الوضع في عام 2011 عن السنوات السابقة. ويعتبر النطاق غير العادي للعنف هو سبب وجيه لمراجعة تحليل النزاع.

قد يحاول أعضاء فريق حماية غير المسلحة للمدنيين بادىء ذي بدء جمع المعلومات من أكبر عدد ممكن من المصادر في قاعدتهم في ولاية غرب الاستوائية. قد يحاولون تحليل الصراع من زوايا مختلفة، بما في ذلك السياسة الوطنية والعلاقات الاجتماعية والثقافة والدين والجغرافيا. وتعتبر العلاقة بين مجتمعات الدينكا وجور هي مكون رئيسي للتحليل. كما ذكر في عرض دراسة الحالة، ساد تاريخ من التعايش السلمي بين الفريقين. قد يتساءل أعضاء الفريق عما إذا كانت التطورات الأخيرة قد تسببت بضغوط على هذه العلاقة وإن كان من علامات أخرى تشير إلى انهيار العلاقات بين الجماعتين. وتشمل الجوانب الأخرى للتحليل الموضوعي وجود آليات عمل حل النزاعات وعملها، وكذلك التغيرات المحتملة في البيئة التي قد تزيد من ندرة مناطق الرعي. وفي حين أن الصراع يطرح نفسه على أنه صراع بين الجماعات، فإنه يحدث عبر حدود الدولة، لذلك قد يحمل النزاع جانباً سياسياً. لذلك، قد يرغب أفراد فريق حماية غير المسلحة للمدنيين في تقييم العلاقة بين الدول المختلفة. لن تساهم هذه المعلومات في دعم التحليل فحسب، بل يمكن استخدامها في وقت لاحق، عندما تكون سلطات الدولة مضطرة إلى المشاركة في معالجة الوضع.

يمكن لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين تقوية تحليلهم الموضوعي من خلال تقييم مواقف المجموعات المختلفة وسلوكها. وسيشمل ذلك، قبل كل شيء، الشباب، لأنهم يشاركون بشكل بارز في الصراع، ولكن ينبغي أن يشمل أيضا مجموعات أخرى مثل شيوخ الجماعة ونسائها. قد يكون لهذه الجماعات مواقف مختلفة تجاه النزاع ويمكن تشجيعها على تولي دور قيادي في تعزيز السلام. قد يكون تحليل الموصلات والفواصل ثاقباً. وقد ساهمت المشاركة في المستشفيات، والمدارس، والزيجات المختلطة في الربط بين الجماعتين في الماضي، ويمكن استخدامها لإعادة ربطها في المستقبل. ومن الواضح أن الاختلاف في الهوية بين مزارعي جور وحراس ماشية الدنكا هو عامل تقسيمي، على الرغم من أن الشح في الموارد الطبيعية يبدو وكأنّه هو السبب الرئيسي للصراع. ومع ذلك، فإن الدنكا، بصفتهم حراس الماشية، ينظرون بوضوح إلى هذه الموارد الطبيعية بشكل مختلف عن جور وهذا ما يزيد من حدة الصراع. وعلى الرغم من أن الاختلافات العرقية بين الدينكا وجور لا تبدو مشكلة في الوقت الراهن، إلا أنها قد تصبح الدافع الرئيسي لاشتداد الصراع أو توسعه.

عندما تمكّن فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين من جمع معلومات كافية عن النزاع، سيحاولون دمج الجوانب المختلفة للصراع واستخلاص النتائج. قد يعمدون إلى وضع خريطة النزاع التي تظهر مختلف الأطراف وعلاقاتها مع المناطق المستهدفة. وقد يرسمون أيضا جدولا زمنيا للأحداث لمعرفة كيف تقدم الصراع منذ مقتل الشاب في 9 فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، فهم بحاجة لمعرفة ما إذا كانت الحكومة المحلية أو الشرطة أو الرؤساء قد تدخلوا ومدى دعم الذي يلقاه الشباب المحاربون من قبل بقية المجتمعات.

قد يصل أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى استنتاج وجود عدد من نقاط الدخول الخاصة بموظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين لمنع العنف أو الحد منه وتوفير الحماية في هذه الحالة. وقد نزح العديد من المدنيين وقد يخشون وقوع المزيد من العنف. وفي حال كان مقدمو الخدمات الآخرون موجودين على الإطلاق، قد يخشون أيضاً على سلامتهم، وخصوصاً مزوّدي الخدمات المحليين. وعلى الأرجح أن السلطات المحلية وشرائح المجتمعات المتأثرة لا تدعم العنف، على الرغم من أنه من المهم تحديد موقفها تجاهه. وفي الواقع قد يرغبون في التدخل قبل أن يتوسع الصراع من أجل الجمع بين المجتمعين في أقرب وقت ممكن. وبما أن معظمهم ينتمي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى جماعة أو أخرى، فقد يخشى صانعو السلام المحتملين أن يتعرضوا للاستهداف إذا اتخذوا أدواراً نشطة. وقد يرحبون بوجود طرف ثالث لامنحاز إلى جانبهم.

تحليل الصراع

وقد كان أفراد القوات المسلحة للمدنيين حاضرين في منطقة ماندري الكبرى لفترة طويلة، وقد يكون قد تم بالفعل إجراء تحليل متعمق للنزاع. فهم على دراية بالنزاع بين الدينكا وجور، حيث يندلع العنف كل عام في موسم الجفاف. ومع ذلك، سوف ينخرطون في تحليل محدود للنزاع. وكما ذُكر في دراسة الحالة، يختلف الوضع في عام 2011 عن السنوات السابقة. إن نطاق العنف غير العادي هو سبب وجيه لمراجعة تحليل النزاع.

قد يحاول أعضاء الفريق غير المسلحة للمدنيين أولاً جمع المعلومات من أكبر عدد ممكن من المصادر في قاعدتهم في ولاية غرب الاستوائية. قد يحاولون تحليل الصراع من زوايا مختلفة، بما في ذلك السياسة الوطنية والعلاقات الاجتماعية والثقافة والدين والجغرافيا. وتعتبر العلاقة بين مجتمعات الدينكا وجور هي المكون الرئيسي للتحليل. كما ذكر في عرض دراسة الحالة، تم تسجيل تاريخ من التعايش السلمي. قد يتساءل أعضاء الفريق عما إذا كانت التطورات الأخيرة قد تسببت في ضغوط على هذه العلاقة وإذا كانت من علامات أخرى تشير إلى انهيار العلاقات بين المجتمعين. وتشمل الجوانب الأخرى للتحليل الموضوعي وجود آليات عمل حل النزاعات وعملها، وكذلك التغيرات المحتملة في البيئة التي قد تزيد من ندرة مناطق الرعي. في حين أن الصراع يطرح نفسه على أنه صراع بين الطوائف، فإنه يحدث عبر حدود الدولة، لذلك يمكن أن يكون هناك جانب سياسي للنزاع. لذلك، قد يرغب أفراد فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في تقييم العلاقة بين الدول المختلفة. لن تدعم هذه المعلومات التحليل فحسب، بل يمكن استخدامها في وقت لاحق، عندما تكون سلطات الدولة بحاجة إلى المشاركة في معالجة الوضع.

قد يعمل أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين على تعزيز تحليلهم الموضوعي من خلال تقييم مواقف المجموعات المختلفة وسلوكها. وسيشمل ذلك، في المقام الأول، الشباب، لأنهم يشاركون بشكل بارز في الصراع، ولكن ينبغي أن يشمل أيضا مجموعات أخرى مثل شيوخ الجماعة ونساءها. قد يكون لهذه الجماعات مواقف مختلفة تجاه النزاع ويمكن تشجيعها على القيام بدور قيادي في تعزيز السلام. قد يكون تحليل مكامل الربط والفصل مفيداً لنبذة معمقة. وقد ربطت المشاركة في المستشفيات، والمدارس، والزواجات المختلطة بين الجماعتين في الماضي، ويمكن استخدامها لإعادة ربطها في المستقبل. من الواضح أن الاختلاف في الهوية بين مزارعي جور وحراس ماشية الدنكا يمثّل عائقاً، على الرغم أن ندرة الموارد الطبيعية تبدو السبب الرئيسي للصراع. ومع ذلك، فإن الدنكا، بوصفهم حراساً للماشية، ينظرون بوضوح إلى هذه الموارد الطبيعية بشكل مختلف عن الجور وهذا ما يؤجّج الصراع. على الرغم من أن الاختلافات العرقية بين الدينكا والجور لا تبدو مشكلة في الوقت الراهن، إلا أنها قد تصبح محركاً رئيسياً في اشتداد الصراع أو توسعه.

وعندما عمل فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين على جمع معلومات كافية عن النزاع، سيحاولون دمج الجوانب المختلفة للصراع واستخلاص النتائج. ويمكنهم وضع خريطة النزاع التي تظهر

مختلف الأطراف وعلاقاتهم مع المناطق المستهدفة. وقد يرسمون أيضا جدولا زمنيا للأحداث لمعرفة كيف تقدم الصراع منذ مقتل الشاب في 9 فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، فهم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت الحكومة المحلية أو الشرطة أو الرؤساء قد تدخلوا ومدى دعم الشباب المحاربين من قبل بقية الجماعات.

وقد يستخلص أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين وجود عدد من نقاط الدخول الخاصة بموظفين الحماية غير المسلحة للمدنيين لمنع العنف أو الحد منه وتوفير الحماية في هذا الوضع. وقد نزح العديد من المدنيين وقد يخشون وقوع المزيد من العنف. وفي حال كان مقدمو الخدمات الآخرون موجودين على الإطلاق، فقد يخشون أيضاً على سلامتهم، وخصوصاً مزودي الخدمات المحليين. وعلى الأرجح أن السلطات المحلية وشرائح المجتمعات المتأثرة لا تدعم العنف، على الرغم من أنه من المهم تحديد موقفها تجاهه. في الواقع قد ترغب في التدخل قبل أن يتوسع الصراع من أجل الجمع بين الجماعتين في أقرب وقت ممكن. وبما أن معظمهم ينتمي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى جماعة أو أخرى، فقد يخشى صانعو السلام المحتملين أن يستهدفوا إذا أدوا أدواراً نشطة. قد يرحبون بوجود طرف ثالث غير منحاز إلى جانبهم.

تقييم الاحتياجات

حالما يتلقى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين تبليغاً عن وقوع الحادث الأول سيبادرون إلى الاتصال بالشركاء المحليين وجهات الاتصال في المنطقة لجمع المعلومات (التقييم المسبق). بما أن تقييم الاحتياجات يتزامن مع حادث محدد، فإن جمع المعلومات لتحليل النزاعات وتقييم الاحتياجات يتداخل جزئياً. قد تكون الشبكات الحماية غير المسلحة للمدنيين تتضمّن بالفعل جهات فاعلة من المناطق المتضررة؛ إذا لم يكن الأمر كذلك، فسيكون الشركاء المحليون قادرين على تسهيل هذه العلاقات. قد لا تتوفر لدى جهات الاتصال المحلية في المجتمعات المتأثرة تفاصيل أكثر حول الموقف فحسب، بل ستتمكن أيضاً من تقييم ما إذا كان من المناسب أن ينخرط أفراد شبكة الحماية غير المسلحة للمدنيين. سيبادر أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى مقاربة السلطات المحلية للأسباب نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يسائلونها عما فعلته السلطات المحلية في المناطق المتأثرة بالفعل لمواجهة الأزمة. وسوف يتصلون أيضاً بمزوّدي الخدمات الآخرين في المنطقة. وبما أن التقارير حول الإصابات وحالات النزوح قد عممت بسرعة، فقد يخطط مزوّدو الخدمات الآخرون لتقييم الاستجابة السريعة وقد يكونون مهتمين بتشكيل فرق العمل.

بعد جمع المعلومات الأولية والاستجابة الإيجابية من الجهات الفاعلة المحلية لمشاركتهم المحتملة، قد يعمل فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين بالتخطيط لتقييم احتياجات الاستجابة السريعة. وفي الوضع المثالي يتم إجراء هذا التقييم بالتعاون مع مزودي الخدمات الآخرين. وبما أن التقارير المبكرة

قد أشارت بالفعل إلى الحاجة إلى الغذاء واللوازم الأخرى، فإن تقييم الاحتياجات التعاوني سيحدد مختلف الاحتياجات و/أو يعالجها في أسرع وقت ممكن. قد تكون شبكة الاتصالات في المناطق الريفية محدودة، مما قد يعوق تبادل المعلومات. وهذا يجعل الأمر أكثر أهمية حتى بالنسبة إلى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين أن ينتقلوا شخصيا إلى المنطقة لجمع المعلومات وتقييم الاحتياجات من مجموعة متنوعة من وجهات النظر. وبما أنّ الأحداث اندلعت خلال موسم الجفاف، سيكون من الممكن الوصول إلى الطرق بالسيارة، على الرغم من أن الوصول إلى المناطق المتأثرة قد يبقى عسيراً.

سيتعين على أعضاء الفريق تحديد موقع تقييم الاحتياجات قبل الانطلاق. لأن الهجمات بدأت في معسكر مادويني للماشية وفي قريتين في مفولو، قد تشكّل هذه المنطقة نقطة مناسبة للانطلاق. وقد يحاولون أيضاً تحديد مكان مقتل الشاب في 9 فبراير بالضبط والتفاعل مع المجتمع هناك لمعرفة ما حدث. غير أن القضية الأكثر إلحاحاً هي تحديد مكان النازحين. وكما ذُكر في دراسة الحالة تم إحراق أكثر من 6000 منزل، وتشرد أكثر من 76 ألف شخص، كما سقط عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال بين قتيل وجريح، وتعرضت مئات الأبقار والماعز للغارات. ناهيك عن ذلك كان الأطفال والنساء والمسنين يختبئون تحت الأشجار، محرومين من الطعام والمياه والخدمات الصحية. وبمجرد تحديد الموقع، سيتعين على موظفي المقاومة غير المسلحة للمدنيين التفاعل مع هؤلاء الأشخاص لتقييم احتياجاتهم. وبناءً على التقارير، قد تبرز حاجة إلى الغذاء والماء والمأوى والعلاج الطبي والسلامة. ولعل قسم من الأطفال فقدوا آباءهم في الهجمات أو تم فصلهم عن عائلاتهم أثناء الرحلة. وبفعل الإغارات على الماشية، فقد العديد من الناس مصدر دخلهم.

لن يقتصر نشاط فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين على التعامل مع الفئات السكانية الضعيفة، ولكن أيضاً مع السلطات المحلية وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني. وسيتعين عليهم التواصل مع تلك الجهات الفاعلة لبناء الثقة، وزيادة فهمهم للصراع، وتقييم حاجات تلك الجهات الفاعلة. وهذه الأخيرة مهمة لأنها قد تكون المحرك للتغيير، كما قد تمثّل الشركاء المحتملين. وسيعمل أعضاء الفريق معهم على استكشاف كيف يمكن للحماية غير المسلحة للمدنيين أن تخدم المجتمعات المحلية في الحد من العنف وحماية المدنيين.

عند إجراء تقييم الاحتياجات، يجب على أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين الحرص على أنهم يتعاملون مع طرفي النزاع، حتى إذا تم تحديد معظم احتياجات الحماية العاجلة من جانب واحد. عليهم إثبات أنهم غير منحازين وأنهم يدافعون عن سلامة المدنيين وأمنهم بدلاً من تفضيل نتيجة معينة للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم التواصل مع السلطات على مستوى المقاطعات والولايات في كل من ولاية البحيرات وولاية غرب الاستوائية للتأكد من توضيح وجود أفراد الحماية

غير المسلحة للمدنيين ودعمه. وهذا من شأنه أيضاً أن يضمن تنسيق إجراءات الاستجابة للطوارئ من قبل مختلف الجهات الفاعلة واندماجه.

تحليل السياق والأمن

سيتم تحليل السياق في هذه الحالة أثناء تقييم الاحتياجات وأثناء أي بعثات متابعة للمناطق المتضررة. إلا أنه يجب إجراء تقييم للحالة الأمنية على الطرق وفي موقع تقييم الاحتياجات قبل الانطلاق. وإذا لم تعتبر الشروط آمنة بما فيه الكفاية، لا يمكن إجراء تقييم للاحتياجات. في هذا الوضع المحدّد، لا دليل على تعرّض الجهات الفاعلة الخارجية للاستهداف. يبدو أن الشباب المنخرطين في القتال قد انتقلوا إلى المناطق الحدودية بين الولايات لمواجهة بعضهم البعض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النازحين سيكونون قد انتقلوا إلى مناطق أكثر أمانا حيث يمكن لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين تقييم حاجاتهم. يجب تقييم إمكانية الوصول إلى المنطقة قبل الانطلاق. وقد تقع المناطق المتضررة في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها عن طريق البر وربما يستحيل التواصل معها عن طريق الهاتف. وستكون السلطات المحلية ومعها الشرطة والشركاء مصادر رئيسية للمعلومات في ما يتعلق بالأمن وسهولة الوصول.

وسيحاول أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في خلال رحلتهم وضمن الموقع العمل على مراقبة الموقف وتحليله. هل الناس مسلحون؟ من هم؟ ما هي الأسلحة التي يستخدمونها؟ ما نسبة النساء إلى الرجال بين النازحين؟ هل تم استهداف مجموعات معينة؟ هل هم خائفون؟ هل هم مصابون؟ هل هم على استعداد للتحدث مع موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين؟ من أين أتوا وأين يذهبون؟ سيحاول أعضاء الفريق الإجابة عن هذه الأسئلة وطرح أسئلة مشابهة مجدّداً عند زياراتهم التالية. سيساعدهم ذلك على اكتشاف الاتجاهات والتغييرات في الموقف وتوقع أزمات إضافية. يمكن أن تبرز إحدى الأزمات الوشيكة في هذه الحالة على شكل انعدام الأمن الغذائي. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية للنزاع مع بداية موسم الأمطار، فقد لا يتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم. وهذا يعني أنه لا يمكنهم البدء في زراعة محاصيلهم وسيواجهون خطر الحرمان من الطعام لبقية السنة، مما قد يزيد من التوتر ويؤجج المزيد من الصراع.

ويركز جزء من تحليل السياق على موقف الحماية غير المسلحة للمدنيين في الصراع. وبما أن منظمة الحماية غير المسلحة للمدنيين لديها قاعدة في ولاية غرب الاستوائية، ولكن ليس في ولاية البحيرات، يمكن أن ينظر إليها على أنها جزء من مجتمع مفولو. وسيكون قد تمّ إجراء معظم أنشطة الحماية غير المسلحة للمدنيين بين جماعة مفولو وقد تكون علاقاتهم مع مجتمع مفولو أقوى نتيجة لذلك. يمكن لفريق الحماية غير المسلحة للمدنيين الحد من هذا الضعف من خلال بناء علاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية على جميع المستويات في ولاية البحيرات كما مع المجتمع في بيرول

الغربية. وقد يتم أيضاً تحديد نقاط ضعف أخرى لموظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين. وقد تستفيد الجهات الفاعلة الإجرامية من الفوضى وتشكل تهديدات. قد لا تعمد هذه الجهات الفاعلة إلى استهداف العاملين في الحماية غير المسلحة للمدنيين، لكن يجب اتخاذ إجراءات احترازية لتجنب الوقوع في المكان الخطأ في الوقت الخطأ.

تحديد السكان الذين ستتم خدمتهم

أول السكان الذين سيتلقّون الخدمة سيكونون النازحين. هم في حاجة ماسة للمساعدة. قد يكون أفراد القوة غير المسلحة للمدنيين قادرين على دعم النازحين في زيادة سلامتهم وأمنهم. وسيعجزون عن تلبية عدة حاجات للنازحين مباشرة لأن العديد من هذه الاحتياجات تتضمن مساعدات مادية، ولكن يمكنهم إشراك مزوّدي خدمات آخرين قد يكونوا قادرين على تلبية الاحتياجات المادية.

السكان الآخرون الذين سيتلقون الخدمة هم المجتمعات الأوسع في مفولو وبيرول الغربية. قد يدعمهم أعضاء الحماية غير المسلحة للمدنيين في الحد من العنف ومنعه، بالإضافة إلى زيادة سلامتهم وأمنهم. كما يمكنهم تعزيز البنى التحتية المحلية للسلم في الجماعتين ضمن جهودهم لحل النزاع وبناء السلام. وعلى الرغم من أن النازحين يأتون من هذه المجتمعات نفسها، إلا أنهم يعتبرون مجموعة مستهدفة محددة ذات احتياجات متميزة.

أمّا الفئة الثالثة من السكان التي يجب خدمتها فهي تتكون من أفراد ومجموعات يتولون دوراً قيادياً في معالجة وضع الأزمة و/أو حل النزاع. قد تكون هذه الجهات الفاعلة عبارة عن صانعي السلام المحليين من إحدى الجماعتين، ولكن قد يكون أيضا ممثلين من منظمة وساطة وطنية غير حكومية تقع في العاصمة. قد يعمل فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين على دعم تلك الجهات الفاعلة في معالجة الوضع.

تحديد الشركاء المحليين

غالباً ما لا تحتاج منظّمات الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى البحث عن شركاء محليين. وفي خلال تقييم الاحتياجات، سيشتركون مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة حول الوضع والدور المحتمل للحماية غير المسلحة للمدنيين في الوضع.

قد يتم تثبيت شراكة في خلال لقاء من هذه اللقاءات. فالمنظمة غير الحكومية للوساطة الوطنية، على سبيل المثال، هي خيار بديهي لإقامة شراكة. ولعل السلطات المحلية أو قادة المجتمع المحلي قد عمدوا إلى مقاربتها ونزلوا إلى المنطقة لإجراء تقييمهم الخاص. ولعل بعض الوكالات المحلية للإغاثة والتنمية في المنطقة المتأثرة قد تولت دوراً قيادياً في الأزمة وعمدت إلى مقاربة أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين خلال تقييم احتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يبادر قادة المجتمع المحلي مثل

شيوخ القبائل إلى عرض الشراكة بمجرد مقابلتهم وشعورهم بالثقة في التدخّل المحتمل للحماية غير المسلحة للمدنيين.

وعلى الرغم من أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني عادة ما يكون أسهل وأشمل شكل من أشكال الشراكات، ففي هذه الحالة بالذات، قد لا تبرز أي منظمات مجتمع مدني منظمة في المنطقة. وبالتالي، فإن إقامة علاقات عمل مستمرة مع الحكومة المحلية، أو البنى غير الرسمية، أو مع قادة الجماعة المحلي هي الاستراتيجية الأكثر بديهية هنا.

كفاءات الحماية غير المسلحة للمدنيين ومناهجها

يعتمد استخدام مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل كبير على الحاجات والاهتمامات المعبر عنها من قبل السكان متلقي الخدمة، فضلاً عن توصيات الشركاء المحليين. إن طرح الأسئلة الصحيحة والإصغاء الفعال هي مهارات أساسية في استخلاص هذه الحاجات والاهتمامات. ويعمل النص التالي على توصيف كيف أن أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في قوة السلام بلا عنف عملوا على تطبيق مجموعة متنوعة من المهارات والأساليب في هذا الوضع المحدد.

وبما أنّ قوة السلام بلا عنف هي وكالة الحماية المدنية الوحيدة العاملة في المنطقة، فقد باتت منخرطة منذ الأيام الأولى لهذا الصراع. وقد عمد أعضاء فريقهم، وهم في الأساس أربعة أعضاء أجانب وستة مواطنين محليين، إلى استخدام استراتيجيات مختلفة لزيادة أمن المدنيين المتأثرين بالقتال ولدعم تطوير اتفاق سلام مستدام. وبالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية، تمكنوا من تحديد مكان العديد من المدنيين الذين هجرّهم القتال. وقد أدّت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين دوراً رئيساً في ربط مزودي الخدمات الإنسانية بالسكان المحتاجين. وعمدوا إلى تنبيه شركائهم، وشاركوا في تقييمات مشتركة بين الوكالات للتهجير الداخلي، ودعت الوكالات الإنسانية إلى تقديم الدعم في حالات الطوارئ، مع وضع استراتيجيات للتخفيف من العنف.

وبما أنّ قوة السلام بلا عنف كان لها مكتب في ولاية غرب الاستوائية، ولكن ليس في ولايات البحيرات، كان من واجبها الحرص على أنّ كلا طرفي النزاع ينظر إليها على أنها ممثل موثوق به وغير منحاز. ولذلك، انتقل أعضاء الفريق عدة مرات إلى ولاية البحيرات، حيث بدأوا في بناء علاقات مع المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين. وساهم هذا الأمر في وضع الأساس لتدخلات لاحقة للحماية غير المسلحة للمدنيين. وبحلول شهر مايو، أرسوا الثقة مع قادة المجتمع المحلي، ورؤساء القبائل، والشيوخ، والشباب، والشرطة، والحكومة، والجيش من كلا الجانبين. كما اكتسبوا فهماً شاملاً لديناميات الصراع واحتياجات بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية.

شكّل تطوير العلاقات على جانبي النزاع أمراً حاسماً، لكنهم كانوا بحاجة أيضاً إلى تحديد العناصر الفاعلة الرئيسية على جميع مستويات النزاع. كانت الخطوة الاستراتيجية الأولى هي قضاء الوقت في زيارة المجتمعات المتضررة والمسؤولين الحكوميين المحليين، مثل مفوضي المناطق ومديري القرى. عملت أعضاء الفريق الحماية غير المسلحة للمدنيين مع شركاء مثل جمعية مندري للإغاثة والتنمية (MRDA). نسقوا وشاركوا في مؤتمرات السلام الثلاثة التي عقدتها جمعية مندري للإغاثة والتنمية في أبريل ويوليو وسبتمبر. وقد عملوا أيضاً على توفير وجود دائم للحماية داخل المجتمعات المتضررة. بعد هذه الجهود الأساسية، سافر أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى عاصمتي ولايتي غرب الاستوائية والبحيرات لمقابلة المحافظين والوزراء. شارك حكام كلتا الدولتين في المشروع على مستوى الولاية، لكنهم لم يشاركوا في المشاركات التفصيلية على مستوى المجتمع. وبينما كان أعضاء الفريق في الميدان يتعاملون مع السلطات على مستوى الولاية، التقى آخرون في العاصمة بأعضاء الجمعية التشريعية الوطنية للحصول على دعم من مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

مع تطور المشروع، انتهى الأمر بفريق قوة السلام اللاعنفي بالعمل بشكل وثيق مع وحدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان(SPLA)، تحت ما يسمى الوحدة المتكاملة المشتركة (JIU). واجهت الوحدة المتكاملة المشتركة، التي تم نشرها في المنطقة للتحكم في الوضع، وقتا عصيبا مع مختلف الأطراف حيث تم إرسالها لتغطية ولايتين مع آلية واحدة وبدون معدات اتصال. ومع ذلك، ووفقاً لأعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين، تبين أن الوحدة المتكاملة المشتركة شريكة مفيدة للغاية. "... كانوا من بين مجموعة الجنود الأكثر أصالة التي عملنا معهم يوماً وكانوا يتوقون لأن يكونوا عملاء سلام ..." (إيستهوم).

في بداية مايو 2011، علم موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين عن مبادرة صادرة عن الرؤساء من كل جانب للاجتماع. في ثلاث مناسبات تمّت جدولة عقد اجتماعات، ولكنها كلها أخفقت. في 25 مايو، تنقّل فريقان من الحماية غير المسلحة للمدنيين على طول حدود مفولو وبيرول الغربية للاجتماع مع عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية. وتضمنت هذه الجهات الفاعلة المسؤولين الحكوميين المحليين والزعماء والشيوخ والشباب فضلاً عن قوى الوحدة المتكاملة المشتركة التي انتشرت مؤخراً[54].

أخبرتهم الحكومة المحلية والزعماء أن المجتمع المحلي يخشى من السفر إلى جانب الآخر من الحدود للالتقاء. بعد يومين، بادر أفراد فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى التنسيق مع الوحدة

[54] كانت الوحدة المتكاملة المشتركة عبارة عن قوات محايدة تتألف من جنود حكوميين من خارج منطقة النزاع هذه، وقد تم نشرهم على وجه التحديد بهدف دعم الأمن داخل هذه المجتمعات.

المتكاملة المشتركة والحكومة المحلية لعقد أول محادثات سلام. عمد أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى مرافقة الرؤساء والزعماء المحليين من كوكوري إلى مابورديت، وهما من أكثر المناطق تضرراً، للاجتماع. وقد أمّنوا تواجداً استباقياً طوال الاجتماع. كانت هذه أول مرة منذ اندلاع الصراع في شهر فبراير التي يبادر فيها الزعماء إلى عبور الحدود من جهة إلى أخرى.

حقق الحوار نجاحاً ملحوظاً. تم الإعلان رسمياً عن إرساء السلام وحرية التنقل بين جماعتي كوكوري ومابورديت. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت تدابير ملموسة لتحسين وضع المدنيين المتضررين من الصراع وتعزيز العلاقات بين الجماعتين. على سبيل المثال، اتفق الجانبان على أن المستشفى الرئيسي سيعاد فتحه بأثر فوري لتوفير الرعاية الطبية للمرضى والجرحى من مفولو. وشعر هؤلاء المرضى بخوف شديد من السفر إلى مابورديت منذ فبراير. وقد أعيد فتح المدارس التي تقع في ولاية البحيرات، والتي قدمت التعليم للمقيمين من كل من بيرول الغربية ومفولو. شجع الزعماء مجتمعاتهم المهجرّة على العودة إلى ديارها. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على هيكلية المساءلة بين الشباب والزعماء والحكومة المحلية لتعزيز عملية السلام. وكان يتعين إبلاغ قوات الوحدة المتكاملة المشتركة بأي خرق للاتفاق.

على الرغم من التقدم الملحوظ، كان من الضروري إجراء المزيد من الحوار. ومن أجل الحفاظ على عملية السلام وتعزيزها، كان على الزعماء من المناطق الأخرى المتضررة، فضلا عن الزعيمين الأكثر احتراماً في بيرول وست ومفولو، المشاركة والانخراط في اتفاقات السلام. نظمت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين قافلة مكونة من أربع آليات لنقل الرؤساء والشيوخ والشباب ومرافقتهم من مفولو إلى بيرول الغربية، إلى الجولة الثانية من محادثات السلام في 7 يونيو.

تميّزت الجولة الثانية من محادثات السلام بأنّها كانت عاطفية ومكثفة. وقد عبر الزعماء من الجانبين عن رغبة قوية في إعادة إرساء السلام. وبنتيجة للمحادثات، تم الإعلان رسميا عن إرساء السلام وحرية التنقل بين جميع الجماعات على طول الحدود. تم تشجيع النازحين على العودة إلى أراضيهم وبدء أعمال الزراعة. واتفق الزعماء أيضا على الاجتماع مرة أخرى لصياغة مبادئ توجيهية بشأن كيفية تفاعل مختلف المجتمعات. وشمل ذلك استحصال حراس الماشية على رسائل الإذن من مسؤولين حكوميين محليين وحملها كلما دخلوا قرى أخرى. وأخيراً، في 10 يونيو 2011، بادر أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى مرافقة رؤساء بيرول الغربية إلى مفولو حيث أقيم حفل خاص وراقبوا الاجتماع حيث وقع جميع الزعماء المشاركون على اتفاق السلام.

تجلّت براهين نجاح اتفاق وقف إطلاق النار بالفعل في اليوم التالي للاجتماع الأول في 27 مايو عندما شاهد أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين الممرضات العائدات إلى المستشفى لاستئناف عملهم. وقد تضمن اتفاق وقف إطلاق النار أيضاً أحكاما تسمح للأشخاص النازحين داخليا بالعودة

إلى منازلهم بأمان من دون تهديد بمزيد من العنف. وفي الأيام التي أعقبت محادثات السلام الأولى، لاحظ أفراد الجيش غير العسكريين مجموعات صغيرة من الرجال العائدين إلى الجماعات المهجورة لبدء عملية الزراعة، وبحلول نهاية الجولة الثانية من محادثات السلام، شوهدت العائلات وهي تعود سيراً على الأقدام إلى إلى منزلها حاملةً ممتلكاتها. وقدر الزعماء من المجتمعات الحدودية أن ما يناهز نصف سكانهم عادوا في تلك الأيام.

بعد اتفاق السلام عمل أعضاء الفريق الحماية غير المسلحة للمدنيين مع الجماعتين لمراقبة تنفيذه. وفي 22 يونيو واجهت عملية السلام أول تحد لها. برزت أنباء عن أن خمسة شبان مجهولي الهوية ذهبوا بحثاً عن مواشيهم التي سرقت في الحادث الكبير الأول الذي اندلع في 9 فبراير في منطقة مفولو. وبمجرد أن أدرك الشباب أنه لا مواشي في المنطقة لاستعادتها، عمدوا إلى قتل خمسة أشخاص. وبادر محقق دائرة شرطة جنوب السودان في "ماندري الكبرى" على الفور إلى تأليف فريق تحقيق لجمع المعلومات، وإبلاغ المجتمع المحلي بعدم أخذ حقهم بأيديهم. وصل أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين في 23 يونيو وبقوا حتى 25 يونيو لمقابلة السلطات وزعماء المجتمع. ساد شعور كبير بالإحباط والغضب بين أفراد المجتمع في مفولو. لقد شعروا بأن الطرف الآخر لم يحافظ على دوره في اتفاقية السلام.

على الرغم من وجود قنوات اتصال بين الجانبين، إلا أن العلاقة كانت لا تزال ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعرف الزعماء الجهة التي يجب الاتصال بها لمعرفة سبب تعرضهم للهجوم. ونظراً لأن فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين قد بنت علاقات مع الطرفين، فقد سافروا إلى بيرول الغربية للقاء قادة المجتمع والسلطات لجمع المعلومات. وفي الفترة الممتدة من 27 إلى 30 يونيو، تم نشر فريق تابع للحماية غير المسلحة للمدنيين لأول مرة مع جانب مفولو مرة أخرى، قبل التوجه إلى يورول الغربية. وقد تم إجراء هذه الزيارة ببساطة لإعلام للمجتمع في مفولو عن الرحلة التي كانوا يجرونها إلى بيرول الغربية. وقد جعل هذا الجماعات المتأثرة على دراية بتحركات موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين في المنطقة. وفي بيرول الغربية، سرعان ما اكتشف أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين أن المجتمعات المحلية في بيرول الغربية مصدومة من الحادثة. أرسل كل من مدير موقع مابورديت وكبير الزعماء خطابات تعزية إلى المجتمعات المحلية في مفولو وأعلموهم بأنهم لا علاقة لهم بالهجوم.

عندما تم القبض على المرتكبون، زارهم أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين في السجن. وقد انخرطوا أيضاً مع قادة الجماعة التي ينتمي إليها الجناة. خشي هذا المجتمع وقوع هجمات انتقامية وبذل جهداً حقيقيّاً لشرح أن المجتمع لم يدعم هذه الأعمال الإجرامية. وقد كتبوا رسائل إلى مجتمعات مفولو للتعبير عن تعازيهم. سافر أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى مفولو لمشاركة المعلومات التي حصلوا عليها في رحلتهم إلى بيرول الغربية. وساعد ذلك على تخفيف حدة

التوتر في مفولو، وأعرب قادة المناطق المتضررة في مفولو عن رغبتهم في إعادة الارتباط مع الطرف الآخر لتمتين العلاقة ومنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.
وقد سعى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين في كل هذه الجهود، إلى تحديد الجهات الفاعلة الأكثر التزاماً بعملية السلام. وشجعوا تلك الجهات الفاعلة للتأثير على أولئك الذين كانوا يفقدون الثقة في العملية من أجل تجنب إعادة تأجيج النزاع. استمرت فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين لفترة طويلة في تقديم دعم المتابعة لهذه المجتمعات. وزاروا زعماء القبائل لضمان نشر معلومات وقف إطلاق النار بالشكل الصحيح والتخطيط لعقد مؤتمر متابعة لضمان الاشتراك من جميع زعماء القبائل. وقدموا أيضاً مرافقة للنازحين العائدين إلى المناطق المتضررة. وأخيراً، عمل موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين على دعم القيادة من كلا الجماعتين لتوثيق قراراتهم وصياغة قواعد سلوك متفق عليها بصورة متبادلة. ويساهم هذا الأمر في توجيه المجتمعات لاجتياز المسائل العصيبة مثل حركة الماشية واستخدام الأراضي. وفي سبتمبر 2011، وقع الرؤساء من كل جانب على مذكرة تفاهم جمعت بين جميع الاتفاقيات.
لم تندلع أي نزاعات منذ سبتمبر. وعادة ما تبرز الصراعات في موسم الجفاف بين سبتمبر وأبريل. لقد تحقق نجاح بنسبة 100٪. أعطي الفضل لقوة السلام بلا عنف.

سابانا أبووي، نائبة حاكم ولاية غرب الاستوائية في جنوب السودان، 2012
على الرغم من أن جنوب السودان انزلق إلى حرب أهلية في ديسمبر 2013، إلا أن العنف الواسع النطاق بين مزارعي جور وحراس ماشية الدينكا في مقاطعة مفولو ومقاطعة بيرول الغربية لم يتكرر بعد. وقعت بعض الحوادث البسيطة في المنطقة، ولكن لم يتم الإبلاغ عن أي وفيات منذ اتفاقية سبتمبر. وقد لوحظت آثار الحرب الأهلية في المنطقة وزادت من جميع أنواع التوترات، لكن أفيد أنّ الحكومة المحلية فعالة في تبديد التوترات الرئيسية التي يمكن أن تؤدّي إلى إعادة ظهور الصراع بين المزارعين وحراس الماشية. واصلت قوات السلام اللاعنفية مراقبة الوضع وعمدت دورياً إلى إرسال فريق تابع لفرقة الحماية غير المسلحة للمدنيين في المنطقة لإجراء حوارات مجتمعية ودعم السكان المتضررين لاستكشاف خياراتهم. لاحظت هذه الفرق أن المجتمعات المحلية كانت سباقة في حل النزاعات بطريقة غير عنيفة وبدا أنها ملتزمة بقوة لمنع اندلاع أعمال عنف جديدة.

استراتيجية الخروج
خلال عملية السلام، أسرّت الأطراف المعنية مراراً وتكراراً إلى موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين بأنّهم يشعرون أنهم بحاجة إلى معرفة كيفية التعامل مع النزاعات بدون عنف. وبما أنّ قوة السلام بلا عنف هي مكوّن من مكونات منع نشوب الصراعات، فقد عملت على تطوير برنامج لتنمية القدرات

للجماعتين. تم تصميم هذا البرنامج لزيادة المهارات ومعها ثقة أعضاء المجتمع للانخراط في حل لاعنفي للنزاع وتطوير آليات الحماية غير المسلّحة للمجتمع. تم توفير برنامج تنشئة المدربين كخلاصة لبرنامج تنمية القدرات، ما أتاح للجهات الفاعلة المحلية مواصلة تدريب المزيد من الناس. وضمن متابعة برنامج تنمية القدرات، عمل موظفو الحماية غير المسلحة للمدنيين مع الجماعتين لتطوير قدراتهم على قدرات الاستجابة المبكرة/لإنذار المبكر.

يمكن النظر إلى برنامج تنمية القدرات وإنشاء نظم قدرات الاستجابة المبكرة/لإنذار المبكر المجتمعية على أنّها جزء من استراتيجية الخروج. وقد ساعد برنامج تنمية القدرات في زيادة ثقة الجهات الفاعلة المحلية وقدرتها على تولي دور فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين في هذه العملية بالإضافة إلى تطوير قدرات الآخرين وثقتهم. وساهم تطوير أنظمة الاستجابة المبكرة/لإنذار المبكر في تعزيز البنى التحتية للقدرة غير المسلحة للمدنيين في المنطقة، والتي يمكن للمجتمعات استخدامها لمنع العنف والحد منه في السنوات التالية.

وتشير دراسة الحالة إلى أنّ العديد من مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين المقدمة في الوحدة الثالثة تم استخدامها خلال مسار هذا الصراع المحدد. وكان بالإمكان تطبيق بعض هذه الأساليب بكثافة أعلى، أو بطرق مختلفة، أو في مراحل مختلفة من النزاع. ويمكن تطبيق طرق إضافية مثل الفصل أيضاً. ومع ذلك، فإن اختيار المناهج وتطبيقها المحدّد في حالة معينة يعتمد إلى حد كبير على تطورات محددة في الصراع، وكذلك مبادرات الجهات الفاعلة المحلية. وفي اللحظة التي أطلق فيها قادة الجماعة محادثات السلام أو مؤتمرات السلام، استجاب أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين لهذه المبادرات وكيّفوا استراتيجيتهم لدعمها. وهي تظهر بوضوح أن الجهات الفاعلة المحلية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السلام، في حين يضطلع أفراد الحماية غير المسلحة بدور محفزات، ما يتيح حيزاً لهذه العمليات، ورعاية العمليات وضمان متابعتها، على الرغم من العقبات المتعددة. وعند تولي هذه الأنشطة، لم ترافق فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين الأفراد فحسب بل رافقت العملية أيضاً.

تكتفي دراسة الحالة بوصف بعض العقبات. وما تم وصفه هو غيض من فيض. يتطلب الحد من العنف وحماية المدنيين ودعم التوصل إلى حل مستدام لهذا الصراع مشاركة قوة السلام بلا عنف في 115 تدخلاً منفصلاً بين فبراير وسبتمبر 2011. وهو يبين أن عمليات حفظ السلام تتطلب بذل جهود متواصلة على مدى فترة زمنية أطول. وهو يظهر أيضاً أن اتفاقية السلام قد لا تكون إلا بداية لعملية سلام أطول بكثير. ولا شك في أنّ الاستثمار في الاهتمام المباشر والوجود في المجتمع يثمر مكافآت حقيقية، في الاستعادة التدريجية للمجتمعات الأكثر أماناً.

5.5 الإشكاليات

في أثناء تطبيق الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالات النزاع العنيف، قد تطرأ مجموعة من الإشكاليات في دورة برمجة الحماية غير المسلحة للمدنيين. يجب اتخاذ اختيارات صعبة بين بديلين أو أكثر غير مرغوب فيها على حد سواء أو قد تؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها، أو عندما ينشأ ضغط (على سبيل المثال من الجهات المانحة أو الحكومات). وتتأتى العديد من هذه الإشكاليات من التوترات التي تنشأ بين مختلف المبادئ الرئيسية والمصادر الرئيسية للتوجيه عندما يتم تطبيقها على سياق معين، بالإضافة إلى واقع الظروف على الأرض.
تقدّم الأقسام التالية عددا من الإشكاليات التي قد يواجهها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين.

عند العمل على تشجيع حقوق الإنسان واللاعنف مقابل أولوية الجهات الفاعلة المحلية، قد تجد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين نفسها في حالات يعمد فيها المدنيون الذين تحميهم أو الجهات الفاعلة التي تتعاون معها إلى الانخراط في أعمال تبدو متعارضة مع مبادئ الحماية غير المسلحة للمدنيين. فقد تجد هذه الفرق على سبيل المثال سلاحاً بحوزة مدافع عن حقوق الإنسان هم على وشك مرافقته، على الرغم من أن المنظمة التي يمثلها هذا الشخص تتبنى اللاعنف. تتطلب مبادئ أولوية الجهات الفاعلة المحلية واللانحياز من ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين أن لا يتدخلوا في شؤون الفاعلين المحليين. وفي الوقت نفسه، يفرض مبدأ اللاعنف امتناعهم عن دعم النضال المسلح أو الارتباط به. وقد تشكّل هذه المسألة إشكالية.
وعلى الرغم من امتناع ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين عن فرض وجهات نظرهم على الجهات الفاعلة المحلية، إلا أن ذلك لا يعني أن عليهم احترام المواقف أو السلوكيات العنيفة. وفي ما يتعلق بالمثال المذكور أعلاه، قد يعمدون إلى إشراك المدافع عن حقوق الإنسان في حوار حول استخدام الأسلحة، والتصوّر الذي يحمله حمل السلاح، وتأثيره على عمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يعرضون على المدافع إمكانية المضي قدماً في المرافقة إذا قرر أن يبقى غير مسلح، مع توضيح في الوقت نفسه أنّ الخيار حول تحديد مسار العمل المطلوب يعود في نهاية المطاف إلى المدافع.

الالتزام بالاستجابة مقابل أولوية الجهات الفاعلة المحليّة

في بعض المناطق المعزولة التي تشهد النزاعات العنيفة، قد تكون فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين هي الخدمة الوحيدة التي يقدّمها المزوّدون. وعلى الرغم من أن مستويات العنف مرتفعة والحماية تحتاج إلى مساهمة الكثيرين، فإن بنية الدولة قد تكون محدودة، والمجتمع المدني المنظم قد يكون غائباً. وقد يتجلى اهتمام بخدمات الحماية غير المسلحة للمدنيين ظاهراً، على الرغم من أنها غير معبّر عنها أو مصاغة في طلبات رسمية. ويساهم هذا الوضع في حث أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين على أداء دور أكثر فاعلية في منع العنف وحماية المدنيين. وإذا تمّ الالتزام بأولوية الأطراف الفاعلة المحلية بشكل مفرط في الصرامة، قد تواجه العملية خطر الركود. سيتم النظر إلى فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنها غير مستجيبة للاحتياجات العاجلة، حتى إنها قد تخاطر بمزيد من إضعاف المجتمع الذي يعاني أصلاً من العجز. وعلى الرغم من أنه يمكن تحديد الآليات التقليدية (وهي موجودة في كل حالة) ويمكن تنمية القدرات، يجب على المنظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين ممارسة درجة أعلى من القيادة لفترة من الوقت ضمن هذه السياقات.

عند تحديد حدود المشاركة النشطة، لا يحتاج أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى دراسة خطر التدخل في الشؤون المحلية فحسب، ولكن أيضاً دراسة مدى الخطر في تجاوز قدراتهم المهنية. قد يؤدي النقص في خدمات الدعم الأساسية ومقدمي الخدمات الخبراء إلى حثّهم على الاستجابة للمجتمعات المتأثرة ودعمها أينما استطاعوا ("إذا لم نأخذ المبادرلة، فلن يأخذها أي شخص آخر"). قد يكون هذا الأمر مناسباً في بعض الحالات، ولكن ليس في حالات أخرى. إن تقديم المشورة حول الصدمات للناجين من العنف الجنسي بدون مهارات مناسبة قد لا يكون غير مهني فحسب، بل قد يسبب الضرر. حتى إنّ مجرد فتح مساحة للحديث عن العنف الجنسي، من دون توفير أي وصول إلى خدمات الدعم النفسي–الاجتماعي والطبي، قد يحمل تأثيراً سلبياً. وقد يشجع النساء على التقدّم والتعامل مع هذه المشكلات في مجتمعهن، في حين أنّ! تتوفر فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين لا تتمتع بالنفاذ إلى خدمات الدعم الضرورية لدعمهن.

وننتقل إلى قضية أخرى تتعلق بإشكالية التحلي بالاستجابة مع الحفاظ على أولوية اللاعبين المحليين، ألا وهي التدخل المباشر في النزاع. تسود نظرة إلى موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنّهم خبراء في مجال السلام ولذا غالباً ما تتم مقاربتهم من قبل الجهات الفاعلة المستقلة في نظام الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة من أجل النزاعات الملحة في الجماعة أو الفصل في القتال. ولا يساهم هذا الدور الناشط في الكثير من الحالات بالتداخل في مبدأ أولوية الجهات الفاعلة المحلية (مثل الشرطة المحلية أو الشيوخ أو غيرهم ممن قد يطلب منهم) فحسب، بل قد يتداخل أيضاً مع مبدأ اللانحياز.

وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يشكّل مخاطرة أمنية. وتتسم مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين بأنّها وقائية بشكل أساسي ولا يتم اللجوء إلى التدخل للفصل إلا بعد إعداد وتقييم المخاطر بشكل فائق الدقة. سيكون من الأنسب أن تتدخل الجهات الفاعلة المحلية في النزاع بنفسه، في حين توفر فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين وجوداً وقائياً. وفي مثال آخر، قد يُطلب من منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين توفير التدريب أو أشكال أخرى من تنمية القدرات، والتي يمكن أن تقدمها الجهات الفاعلة المحلية أو على الأقل إشراك هذه الأخيرة في القيادة. قد يفضل أفراد المجتمع "الخبراء الخارجيين" ويطلبون دعم الحماية غير المسلحة للمدنيين حصراً، ولكن يجب الحرص على تفادي تقويض وضعية الخبرة المحلية.

منع العنف مقابل تشجيع تحول النزاع

يعتبر منع العنف هدفا رئيسيا لعمل الحماية غير المسلحة للمدنيين. وتتدرج تهدئة التوترات ضمن الطرق التي يستخدمها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين من أجل منع العنف. وقد تؤدي تهدئة التوترات في مرحلة المواجهة إلى منع العنف، ولكنها قد تعيد التأكيد على الوضع السائد غير العادل (العنف الهيكلي) وتمنع تحول الصراع. ولعل الجماعات المضطهدة قد قبلت الوضع السائد غير العادل لفترة طويلة، ولكن في مرحلة ما قد تراودها ثقة كافية وتتشجع لمواجهة أعدائها. المواجهة في هذه الحالة هي علامة على أن توازن القوى يشهد تحوّلاً. قد يؤدي هذا الأمر في نهاية المطاف إلى تثبيت الوضع السائد بكل بساطة. وفي هذه المرحلة، يجب إبراز المظالم من أجل إطلاق المفاوضات وإحقاق التغيير. قد يدفع مناصرو المجتمع المدني باتجاه إعادة توازن السلطة. قد يعملون على رفع صوت المظلومين، وإضفاء شرعية اهتماماتهم وتطلعاتهم، وتقويض شرعية حكامهم ومعها سلطتهم وقوتهم. تتم معالجة المواجهة إما عن طريق النضال العنيف أو اللاعنف النشط، أو مزيج من الاثنين معاً.

قد تكون مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين مثل المرافقة والوجود الاستباقي وتنمية القدرات وبناء الثقة مسؤولة جزئياً عن مبادرات الجهات الفاعلة المحلية في مواجهة الوضع السائد غير العادل. قد يشجع ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين هذه العملية، مسترشدين بمبادئ اللاعنف وبقانون حقوق الإنسان الدولي، طالما أنّ المواجهة تتم معالجتها من خلال اللاعنف. ولكن يجب على أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين، بصفتهم جهات فاعلة غير منحازة، أن يمتنعوا عن الوقوف إلى جانب الذين يقودون العملية. يعتبر هذا اختلافاً بسيطاً يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين، الذين ربما انضموا إلى وكالة الحماية غير المسلحة للمدنيين بفعل التزامهم بالعدالة الاجتماعية. في حالة وجود صراع عمودي، حيث تحافظ الحكومة على الوضع السائد غير

العادل، يمكن بسهولة النظر إلى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنهم يتدخلون في سيادة الدولة. قد يُنظر إليهم على أنهم يتخذون طرفاً مع "مسببي المتاعب" و"يشجعون النزاع بنشاط". وفي حال أصبحت المواجهة عنيفة، قد تعمد الحكومة حتى إلى توجيه اللوم إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين بذيعة ترويجها الناشط للعنف. وفي ظل هذه الظروف، من المهم للغاية أن يحافظ أعضاء فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين على الانضباط الصارم في الالتزام باللاتحيز، واللاعنف، وأولوية اللاعبين المحليين. وقد تساهم خطوة واحدة خارج الخط في إعطاء الحكومة المبرر لوقف كامل عملية الحماية غير المسلحة للمدنيين وطرد الموظفين الدوليين في الحماية غير المسلحة للمدنيين.

استخدام الامتياز مقابل اللاعنف

يعمد بعض ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى الاستفادة من الوضع الخاص الذي يحظى به الأجنبي في العديد من الأماكن حول العالم، من أجل توفير الحماية. حتى إنّ العديد ممن يعتبرون قتلة بلا رحمة، يلتزمون عادة بآداب الضيافة والكياسة. غالباً ما ينظر إلى أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنهم "ضيوف". إن العبارة السواحيلية "عندما يصل الضيف، يتنازل أمامه المضيف" تختصر "الآلية"[55]. تعمد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين إلى استخدام "القوة النفسية للنزعة العالمية إلى الضيافة لتمنع" مضيفيهم "من فقدان هذا التقدير. من المؤكد أن هذه "قوة" تعتبر كامنة بوصفها تخصيلاً حاصلاً، ولكنها ليست أقل واقعية. فهي موجودة حصراً من خلال التواجد الوجاهي "للضيوف"، وخصوصاً الضيوف القادمين من الأماكن الشديدة البعد ... "(جرانت، 2008).

لطالما شكّل استخدام الرؤية والامتيازات الممنوحة لأفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين بصفتهم عناصر دولية لمصلحتهم أداة مهمة لاستراتيجيات هذه الحماية. ولعلّ ذلك أتاح لهم المرور عبر نقاط التفتيش، إمكانية الوصول إلى معسكرات الجيش أو إلى السلطات التي لا ترغب في مقابلة ممثلين محليين من فئات عرقية أو طبقات معينة. إلا أنّ ذلك قد يعتبر استخداما خطيرا للامتياز. فقد يعزز النظام القمعي القائم ويسهم في منع السكان من الدفاع عن حقوقهم. وبهذه الطريقة، قد يساهم وجود الحماية غير المسلحة للمدنيين في ثقافة لا تخضع فيها الدولة للمساءلة عن استمرار الوضع السائد القائم على التمييز. وعادة ما تتصدى منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين لهذا

[55] يشير هذا القول المأثور إلى ضرورة توقف الزوجين عن الجدال لأنّ ضيفاً قد وصل

الأمر من خلال تطوير قدرات جماعات الأقلية المضطهدة وثقتها وتسهيل الحوار بين مجموعات الأقليات والمجموعات الأخرى، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية.

بناء الثقة مقابل الحماية

يساهم بناء الثقة عادة في تمكين الناس، لكن إذا لم يتم التعامل معه بشكل صحيح، فيمكنه أيضاً إعاقة الناس. وفي حالة نزاع عنيف يمكنه حتى أن يعرض الناس للخطر. وفي حال لم يرتبط بناء الثقة بتحسين حقيقي في الأمن، قد يشجع على الإفراط في المخاطرة.

وبالمقابل، عندما يتحوّل التدريب إلى تعليم الناس ما يجب فعله أو يتجاهل الحكمة المحلية، يمكن أن يعزز الاعتماد على الخبراء الخارجيين ويقلل الثقة.

تشكّل تجربة تيمور الشرقية مثالاً على التشجيع على الرهانات العالية. وشجع وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في تيمور الشرقية المشاركة الشعبية الكاملة في الاقتراع الذي أدى إلى الاستقلال. لقد مكن المنظمات السياسية التيمورية من الشعور بأنها، بدورها، يمكن أن تشجع المشاركة الشعبية. ومع تصاعد العنف والتهديدات، وعدت بعثة الأمم المتحدة، "لن نغادر"، لكنه كان وعداً لم تستطع بعثة الأمم المتحدة الإيفاء به؛ ومع تدهور الأوضاع الأمنية بشكل كبير، وصلت البعثة إلى نقطة شعرت فيها بأن تأثيرها الوقائي لم يكن ملحوظاً بما يكفي لتبرير الخطر على موظفيها. انسحبت البعثة لأول مرة من جميع المحافظات، ومن ثم بقيت في ديلي حتى تم تفويض تدخل عسكري (وإلى أن يتمكن من إخلاء الموظفين الوطنيين والنازحين المختبئين في مجمعه). وفي هذه الحالة، قد تكون سياسة التشجيع – المدعومة بقوة من قيادة المجتمع المدني التيموري – قد زادت من تعرض المدنيين للمجازر اللاحقة (ماهوني ص.77، 2006).

استراتيجية إيقاف الرصاص تعمل مرة واحدة فقط.

تيفاني إيستهوم، المدير التنفيذي في قوة السلام بلا عنف

الحماية الذاتية مقابل حماية الآخرين

تعتبر زيادة سلامة المدنيين المهددين وأمن من أهم الأولويات في الحماية غير المسلحة للمدنيين، ولكن لا يتم ذلك أبداً على حساب سلامة أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين. لا يطلب منهم التضحية بأنفسهم لإنقاذ الآخرين. المنطق الأساسي الذي يقف وراء هذا هو خيار عملاني: لا يمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين أن يحموا إذا تعرّضوا لإطلاق الرصاص. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن وفاة أحد أفراد حفظ السلام سيكون له أثر سلبي على قدرة الحماية غير المسلحة للمدنيين على توفير الحماية. حتى إذا كان المدنيون المعرضون للخطر معرضين لتهديد مباشر، قد تضطر فرق الحماية غير المسلحة للبحث عن غطاء بدلاً من التقدم والحماية. وكما ذكر من قبل، تعتبر الحماية غير المسلحة للمدنيين استراتيجية وقائية، وليست استراتيجية دفاعية. إنه أمر يعرفه جميع ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين، ولكن في حالة التهديد المباشر، ليس من السهل دائما تطبيقه. ناهيك عن ذلك، ليس من السهل في كثير من الأحيان تحديد مدى خطورة التهديد.

تتبع معظم منظمات الحماية غير المسلحة للمدنيين بروتوكولات أمنية صارمة لمنع وقوع أحداث من هذا النوع. وغالباً ما يكون إخلاء أفراد القوة غير المسلحة للمدنيين قراراً يتخذه المدير القطري ولا يسمح لأفراد الفريق الفردي بخيار البقاء وحماية المدنيين. حتى إنّ وجود منظمة قائمة على الإجماع مثل كتائب السلام العالمية لها آليات استثنائية: يتم منح هيئة معينة سلطة اتخاذ قرار أحادي بشأن إجلاء موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين في حالات الطوارئ. ويتم إجراء تقييمات المخاطر وتحليل السياقات باستمرار لتقييم الوضع الأمني. وتعتمد فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين بشكل كبير على شبكة علاقاتها الواسعة، ولا سيما الشركاء المحليين، ولكن أيضاً على المجتمعات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية. وهي تلقى الحماية بطريقة واقعية للغاية، من قبل أولئك الذين جاؤوا للحماية. فعلى سبيل المثال، عندما خُطف عضو فريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في منظمة قوة السلام الاعنفية في ميندناو في عام 2009، نظمت جماعات المجتمع المدني المحلية مظاهرات عامة تطالب بالإفراج عنه.

الحاجات الفورية مقابل تنمية القدرات المستدامة والتغيير

غالباً ما يواجه ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين في الميدان إشكالية بين الاستجابة للاحتياجات الحالية مقابل وضع خطط وتنفيذها نحو تغييرات أكثر استدامة. قد يعمد الأهل إلى مقاربة أفراد الحماية غير المسلحة للمدنيين طالبين الدعم من أجل عودة أطفالهم من المجموعات المسلحة، وقد يحتاج الأشخاص النازحون داخلياً إلى المساعدة في التفاوض مع الوكالات الأخرى والحكومة، وقد تتطلب تأجيجات الأزمات ومجتمعات محددة وجوداً استباقياً. قد تستهلك هذه الأنشطة جميع الموارد المتاحة وتدفع إلى الخلف الأنشطة السابقة المخطط لها مسبقاً مثل دعم تطوير شبكة اجتماعية أو إنشاء فريق حماية محلي. وكثيراً ما يُنظر إلى ضغوط العمل اليومي ومعها الحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات العاجلة على أنها تتناقض مع الحاجة إلى تخصيص وقت لتحديث تحليل السياق أو وضع خطة عمل أو جمع بيانات التقييم. ويمكن فهم ذلك على أنه إشكالية بين أولوية الأطراف الفاعلة المحلية وطلباتها،

مقابل الحاجة إلى بناء التغيير المستدام. أو قد يتّسم بأنه إشكالية بين الحاجة الطارئة لدعم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان مقابل الحاجة إلى تطوير القدرات المحلية بشكل مستدام، والذي من شأنه أن يدعم أولوية الجهات الفاعلة المحلية في المدى الطويل.

يمكن للمرء أن يفكر في هذه المسألة على أنّها إشكالية في ما يتعلق بممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين الذين يمارسون اللاعنف تجاه أنفسهم مقابل الاستجابة للسياق المباشر. أشار توماس ميرتون إلى أن: "انتشار شكل من العنف المعاصر يستسلم له الشخص المثالي بسهولة تامة: النشاط والإجهاد. يمثّل الاندفاع والضغط في الحياة الحديثة شكلاً، ولعله أكثر الأشكال شيوعاً، من العنف الفطري. إن سماح المرء لنفسه بالانجراف في باقة متنوعة من المخاوف المتضاربة، والاستسلام للمطالب المفرطة، والالتزام بمشاريع زائدة، والرغبة في مساعدة الجميع في كل شيء، هو السقوط أمام العنف. إن وتيرة نشاطنا الجنونية تحيد عملنا من أجل السلام. إنها تدمر قدرتنا الداخلية على السلام. إنها تدمر ثمرة عملنا، لأنها تقتل جذور الحكمة الداخلية التي تجعل العمل مثمراً". (ميرتون، 1977)

ليست هذه سوى غيض من فيض الإشكاليات التي يواجهها ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين. لا صيغ بسيطة لتوجيه عملية اتخاذ القرار في هذه الحالات. فهم يقدمون ما يمكن أن يسمى المشاكل الماكرة. يجب أن يعتمد ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين على أسس قوية في مبادئ الحماية غير المسلحة للمدنيين وممارساتها، فريق قوي يمكنه مناقشة خصائص الوضع ومساعدة الآخرين على اتخاذ قرارات جيدة، والتواضع للاعتراف بالأخطاء وتغيير المسار .

ملخّص الرسائل الأساسية

- تعتبر عمليات التدخل غير المحدود للمدنيين معقدّة وغالباً ما تتطلب تحليلاً متواصلاً للنزاع والسياق وتقييم الحاجات، وإدارة الأمن، والتواصل مع أطراف متعددة، وهياكل الدعم الخارجية، واستراتيجيات الخروج، والخيارات المناسبة للموظفين والشركاء وتطبيق المناهج والمهارات المناسبة.
- يشير تحليل السياق إلى المعاينة التفصيلية للتطورات والديناميات الجارية لوضع معينة. كما يسمح للممارسين غير التقنيين للمدنيين بتحديد اتجاهات العنف من أجل التنبؤ بالأزمات ومنعها، بالإضافة إلى الإعداد للاستجابة السريعة لحالة الأزمات.
- يرتبط أمن الموظّفين الميدانيين للحماية غير المسلحة للمدنيين وموجوداتهم ارتباطاً وثيقا بأمن بمهمتهم المتمثلة في تحسين أمن المدنيين وحمايتهم في حالات الصراع العنيف. لا يمكن لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين حماية الآخرين ما لم يتمكنوا من حماية أنفسهم أولاً. الشاغل الأول لكل العمل الميداني للحماية غير المسلحة للمدنيين هو ضمان أمن موظفيها وسمعتها وموجوداتها.
- يتم التخلص التدريجي من عمليات الحماية غير المسلحة للمدنيين عندما لا تعود الجهات الفاعلة المحلية تحتاج إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين أو تريدها، أو عندما تكون الحماية غير المسلحة للمدنيين قد حققت بعض أهدافها ولكنها غير قادرة على تحقيق المزيد، أو عندما تكون الحماية غير المسلحة للمدنيين قد فشلت أو تعرّضت للطرد من قبل الحكومة. يجب أن تحمل إستراتيجيات الخروج أهدافاً واضحة وقابلة للتحقيق وتتناول كيفية دعم جهود الحماية غير المسلحة للمؤسسات المدنية من خلال البنى التحتية المحلية، وذلك بعد خروج موظفي الحماية غير المسلحة للمدنيين.
- خلال مرحلة التنفيذ، سيواجه ممارسو الحماية غير المسلحة للمدنيين مجموعة متنوعة من الإشكاليات المتأتية من التوترات بين المبادئ الرئيسية المختلفة للحماية غير المسلحة للمدنيين. ولن يتمكن الالتزام الصارم بهذه المبادئ وحده من حل هذه الإشكاليات. إن الفهم العميق لهذه المبادئ، بالإضافة إلى المهارات والحس السليم هي جوهرية.
- تتطلب فعالية الحماية غير المسلحة للمدنيين جهداً، ومرونة، واستمرارية، واستخداماً استراتيجياً لمجموعة متنوعة من الأساليب. إنّ نجاح الحماية غير المسلحة للمدنيين يعني الحضور في الوقت المناسب، وإلى المكان المناسب، والاستعداد لتطبيق الأساليب الصحيحة والمهارات المناسبة لدعم الجهات الفاعلة المحلية في وقف العنف وحل النزاعات.

Easthom, T. (n.d.) Executive Director of Nonviolent Peaceforce (personal communication).

Eguren, E. (2009). *Protection Manual for Human Rights Defenders*. *Front Line* http://protectioninternational.org/wp-content/uploads/2012/04/Protection-Manual-3rd-Edition.pdf

Grant, D. (2008). *Unarmed Civilian Peacekeepers: The Hard Questions*. Brussels,

Belgium: Nonviolent Peaceforce

Mahony, L. (2006). *Proactive Presence*. Centre for Humanitarian Dialogue. Retrieved February 3, 2014 from http://www.fieldviewsolutions.org/fv-publications/Proactive_Presence.pdf

Merton, T. (1977). *Conjectures of a Guilty Bystander*. London, UK: Sheldon Press.
Nonviolent Peaceforce. (2011). Generic Staff Security and Safety Guide. Brussels, Belgium: Nonviolent Peaceforce.

Nonviolent Peaceforce, *Interstate Conflict in South Sudan: A case study in unarmed civilian peacekeeping*, http://www.nonviolentpeaceforce.org/images/news/Interstate_Conflict_South_Sudan_Case_Study_Unarmed_Civilian_Peacekeeping.pdf

Peace Brigades International. (2009). *Security Policy.* http://www.peacebrigades.org/fileadmin/user_files/international/files/jobs/PBI_Security_Policy_-External_version_ENG.pdf

Schweitzer, C. (2012). *Nine years of Nonviolent Peaceforce in Sri Lanka. Lessons Learned in Unarmed Civilian Peacekeeping.* Nonviolent Peaceforce. http://www.nonviolentpeaceforce.org/images/news/NP%20inplementation%20of%20 الحماية غير المسلحة للمدنيين%20 in%20Sri%20Lanka%202002-2011.pdf

UN Security Council. (2001). *Report of the Secretary-General: No exit without strategy: Security Council decision-making and the closure or transition of United Nations peacekeeping operations.* (S/2001/394) Retrieved February 3, 2014 from http://pksoi.army.mil/doctrine_concepts/documents/UN%20Policy%20Documents/No%20exit%20without%20strategy.pdf

Nonviolent Peaceforce

1

دراسات الحالات

ما يلي هو سجل موجز من خمسة أحداث. وتبيّن هذه الأحداث مختلف مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين ومقارباتها التي تم استخدامها في أوقات مختلفة خلال هذا الصراع.

أبريل 2011

التحقق من العنف وزراعة الثقة في غرب ميندناو

في 7 أبريل 2011، اندلع تبادل لإطلاق النار في أحد المواقع الأكثر عزلة والمتنازع عليها في غرب ميندناو. وعمد نحو 400 رجل مسلح من أجهزة تنفيذ القانون إلى محاصرة جزيرة بمؤازرة قوات برية وزوارق عسكرية في عملية تهدف إلى ضمان اعتقال مجموعة إجرامية. واندلعت معركة بالأسلحة النارية استغرقت أربع ساعات ونصف، سمع في خلالها دوي عدة انفجارات، ما أدى إلى نزوح حوالي 4000 مدني (كامل سكان الجزيرة). وتم إحراق 13 منزلا وقتل تسعة من المشتبه بهم – وقد احترقت جثثهم حتى لم يعد بالإمكان التعرّف إليها.

بناء على طلب الأطراف المحليين المعنيين، شرع فريق الاستجابة السريعة التابع لسلطة السلام اللاعنفية، والمكون من مراقبين دوليين ووطنيين للحماية، في مهمة تحقق مدتها ثلاثة أيام. وميندناو هي جزيرة كبيرة بحجم اليونان تقريباً، لذلك احتاج الفريق إلى حوالى 10 ساعات وركوب القارب للوصول إلى الموقع المنعزل في غرب ميندناو.

ساعد التدخل الفوري من قوة السلام بلا عنف على ضمان عودة فورية وآمنة لـ4000 مدني خائف إلى منازلهم. قبل وجود قوة السلام بلا عنف، كانوا مترددين في العودة خوفا من وقوع مزيد من الهجمات.

وقال ممثل محلي لجبهة مورو الإسلامية للتحرير، "إن الناس ضمن بلديتي، وخصوصاً سكان القرية الذين زرتموها، سعداء للغاية لحماسكم لمساعدتهم على تبديد مخاوفهم ...".

وقال نائب عمدة مدينة ناجا، مقاطعة زامبوانجا سيبوجاي: "شكراً لقوة السلام بلا عنف من أجل اهتمامها بالناس في مجتمعي. سنبذل قصارى جهدنا لعلاج الصدمة وسنساعدهم بأفضل طريقة ممكنة.

وتبرز إحدى السمات المعقدة للصراع، وهي ذات أهمية في هذا الحادث بالتحديد، ألا وهي أن اللصوصية العادية، ولكن واسعة النطاق، تشوّش على تحديد منشأ الهجمات العنيفة والابتزاز والاختطاف. وفي هذه الحالة، لم يكن من الواضح ما إذا كان الهدف من العملية هو في الواقع عضو في جبهة مورو أو مجرّد مجرم. وفي حال كان عضوا في جبهة مورو الإسلامية للتحرير، فإن العملية ستكون لها آثار أكبر بكثير من مجرد عملية ضد العناصر الإجرامية ويمكنها بالفعل أن تشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار. ويمكن أن يؤدي مثل هذا الانتهاك إلى الانتقام والانتقام المضاد، فتنحرف عملية السلام بأكملها عن مسارها، ما يؤدي إلى عمليات نزوح ضخمة وأضرار لا يمكن إصلاحها للمدنيين وممتلكاتهم. وفي الماضي، أدّت محفزات لا تختلف عن هذا، إلى تسارع الأعمال العدوانية على نطاق واسع. ولذلك كان من الضروري لفريق قوة السلام بلا عنف أن يعمل على تحديد انتماءات هدف العملية وتحالفاته. وفي ميندناو، لا تكون هذه التحالفات والانتماءات مباشرة، وغالباً ما تكون معقدة بفعل الانتماءات المتعددة التي يمكن أن تشمل شبكة واسعة من التحالفات الأسرية والسياسية والإجرامية.

وقال أحد أعضاء فريق التحقق عند وصوله إلى الموقع: "أول ما صدمني هو صمت المنطقة وفراغها المدوي. وبقيت المنازل مقفلة ولم نشاهد سوى الحيوانات الأليفة وهي تهيم في المنطقة. ينقل المشهد صورة الفوضى والدمار. تم حرق 13 منزلاً والعديد من الأشجار بالكامل. وتجلت آثار الرصاص على جدران المنازل والأشجار المتبقية". وبعد الحادث، غادر جميع المدنيين الجزيرة خوفا على سلامتهم وأمنهم.

وساهمت عملية إعادة تركيب الحادث مع الشرطة وبعض الشهود في إلقاء الضوء على مجرى الحادث وركّزت على تسلسل الأحداث وساءلت حول توازن القوة ضد الهدف المنشود. وعملت المراقبة أيضاً على تقييم مقدار الدمار وتقييم الاحتياجات والإمكانيات المتاحة للمدنيين المتضررين من الحادث من أجل عودة آمنة إلى مواقعهم.

ووفقاً لولاية مكوّن الحماية المدنية، تم إرسال التقرير التفصيلي الناتج إلى فريق المراقبة الدولي الذي شارك بدوره التقرير مع كل من الحكومة وجبهة مورو للتحرير الإسلامي. وقد بادرت الأطراف الرئيسية في عملية السلام، بناءً على عملية التحقق التي قادتها قوة السلام بلا عنف، إلى إجراء تحقيق في الحادث. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة التقرير مطولا خلال جولة من المحادثات

الاستكشافية لعملية السلام التي عقدت في ماليزيا. يبيّن هذا الأمر بقوة التأثير الإيجابي الذي تحدثه قوة السلام بلا عنف على القضايا المتعلقة بالحماية المدنية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها الحديث عن قضية محدّدة تتعلّق بحماية المدنيين في منتدى محادثات السلام الاستكشافية الرسمية.

وخلص تقرير قوة السلام بلا عنف إلى أنه لم يحدث أي انتهاك لوقف إطلاق النار بين الحكومة وجبهة تحرير مورو الإسلامية في أثناء اللقاء. وبدلاً من ذلك، كانت عملية تهدف إلى تعزيز القانون فرضتها الشرطة في زامبوانغا سيبوغاي بدعم من الجيش. إلا أنّ هذا التقرير اقترح أن تشهد العمليات المماثلة المستقبلية تنسيقاً أفضل، وخصوصاً عند تنفيذها في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، وذلك لمنع تفشي الهلع بين السكان المدنيين ما يؤدي إلى النزوح بسبب الانطباع بأن الجيش يستهدف السكان المسلمين. وتتوافر آليات مشتركة لمكافحة الإجرام.

وأتت الشهادة الحاسمة على التأثير الإيجابي لمثل هذه التدخلات، حيث طلب السكان المحليون في الجزيرة المنعزلة من قوة السلام بلا عنف إنشاء مكتب هناك للمساعدة في ضمان سلامتهم وأمنهم. وبالمناسبة، طلب المجتمع المدني المحلي رسميا من قوة السلام بلا عنف إنشاء مكتب ميداني في شبه جزيرة زامبوانغا في وقت سابق. وعلى الرغم من أن الطلب لا يزال قيد الدراسة، فقد أجرت قوة السلام بلا عنف سلسلة من زيارات المجاملة الأولية للسلطات الحكومية المحلية لاستكشاف جدوى الاقتراح. وقد تميّزت الاستجابة المحلية حتى الآن بالإيجابية.

يونيو 2012

زرع ثقافة السلام في قادة المستقبل

تعمل قوة السلام بلا عنف في الفيليبين على دعم عملية السلام من خلال المساعدة في تطوير قادة بانغسامورو ومدرائها المستقبليين الذين سيستغلون معارفهم ومهاراتهم السياسية والاجتماعية الاقتصادية لتحسين الوضع في منداناو التي ترزح تحت وطأة النزاع.

حضر اثنا عشر من القادة المستقبليين، من جميع أنحاء ميندناو الوسطى والغربية المتأثرة بالصراع، بما في ذلك المقاطعات الجزرية الأكثر تضررا من الصراع في سولو، وخضعوا لتنشئة على مدى ثلاثة أيام في فترة من 28 –30 مايو 2012 على الفريق الميداني لقوة السلام بلا عنف في ماجويندناو. وقد تمت التنشئة بدعم معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة (BLMI).

وقد تحدّث ماجد نور، وهو واحد من المشاركين من البركة في باسيلان، حيث أدى اشتباك في أواخر العام الماضي، بين جبهة تحرير مورو الإسلامية والقوات المسلحة الفيليبينية إلى مقتل 19 جندياً فقال: "نشكر قوات السلام اللاعنفية على تأمين هذه التنشئة. نحن نعيش في أماكن تزخر بالتحديات لذا من المفيد لنا معرفة المزيد عن حقوق الإنسان وإدارة النزاعات. سيساعدنا ذلك في دعم شعبنا في وقت النزاع ".

ويتمحور المخطط المرسوم لمؤسسة معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة، وهي منظمة مسجلة غير حكومية، حول جعلها مركزاً للتميز ومرجعاً للمعرفة في مجال تنمية الموارد البشرية التي تنتج أفراداً من شخصيات لا تشوبها شائبة، ومزودة بالقيادات المثالية والصفات الإدارية من أجل المساهمة في إحداث التحول ضمن شعب البانغسمورو.

نوقش إنشاء معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة خلال المحادثات الاستكشافية الرسمية العاشرة بين الطرفين في فبراير 2006. وتم وضع اللمسات الأخيرة والاتفاق عليه بشكل رسمي خلال المحادثات الاستكشافية الرسمية الرابعة عشرة التي عقدت في 14–15 نوفمبر 2007، مع التزام التمويل من قبل الحكومة الفيليبينية من أجل إطلاق عمليات المعهد.

وقال دين مارفيك ليونين، رئيس فريق الحكومة الفيلبينية: "إذا كان لا بد لي من التأكيد على المكاسب العديدة التي حققتها عملية التفاوض بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، فإنني سأسجّل إنشاء معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة في أقرب تصنيف إلى صدارة القائمة".

في أعقاب التنشئة التي نظّمتها قوة السلام اللانفية، بادر معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة إلى إطلاق المؤسسة رسمياً في 6 يونيو 2012 في مبنى جديد. وقال مهاجر إقبال، رئيس لجنة جبهة مورو للسلام، خلال حفل توزيع الجوائز، الذي حضره ممثلو قوة السلام بلا عنف: "إننا نقر بكل أمانة بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها ... قوة السلام بلا عنف من خلال مديرها القطري، الأخ

عاطف حميد، في إجراء التنشئة ... المطلوبة من أجل تمكين قادة المورو المستقبليين وخصوصاً من شريحة الشباب".

وقد أُجري التدريب بناء على طلب معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة بهدف إنشاء شراكة مستدامة طويلة الأجل حيث تعمل قوة السلام بلا عنف على تمكين المعهد وإجراء دورات تنشئة تتعلق بحفظ السلام المدني غير المسلح وحقوق الإنسان. وقدّم التدريب في مايو لمحة عامة عن قوة السلام بلا عنف وحفظ السلام المدني غير المسلح، ثم تفرّع إلى مواضيع مختلفة ذات صلة، بما في ذلك جلسات تتمحور، على سبيل المثال لا الحصر، حول: تحليل النزاع، والمقاربات السلمية لحل النزاع، والقانون الإنساني الدولي، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتميّزت الجلسات بطبيعتها التشاركية وأبدى المشاركون حماسة لمشاركة تجاربهم الخاصة على ضوء التدريب.

وقال تيرسو طاهر، أحد المشاركين من مدينة زامبوانجا: "يصعب علينا جداً نحن المقيمين في ميندناو والمتضررين من النزاع أن نتحلى بالصبر. لكننا نود أن نشكر قوة السلام بلا عنف على إتاحة الفرصة للاجتماع هنا. من المهم أن نستمع إلى بعضنا البعض وإلى الطرف الآخر. ستساعدنا هذه المنصة على فهم انتهاكات حقوق الإنسان وسبل معالجتها".

ولم يقتصر التدريب على تثقيف القادة المستقبليين بشأن حقوقهم والتزاماتهم بموجب القانون الدولي والوطني، بل ربط أيضا المشاركين مع المحامية لايسا الانيا، وهي المديرة المعينة حديثاُ للجنة حقوق الإنسان في منطقة الحكم الذاتي في ميندناو المسلمة.

في حفل التسليم، أطلق الميسّر الماليزي تنغكو داتو مقولة صائبة:" السلام بدون تعليم ليس بسلام، إنها خطوة جيدة جدّاً نحو السلام والتنمية ".

وتستفيد قوة السلام بلا عنف من عضويتها في مكون الحماية المدنية التابع لفريق الرصد الدولي (IMT)، كما من مبادرات مثل الشراكة مع معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة، فتعمل على جبهتين لدعم محادثات السلام: فهي تدعم وقف إطلاق النار بصفتها عضواً في فريق الرصد الدولي وتدعم مبادرات مثل معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة، وهي نتاج لمفاوضات السلام، موجهة نحو بناء الثقة ومأسسة المساعي التي تدعم عملية السلام.

وقال سيلفستر أفابل، كبير المفاوضين الحكوميين السابقين في عهد غلوريا أرويو في حفل التسليم: "إن تدابير بناء الثقة تكمن في جوهر أي عملية سلام في أي مكان في العالم. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى حل سياسي في محادثات السلام، فإننا نحاول حماية وقف إطلاق النار كما نحمي الحياة الغالية نفسها، ونرسم اتجاهاً إيجابياً للمقاتلين المتوقفين عن القتال – الذين يأملون في استبدال أسلحتهم بعدة الحراثة عند التوصل إلى تسوية نهائية".

وقال عاطف حميد، المدير القطري للفيليبين في القوة الناشئة: "إن الشراكة الناشئة مع معهد بانغسامورو للقيادة والإدارة هي مثال صارخ على قدرة حفظ السلام المدني غير المسلح على دعم العناصر الفاعلة ضمن نزاع في حين يسعون إلى التفاوض على سلام دائم وملائم".

نوفمبر 2012

تفادي العنف والتشريد في مينداناو

"قبل وقت ليس ببعيد، في بارانغاي مامانون، اقتربت القوات المسلحة الفيليبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، بترسانتهما الكاملة والجهوزية للقتال، الواحدة من الأخرى حتى لم يفصل بينهما أكثر من 50 متراً. ولولا تدخّل قوة السلام بلا عنف، لكان المجتمع قد اختبر تداعيات حرب أخرى... بياغابو متأثرة بالصراع في الأساس ولم تعد قادرة على التحمّل، لذا أود أيضاً أن أغتنم الفرصة لدعوة المجتمع لدعم قوة السلام بلا عنف بفعل العمل الرائع الذي أنجزوه من أجل السلام في مجتمعنا".

هذا ما صرّح به رئيس البلدية السابق والرئيس الحالي لجمعية بارانجاي كابتنز في بلدية بياغابو بتاريخ 8 نوفمبر 2012 في خلال برنامج تضمن التوقيع الرسمي على اتفاقية سلام بين القادة المحليين في الجيش والجبهة، بحضور قوة السلام بلا عنف والمجتمع.

وكان الرئيس يشير إلى حادثة شهدت انقطاعاً في التنسيق والتواصل فأوشكت أن تسبّب اشتباكاً بين القوات المسلحة الفيليبينية وجبهة تحرير مورو الإسلامية. ساد الذعر بين سكان المدينة الذين ناهز عددهم 800 نسمة وبدأوا يستعدون للفرار.

بادر مراقب محلي للإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة تلقى التدريب على يد قوة السلام بلا عنف إلى إبلاغ الشريك المحلي لقوة السلام بلا عنف، أي مؤسسة كاليمودان Kalimudan Foundation، التي بادرت بدورها إلى إبلاغ قوة السلام بلا عنف. وقد سارعت هذه الأخيرة إلى الاتصال بجبهة تحرير مورو الإسلامية والهيئات الحكومية المسؤولة عن تنسيق تحركات القوات من أجل تجنب التصادمات العنيفة في إطار اتفاق وقف إطلاق النار.

وقد بادروا أيضاً إلى الاتصال بعنصر الأمن التابع لفريق الرصد الدولي، وهي آلية لوقف إطلاق النار من طرف ثالث بقيادة ماليزيا، والتي تعتبر قوة السلام بلا عنف جزءاً منها.

وفي غضون ساعة، بدأت آليات وقف إطلاق النار بإتمام عملها المخطط لها – منع الأعمال العدائية المفتوحة من خلال استخدام خطوط الاتصال الهيكلية. وفي بعض الأحيان يتم توصيل هذه الخطوط وهنا يتجلى الوقع العميق على الأصعدة كافة لقوة السلام بلا عنف وآليات الإنذار

المبكر المحلية التي تساعد على بنائها. تم تجنب الصدام ومعه الفقدان المؤكّد للأرواح. لم يهرب المدنيون، وتم تجنب العواقب الرهيبة لعمل من هذا النوع مثل تعطيل سبل العيش والتعليم.

وعلى المستوى العالي؟ في ذلك الوقت، كان ممثلو جبهة مورو وممثلو الحكومة مجتمعين في ماليزيا من أجل محادثات السلام. لو كان العنف قد وقع في ذلك اليوم، فالأرجح أنّ المحادثات كان ليتم قطعها، ولكان العنف قد خرج عن نطاق السيطرة، وفي سيناريو أسوأ، كان من المرجّح أن تخرج المحادثات غير المباشرة عن مسارها. وبعد فترة وجيزة من الحادثة المذكورة، بادرت جبهة تحرير مورو الإسلامية والحكومة إلى توقيع اتفاقية إطارية للسلام – وهي خطوة هائلة في تحقيق سلام عادل ودائم.

مارس 2011

بناء الجسور عبر حدود الصراع

شارك مئات الأشخاص في "مسيرة من أجل السلام" في بلدية داتو بيانغ، مقاطعة ماجويندناو، المثقلة بالنزاعات، وهو حدث يدل على الدفع القوي لمنظمات المجتمع المدني لمجالس التفاوض من أجل السلام التابعة لحكومة الفيليبين وجبهة تحرير مورو الإسلامية للتوصل إلى تسوية سياسية متفاوض عليها للنزاع في أقرب وقت ممكن. ولولا مساعدة قوة السلام بلا عنف، فإن المسيرة ما كانت لتحدث على الأرجح.

تعد مقاطعة ماجويندناو أكثر المقاطعات تضرراً بالصراع في ميندناو. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، ما زال الإقليم يتضمّن حوالى 82000 شخص نازح، الأمر الذي نتج بشكل رئيسي عن نزاع عام 2008، ولكنه ناجم أيضاً عن سنوات من العداوات العشائرية حول السلطة السياسية والأرض، والتي غالباً ما يتم تأجيجها ليعاود العنف دورته. كان أسوأ الأحداث العشائرية في التاريخ الحديث في المقاطعة هو "مذبحة أمباتوان" التي سقط ضحيتها 57 شخصاً. وتضمّن لائحة الضحايا ما لا يقل عن 34 صحافياً، ما جعله الحدث الأكثر دموية بالنسبة للصحافة في التاريخ المسجل.

وتجسّد هذه المجزرة الموقف الخطير الذي غالباً ما يجد المجتمع المدني نفسه ناشطاً فيه، ويمكن لقوى السلام اللاعنفية في الفيليبين أن تؤدّي دوراً حاسماً في دعم المبادرات المحلية من أجل السلام من خلال خطوات مثل بناء جسور بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية والتوفيق بينها وتوفير مساحة محايدة لهذه الجهات الفاعلة للالتقاء، بدون خوف.

وقال المنسق الميداني لموقع ماجويندناو: "المجتمع هنا يشهد اصطفافات قوية تتأتى من سنوات الصراع، وعلى الرغم من صعوبة ذلك، فنحن في وضع يتيح لنا الربط بين المجتمعات ".

وقد شكّل الشركاء المحليون في قوة السلام بلا عنف في داتو بيانغ، ومركز بانغسامورو للسلام العادل (BCJP) ومؤسسة كادونتايا Kaduntaya Foundation (KFI) رأس الحربة في مبادرة "المسيرة من أجل السلام". ومن أجل تحقيق هذه الخطوة، اضطر الشركاء إلى ترتيب اجتماع مع العمدة وإشراكه في التخطيط. كما كان الشركاء يرغبون في إشراك الزعماء الدينيين في مسيرة السلام، والذين لم يسبق لهم الاشتراك معهم. وبناء على طلبهم، عقد الفريق الميداني في قوة السلام بلا عنف سلسلة من الاجتماعات مع رئيس البلدية و/أو ممثليه والزعماء الدينيين، في مناسبات منفصلة.

وكانت كل من وحدة الحكومة المحلية والقادة الدينيون المحليون يتعاونون من قبل مع قوة السلام بلا عنف وكانوا بالتالي على دراية بولايتها، وبالتالي وافقوا على مقابلة شركاء قوة السلام بلا عنف المحلية. غير أن الزعماء الدينيين وافقوا على الاجتماع بشرط أن يعقد الاجتماع داخل مجمع قوة السلام بلا عنف لأنهم شعروا بقدر أكبر من الأمان في التحدث بصراحة ضمن منشآت قوة السلام بلا عنف. ومضى الاجتماع قدماً، وبعد ذلك ناشد العمدة جميع المواطنين للانضمام إلى هذا النشاط.

وقال عبد الباسط ر. بنيتو، المدير التنفيذي للبرنامج: "لقد ساعدنا الوجودنا الميداني لقوة السلام بلا عنف بالفعل على سد الفجوات التي أحدثها الصراع، وحتى تعزيز روابطنا مع المؤسسات المحلية، وهو عامل رئيسي في إنشاء مجتمع مدني قوي ومتكيّف".

حصدت مسيرة السلام نجاحاً وبعثت برسالة واضحة عن رغبة الشعوب في تحقيق سلام عادل ودائم. وشارك فيها أشخاص من جميع مسارات الحياة، بما في ذلك النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، بادر كل من الإمام المحلي والكاهن المحلي إلى دعوة مجتمعيهما.

قال شاداب المنصوري، المنسق الميداني في ماجويندناو: "أعتقد أن أفضل جزء من مسيرة السلام هو أن الإمام المحلي والكاهن المحلي كانا يقودان الموكب، متشابكي الأيدي مع دردشة مستمرة" شكّلت هذه خطوة واعدة نحو المصالحة بفعل إنشاء طرق جديدة للتواصل والحوار، ما أطلق رسالة واضحة وهادفة للمجتمعات: السلام هو الطريق إلى الأمام.

وقال بينيتو: "نحن ممتنون للغاية للعمل الذي حققته قوة السلام بلا عنف في مجتمعنا وصدق غايتها واضح من حيث أنها المنظمة الدولية الوحيدة غير الحكومية التي تعيش بالفعل في المجتمعات المتأثرة بالنزاع في أنحاء ميندناو وتعمل فيها".

تعترف قوة السلام بلا عنف بأنها مجرد واحدة من الجهات الفاعلة ضمن مجموعة واسعة من المنظمات المحلية، وقيادة المجتمع المحلي، والحركات المدنية الوطنية، والأحزاب السياسية، والمنظّمات النسائية، والمنظمّات الدينية وغيرها. أما في وضعية النزاع، فتكون أنشطتها المتنوعة حيوية لأي استراتيجيات جادة للتغيير ويجب دعمها. وتعمل قوة السلام بلا عنف على دعم مبادرات السلام للجهات الفاعلة المحلية مثل مركز بانغسامورو للسلام العادل (BCJP) ومؤسسة كادونتايا(Kaduntaya Foundation (KFI كما تجهد لربط الجهات الفاعلة المختلفة، مثل العمدة مع المجتمع المدني. والأهم هو أنّ قوة السلام بلا عنف تعمل على ردم الهوات التي تتأتى من النزاعات كما هي الحال بين الإمام المحلي والكاهن المحلي.

أكتوبر 2010

مساعدة ضحايا العنف غير المعروفين

في شهر سبتمبر، وفي أثناء زيارة قوة السلام بلا عنف إلى بلدية لم يسبق لها زيارتها، لاحظ الفريق وجود مخيم للأشخاص المشردين داخلياً بجانب الطريق السريع. وبما أن الفريق كان جديداً في المنطقة، فقد انتقل لمقابلة النازحين الذين يعيشون هناك ومعرفة المزيد عن حالتهم. تم استقبال قوة السلام بشيء من الريبة وسرعان تجلى أن هؤلاء النازحين داخليا لم يعتادوا الزوار الدوليين. وفي البداية، أجابوا بلياقة عن أسئلتنا حول رفاهيتهم، ولم يكونوا متأكدين من دوافع الفريق أو علاقاته مع الجهات الفاعلة الأخرى في الصراع. إلا أنّه بمجرد أن أوضح فريق قوة السلام بلا عنف أنه عضو في فريق المراقبة الدولي ولديه ولاية محددة للحماية المدنية، بدأ النازحون في الانفتاح حول مخاوفهم وتجاربهم. ووصفوا العيش في خوف على مدى الأشهر القليلة الماضية لأن الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون كانت تحوم في المنطقة وتستهدف المجتمعات المحلية الضعيفة، مثل مجتمعها. بدأوا في إخبار فريق فريق قوة السلام بلا عنف عن الحوادث الأخيرة وأشاروا إلى ملجأ متداع في مكان قريب. وقالوا إن فتاة صغيرة تعيش هناك أصيبت بالرصاص قبل أسبوعين عندما دخلت إحدى هذه الجماعات الخارجة عن القانون في المخيم. وسرعان ما شق فريق قوة السلام بلا عنف طريقه إلى الملجأ لمعرفة ما حدث.

جلست ليز[56] البالغة من العمر 10 سنوات بهدوء في الزاوية، وساقها مغلفة بجص أصفر لامع. ووصفت والدة ليز كيف أحاط رجال مسلحون بمنزلهم وأطلقوا النار بدون تمييز فيما هرعت العائلة إلى الأمان في الداخل. وعندما توقف إطلاق النار، أدرك أفراد العائلة أن ليز أصيبت بعيار ناري، وهي رصاصة مرت عبر عظمة في ساقها. قالوا لقوة السلام بلا عنف إن الدعم الوحيد الذي تلقوه

[56] تمّت الاستعانة بأسماء مستعارة للضحايا

منذ وقوع الحادث كان إعانة صغيرة من العمدة المحلي لتغطية نقلهم إلى المستشفى. قالت والدة ليز إن كلفة الدواء التي تلزمها ليز كانت تستنزف موارد الأسرة وهم يكافحون من أجل الصمود. ثم أوضحت قوة السلام اللاعنفية أنها ستحاول ربط العائلة بمؤسسة يمكنها مساعدتهم وعادت فوراً إلى القاعدة لتولّي هذه المهمة.

وقد تمكّنت قوة السلام بلا عنف، من خلال المكتب الرئيسي، من الاتصال بعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الرفاه المحلية. وسرعان ما انتقلت تفاصيل الحادث من وكالة إلى أخرى، وكلها منزعجة مما سمعته ومتحمسة لتقديم المساعدة. وفي غضون بضعة أيام، جاءت العديد من المنظمات لزيارة عائلة ليز: إدارة الرعاية الاجتماعية المحلية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وتعهدوا جميعهم بدعم العلاج الطبي المستقبلي للطفلة ليز.

عاد فريق قوة السلام بلا عنف مؤخراً إلى المخيم حيث إقامة ليز وبادر إلى زيارة العائلة. على الرغم من أن ليز ما زالت تضع الجص، إلا أنه من المقرر أن تتم إزالته قريباً ويتوقع الطبيب أن تتعافى بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، كان قد برز تغيير ملحوظ في كيفية تحدث الأسرة مع قوة السلام بلا عنف. كانوا أكثر إيجابية بكثير بشأن وضع ليز ومزاج المعسكر بشكل عام، قائلين إنهم لم يتعرضوا للمضايقات في الأسابيع الأخيرة وشعروا أنهم أكثر أماناً بأشواط.

تعتبر مجتمعات النازحين من بين الفئات الأكثر ضعفاً في ماجويندااو وغالباً ما تقع في مناطق معرضة للنزاع حيث تعد قوة السلام بلا عنف المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمتّع بوجود مستدام. ليسوا مضطرين لمواجهة صدمة الحرب والنزوح فحسب، بل هم أيضاً هدف سهل للجماعات المسلحة. ومن الواضح أن التدفق الأخير للمنظمات الدولية في المخيم قد بعث برسالة إلى الجماعات المسلحة مفادها أن الناس يهتمون بهذه المجتمعات وأن أعمالهم لن تمر مرور الكرام. على مستوى معيّن، كان تدخل قوة السلام بلا عنف بسيطاً، وكان على المستوى الآخر أمراً حيوياً. تبرز حاجة حقيقية إلى العمل الذي تؤدّيه قوة السلام بلا عنف في هذه المجتمعات وبالفعل فإنّ قوة السلام بلا عنف تسد الفجوة بين المدنيين المتروكين لمصيرهم والأشخاص القادرين على مساعدتهم. إنه رابط مهم يربط بين أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات مع أولئك الذين يستطيعون توفيرها، ولكنّه غالباً ما يكون مفقوداً.

الحماية غير المسلحة للمدنيين في وثائق الأمم المتحدة

1. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 139/69. متابعة الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام "ملاحظة مبادرات المجتمع المدني"، بالتعاون مع الحكومات، لتعزيز القدرات المدنية من أجل تعزيز السلامة البدنية للسكان الضعفاء المعرضين لخطر العنف وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات[57]،
2. الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (HIPPO). في ما يتعلق بحماية المدنيين، يوصي الفريق بما يلي:

يجب أن تكون الاستراتيجيات غير المسلحة في واجهة جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين.

في ضوء المساهمات الإيجابية للجهات الفاعلة غير المسلّحة في مجال حماية المدنيين، يجب أن تعمل البعثات بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في بناء بيئة حمائية[58].

3. الدراسة العالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن 1325. وتخلص الدراسة إلى التالي:

الحماية المدنية غير المسلحة للمدنيين هي منهجية للحماية المباشرة للمدنيين والحد من العنف وقد تعاظمت لناحية الممارسة والاعتراف. وفي السنوات القليلة الماضية، أثبتت فعاليتها بشكل خاص لحماية النساء والفتيات. وهي توصي بأن تبادر الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء إلى التالي: تعزيز تمكين المرأة والوسائل غير العنيفة الحماية، والأخذ بعين الاعتبار بمجموعة كاملة من قضايا حماية المرأة والتدخلات لمعالجتها – بما في ذلك القيادة النسائية وتمكين المرأة – في التخطيط للبعثات وتنفيذها وإعداد التقارير حولها، وكذلك في المناقشات المتعلقة بالسياسات بشأن حماية المدنيين في سياق عمليات السلام.

وزيادة دعمهم للحماية المدنية غير المسلّحة للمدنيين في البلدان المتضررة من النزاع، بما في ذلك العمل جنباً إلى جنب عمليات السلام[59].

4. تقرير اللجنة الخاصة حول عمليات حفظ السلام.

تشدد اللجنة الخاصة على أهمية الاستراتيجيات غير المسلحة من أجل حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام ... وفي هذا الصدد، ومع مراعاة المساهمات الإيجابية للحماية المدنية غير المسلحة،

---

[57] متابعة إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 15 ديسمبر 2014.

[58] توحيد نقاط قوتنا من أجل الكوكب والسلام والسياسة والشراكة والشعب، تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى لعمليات الأمم المتحدة للسلام،A/70/95–S/2015/446 (2015)، ص. 23، الأمم المتحدة، نيويورك.

[59] منع الصراع، وتحويل العدالة، وتأمين السلام: دراسة عالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2015)، ص .153، 157، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

تشدد اللجنة الخاصة على أنه يجب على بعثات حفظ السلام أن تبذل قصارى جهدها للاستفادة من الممارسات اللاعنفية وقدرات المجتمعات المحلية لدعم إنشاء بيئة حمائية[60]

5. تقرير الأمين العام: تعبئة العمل الجماعي: العقد المقبل من مسؤولية الحماية.

ثانيا، يجب أن نعزّز استثماراتنا في المجموعة الواسعة من الأدوات السلمية المتاحة لحماية السكان المتضررين من الجرائم الوحشية. ... وقد شدّد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى توحيد نقاط قوتنا من أجل السلام: السياسة والشراكة والشعوب *(A/70/95–S/2015/446)* أيضاً على تدابير الحماية غير المسلحة للمدنيين بصفتها جزءاً هاماً من مجموعة الأدوات هذه[61].

6. تقرير خاص للأمين العام عن مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وستعمل البعثة أيضاً على استكشاف تقنيات الحماية غير المسلحة للمدنيين من أجل تعزيز قدرتها على حماية المدنيين، ولا سيما أولئك المهددين بالعنف الجنسي[62].

7. قرار مجلس الأمن رقم 2327 (2016) بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS).

وهو يعترف أن الحماية المدنية غير المسلحة يمكن في كثير من الأحيان أن تكمل الجهود المبذولة لبناء بيئة حمائية، لا سيما في ردع العنف الجنسي والجنساني ضد المدنيين، وتشجيع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حسب الاقتضاء، وحيثما أمكن، على استكشاف كيف يمكن استخدام تقنيات الحماية المدنية لتعزيز قدرتها على حماية المدنيين، تماشيا مع توصية الأمين العام للأمم المتحدة.

---

[60] تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام للعام 2016، الدورة الموضوعية، القسم 247، ص. 55؛ أبريل 2016، نيويورك.

[61] تقرير الأمين العام: تعبئة العمل الجماعي: العقد المقبل من مسؤولية الحماية ، 2016/620 / S – 70/999 / A ، الصفحة 13 ، 22 يوليو 2016، نيويورك.

[62] تقرير خاص للأمين العام حول مراجعة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان 2016/951 / S، الصفحة 12، 10 نوفمبر 2016، نيويورك.

تيفاني إيستهوم، المديرة التنفيذية لقوة السلام بلا عنف، تتحدث أمام اجتماع للأمم المتحدة في نيويورك حول الحماية غير المنسلحة للمدنيين التي ترعاها بعثات أستراليا وبلجيكا وكوستاريكا وهولندا والفيليبين بتاريخ 19 أكتوبر 2016 (الصورة بعدسة دوغ هوستيتير)

الفهرس المفصّل للمحتوى

توطئة

شكر وتقدير

المختصرات

المقدمة

هدف المسار

الجمهور المستهدف

المضمون و أهداف التعلم

المصطلحات

المراجع

الوحدة 1

مقدمة غير مؤكدة إلى الحماية غير المسلّحة للمدنيين

نظرة عامة وأهداف التعلم

مدخل إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

فهم الحاجة إلى الحماية غير المسلّحة للمدنيين والحد من العنف

الخصائص الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

تعريف المصطلحات

طيف الحماية غير المسلحة للمدنيين

الحماية غير المسلحة للمدنيين، اللاعنف، وحفظ السلام

اللاعنف

حفظ السلام

الحماية غير المسلحة للمدنيين: ربط عمليات حفظ السلام باللاعنف

الجهات الفاعلة في الحماية غير المسلّحة للمدنيين

ممارسو حماية مدنية غير مسلحين

السكان الذي تتم خدمتهم

دعوة المدنيين والمنظمات

الشركاء المحليين
ملخص الرسائل الرئيسية

المراجع

الوحدة 2

الحماية غير المسلّحة للمدنيين

الأهداف والمبادئ ومصادر التوجيه

نظرة عامة وأهداف التعلم

الأهداف والاستراتيجيات الرئيسة للحماية غير المسلحة للمدنيين

الأهداف

الاستراتيجيات: التشجيع والردع

المبادئ الأساسية للحماية غير المسلحة للمدنيين

اللاعنف

اللاانحياز

أولوية الجهات الفاعلة المحلية

الاستقلالية

القيادة المدنية

الحصانة المدنية في الحرب

المصادر الرئيسية لتوجيهات الحماية غير المسلحة للمدنيين

القانون الإنساني الدولي

القانون الدولي للاجئين

القانون الدولي لحقوق الإنسان

المرأة والسلام والأمن

الأطفال والصراع المسلح

بيان اشبيلية عن العنف

ميثاق الأمم المتحدة (الفصل الأول ، المادة 2: 3 و 4 ، الفصل 6 ، المادة 33)

ملخص الرسائل الرئيسية

المراجع

الوحدة 3

الحماية المدنية غير المحدودة

المناهج الأساسية

نظرة عامة وأهداف التعلم

المشاركة الاستباقية

الوجود الوقائي

مرافقة حمائية

الرصد

رصد وقف إطلاق النار

ضبط الشائعات

الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة

بناء العلاقات

بناء الثقة

حوار متعدد المسارات

تنمية القدرات

التدريب على الحماية غير المسلحة للمدنيين

البنى التحتية للحماية المحلية

ملخص الرسائل الرئيسية

المراجع

الوحدة 4

الحماية غير المسلّحة للمدنيين

في الممارسة: الكفاءات الرئيسية المطلوبة عند دخول المجتمع

نظرة عامة وأهداف التعلم

الكفاءات الأساسية لممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين

المهارات الاساسية

المعرفة الأساسية

المزايا الشخصية الرئيسية

تحليل الصراع

أنواع الصراع وأهميتها بالنسبة إلى الحماية غير المسلحة للمدنيين

الصراع العامودي والأفقي

القوة والهوية والموارد الطبيعية

مراحل الصراع

تقييم الاحتياجات

الفئات الضعيفة والأفراد أو الجماعات المهددة

الأطفال

نساء

النازحون

المدافعون عن حقوق الإنسان

ملخص الرسائل الرئيسية

المراجع

الوحدة 5

الحماية المدنية غير المحدودة

الممارسة: العيش في المجتمع والخروج منه

نظرة عامة وأهداف التعلم

تحليل السياق

إدارة الأمن

استراتيجيات الخروج

تطوير استراتيجية شاملة للحماية غير المسلّحة للمدنيين

دراسة حالة: مقاطعة مفولو ومقاطعة ييرول الغربية ، 2011، جنوب السودان

تطوير إستراتيجية شاملة لتوفير الحماية غير المسلحة للمدنيين في محافظة مفولو و مقاطعة ييرول الغربية، جنوب السودان

إشكاليات

ملخص الرسائل الرئيسية

المراجع

الملاحق

الملحق 1: دراسات الحالة

الملحق 2: الحماية غير المسلحة للمدنيين في وثائق الأمم المتحدة

التذييل 3: فهرس مفصل بالمحتويات

مسرد

Nonviolent Peaceforce

Nonviolent Peaceforce

الإمكانية أو القدرة هي قدرة الأفراد والمؤسسات والأنظمة الأوسع على أداء وظائفهم بفعالية وفاعلية وتحقيق أهدافهم الإنمائية بطريقة مستدامة. تنمية القدرات هي آلية طويلة حيث يقوم الناس والمنظمات والمجتمع ككل بإطلاق القدرة وتعزيزها، وتوليدها، وتكييفها، والحفاظ عليها مع الوقت.

يُفهم تطوير القدرات ضمن سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين على أنها تعزيز للمعرفة والمهارات والقدرات من أجل منع العنف وحماية المدنيين. ويشمل تطوير القدرات دورات تدريبية أو ورش عمل حول مواضيع مثل الحماية غير المسلحة للمدنيين وحقوق الإنسان. وهو يشمل أيضاً التدريب ودعم آليات الحماية المحلية القائمة أو المنشأة حديثاً.

يتم استخدام رصد وقف إطلاق النار لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار (يُفهم وقف إطلاق النار على أنه فترة هدنة، وخصوصاً فترة مؤقتة، وغالباً ما تكون خطوة أولية لإقرار سلام دائم بشروط متفق عليها)، والتحقق من انتهاكات مزعومة لوقف إطلاق النار والتوعية بين المجتمعات حول الاتفاقات بين الطرفين. وقد يكون رصد وقف إطلاق النار التطبيق الأبرز والأهم للرصد. انظر أيضا الرصد.

يجب أن تُفهم الحصانة المدنية على أنها "مبدأ مطلق تقريباً ينص على أحد متطلبات العدالة الأكثر مركزية وصرامة لناحية أنّه ينطبق على الحرب، ويعترف بالحق شبه المطلق للسواد الأعظم من المدنيين – أي جميع الذين لا يمكن اعتبارهم "منخرطين حالياً في أعمال الحرب" – يجب ألا تكون أهدافاً للعنف القاتل.

يتميّز المجتمع المدني أو قطاع المواطن عن القطاع العام وقطاع الأعمال. وهو يشير عادة إلى مؤسسات المجتمع المدني، والتي تشمل البرلمان، والصحافة، والقضاء، والمجالس المحلية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، والتي تشمل (1) منظمات المنفعة المتبادلة (المنظمات الدينية، والسياسية، والمجتمعية، والتوظيفية، والمنظمات الجماهيرية)، ومنظمات المنفعة العامة (المنظمات غير الحكومية التي تنفذ مشاريع التنمية، والمنظمات الخيرية، والشركات التي لا تتوخى الربح) و (3) منظمات المنفعة الخاصة (التي تشمل منظمات غير حكومية زائفة مثل

المنظمات الإجرامية أو المنظمات غير الحكومية التي تنظمها جهات مانحة أو مؤسسات الأعمال والتي تعرف باسمCRINGO، DONGOs أوBONGO، على التوالي).

المدنيون هم الأشخاص الذين ليسوا مقاتلين (أعضاء في القوات العسكرية/شبه العسكرية) أو أعضاء في جماعات مسلحة منظمة في طرف ضمن نزاع أو أولئك الذين ليسوا جزءاً من "الانتفاضة الجماعية."

يشير الصراع/النزاع إلى التوترات بين الناس حول احتياجات محددة أو يريدون تحقيقها. إنه تفاعل الأشخاص المترابطين الذين ينظرون إلى أهداف متلائمة والتداخل من بعضهم البعض في تحقيق أهدافهم الخاصة. الصراع جزء من الحياة ولا يمكن تجنبه. انظر أيضا الصراع الأفقي والعامودي.

يشير تحليل الصراع إلى المعاينة المفصل لعناصر صراع معيّن وهيكلياته وديناميّاته. وتحليل الصراع هو أداة تساعد على فهم صراع معين، من أجل منع العنف وإدارة الصراع أو حله في الوقت المناسب. انظر أيضا تحليل السياق.

يشير تحليل السياق أو التحليل الظرفي إلى المعاينة التفصيلية للتطورات والديناميات الجارية لحالة معينة.

يختلف تحليل السياق عن تحليل الصراع، ولكنهما مترابطان. تحليل الصراع له تركيز محدود على صراع محدّد وتطوره عبر الزمن (التركيز على الماضي). وبالمقابل، فإن تحليل السياق له تركيز واسع على لحظة محددة من الزمن (التركيز على الحاضر). إنّ تحليل النزاع يسبق تحليل السياق ويتم إجراؤه دورياً، وخصوصاً في بداية دورة المشروع ونهايتها. يتم إجراء تحليل السياق باستمرار. ويجوز لموظّفي الحماية غير المسلحة للمدنيين على المستوى الميداني إجراء تحليل السياق على أساس أسبوعي أو شهري.

الردع يعني مواجهة المعتدين بما يكفي من عواقب سلبية كافية للتأثير عليهم من أجل عدم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو الإساءات. انظر أيضا التشجيع.

حامل الواجب: من خلال التصديق على معاهدة أو ميثاق لحقوق الإنسان صادر عن الأمم المتحدة، تتحمل الدولة (بصفتها الحاملة الرئيسة للواجب) تلقائيا دور ضمان هذه الحقوق (لأصحاب الحقوق)، وبالتحديد التزامات احترام حقوق الأفراد وحمايتها وإعمالها. وبعبارة أخرى، يجب على الدولة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان حقوق مواطنيها. يندرج ضمن حاملي الواجب غير الحكوميين (أي حاملي الواجبات المعنوية) كل من الآباء والمدرسين والمديرين والإداريين والمنظمات غير الحكومية إلخ.

الإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة (EWER) هو تطبيق منهجي للمراقبة من أجل منع العنف، والحد من تأثير العنف، وزيادة سلامة المدنيين وأمنهم في حالات الصراع العنيف المتوترة. وهي تستند إلى الوعي بأن النزاعات تتقدم عموماً من خلال مراحل معترف بها تماماً. ومن خلال مراقبة تطور الصراع، قد يكون من الممكن استباق تطور الأزمة. إن الوعي في الوقت المناسب بأزمة وشيكة قد يساعد المدنيين على الاستعداد لمواجهة الأزمة أو إخلاء المنطقة. إن الاستجابة في الوقت المناسب قد تمنع تطور الأزمة أو على الأقل قد تحد من تأثيرها.

يمكن تعريف الإنذار المبكّر على أنّه تبليغ لمعلومات حول أزمة معيّنة، وتحليل تلك المعلومات وتطوير خيارات الاستجابة الاستراتيجية المحتملة في الوقت المناسب للأزمة. ويتطلب الإنذار المبكر للنزاعات تقييماً (بشكل قريب من الوقت الفعلي) للأحداث التي من المحتمل أن تؤدي في بيئة عالية المخاطر إلى إطلاق التصعيد السريع للعنف أو مسارعته. وهو يتألف من جمع البيانات، وتحليل المخاطر، ومشاركة المعلومات والتوصيات مع المستلمين المحدّدين.

غالباً ما تستخدم الاستجابة المبكرة (الإجراء) بالاقتران مع الإنذار المبكر. وهي تشير إلى الإجراءات التي تتخذ لمنع العنف أو تصاعد العنف ولحل النزاعات العنيفة. ويمكن أن تكون هذه الإجراءات دبلوماسية وعسكرية وإنسانية و/أو اقتصادية. يجب أن تعكس خيارات الاستجابة تركيب من الوقائع الأرضية وقدرات الاستجابة والسيناريوهات. تصف الحقائق الميدانية حالة معينة، ويميزها سياق طوارئ محدد. وتشير قدرات الاستجابة إلى (عدم) قدرة بعض الجهات الفاعلة على تقديم تدخل في الوقت المناسب وشامل وموجه. وتشير السيناريوهات إلى النتائج المحتملة للتدخل المعني. انظر أيضا الرصد.

ويستطيع التشجيع أن يؤمّن الدعم المعنوي، ويعزز الروح المعنوية بالإضافة إلى تقديم أفكار جديدة وأدوات حماية إضافية. وهذا يمكن أن يدعم بنى السلام المحلية في توليد جهود متجددة من أجل السلام والأمن. كما يمكنها دعم مرتكبي العنف في تحديد استراتيجيات بديلة لتلبية احتياجاتهم من دون اللجوء إلى العنف. انظر أيضا الردع.

ويشير عمل بناء البيئة إلى عملية أكثر هيكلية تهدف إلى إنشاء بيئة تفضي إلى الاحترام الكامل لحقوق الأفراد والجماعات و/أو توطيدها. انظر أيضا حفظ السلام المدني غير المسلح.

يشير الصراع الأفقي إلى الصراع بين الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويشمل ذلك النزاعات القبلية، والصراعات بين الجماعات الدينية أو العرقية، والصراعات بين مجتمعات السكان الأصليين والشركات متعددة الجنسيات. انظر أيضا الصراع والصراع العمودي.

ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان، بشكل فردي أو مع آخرين، على تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية كما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبين القضايا التي تثير القلق بشكل خاص في مناطق النزاع العنيف تندرج عمليات الإعدام، والتعذيب، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتمييز، والإخلاء القسري، والحصول على الرعاية الصحية. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإساءاتها والإبلاغ عنها. وهم يعملون أيضاً على مرافقة الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، ويتخذون إجراءات لإنهاء الإفلات من العقاب، ودعم الحوكمة الفضلى، والمساهمة في تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، وتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويتخطى الأمن الإنساني المفهوم التقليدي للأمن القومي إلى مفهوم جديد وشامل يجمع بين أجندات حقوق الإنسان الأساسية، والتحرر من العوز والتحرر من الخوف. وهو يعترف بجوهرية عدم تجزئة التنمية والحقوق والسلامة البشرية.

تعتبر الكفاءة بين الثقافات مجموعة من المهارات والخصائص المعرفية والعاطفية والسلوكية التي تدعم التفاعلات الفعالة والملائمة ضمن مجموعة متنوعة من السياقات الثقافية.

يتكون القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL) من مجموعة من الصكوك الدولية المتراكمة بما في ذلك المعاهدات والإعلانات والمعايير التي تهدف إلى إنشاء الحقوق الأساسية لجميع الناس.

القانون الإنساني الدولي (IHL) هو قانون النزاعات المسلحة. إنه عبارة عن مجموعة من القواعد الدولية (التقليدية والعرفية) المصممة خصيصا لتنظيم القضايا الإنسانية النابعة من النزاعات المسلحة، سواء أكانت دولية أو داخلية.

القانون الدولي للاجئين (IRL) هو مجموعة من القواعد التي تهدف إلى حماية(1) الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء من الاضطهاد ؛ و 2) أولئك المعترف بهم على أنّهم لاجئون بموجب الصكوك القانونية ذات الصلة.

الفصل هو فعل وضع النفس جسديا بين الأطراف المتصارعة من أجل منعهم من استخدام العنف ضد بعضهم البعض. انظر أيضا المشاركة الاستباقية.

الرصد هو بشكل أساسي ممارسة مراقبة الامتثال لمعيار معيّن. الغرض من المراقبة هو مساعدة جميع المعنيين على إصدار أحكام وقرارات مناسبة وفي الوقت المناسب من شأنها تحسين جودة العمل وضمان المساءلة وتشجيع التنفيذ وفقاً للخطة. وضمن سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، تتجلى ثلاثة تطبيقات رئيسية للرصد:

مراقبة وقف إطلاق النار وضبط الإشاعات والإنذار المبكر/الاستجابة المبكرة (التعريفات في المسرد).

الحوار متعدد المسارات هو مصطلح لآليات للحوار (المحادثات المدروسة والمتعمدّة، التاي يتم تنظيمها، وغالبا ما يتم تيسيرها، من قبل المنظمات أو الأفراد) التي تعمل على عدة مسارات في وقت واحد.

- يشير المسار 1 عادة إلى الحوار الرسمي بين القادة السياسيين والعسكريين رفيعي المستوى، مع التركيز على اتفاقات وقف إطلاق النار والمعاهدات والعمليات السياسية في مرحلة ما بعد الصراع؛
- يشير المسار الثاني إلى أنشطة الحوار غير الرسمية وحل المشكلات التي تهدف إلى بناء العلاقات وتشجيع التفكير الجديد الذي يمكن أن يبلّغ العملية الرسمية. وعادة ما يشمل قادة أكاديميين ودينيين وغير حكوميين مؤثرين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يمكنهم التفاعل بحرية أكبر من المسؤولين رفيعي المستوى.
- يشير المسار الثالث إلى الحوار بين الأفراد الذي يتولاه الأفراد والمجموعات الخاصة على مستوى القاعدة الشعبية لتشجيع التفاعل والتفاهم بين المجتمعات المعادية. وهذا ينطوي على التوعية وبناء الثقة داخل هذه المجتمعات

للمزيد من المعلومات:http://glossary.usip.org/resource/tracks-diplomacy

تقييم الاحتياجات هو عملية منهجية لتحديد الاحتياجات وتلبيتها، أو الثغرات ما بين الشروط الحالية والظروف المرغوب فيها. تشير "الحاجات" إلى الحاجات البشرية الأساسية التي تنطبق على البشر كافة. وفي سياق الحماية غير المسلحة للمدنيين، عادة ما يعمل تقييم احتياجات على تحديد حاجات سلامة المدنيين وأمنهم في حالات النزاع المسلح. تهدف فرق الحماية غير المسلحة للمدنيين تهدف إلى قياس الفجوة ما بين الشروط الحالية والظروف المرغوب فيها، وقياس قدرتها على التصدي للفجوات بالشكل الملائم.

إنّ التزام اللانحياز يعني عدم اختيار أو اتخاذ جانب في النزاع. اللانحياز لا يعني اللامبالاة أو السلبية كما أنّه لا يحمل نفس معنى الحياد. الجهات الفاعلة غير المنحازة تشارك بشكل استباقي في الصراع. قد يعملون ضد الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان، أو من أجل الكرامة الشخصية والحرية الفردية، كوسيلة لإقامة سلام دائم.

اللاعنف هو إطار عمل مؤلّف من فلسفة، ومبدأ وممارسة سياسية وأخلاقية محددة. يمكن تعريف اللاعنف في أبسط أشكاله على أنه استخدام الوسائل السلمية، وليس القوة العسكرية أو الجسدية، لإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي. ويؤيد اللاعنف، بصفته فلسفة أخلاقية، وجهة النظر القائلة بأن السلوك الأخلاقي يستبعد استخدام العنف؛ وبصفته فلسفة سياسية، فهو يؤكد أن العنف قائم بذاته ولا يمكن أبداً أن يوفر وسيلة لتحقيق نهاية سلمية دائمة. وكمبدأ، فإنه يدعم الموقف السلمي

بأن الحرب والقتل لا مبرر لهما أبدا. وكممارسة، استخدم دعاة السلام وغير السلميين اللاعنف لتحقيق التغيير الاجتماعي والتعبير عن المقاومة للاضطهاد.
تهدف جهود بناء السلام إلى حل النزاع العنيف وتحسين العمليات السياسية، والخدمات الاجتماعية، ووظائف الدولة، والتنمية الاقتصادية.
حفظ السلام هو إجراء يتخذ للحفاظ على السلام، مهما كان هشاً، حيثما يتم توقيف القتال وللمساعدة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بواسطة صانعي السلام. وتقدم جهود حفظ السلام الدعم الأمني والدعم المبكر لبناء السلام.
تهدف جهود صنع السلام إلى التوصل إلى اتفاق تفاوضي بين الأطراف المتصارعة.
السلطة هي القدرة على الحصول على ما تريد. تختلف أشكال السلطة. وتشمل القوة المرئية القواعد الرسمية والبنى والسلطات والمؤسسات وإجراءات اتخاذ القرار؛ أما القوة الخفية فتتعلّق بالأشخاص والمؤسسات ذات النفوذ الذين يحافظون على نفوذهم ويحددون جدول الأعمال؛ وتنطوي القوة الخفية على صياغة الحدود النفسية والإيديولوجية للمشاركة.

تشير عبارة "أولوية الأطراف الفاعلة المحلية" إلى مبدأ أن الجهات الفاعلة المحلية لها الحق والمسؤولية في تقرير مستقبلها الخاص، وحكم بلدها أو مجتمعها، وحل مشاكلها. وفي سياق النزاع العنيف، يعني هذا أن الأطراف الثالثة يمكن أن تدعم مع الجهات الفاعلة المحلية و/أو تحميها و/أو تتعاون معها، فيما تقر أن الجهات الفاعلة المحلية تبقى هي الدافع لعمليات السلام والتنمية والتغيير الاجتماعي السياسي.
وتشير المشاركة الاستباقية أولا وقبل كل شيء إلى ضرورة الاستباقية من أجل توفير الحماية. وهي تشير إلى الحضور المادي، والمشاركة بشكل استباقي مع كافة الأطراف المعنية بهدف تأمين الحماية. وهي تتضمّن ثلاثة تطبيقات مختلفة، ولكنها وثيقة الصلة، وهي: الوجود الوقائي، والمرافقة الوقائية والفصل (النعريفات في المسرد).

يمكن تعريف الحماية على أنها مفهوم يشمل جميع الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على الاحترام التام لحقوق الفرد وفقاً لنص وروح حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي.
يمكن تعريف الحماية على أنّها مفهوم يشمل جميع الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لنص حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي وروحها.
ضمن إطار الحماية غير المسلحة للمدنيين، تُفهم الحماية بشكل أساسي على أنّها حماية مادية مباشرة من العنف الوشيك.

تتكون حماية المدنيين في سياق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من ثلاثة تفسيرات ومقاربات للحماية، وهي (1) مقاربة قائمة على الحقوق، و(2) تحقيق الاستقرار وبناء السلام كأشكال دائمة من الحماية، و(3) الحماية المادية من الأذى. وتركز هذه الدورة بشكل أساسي على الحماية البدنية للمدنيين من الأذى.

المرافقة الوقائية هي استراتيجية يتم مرافقة بموجبها الأفراد أو المجموعات/المجتمعات المحلية المعرضة لخطر العنف الوشيك، للانتقال من مكان إلى آخر. ولعله التطبيق الأكثر شهرة لأساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين. تتم ممارسة المرافقة الوقائية من قبل كافة وكالات الحماية غير المسلحة للمدنيين تقريبا في كافة أنواع السياقات تقريبا. يتم توفير مرافقة واقية للمدنيين لأنهم يلمسون التهديد سواء أثناء رحلتهم من مكان إلى آخر، أو عند وصولهم إلى وجهتهم. وتختلف مرافقة الحماية عن المرافقة الإستراتيجية. تشير المرافقة الإستراتيجية إلى مرافقة المدنيين من أجل الأمن البشري. في حين يتم استخدام المرافقة الوقائية لغرض توفير الحماية، يتم استخدام مرافقة إستراتيجية كطريقة لبناء الثقة والربط بين المدنيين الضعفاء بمقدمي الخدمات المعينين. انظر أيضا المشاركة الاستباقية.

الوجود الوقائي هو طريقة محدّدة يتم من خلالها وضع ممارسي الحماية غير المسلحة للمدنيين في مواقع استراتيجية حيث يواجه المدنيون تهديدات وشيكة. إنه الإصدار الثابت للمرافقة الوقائية المتنقلة. يميل الوجود المادي إلى زيادة الشعور بالأمان بين المدنيين القريبين. ولعل الوجود الوقائي هو أبسط تطبيق لأساليب الحماية غير المسلحة للمدنيين. يتم توفير التواجد الاستباقي عادة لفترة زمنية أقصر، من بضع ساعات إلى بضعة أشهر، ويمثل بشكل أدق مفهوم المشاركة الاستباقية أكثر من التعريف المستخدم في بعض الأحيان للحماية الوقائية على أنّه الوجود الأطول أجلاً لفريق الحماية غير المسلحة للمدنيين في منطقة نزاع عنيف. أنظر أيضا المشاركة الاستباقية.

اللاجئون والنازحون هم أشخاص هجروا ديارهم ومجتمعاتهم لأنهم عانوا (أو خافوا) من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو بسبب فرارهم من الصراع أو الكوارث الطبيعية. وفي حين أن اللاجئين هم خارج بلدهم الأصلي أو مكان إقامتهم المعتاد، لم يعبر الأشخاص النازحون داخليا حدودا دولية للعثور على ملاذ آمن. والعائدون هم أشخاص يعودون إراديّاً أو لا إراديا إلى بلدهم الأصلي بعد غياب طويل.

إن بناء علاقات مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية الرئيسية على مستوى القواعد الشعبية والموسطية والمستويات العليا في المجتمع (بما في ذلك، على سبيل المثال، مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة) يتم استخدامه لمنع العنف أو الحد منه، وخلق قبول المجتمع، وضبط الشائعات، والتبليغ عن الاحتياجات، وثني المرتكبين المحتملين، وربط المجتمعات مع الجهات

المسؤولة، والتأثير على صناع القرار. ويتأتى عنصر حاسم لفعالية هذا النظام من إقامة العلاقات وتحسينها مع الجهات الفاعلة التي تتمتع بالقدرة على التأثير على مرتكبي العنف المحتملين أو أطراف النزاع. وتشمل هذه الجهات الفاعلة ممثلي الحكومة، والجهات المسلحة (الحكومية وغير الحكومية)، والقادة الدينيين والمجتمعيين المحليين. وفي حين أن إنشاء هذه العلاقات يوفر في حد ذاته بعض الحماية، فإن هؤلاء الأشخاص المؤثرين يمكن استدعاؤهم على وجه التحديد عند حدوث التهديدات. وقد تكون قادرة على استخدام نفوذها لثني مرتكبيها المحتملين عن تحقيق تهديدهم.

ويهدف العمل التصحيحي إلى دعم الناس في استعادة كرامتهم وضمان ظروف معيشية ملائمة بعد نمط من العنف. وعادة ما ينطوي على الوصول إلى إعادة التأهيل، ورد الحق، التعويض، والإصلاح. والأنشطة العلاجية هي طويلة الأجل وتهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يعيشون مع آثار نمط معين من الإساءة. أنظر أيضاً حفظ السلام غير المسلّح للمدنيين.

إنّ عقيدة "مسؤولية الحماية" R2P تقدّم مفهوم "السيادة على أنّها مسؤولية". وهي ترسم حدوداً على السيادة الوطنية في حال كانت حكومة معيّنة غير قادرة أو غير مستعدة لحماية مواطنيها. وبقيت السيادة الوطنية حتى فترة سابقة ليست ببعيدة مبدأ تنظيمياً غير متنازع عليه في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويتزايد الإدراك بأن لا جهة فاعلة واحدة قادرة وحدها على إتمام عمل الحماية المدنية. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص في حالات الفظائع الجماعية.

ويتم اتخاذ إجراءات مستجيبة فيما يتصل بنمط العنف الناشئ أو المثبت. وهو يهدف إلى منع تكرار العنف، ووضع حد له، و/أو التخفيف من آثاره المباشرة. أنظر أيضاً حفظ السلام غير المسلّح للمدنيين.

يشير ضبط الشائعات إلى التحقق من الشائعات حول التهديدات الوشيكة. وهو يتضمّن المشاركة في الوقت المناسب من المعلومات الوقائعية مع مختلف الأطراف ضمن خطوط النزاع وعبرها من أجل منع تصعيد النزاع والتهجير المبكر. ويهدف ضبط الشائعات دائماً إلى الحد من التوترات. أنظر أيضاً المراقبة.

يمكن تعريف السلامة على أنّها التحرّر من الخطر أو المخاطر أو الإصابة؛ وتفرض السلامة إحساساً داخلياً بأنّ كلّ شيء على ما يرام. وبمعنى ما، تعتبر السلامة أمراً داخلياً.

يمكن تعريف السلامة على أنّها حالة الحماية من الخطر أو عدم التعرّض له. وبمعنى ما يعتبر الأمان خارجياً.

تشمل مراحل الصراع: الصراع الكامن والمواجهة والأزمة والنتائج وأزمة ما بعد الحرب. الصراع الكامن هو المرحلة التي يسود فيها عدم توافق الأهداف بين طرفين أو أكثر، ما قد يؤدي إلى

صراع مفتوح. في مرحلة المواجهة يكون النزاع قد أصبح مفتوحاً أكثر. الأزمة هي ذروة الصراع، حيث تصبح التوترات و/أو العنف أكثر حدة. بطريقة أو بأخرى، فإن الأزمة تؤدي إلى محصّلة. قد يتمكن أحد الأطراف من إلحاق الهزيمة بالطرف/الأطراف الآخر/الأخرى، أو ربما يدعو إلى وقف إطلاق النار. قد يبادر أحد الأطراف إلى الاستسلام أو التسليم لمطالب الطرف الآخر. قد يتفق الطرفان على المفاوضات، سواء بمساعدة وسيط أو بدونها. يجوز لأي سلطة أو طرف آخر أكثر قوة أن يضع حدا للقتال. وعلى أي حال، في هذه المرحلة، تنخفض مستويات التوتر والمواجهة والعنف إلى حد ما مع إمكانية التوصل إلى تسوية. يتم حل الوضع في مرحلة ما بعد الأزمة بطريقة تؤدي إلى إنهاء أي مواجهة عنيفة. وقد تؤدي أيضاً إلى انخفاض التوترات وإلى مزيد من العلاقات الطبيعية بين مختلف أطراف النزاع.

عمليات الحماية غير المسلحة للمدنيين هي ممارسة المدنيين الذين يحمون المدنيين في حالات النزاع العنيف. تتميّز هذه الممارسة بأنّها لاعنفية تماما ولا منحازة. وهي توفّر الحماية بناء على دعوة من الجهات الفاعلة المحلية. وهي تدعم الجهات الفاعلة المحلية في عملها على حل عواقب الصراعات العنيفة. وترتكز هذه الممارسة على الوعد العالمي بحصانة المدنيين في الحرب والحماية التي توفرها الاتفاقيات الدولية. وقد تكون مناهج الحماية غير المسلحة للمدنيين عبارة عن إجراءات تجاوبية أو علاجية أو بانية للبيئة.

يشير الصراع العامودي إلى الصراع بين الدولة والمدنيين. انظر أيضاً الصراع والصراع الأفقي.

العنف هو استجابة محدّدة للصراع. إنه السلوك الذي ينطوي على استخدام القوة التي تهدف إلى السيطرة على شخص ما أو أذيته أو الإضرار به أو قتله شخص ما أو عمل من هذا النوع. يمكن أن يكون العنف جسدياً وجنسياً ونفسانياً وعاطفياً. وفي العادة تسمى هذه الأنواع من العنف العنف المباشر. ويحدث هذا العنف مباشرة من شخص لآخر. كما يمكن أن يكون العنف غير مباشر، مثل العنف الثقافي أو العنف البنيوي. إن تجريد جماعة من الناس من إنسانيتهم من خلال مهاجمة أسلوب حياتهم هو شكل من أشكال العنف الثقافي. ويشير العنف الهيكلي إلى العنف الذي بني ضمن الهياكل الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. وغالباً ما تكون الهياكل الظالمة أو العنيفة سبباً كامناً للعنف الثانوي (على سبيل المثال، قد تلجأ مجموعات الأقلية المضطهدة إلى العنف الجسدي رداً على غياب تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الاقتصادية).

السكّان الضعفاء: المدنيون الذين يطلبون الحماية أو المعرّضون بدرجة عالية للخسارة، والأضرار، والمعاناة، والموت. يُشار إلى هؤلاء المدنيين على أنهم "ضعفاء".

أرحب بمبادرة اليونيتار (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) بالتعاون مع قوة السلام بدون عنف لتطوير مسار عبر الإنترنت باسم تعزيز القدرات المدنية لحماية المدنيين من العنف. ويدعم المسار الجهود للحفاظ على استدامة ثقافة عالمية للسلام من خلال من خلال إشراك المجتمع المدني وغيره من الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات العنيفة وهي مصممة لاحتضان الحوار بين الثقافات، والتفاهم، والتعاون من أجل السلام.

جون دبليو أش، رئيس الجمعية العامة رقم 68 للأمم المتحدة، التاسع من سبتمبر 2014

يجب أن تكون الاستراتيجيات غير المسلحة في مقدمة جهود الأمم المتحدة لحماية المدنيين. تؤدي المنظمات الإنسانية أدواراً أساسية في حماية المدنيين. وحيثما يكون مناسباً، لا بد من التنسيق في الوقت المناسب بين البعثات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في متابعة الاستراتيجيات غير المسلحة لأن هؤلاء الشركاء يعملون في كثير من الأحيان مع المجتمعات المحلية، لا سيما المشردين داخلياً. كما تضمن العديد من المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، الحماية من خلال وجودها المدني والتزامها بالاستراتيجيات غير العنيفة للحماية. وينبغي للبعثات بذل كل جهد لتسخير الممارسات والقدرات غير العنيفة للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، أو تعزيزها لدعم إنشاء بيئة حمائية.

وفي ما يتعلق بحماية المدنيين، يوصي الفريق بما يلي: في ضوء المساهمات الإيجابية للجهات الفاعلة غير المسلحة في مجال حماية المدنيين، يجب أن تعمل البعثات بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في بناء بيئة حمائية.

الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، 16 يونيو 2015

سمعنا بضع رسائل مرارا وتكرارا. أولاً، أن الرحلة من الحرب إلى السلام المستدام غير ممكنة في غياب قدرة مدنية أقوى. وبدون هذه القدرة، قد تسود فترات انقطاع في القتال، ولكن المؤسسات المرنة لن تتجذر، وسيبقى خطر الانتكاس إلى العنف.

جان ماري غيهينو، رئيس المجموعة الاستشارية العليا للأمين العام للأمم المتحدة حول القدرات المدنية في أعقاب الصراع، مارس 2011

في كل مرة يتم استخدام اللاعنف بشكل صحيح، اعتُبر هذا نجاحاً رائعاً – وفي كل مرة تقريبا، بالكاد يلاحظ أحد. وفي انتظار الإضاءة الإعلامية، يعود الأمر إلى عامة الناس للتعرف على عمليات حفظ السلام المدنية غير المسلحة. لأنه إذا لم يكن لدينا بديل، فقد نستمر في التعثر في معضلة العنف أو التقاعس القديمة.

ناغلر، م ن، وس. فرانسيسكا بو. 2010، 6 يوليو، قرغزستان: الطرق التي لم يتم سلوكها، خدمة Common Ground الإخبارية

مكتب يونيتار في جنيف
المكتب الرئيسي

Palais des Nations
Bat. A.

1211 Geneva 10

سويسرا

هاتف +41 22 917 8400

فاكس +41 22 917 8047

info@unitar.org

www.unitar.org
www.nonviolentpeaceforce.org

قوة السلام بلا عنف

13 Chemin du Levant,

01210 Ferney Voltaire

فرنسا

هاتف +33 9 674 619 48

بعدسة قوة السلام بلا عنف النساء يجمع الحطب للتدفئة في بينتيو، ولاية يونيتي، جنوب السودان، أغسطس 2015